مخطوط رقم	3374 م.ك	الموضوع	ـ
العنوان	الاعراب		
المؤلف	الرازي فخر الدين محمد بن عمر ـ 606 هـ		
أوله			
آخره			
تاريخ النسخ	780 هـ		
إسم الناسخ	يوسف بن علي بن يوسف الخطيب		
نوع الخط	نسخ معتاد	عدد الأوراق	143
لغة المخطوط		عدد الأسطر	0
تاريخ التأليف		المقاس	
الملاحظات			
مصدر المخطوط	شستربيتي		
المراجع			

Ms

3376

(May Be 3374 now)

للشيخ محي الدين

كتاب

الاعراب للفخر الرازي

كتاب

كتاب

اعراب الفخر الرازي

بسم الله الرحمن الرحيم رب تمم بالخير

مقدمة في فضيلة هذا العلم وشرفه والسبب الداعي الى وضعه

اعلم ان شرف العلم اما بشرف المعلوم كعلم اصول الدين اذ المعلوم هناك صفات القدم سبحانه وتعالى وهي اشرف المعلومات وافضلها فيكون العلم بها اشرف العلوم واجلها واما بتأكد دلايله ووثاقة براهينه كعلم الهندسة والحساب فان براهينه قوية بحيث لا يعتريها الشكوك ولا الوهوم حولها الشبه ولهذا قال افلاطون لا يحدثن بمجلسنا من لم يصقل ذهنه بالهندسة يا اي الهندسة وقال بعضهم انما استنبط الحكماء علم الهندسة ليعلم ان في عالم الكون والفساد علما لا يتطرق اليه الشكوك ولا يتوجه نحوه الخلاف اذ العلوم كلها بله هذا العلم مختلف فيها واما بكثرة منافعه ووفور مباس الحاجة اليه كعلم الفقه اذ هو علم الفتاوي والاحكام والتفصيل الفارق بين الحلال والحرام وهذا العلم اعني علم الاعراب مشتمل على هذه الفضايل كلها اما الاول فلانه وان لم يكن المعلوم منه ذات الله تعالى وصفاته الا انه العلم الذي يتوسل الى الاحاطة بمعرفة كلامه ويتوصل الى كيفية انجازه وبديع نظامه فان من تعاطى علم القرآن وهو هذا العلم راجل فقد ناهض واما الثاني عن سواه الفجاج وركب في بيانه هجاج ومافاق فمهوه بالي عليه وسايق خوي الدايرين اليه واما الثالث فلان دلايله وان كانت لا تنتهي الى حيث لا يتوجه الشك اليها الا اجلية تكون يقينية عند صاحب الذوق السليم والطبع المستقيم وذلك مقدمة

اكثرها ما هو ذايع مقبول عند الذهن الحادس والقريحة الثاقبة ويجد فيها العقل وان كان لا بانفراده بل مع تدرب وتفضل استقراء الكلام وما سبق الى اوهام بعض العوام من ان علمها ضيق وتمسكها عسير حتى قال شاعرهم اصبي بطرف فاتر قاتر كانه مرجم النحوي فلقصورهم عن منتهاها ووقوفهم دون اقصاها فان مطلبها عسر صعب القياد ومسلكها وعر لا يتيسر سلوك الا بخوط القتاد واما الوجه الثالث فلا يخفى عليك ان منافعه اكثر من قناص العصا وفوايده اوفى من عدد الحصى اذ لا غنا عنه لاحد ممن يتعاطى العلوم ويستنبط الاحكام واما السبب الداعي الى وضعه فقد قيل ان اول من وضع العربية ورسم النحوي هو ابو الاسود الدؤلي وقد اختلفوا في السبب الذي دعاه الى رسمه فقال ابو عبيدة اخذ ابو الاسود عن علي ابن ابي طالب رضي الله عنه العربية فكان لا يخرج شيئا مما اخذه عنه الى احد حتى يعرضه عليه زياد ان اعلم شيئا يكون فيه اما ما ينتفع الناس به او يعرف كتاب الله ورسوله فاستعفاه من ذلك حتى سمع قارئا يقرأ ان الله بريء من المشركين ورسوله فقال ما ظننت ان امر الناس آل الى هذا فرجع الى زياد فقال انا افعل ما امر به الامير فليبتغ كاتبا لقنا يفعل ما اقول فاتي بكاتب من عبد القيس فعرض به فابى باخر فقال له ابو الاسود اذا رايتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة على اعلاه وان ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف وان كسرت فمي فانقط نقطة تحت الحرف فان اتبعت ذلك شيئا من غنة فاجعل مكان النقطة نقطتين فهذا نقط ابي الاسود الدؤلي

وروى يحيى ابن آدم عن عاصم انه قال اول من رضع الكوفية ابو الاسود الدؤلي
جاء الى زياد البصرة فقال اني ارى الناس قد خالطت هذه الاعاجم وتغيرت
السنتهم افتاذن لي ان اضع للعرب كلاما يعربون او يقيمون كلامهم فقال
لا فجاء رجل الى زياد فقال اصلح الله الامير توفي ابانا وترك بنونا فقال
زياد توفي ابانا وترك بنونا كالمتعجب لابي الاسود فقال ارضع الذي
نهيتك عنه وقيل ان السبب في ذلك انه مر باب الاسود سعد وكان
رجلا فارسيا كان قدم البصرة جماعة من اهله فدنوا من قدامة ابن
مظعون الجمحي فادعوا انهم اسلموا على يده وانهم بذلك موالية فمر سعد هذا
بابي الاسود وهو يقود فرسه فقال مالك يا سعد لا تركب فقال ان فرسك
طالع فضحك به بعض من حضره قال ابو الاسود هؤلاء بنو الحبائق قد رغبوا في
الاسلام وظهر انه فصاروا لنا اخوة فلو علمناهم الكلام فوضع باب الفاعل
والمفعول ولم يزد عليه وكان من افصح الناس وقال قتادة ابن دعامة السدوسي
قال ابو الاسود اني اجد اللحن عمر كفمه اللحم وقيل ان ابا الاسود لما سمع
القارئ ان الله بريء من المشركين ورسوله جاء الى علي رضي الله عنه وقال
اني اخوا الى وضع قانون يقوم الناس به السنتهم فقال علي رضي الله عنه اخ نحوه
واشار الى الرفع والنصب والجر فلهذا سمي نحو وعلي لا صحيح اول من وضع
النحو بالبصرة هو ابو الاسود واخذ عنه عنبسة الفيل وعنه ميمون الاقرن وعنه
عبد الله ابن اسحق الحضرمي وهو الذي كان يقال فيه عبد الله اعلم اهل البصرة
والفقهم وعنه اخذ عمرو ابن العلاء ويونس ابن حبيب وابو الخطاب الاخفش

وعيسى عمر الثقفي وهؤلاء عنهم وعنه اخذ ابو عبد الرحمن الخليل ابن احمد فلم يكن قبله
ولا بعده مثله ثم اخذ عن الخليل جماعة من العلماء منهم حماد ابن سلمة والنضر ابن
شميل وابو محمد اليزيدي وعلي ابن نصر الجهضمي والمؤرخ السدوسي وابو البشر
ابن عثمان المنبر سيبويه ولم يكن فيهم مثله واليه انتهى النحو وصار علما فاخذ الناس
عنه ونجم من اصحابه ابو الحسن سعيد ابن مسعدة الاخفش وكان اسن منه ولكن
لم يأخذ من الخليل وعنه اخذ ابو عثمان المازني وعنه ابو العباس المبرد وصنف فيه
كتابين الكامل والمقتضب وكان ابن اسحق الزجاج معاصرا له وكذا ابو بكر ابن
السراج وعنه اخذ الشيخ ابو علي الفارسي فهو لا بهة هذا الفن واساتذة هذا
الفن كلهم لباس عفا الله عنهم سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

مسئل مقدمة اخرى في بيان ان النحو ما هو اعلم ان معرفة افراد الكلام
ليست من علم النحو انما هي علم اللغة واما النحو فهو العلم باحوالها وما يعرض لها
كالجنسية والعلمية والاعراب والبناء والتثنية والجمع والتذكير وغير ذلك
في الاسماء وكالماضي والاستقبال والتعدي واللزوم الى غير ذلك والمعاني
في الافعال وكذلك ما يعرض للحرف ككونه جارة وناصبة وجازمة وعاملة وغير
عاملة الى غير ذلك والمعاني فان هذه الانشاءات كيفيات تعرض للكلام زوائد
على ذاتها ولهذا قال العلامة فخر خوارزم علم اللغة معرفة افراد الكلم وكيفية
اوضاعها وعلم النحو هو المعرفة باحوال الكلم وكيفية تركيبها وذكر بعضهم ان النحو
هو النظر في الالفاظ من حيث هي مولفة فقط ثم اعتذر عن النسبة والتصغير
والجمع وجمع التكسير بان قال هذه الابواب وان كان النظر فيها ليس نظرا في الالفاظ

من جهة ما يتالف فهي مفرعة على التاليف ومناسبة له ومتعلقة به اما النسبة
فلانك اذا قلت كوفي وكانك قلت رجل من الكوفة وكذلك التصغير فكانك
اذا قلت ثويب فكانك قلت ثوب صغير وكذلك قولهم ذريهم معادل لقولهم ذرم
صغير من غير فرق واما جمع التكسير فمن حيث ان المكسر من الجموع هو ما
كان في اللفظ مفردا فمعادل في المعنى لبعض ما يولف من القول
فكانك اذا قلت رجال كنت كمن تقول رجل ورجل ورجل وهذا النحو الجمع فيه
فيه ثلث صيغات اللغة والنحو والتصريف اما اللغة فمن جهة
الاستعمال لانه ليس كل ما جوز في وزن الواحد من وجوه التكسير
الجمعي يصح استعماله في غير فلا يجوز ان تقول جمع قلم قلام قياسا على
جبل وجبال ولا ذاهب وذواهب قياسا على فارس وفوارس وعلى هذا ولما
النحو فمن جهة استقراء الاوزان الجمعية التي منها يطرد فيتكلم في كل موضع
كمفعل ومفاعل فالاحتياج الى مورد سماع منها ما لا يستغنى عنه لضرورة
تكلم وقد فاعيل السماع كافعال في جمع فعل اذ لم يقولوا شسيع واشساع
كما قالوا تسع واتساع واما التصريف فمن جهة ما يعرض فيه من التصحيح
والاعلال الذي يكون اكثر النظر فيه الى صاحب التصريف وقد ذكر بعض
المتاخرين ان النحو هو ان تعرف كيفية التركيب فيما بين الكلم لتادية اصل
المعنى مطلقا فعا يبقى مستنبط من استقراء كلام العرب وقوانين مبنية عليها
ليحترز بها عن الخطا في التركيب فمن حيث تلك الكيفية اعني بكيفية التركيب
تقدم بعض الكلام على بعض ورعايته ما يكون من الهيات اذ ذاك وبالكلام

نوعها المفرده وما هي في حكمها فهذا فحوى ما يطلق عليه اسم النحو فصل
في الاستعاذة اعوذ فعل مضارع مرفوع وهو للمتكلم الواحد ويقال للغايب يعوذ
وللغايبة والمخاطب تعوذ وللمتكلم اذا كان معه غيره نعوذ وانما دخلت هذه
الزوايد الاربع على صدر الفعل المضارع لما وجب المخالفة بين الماضي والمضارع
وكان الفعل صادرا اما عن المتكلم او عن مع غيره او عن الحاضر او عن
الغايب فطلبوا لحروف تدل على المضارعة وجعل هذه المعاني جديرا على ان يجعل
في توفي الايجاز والاختصار فوجدوا اولى الحروف بالزيادة المد واللين لكثرة
دورها في كلامهم لان المتكلم لا يخلو منها او عن بعضها اعني الحركات
لان الحركات الجامع هذا الحرف الاتري ان الواو ضمة ممدة والالف فتحة
ممدة والياء كسرة ممدة فعمدوا الى الالف لحركها ليتاتى الابتداء به
فصارت همزة وخصوها بالمتكلم لانها موافقة لاول انا ولانها في الاصل اخف
فاستاثر المتكلم بالاخف ثم عمدوا الى الواو فوجدوا زيادتها اولا يفضي الى
استثقال وذلك لان فاء الفعل ربما يقع واو زيدت علم واو اخرى ثم ادخلت
الواو العاطفة لا ترى الى اجتماع الامثال قال الخليل كان يشبه بناء الملحد
فابدلوا منها التاء لان التاء تبدل من الواو كثيرا وذلك نحو تراث وتجاه
وتخمة والاصل وراث ووجاه ووخمة وخصوها بالغايبة والحاضر لم يقولوا
بينها لان التاء علم المخاطب وعلم التانيث فوقف التركيب ضرورة عمدوا
الى الياء فلم يجدوا مانعا يمنع من زيادتها اولا فرادها وتعينت للغايب ثم طلبوا
للمتكلم مع غيره حرفا يزاد في اول الفعل فوجدوا النون الحرف بهذا

اعوذ

المفرد

التصريف

الموضع النون لكونها علما للمتكلم في الماضي نحو ضربنا ولمشابهتها حروف المد
واللين التي هي الياء الحرف بالذيان لكونها غنة في الخيشوم كما ان حروف المد
واللين مدة في الحلق فزادوها لذلك واذ قد عرفت هذا فاعلم ان هذا النوع
من الفعل معرب باتفاق من الفريقين ثم اختلفوا في علة اعرابه فذهب
البصريون الى ان اعرابه بسبب مضارعة الاسم من الوجوه التي يستحق بها
سمي مضارعا وهو نوع الاسم في الاعراب وذهب الكوفيون الى انه انما اعرب من حيث انه
قد دخله المعاني المختلفة والاوقات الطويلة وذكر بعض المتاخرين ان اعراب
المضارع اصل واعراب الاسم فرع عليه لانه قد طرأ عليه حالة الافراد واعراب الاسم
لم يطرأ عليه الا حالة التركيب وذكر ايضا ان كل واحد من وجوه اعراب الفعل
مما عدا مضي كوجوه اعراب الاسم وغير ذلك من الاباطيل التي لا مبالاة بها والاتفاق
عليها وقد افردنا في الرد عليها في هذه المباحث رسالة فلا نعيد شيئا منها
ههنا والقول الفصل والمذهب الحزل هو ما ذهب اليه البصريون وهو ان
المضارع انما اعرب لانه يضارع الاسم فكانه والاسم وضيع لبابي وفرسا رهان
وجه المضارعة من حيث الصورة والمعنى والاستعمال اما الصورة فهي ان كل واحد
من ضارب ويضرب مشتمل على اربعة احرف واحد منها ساكن والباقي متحرك وان
كل واحد من الساكن والمتحرك منها بازاء الاخر واما المعنى فهو على وجهين احدهما
ان كل واحد منها شايع ثم تخص الاترى ان رجلا يتناول واحدا واحدا من الجنس
على البدل فاذا دخل حرف التعريف اختص بواحد من امته كذلك يضرب يتناول
الحال والاستقبال على البدل فاذا دخل السين او سوف خلص الاستقبال واذا

واذا دخل عليه لام الابتداء خلص للتاكيد نحو ان زيدا ليضرب واما الوجه
الثاني فهو مبادرة الوهم الى كل واحد منهما الى الحال دون الاستقبال
في قولك مررت برجل ضارب وهررت برجل يضرب وزيد يصلي
واما الاستعمال فهو دخول لام التاكيد في كل واحد منهما دون سايرالافعال
نحو ان زيدا ليضرب وان زيدا لضارب فلما ثبت المشابهة بين هذا النوع من الفعل
وبين الاسم اعرب بوجوه اعراب الاسم التي هي النصب والرفع والجزم مكان
الجر واما منع الفعل الجر كراهة الجمع بين الثقلين الجر والفعل اما ثقل الجر
فظاهر واما ثقل الفعل فلكونه دالا على معنيين الحدث والزمان ولكونه
متضمنا للضمير ولكونه ملتبسا بالفاعل والمفعول وقد استقصينا هذه
المسايل في كتابنا المترجم بالفتاح في شرح المصباح فان قلت فلم ارتفع
قولنا اعرف وما العامل فيه الدفع قلنا اختلف النحويون في ارتفاع الفعل
المضارع والذي عليه اصحابنا ان ارتفاعه بعامل معنوي وهو وقوعه
بحيث يصح وقوع الاسم وانما وجب وقوعه موقع الاسم ارتفاعه لوجهين
احدهما ان وقوعه موقع الاسم عامل معنوي فاسببه الابتداء يعمل للدفع
كما يستدل عليك بعد فكذلك ما اشبه والثاني انه لقيامه مقام
الاسم وقع في اقوى الحالات فوجب ان ياخذ الدفع الذي هو اقوى الحركات
وان قلت الماضي قد وقع ايضا موقع الاسم فلم لم يرتفع قلنا ان العامل
انما يعمل بعد استحقاق الكلمة الاعراب والماضي لم يستحق الاعراب
فلا اثر للعامل فيه بخلاف المضارع فانه يستحق الاعراب كما ذكرناه

3376

من كتب

للشيخ محمد الحوت

كتاب

الاعراب للفخر الرازي

كتاب ذخائر ... في ملك الشيخ

كتاب ... محي الدين

كتاب

الاعراب للفخر الرازي الشيخ

بسم الله الرحمن الرحيم رب تمم بالخير

مقدمة في فضيلة هذا العلم وشرفه والسبب الداعي الى وضعه

اعلم ان شرف العلم اما بشرف المعلوم كعلم اصول الدين اذ المعلوم هناك صفات القديم سبحانه وتعالى وهي اشرف المعلومات وافضلها فيكون العلم بها اشرف العلوم واجلها واما بتاكد دلايله ووثاقة براهينه كعلم الهندسة والحساب فان براهينه قوية بحيث لا يعتريها الشكوك ولا الشبه حولها ولهذا قال افلاطون لا يحضرن مجلسنا من لم يحصل ذهنه بالخوتيطر يا اي الهندسه وقال بعضهم انما استنبط الحكماء علم الهندسه ليعلم ان في عالم الكون والفساد علما لا يتطرق اليه الشكوك ولا يتوجه نحوه الخلاف اذ العلوم كلها بله هذا العلم مختلف فيها واما بكثرة منافعه ووفور مياسر الحاجة اليه كعلم الفقه اذ هو علم الفتاوي والاحكام والتفصيل الفارق بين الحلال والحرام وهذا العلم اعني علم الاعراب مشتمل على هذه الفضايل كلها اما الاول فلانه وان لم يكن المعلوم منه ذات الله تعالى وصفاته الا انه العلم الذي يتوسل الى الاحاطة بمعرفة كلامه ويتوصل الى كيفية اعجازه وبديع نظامه فان من تعاطى علم القران وهو في هذا العلم راجل فقد زاغ واما الثاني عن سواء الفجاج وركب في بيانه هجاج وما قال فيه وبال عليه وسايق خزي الدايرين اليه واما الثالث فلان دلايله وان كانت لا تنتهي الى حيث لا يتوجه الشك اليها الا اجليه يكون بفيئية عند صاحب الذوق السليم والطبع المستقيم وذلك ان مقدماته

اكثرها ما هو ذايع مقبول عند الذهن الحادس والقدحه الثاقبة وبعضها العقل وان كان لا بانفراده بل مع تدرب وفضل استقراء الكلام وما سبق الى اوهام بعض العوام من ان علمه ضيعه وتمسكها شحيه حتى قال شاعرهم اصبي بطرف فاتر كانه من حجج النحوي فلقصورهم عن منتهاها ووقوفهم دون اقصاها فان مطلبها عسر صعب القياد ومسلكها وعر لا يتيسر سلوكه الا بخط القياد واما الوجه الثالث فلا يخفى عليك ان منافعه اكثر من تفاريق العصا وفوايده اوفى من عدد الحصى اذ لا غناء عنه لاحد ممن يتعاطى العلوم ويستنبط الاحكام واما السبب الداعي الى وضعه فقد قيل ان اول من وضع العربيه ورسم النحوي هو ابو الاسود الدؤلي وقد اختلفوا في السبب الذي دعاه الى رسمه فقال ابو عبيدة اخذ ابو الاسود عن علي ابن ابي طالب رضي الله عنه العربية فان لا يخرج شيئا مما اخذه عنه الى احد ثم عثر اليه زياد ان اعمل شيئا يكون رفيه اما ما ينتفع الناس به او يعرف كتاب الله ورسوله فاستعفاه من ذلك حتى سمع قارئا يقرا ان الله بريء من المشركين ورسوله فقال ما ظننت ان امر الناس الى هذا فرجع الى زياد وقال انا افعل ما امرت به الامير فليبتغي كاتبا لقنا يفعل ما اقول فاتي بكاتب من عبد القيس فعرض به فاتى باخر فقال له ابو الاسود اذا رايتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة على اعلاه وان ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف وان كسرت فمي فانقط نقطة تحت الحرف فان اتبعت ذلك شيئا من غنة فاجعل مكان النقطة نقطتين فهذا نقط ابي الاسود الدؤلي

وروى يحيى ابن آدم عن عاصم انه قال اول من رضع الكوفية ابو الاسود الدئلي
جاء الى زياد البصرة فقال اني ارى الناس قد خالطت هذه الاعاجم وتغيرت
السنتهم افتاذن لي ان اضع للعرب كلاما يقومون او يقيمون كلامهم فقال
لا فجاء رجل الى زياد فقال اصلح الله الامير توفي ابانا وترك بنونا فقال
زياد نوفي ابانا وترك بنونا كالمتعجب راد على ابي الاسود فقال له ضع الذي
نهيتك عنه وقيل ان السبب في ذلك انه سمع ابي الاسود سعدا وكان
رجلا فارسيا كان قدم البصرة جماعة من اهله فدنوا من قدامة ابن
مظعون الجمحي وادعوا انهم اسلموا على يده وانهم بذلك موالية فحمز سعد هذا
باي الاسود وهو يقود فرسه فقال مالك يا سعد لا تركب فقال ان فرسي
طالع فضحك به بعض من حضره قال ابو الاسود هؤلاء الموالي قد رغبوا في
الاسلام ودخلوا فيه فصاروا لنا اخوة فلو علمناهم الكلام وضع باب الفاعل
والمفعول ولم يزد عليه وكان من افصح الناس وقال قتادة ابن دعامة السدوسي
قال ابو الاسود اني اجد اللحن عمر كغمر اللحم وقيل ان ابا الاسود لما سمع
القاري ان الله بريء من المشركين ورسوله جاء الى علي رضي الله عنه وقال
اني اخرا اليوم فانوني يقوم الناس به السنتهم فقال علي رضي الله عنه انحو نحوه
واشار الى الرفع والنصب والجر فلهذا سمي نحوا وعن الاصمعي اول من وضع
النحو بالبصرة هو ابو الاسود واخذ عنه عنبسة الفيل وعنه ميمون الاقرن وعنه
عبد الله ابن اسحق الحضرمي وهو الذي كان يقال فيه عبد الله اعلم اهل البصرة
واعقلهم وعنه اخذ عمرو ابن العلاء ويونس ابن حبيب وابو الخطاب الاخفش

وعيسى عمر الثقفي وهؤلاء عنهم وعنه اخذ ابو عبد الرحمن الخليل ابن احمد فلم يكن قبله
ولا بعده مثله ثم اخذ عن الخليل جماعة من العلماء منهم حماد ابن سلمة والنضر ابن
شميل وابو محمد اليزيدي وعلي ابن نصر الجهضمي والمورخ السدوسي وابو البشر
الذي عثمان المنبور سيبويه ولم يكن فيهم مثله واليه انتهى النحو وصار علما فاخذ الناس
عنه ونجم من اصحابه ابو الحسن سعيد ابن مسعدة الاخفش وكان اسن منه ولكن
لم يأخذ من الخليل وعنه اخذ ابو عثمان المازني وعنه ابو العباس المبرد وصنف فيه
كتابين الكامل والمقتضب وكان ابو اسحق الزجاج معاصرا له وكذا ابو بكر ابن
السراج وعنه اخذ الشيخ ابو علي الفارسي فهولاء ائمة هذا الفن واساتذة هذا
الفن كلهم لباس عفا الله عنا وغفر عليهم سبحان رضوانه انه خير مأمول ولكرم

مسؤل مقدمة اخرى في بيان ان النحو ما هو اعلم ان معونة افراد الكلام
ليست من علم النحو انما هي علم اللغة واما النحو فهو العلم باحوالها وما يعرض لها
كالجنسية والعلمية والاعراب والبناء والتثنية والجمع والتصغير وغير ذلك
في الاسماء وكالماضي والاستقبال والتعدي واللزوم الى غير ذلك والمعاني
في الافعال وكذلك ما يعرض للحرف ككونه جارة وناصبة وجازمة وعاملة وغير
عاملة الى غير ذلك والمعاني فان هذه الانشاءات كيفيات تعرض للكلم زوائد
على ذاتها وهذا قال العلامة فخر خوارزم علم اللغة معرفة افراد الكلم وكيفية
اوضاعها وعلم النحو هو المعرفة باحوال الكلم وكيفية تركيبها وذكر بعضهم ان النحو
هو النظر في الالفاظ من حيث هي مولفة فقط ثم اعتذر عن النسبة والتصغير
والجمع وجمع التكسير بان قال هذه الابواب وان كان النظر فيها ليس نظرا في الالفاظ

من جهة ما يتألف فهي مفرغة على التاليف ومناسبة له ومتعلقة به اما النسبة
فلانك اذا قلت كوفي فكانك قلت رجل من الكوفة وكذلك التصغير فكانك
اذا قلت ثويب فكانك قلت ثوب صغير وكذلك قولهم ذريهم معادل لقولهم ذرىّ
صغير من غير فرق واما جمع التكسير فمن حيث ان المكسر من الجموع هو الذي
كان في اللفظ مفردا فمعادل في المعنى لبعض ما يولف من القول
فكانك اذا قلت رجال كنت كمن تقول رجل ورجل ورجل وهذا النحو الجميع بقيه
فيه ثلث صيغات اللغة والنحو والتصريف اما اللغة فمن جهة
الاستعمال لانه ليس كل ما جوز في وزن الواحد من وجوه التكسير
المجيء يصح استعماله في غيره فلا يجوز ان تقول جمع قلم قلام قياسا على
جبل وجبال ولا ذاهب وذواهب قياسا على فارس وفوارس وعلى هذا الما
النحو فمن جهة استقراء الاوزان الجمعية التي منها يطرد فيتكلم في كل موضع
كمفعل ومفاعل فلاحتياج الى مورد سماع منها ما لا يستمر فيه لضرورة
يكون موقوفا على السماع كفعال في جمع فعل اذ لم يقولوا شسّع واشساع
كما قالوا تسع واتساع واما التصريف فمن جهة ما يعرض فيه من التصحيح
والاعلال الذي يكون اكثر النظر فيه الى صاحب التصريف وقد ذكر بعض
المتاخرين ان النحو هو ان تحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتاديه اصل
المعنى مطلقا فما ليس مستنبطا من استقراء كلام العرب وقوانين مبنية عليها
ليحترز بها عن الخطا في التركيب فمن حيث تلك الكيفية واعني بكيفية التركيب
تقدم بعض الكلام على بعض ورعايه ما يكون من الهيات اذ ذاك وبالكلام

اما الجمع التكسير

اما اللغة

اما النحو

اما التصريف

نوعها المفرده وما مضى في حكمها فهذا فحوى ما يطلق عليه اسم النحو فصل

أعود

في الاستعارة اعود فعل مضارع مرفوع وهو للمتكلم الواحد ويقال للغايب يعود
وللغايبة والمخاطب تعوذ وللمتكلم اذا كان مع غيره نعود وانما دخلت هذه
الزوايد الاربع على صدر الفعل المضارع لما وجبت المخالفة بين الماضي والمضارع
وكان الفعل صادرا اما عن المتكلم او عن مخبر غيره او عن الخاف او عن
الغايب فطلبوا حروفا تدل على المضارعة وعلى هذه المعاني جميعا على وجه
في توفي الايجاز والاختصار فوجدوا اولى الحروف بالزيادة المدّ واللين لكثرة
دورها في كلامهم لان المتكلم لا يخلو منها او عن بعضها اعني الحركات
لان الحركات الجاض هذا الحرف الاتري ان الواو ضمة مدة والالف فتحة
مدة والياء كسرة مدة فعمدوا الى الالف فحركوها ليتاتى الابتداء به
فصارت همزة وخصوها بالمتكلم لانها موافقة لاول انا ولانها في الاصل اخف
فاستاثر المتكلم بالاخف ثم عمدوا الى الواو فوجدوا زيادتها اولا يفضي الى
استثقال وذلك لان فاء الفعل ربما تبع واو زيدت بعد واو اخرى ثم دخلت
الواو العاطفة لا دّى الى اجتماع الامثال قال الخليل وكان يشبه بناء الكلمة
فابدلوا منها التاء لان التاء تبدل من الواو كثيرا وذلك نحو تراث وتجاه
وتخمة والاصل وراث ووجاه ووخمة وخصوها بالغايبة والحاضر لم يقولوا
بينها لان التاء علم المخاطب وعلم التانيث فوقعت الشركة ضرورة عمدوا
الى الياء فلم يجدوا مانعا يمنع من زيادتها اولا فرادها وتعينت للغايب ثم طلبوا
للمتكلم مع غيره حرفا لا يزاد في اول الفعل فوجدوا النون الحرف بهذا

المضارعة النون لكونها علما للمتكلمين في الماضي نحو ضربنا ولمشابهتها حروف المد
واللين التي هي الخروف بالذيان لكونها غنة في الخيشوم كما ان حروف المد
واللين مدغمة في الحلق فزادوها لذلك واذ قد عرفت هذا فاعلم ان هذا النوع
من الفعل معرب باتفاق من الفريقين ثم اختلفوا في علة اعرابه فذهب
البصريون الى ان اعرابه بسبب مضارعة الاسم من الوجوه التي سنذكرها ولهذا
سمي مضارعا وهو نوع الاسم في الاعراب وذهب الكوفيون الى انه انما اعرب من حيث انه
قد دخله المعاني المختلفة والاوقات الطويلة وذكر بعض المتاخرين ان اعراب
المضارع اصل واعراب الاسم فرع عليه لانه قد طرحت عنه حالة الافراد واعراب الاسم
لم يطرح عنه الا حالة التركيب وذكر ايضا ان كل واحد من وجوه اعراب الفعل
مما يعني كوجوه اعراب الاسم وغير ذلك من الاباطيل التي لا مبالاة بها والاتكال
عليها وقد افردنا في الرد عليهم في هذه المباحث رسالة فلا نعيد شيئا منها
ههنا والقول الفصل والمذهب الحزل هو ما ذهب اليه البصريون وهو ان
المضارع انما اعرب لانه يضارع الاسم فكانه والاسم رضيعا لبان وفرسا رهان
ووجه المضارعة من حيث الصورة والمعنى والاستعمال اما الصورة فهي ان كل واحد
من ضارب ويضرب مشتمل على اربعة احرف واحد منها ساكن والباقي متحرك وان
كل واحد من الساكن والمتحرك منها بازاء الاخر واما المعنى فهو على وجهين احدهما
ان كل واحد منها شايع ثم تخص الاترى ان رجلا يتناول واحدا واحدا من الجنس
على البدل فاذا دخل حرف التعريف اختص بواحد من امته كذلك يضرب يتناول
الحال والاستقبال على البدل فاذا دخل السين او سوف خلص الاستقبال واذا

النوع من الفعل

اما الصورة

اما المعنى

واذا دخل عليه لام الابتداء خلص للتاكيد نحو ان زيدا ليضرب واما الوجه
الثاني فهو مبادرة الوهم الى كل واحد منهما الى الحال دون الاستقبال
في قولك مررت برجل ضارب ومررت برجل يضرب وزيد مصل وزيد يصلي
واما الاستعمال فهو دخول لام التاكيد في كل واحد منهما دون سايرالافعال
نحو ان زيدا ليضرب وان زيدا لضارب فلما ثبت المشابهة بين هذا النوع من الفعل
وبين الاسم اعرب بوجوه اعراب الاسم التي هي النصب والرفع والجزم مكان
الجر وانما منع الفعل الجر كراهة الجمع بين الثقلين الجر والفعل اما ثقل الجر
فظاهر واما ثقل الفعل فلكونه دالا على معنيين الحدث والزمان ولكونه
متضمنا للضمير ولكونه ملتزما للفاعل والمفعول وقد استقصينا هذه
المسايل في كتابنا المترجم بالفتاح في شرح المصباح فان قلت فلم ارتفع
قولنا اعرف وما العامل فيه الدفع قلنا اختلف النحويون في ارتفاع الفعل
المضارع والذي عليه اصحابنا ان ارتفاعه بعامل معنوي وهو وقوعه
حيث يصح وقوع الاسم وانما وجب وقوعه موقع الاسم ارتفاعه لوجهين
احدهما ان وقوعه موقع الاسم عامل معنوي فاسببه الابتداء يعمل للدفع
كما يستدل عليك بعد فكذلك ما اشبه والثاني انه لقيامه مقام
الاسم وقع في اقوى الحالات فوجب ان ياخذ الدفع الذي هو اقوى الحركات
وان قلت الماضي قد وقع ايضا موقع الاسم فلم لم يرتفع قلنا ان العامل
انما يعمل بعد استحقاق الكلمة الاعراب والماضي لم يستحق الاعراب
فلا اثر للعامل فيه بخلاف المضارع فانه يستحق الاعراب كما ذكرناه

اما وجه الثاني

ما الاستعمال

اما ثقل الجر والفعل

وارتفاع

فان قلت فلم ارتفع الفعل المضارع في قولهم كاد زيد يفعل واخذ يأكل وطفق يقرأ القرآن والعالم منتفٍ لانه لم يقع موقعًا يصح فيه وقوع الاسم لان خبر كاد واخواتها ليس بمظان صحة وقوع الاسم لانه يلزم ان يكون فعلًا مضارعًا فلا يقال كاد زيد خارجًا قلنا ان الاصل فيها ان يقال فاعلًا آكلًا وقارئًا الا انه عدل عن الاسم الى الفعل لغرض وهو ان كاد موضوع للتقريب من الحال واسم الفاعل لاختص صيغته بالحال دون الماضي الا ترى تقول مررت برجلٍ قائم امس وزيد ضاربٌ الان او غدًا فلما كان اسم الفاعل غير موضوع للحال كما وضع يفعل وكان كاد للتقريب من الحال التزموا بعده مثال يفعل ليكون دالًا على مقتضى كاد اذ لو قيل كاد زيدٌ قائمًا جاز ان يظن انه في المستقبل المتراخي او الماضي وانما قلنا ان الاصل فيه الاسم لان نحو كاد مما يقتضي معناه الجملة وقد ثبت انه يعمل في احد جزءيها فيجوز ان يعمل في الخبر لان مشابهة المعنى الموجب الاصلي العمل اليها على السوية فوجب ان يكون ~~محمولة وهو فعل~~ الجزء الثاني والجملة معمولًا له كالجزء والاصل ولن يجوز ان يكون معمولة وهو فعل لان فعلًا لا يعمل في فعل فلهذا قلنا ان الاصل فيه استعمال اسم الفاعل واذا كان الامر على ما وصفنا لم يكن رفع الفعل في قولك كاد زيدٌ يقوم الا لتوهمه موقع الاسم نحو كاد زيدٌ قائمًا كان زيدٌ قائمًا ومما يؤنسك ههنا مجيء ذلك على الاصل قبيس روي بيت الحماسة قاتب الى فهم وما كدت آيبًا وابا الكوفيون فاختلفوا في ارتفاعه فذهب اكثرهم الى انه يرتفع بتجرده عن العوامل

اما اللغويون

اللفظية مع منعهم ذلك في المبتدأ على الخبر واستبعادهم اعمال عدم العامل وذهب الكسائي الى انه ارتفع بما في اوله من الزوائد الاربع ورد بقوله بانه لو كان كما ذكرناه لوجب ان يكون على حالة واحدة ابدًا لان عامل الرفع قائم فيه ملاصق اياه واذ قد عرفت ما يرتفع به الفعل عساك تتشوق الى ما انتصب به والجزم فاستمع لما يتلى عليك واحفظ ما يلقى اليك اما انتصابه فباربعة احرف وهي ان ولن وكي واذن اما ان فهي للاستقبال نحو ارجو ان يغفر لي وهي مع ما بعدها في تقدير المصدر وتقع في موضع الفاعل والمفعول والمجرور نحو سرني ان تخرج اي خروجك وارجو ان تجيء اي مجيئك واقلقني ان اضربك اي ضربك واما قوله تعالى علم ان سيكون فان ههنا للبتة الناصبة وانما هي مخففة من الثقيلة تقديره علم انه سيكون فحذف ضمير الشان وخفف ان لبستقيم دخوله على الفعل ومما يدل على انها للبتة بان الناصبة ان ان الناصبة للاستقبال ولو كانت هي ههنا للاستقبال لما جامع السين التي هي ايضا للاستقبال لامتناع اجتماع حرفين بمعنى واحد ويظهر ان بعد خمسة احرف وهي حتى واللام وواو الجمع واو بمعنى الى والفاء في جواب الاشياء الستة الامر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض اما حتى فكقولك سرت حتى ادخلها والفعل منصوبٌ بعدها باضمار ان ولا ينصب الفعل بعدها الا اذا كان مستقبلًا او في حكم المستقبل وقولنا في حكم المستقبل نحو قولك سرت امس حتى ادخلها ويريد ان الدخول في وقت السير كان متوقعًا لما بعد اما اذا اردت الحال او حكاية الحال الماضية فالرفع

اما حتى

اما اذا اردت الحال او حكاية الحال الماضية

ليس الا اذ كرنا ان النصب باضمار ان واذ كان المراد بالفعل الحال فيمتنع ان
يضمر فيه ان التي هي للاستقبال وذلك قولك سرت حتى انا ادخلها
الآن فقد نفى قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول مرفوعًا ومنصوبًا
فالرفع على ان يكون الفعل في معنى الحال والنصب على ان يكون في حكم المستقبل
على ما سبق ويقول كان سيري حتى ادخلها بالنصب ليس الا اذ كان
ههنا ناقصة فيقتضي خبرًا فيجب ان يكون خبرًا ولن يكون خبرًا الا اذا انتصب
ما بعد حتى لان حتى جارة فيقتضي متعلقًا وهو الخبر الا ترى ان معنى قولك
كان سيري حتى ادخلها كان سيري لدخولها اي واقعًا لدخولها فيصح
الكلام بخلاف ما اذا ارتفع فان حتى حينئذٍ تكون للعطف والمعطوف
ليس في شيء من خبر كان وان زدت امس وجعلته خبرًا لكان فقلت كان
سيري امس حتى ادخلها او قلت كان سيري سيرًا متعبًا حتى ادخلها
جاز الرفع والنصب الرفع لاستيفاء كان خبرها فيما وراء قولك حتى ادخلها
من امس وسيرًا متعبًا وان نصبت الفعل لم يستوف كان خبرها وحتى ههنا
للتعليل فكان الكلام في تقدير كان سيري امس لادخلها وكان سيري
سيرًا متعبًا لادخلها وكذلك اذا اردت كان الثامنة فيجوز الوجهان
للعلة التي ذكرناها ويقول اسرت حتى تدخلها بالنصب وايهم ساد
حتى يدخلها بالرفع والنصب وذلك انك اذا قلت اسرت حتى تدخلها معناه
اسرت لتدخلها وهذا صحيح بخلاف الرفع فان الرفع في الفعل الواقع بعد
حتى اثبات فيكون حينئذٍ الدخول ثابتًا وتبوت الدخول مبني على ثبوت

السير ولا يحكم بثبوت الدخول حتى يتحقق عندك ثبوت السير بدليل انك
مستفهم عنه ولو قلت ايهم سار حتى يدخلها جاز فيه الوجهان هكذا ذكروا
وانا اقول بعبارة اخرى انما لا يجوز في قولك اسرت حتى تدخلها الا النصب
ولم يجز الرفع لان الرفع لم يجز في الفعل الواقع بعد حتى الا ان يكون حالًا
او في حكم الحال كما سبق وههنا لم يمكن حصول الدخول في الحال ولا يمكن ان
يكون ايضا في حكم الحال لانه موقوف على فعل مشكوك الوقوع وهو السير فانك
لا تحكم بوجود السير قطعًا لانك مستفهم ومستخبر عنه فكيف تحكم بوقوع
ما هو ما هو موقوف عليه اعني الدخول واذا لم يكن حالًا او في حكم الحال
لم يجز فيه الرفع واما النصب فجايز لان النصب في الفعل الواقع بعد حتى انما
يكون اذا كان ذلك الفعل مترقبًا وههنا تترقب الدخول ممكن لان
المعنى اسرت لتدخلها واما قولكم ايهم سار حتى يدخلها فقد جاز فيه
الوجهان اما النصب فلان يكون الدخول مترقبًا لما يوجد بعد اي ايهم
سار حتى يدخلها واما الرفع فلان يكون موجودًا في الحال وههنا تصور
الدخول في الحال ممكن لانه ليس بموقوف على امر مشكوك الوقوع لان
وقوع السير في هذه الصورة غير مشكوك والشك انما وقع فيمن وقع
عنه السير والدخول مبني على سير متيقن مشكوك في فاعله فجاز لذلك
ان يحكم بثبوته في الحال فلا حرم جاز فيه الرفع بخلاف الاول ويكون المعنى
ايهم سار حتى هو يدخل الآن اما اللام فهي على نوعين احدهما لام الغرض
وهي الكائنة بمعنى كي نحو جيئتك لتكرمني ولا تظنن انها عاملة بنفسها

ما علم فحتى على نوعين احدهما لام الغرض

من غير اضمار لانها من حروف الجر فلا يعمل في الفعل وانما دخلت على الفعل
لاضمار ان كان ان المضمرة وما بعدها في تقدير المصدر فكانها دخلت على
المصدر فما عدمت تقتضيها فان قولك جئتك لتكرمني جئتك
لاكرامك اياي ويجوز اظهار ان معها دون سائر ما يضمر معها لان
الحروف المضمرة معها ان كلها للعطف في الاصل ما خلا اللام فلو اظهرت
معها ان لظهرت عطف الاسم على الفعل وهو ممتنع بخلاف اللام فانها
جارة فجاز اظهارها معها واذا كان الفعل الداخل عليه اللام داخلا
عليه لا محالة لئلا تفضي فيمتنع اضمار ان لافضائه الى اجتماع الامثال نحو
الاول والثاني لام التاكيد نحو لم اكن لاسجد فهذه اللام لتاكيد النفي الفعل
منصوب بعدها باضمار ان تمتنع الاظهار معها لانها جعلت تقيضة السين
تقول زيد سيقوم فاذا انكر هذا قيل ما كان زيد ليقوم فاختاروا مطابقة
لفظ الفعل للفعل وان يكون حذف ان للمشاكلة ولو اظهر ان لكان
قد اظهر لفظ الاسم وقيل انما وجب الاضمار لان هذه اللام زائدة فالاضمار
اولى عند الزائدة للايجاز والاختصار والوجه الاول وهو اما واو الجمع
فكنحو قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن هذا اذا نهيته عن الجمع بينهما
وله ان ياكل السمك على حدته وليس له ان يجمع بينهما في وقت واحد وله ان يشرب
اللبن ويجوز ان تقول لا تاكل السمك وتشرب اللبن اذا كنت نهيته عن
كل واحد منهما ولو ادخل الفاء في هذا الموضع فسد المعنى نحو لا تاكل السمك
فتشرب اللبن كما انه اذا قيل لا تخاصم زيدا فيضربك اي اذا خاصمته ضربك

ذهب الى ضربك وانما صار الجواب بالواو بمعنى الجمع لان الواو معناها معنى
مع لان الثاني شارك الاول في المعنى اذا قلت ضربت زيدا وعمرا وجاءني
زيد وعمرو ولذلك لم يجز العطف بغيرها في الفعل الذي يكون لاكثر
واحد كقولنا اختصم زيد وعمرو واختلف ابوك واخوك ولا يجوز ان تقول
اختصم زيد معمرو ولا اختصم زيد ثم عمرو لان معنى هذا ان احدهما خالف الاخر
في زمان واحد فالفاء ثم توجبان تاخير الثاني عن الاول والواو توجب
الجمع بينهما وعلى هذا قالوا ما صنعت وابالك بمعنى ما صنعت مع ابيك
ونصبوا الفعل لانهم لما جعلوه بمعنى مع ومع تقتضي الاسم لكونها ظرفا
ومضافة الى ما بعدها ولا تضاف الا الى المصدر الاسم اضمروا ان حتى
يكون هي وما بعدها على تقدير المصدر ويصح مذهب من ذهب فيه ولو رفعت لجاز
الا ان النصب احسن لجهتي المعنى واللفظ كقولك استوى الماء والخشبة
وكقولك اختصمت وزيدا ومعنى ذلك ان كل واحد منكما صاحب الاخر
وكل واحد ملابس الاخر في فعله كانك تقول خصمني وخصمته واماثت
وزيد فالنصب جايز والرفع احسن لانه ليس بينهما ملابسة وانما
لكل واحد منهما فعل فالاجود العطف من جهة المعني واما اللفظ
فاذا قلت زيد فالاجود عند البصريين التوكيد تقول قمت انا وزيد والاحسن
العطف على المكني المرفوع الا بالتوكيد وكذلك ذهبت انا وزيد ولا
يحسن النصب لانه ليس بينك وبين زيد ملابسة وانما لكل واحد منكما
فعل وقولنا استوى الماء والخشبة معنى ذلك ان الماء قد ساوى

الخشبة

ما تقدم في ام التاكيد

ما واو الجمع

ما اللفظ

من غير اضمار لانها من حروف الجر فلا يعمل في الفعل وانما دخلت على الفعل
لاضمار ان كان ان المضمرة وما بعدها في تقدير المصدر فكانها دخلت على
المصدر فما عدت تقتضيها فلا ان تقول جئتك لتكرمني جئتك
راكرامك اياي ويجوز اظهار ان معها من بين سائر ما يضمر معه ان لان
الحروف المضمر معها ان كلها للعطف في الاصل ما خلا اللام فلو اظهرت
معها ان لظهرت عطف الاسم على الفعل وهو مستهجن بخلاف اللام فانها
جارة فجاز اظهارها معها واذا كان الفعل الداخل عليه اللام داخلا
عليه لا محالة لئلا تغطيني يمتنع اضمار ان لافضائه الى اجتماع الامثلين نحو
الاول والثاني لام التاكيد نحو لم اكن لاسجد فهذه اللام لتاكيد النفي والفعل
منصوب بعدها باضمار ان تمتنع الاظهار معها لانها جعلت نقيضة السين
تقول زيد سيقوم فاذا انكر هذا قيل ما كان زيد ليقوم فاختاروا مطابقة
لفظ الفعل للفعل وان يكون خلف ان للمشاكلة ولو اظهر ان لكان
قد اظهر لفظ الاسم وقيل انما وجب الاضمار لان هذه اللام زائدة فالاضمار
اولى عند الزائدة للايجاز والاختصار والوجه الاول وهو اما واو الجمع
فكنحو قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن هذا اذا نهيته عن الجمع بينهما
واما ان ياكل السمك على حدته ولبس له ان يجمع بينهما في وقت واحد وله ان يشرب
اللبن ويجوز ان تقول لا تاكل السمك وتشرب اللبن اذا كنت نهيته عن
كل واحد منهما ولو ادخل الفاء في هذا الموضع فسد المعنى نحو لا تاكل السمك
فتشرب اللبن كما انه اذا قيل لا تخاصم زيدا فيضربك اي اذا جامعته فعل

واما الواو والجمع

ذاك الى ضربك وانما صار الجواب بالواو بمعنى الجمع لان الواو معناها معنى
مع لان الثاني شارك الاول في المعنى اذا قلت ضربت زيدا وعمرا وجاءني
زيد وعمرو ولذلك لم يجز العطف بغيرها في الفعل الذي يكون لاكثر
واحد كقولنا اختصم زيد وعمرو واختلف ابوك واخوك ولا يجوز ان تقول
اختصم زيد معمرا ولا اختصم زيد ثم عمرو لان معنى هذا ان احدهما خالف الاخر
في زمان واحد فالفاء وثم توجبان تاخير الثاني عن الاول والواو توجب
الجمع بينهما وعلى هذا قالوا ما صنعت وابالك بمعنى ما صنعت مع ابيك
وتصير الفعل لانهم لما جعلوه بمعنى مع ومع يقتضي الاسم لكونها ظرفا
ومضافة الى ما بعدها ولا تضاف الا الى المصدر الاسم اضمروا ان حتى
يكون هي وما بعدها في تقدير المصدر وبعضهم يذهب فيه ولو رفع لجاز
الا ان النصب احسن بجهتي المعنى واللفظ كقولك استوى الماء والخشبة
وكقولك اختصمت وزيدا ومعنى ذلك ان كل واحد منكما صاحب الاخر
وكل واحد ملابس الاخر في فعله كانك تقول خصمني وخصمته واما قولك
وزيد فالنصب جايز والرفع احسن لانه ليس بينهما ملابسة وانما
لكل واحد منهما فعل فالاجود العطف من جهة المعنى واما اللفظ
فاذا قلت وزيد فالاجود عند البصريين التوكيد تقول قمت انا وزيد والاحسن
العطف على المكني المرفوع الا بالتوكيد وكذلك ذهبت انا وزيد ولا
يحسن النصب لانه ليس بينك وبين زيد ملابسة وانما لكل واحد منكما
فعل وقولنا استوى الماء والخشبة معنى ذلك ان الماء قد ساوى

واما اللفظ

الخشبة

الخشبة والخشبة قد ساءت آلماء وكل واحد منهما صاحب الاخر وما نحن
فيه قولك زيدني ازورك يعني لتجتمع الزيارتان ومنه قوله فقلت ادعي
وادعو ان اندى لصوت ان ينادي داعيان ويجوز ان يرتفع فتقول
ازورك على القطع والاستيناف يعني زيارتك على كل حال فليكن منك
زيارة وان ادرت الامر فلابد من اللام نحو زدني ولازورك ولاتحمل
ان تجزم الثاني عطفا على الاول لان الاول ليس بمجزوم وانما هو مبني على
الوقف عند اصحابنا وقيل في قوله تعالى ولاتلبسوا الحق بالباطل وتكتموا
الحق يجوز ان يكون تكتموا مجزوما ومنصوبا اما الجزم فلانه معطوف على
تلبسوا كانه قيل لاتكتموا واما النصب فباضمار ان والجزم ههنا
اولى لان تجويز النصب معناه ولاتجمعوا بين اللبس والكتمان حتى لو فعلوا احدهما
لكان جايزا وقال الشيخ عبد القاهر الاظهر في الاية ان يكون
تكتموا مجزوما بالنهي كانه قال ولاتلبسوا الحق بالباطل ولاتكتموا الحق لان
المعنى على النهي عن كل واحد من اللبس والكتمان واما تجويزهم ان يكون منصوبا
باضمار ان فوجهه ان يعلم وانتم تعلمون كانه قال لايجتمع منك لبس ولا
كتمان مع علم واذا كان كذلك جرى مجرى قولك ولايجتمع لبس وعلم بوجه
الرشاد فهو كقولك لاتاكل السمك وتشرب اللبن لان النهي حصل عن اللبس
المقترن بالعلم كما كان النهي عن الاكل المجتمع مع الشرب لان اللبس الذي
لايعلم صاحبه لايتناوله النهي من حيث انه لايقدر على التحرز منه كما لايتناوله
النهي عن الاكل اذا لم يقترن بالشرب من حيث انه لايضر وامامعنى الا

فلتخولا لزمتك او تعطيني حقي بمعنى لالزمتك الا ان تعطيني حقي والفعل
بعد او منتصب باضمار ان وذلك اذا كانت او بمعنى الى او حتى او الا
وان لم يكن في معناها فلا يجوز في ما بعدها الا الرفع وقرئ قوله تعالى
فقاتلوهم او يسلمون واو يسلمون النصب باضمار ان والرفع على الاشراك
بين يسلمون وتقاتلون او على الابتداء على او هم يسلمون وقال سيبويه
في قول امرئ القيس فقلت له لاتبك عينك انما نحاول ملكا او نموت فنعذرا
لو رفع نموت لكان عربيا فصيحا على وجهين على الاشتراك بين نحاول ونموت
او على الابتداء اي نحن ممن نموت واما الفاء في جواب الاشياء الثمانية
بالامر اينتني فاحدثك ويجوز الرفع على القطع والاستيناف اي فانا
احدثك والفرق بين النصب والرفع انك اذا نصبت يكون الاتيان سببا
للحديث اي ان اتيتني احدثك لما في الفاء من معنى التسبيب واذا
رفعت لم يكن الاول سبب الاخر ويكون معناه ايتني فانا احدثك
على اي حال والنهي لاتطغوا فيه فيحل عليكم غضبي والنفي ما اتانينا فتحدثنا
وله معان اخر ما اتانينا فكيف تحدثنا ولاحديث كما قال ولا ترى الضب
بفجره اي لاضب ولا انجار والثاني ما اتانينا ابدا الا لم تحدثنا اي منك
اتيان كثير ولاحديث منك ولا يكون نفيا للنفس الاتيان بل
يكون نفيا لاتيان يتسبب الى الحديث وهذا تفسير سيبويه ويجوز
فيه الرفع على الاشتراك اي ما اتانينا فما تحدثنا وعلى الابتداء اي
ما اتانينا فانت لعدم اتيانك تجهل امرنا فتحدثنا لذلك بالتحدث

العارف باجوابنا وقال سيبويه في قوله الم تسئل الربع القواء فينطق
وهل تخبرك اليوم بيداء سملق لم يجعل الاول سبب الاخر اي لم يجعل
السؤال سبب النطق لان نطقه لا يتوقف على السؤال بل هو ينطق على
كل حال سئل اولم يسئل والاستفهام نحو انا نأتيها فتحدثنا وهل
لنا من شفعاء فيشفعوا لنا والتمني نحو ليتك ثانيني فتحدثني ويجوز الرفع
والفرق ما ذكرنا ومنه قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون وفي بعض
المصاحف فيدهنوا والعرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا ليس المراد
من هذا استفهام عدم النزول بل عرض النزول على المخاطب وان عطف
فعلا اخر على شيء من هذه المنصوبات بالواو والفاء وثم او غيرها
من حروف العطف تجوز في المعطوف النصب على الاشتراك والرفع
على الابتداء نص على ذلك سيبويه واما الثاني من حروف النصب
فهو لن وهي لتأكيد نفي المستقبل لانك تقول لا ابرح اليوم مكاني
فاذا وكدت قلت لن ابرح وعند قوم انها للتأبيد ولبس بصواب
لانها لو كانت للتأبيد لما جاز تحديد الفعل بعدها ولكنهم يقولون لن
اراك الى غد وعند الخليل ان اصلها لا ان فحذف الهمزة فصارت
لا ثم سقط الالف لالتقاء الساكنين فصار لن وعند الفراء اصلها
لا فالحقت بها نون خفيفة فسقط الالف لالتقاء الساكنين فعاد الى
ان عند سيبويه هي حرف برأسها واما الثالث من حروف النصب فهو كي
وهي للغرض والتعليل نحو جيئني كي تعطيني وعند بعضهم انتصاب الفعل

بعدها بان لانها من حروف الجر بدليل حذف الف ما الاستفهامية معها
كما حذفوها من حروف الجر فيقال كيمه كما يقال فيم ولم وللام وحتى ما
ومم ولما الرابع من حروف النصب فهو اذن وهي للجواب والجزاء نحو
قولك لمن تقول اتيك اذن اكرمك فقد جئته به وصيرت اكرامك
جزاء له قال الزجاج معناها ان كان الامر كما ذكرت فاني اكرمك وانما
ينتصب المضارع بعدها اذا كان مستقبلا وغير معتمد على شيء قبلها فلا
يجوز ان يقول لمن تحدثك اذن اخالك كاذبا بالنصب لان الفعل
للحال ولا يجوز انا اذن اكرمك لاعتماده على الابتداء ولا ان تأتني اذن
اكرمك لاعتماده على الشرط ولا والله اذن لا افعل لاعتماده على القسم
ولو نصبت ابطلت حكم اليمين ولم تات لها بجواب فجرى في الفساد مجرى قولك
ان تكرمني اذن اكرمك واذا اوقعتها بين الفاء والواو وبين الفعل فقيها
الوجهان نحو قوله تعالى واذن لا يلبثون وقرئ وان لا يلبثوا واما اذا
قلت ان تأتني انك واذن اكرمك جاز فيه ثلثة اوجه الجزم لانه معطوف
على المجزوم والرفع على الابتداء والنصب على الاصل لانه غير معتمد وعند
بعضهم هي اسم منون فهذا جميع ما انتصب به الفعل المضارع واما
الجوازم فبخمسة احرف وبتسعة اسماء اما الحروف فهي لم ولما واللام
ولا وان اما لم فهي لنفي الماضي نحو لم يضرب لمن تقول ضرب واما لما
فهي كلم نحو لما يخرج والفرق بينهما ان لم نفي فعل ولما نفي قد فعل وهي
لم ضمنت اليها ما فاقدة معنى التوقع والانتظار والاستطال فجاز حذفها

العارف باجوابنا وقال سيبويه في قولك الم تسئل الربع القراء فينطق
وهل تخبرك اليوم بيداء سهلق لم يجعل الاول سبب الاخر اي لم يجعل
السؤال سبب النطق لانه لا يتوقف على السؤال بل هو ينطق على
كل حال سئل او لم يسئل و الاستفهام نحو اتاتينا فتحدثنا وهل
لنا من شفعاء فيشفعوا لنا والتمني نحو ليتك تاتيني فتحدثني ونحو الدعاء
والفرق ما ذكرنا ومنه قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون وفي بعض
المصاحف فيدهنوا والعرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا ليس المراد
من هذا استفهام عدم النزول بل عرض النزول على المخاطب او عطف
فعلا اخر على شيء من هذه المنصوبات بالواو والفاء وثم او غيرها
من حروف العطف نحو زيد في المعطوف النصب على الاشتراك والرفع
على الابتداء فنص على ذلك سيبويه واما الثاني من حروف النصب
فهو لن وهي لتاكيد النفي المستقبل لانك تقول لا ابرح اليوم مكاني
فاذا اكدت قلت لن ابرح وعند قوم انها للتابيد بيد وليس بصواب
لانها لو كانت للتابيد لما جاز تخصيص الفعل بعدها ولكنهم يقولون لن
اراك الى غد وعند الخليل ان اصلها لا ان فحذف الهمزة فصارت
لا ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين فصار لن وعند الفراء اصلها
لا فالحقت بها نون خفيفة فسقط الالف لالتقاء الساكنين فعاد الى
ان عند سيبويه هي حرف بسيط واما الثالث من حروف النصب فهو كي
وهي للغرض والتعليل نحو جيتك كي تعطيني وعند بعضهم انتصاب الفعل

بعدها بان لانها من حروف الجر بدليل حذف الف ما الاستفهامية معها
كفاء حذفها من حروف الجر فيقال كيم كما يقال فيم ريم وعم ولم والام وحتى ما
ومم ولما الرابع من حروف النصب فهو اذن وهي للجواب والجزاء نحو
قولك لمن يقول اتيك اذن اكرمك فقد اجبته به وصيرت اكرامك
جزاء له قال الزجاج معناها ان كان الامر ما ذكرت فاني اكرمك وانما
ينتصب المضارع بعدها اذا كان مستقبلا وغير معتمد على شيء قبلها فلا
يجوز ان يقول لمن يحدثك اذن اخالك كاذبا بالنصب لان الفعل
للحال ولا يجوز انا اذن اكرمك لاعتماده على الابتداء ولا ان تاتيني اذن
اكرمك لاعتماده على الشرط ولا والله اذن لا افعل لاعتماده على القسم
ولو نصبت ابطلت حكم اليمين ولم تات لها بجواب فجرى في الفساد مجرى ذلك
ان تكفني اذن اكرمك واذا اوقعتها بين الفاء والواو وبين الفعل فيهما
الوجهان نحو قوله تعالى واذن لا يلبثون وقرئ وان لا يلبثوا واما اذا
قلت ان تاتيني انك واذن اكرمك جاز فيه ثلثة اوجه الجزم لانه معطوف
على المجزوم والرفع على الابتداء والنصب على الاصل لانه غير معتمد وعند
بعضهم هي اسم منون فهذا جميع ما انتصب به الفعل المضارع واما
الجوازم فبخمسة احرف وبتسعة اسماء اما الحروف فهي لم ولما واللام
ولا وان اما لم فهي لنفي الماضي نحو لم يضرب لمن تقول ضرب واما لما
فهي كلم نحو لما يخرج والفرق بينهما ان لم نفي فعل ولما نفي قد فعل وهي
لم ضمنت اليها ما فافادت معنى التوقع والانتظار والاستطال نحو قولك

الانراك تقول ندم ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولو قلت بما كان على ان لم ينفعه
الى وقته وكذلك تقول لانسانٍ يتوقع خروج زيدٍ لما تخرج زيدٌ واذا فارغاً غير
متوقع لخروجه ولا خروجه تقول له لم تخرج وتسكت على لما دون لم في قولك خرجت
ولما اي لما تخرج كما تسكت على نقيضها اي قدني وكان قد اي وكان قد كان
اما اللام فهي لامر الفاعل الغايب والمفعول الغايب والفاعل المتكلم والمفعول
المتكلم والمفعول المخاطب نحو ليضرب زيد وليضرب زيد ولاضرب انا ولتضرب
انت واما الفاعل المخاطب فلا يؤمر باللام وهو موقوف غير مجزوم عند اصحابنا
عما سيتلى عليك وقد يحمل ان يؤمر المخاطب باللام وهو قليل منهم قراءة النبي
عليه السلام فبذلك فلتفرحوا واما لا فهي لنفي الامر نحو لا تفعل انت ولا
يفعل زيد وكذلك البواقي وليس للنهي واما ان فهي للشرط يدخل على
جملتين فتجعل الاولى شرطاً والثانية جزاءً وهي للمستقبل وان دخل على
الماضي كما ان لو للقضي وان على المستقبل وذلك نحو ان يخرج اخرج ولا
يخلوا الفعلان الداخل عليهما ان من ان يكونا مضارعين او احدهما ماضيا
والاخر مضارعاً فان كانا مضارعين فلا يجوز فيهما الا الجزم واما الجزم
الشرط فبان وفاقاً وكذلك لجزم الجزاء على الاصح وقد ذهب بعضهم
ان ان وفعل الشرط يعملان في الجزاء معاً ولا بد لان تستلزم
شرطاً وجزاءً فكانت لا محالة عاملة في الجزمين كما ان معنى التشبيه في
كان يقتضي مشبهاً ومشبهاً به كانت عاملة في الجزمين وهذا الخلاف جارٍ
في العامل في المفعول وخبر المبتدا وان كانا ماضيين فلا يظهر عمل ان

ان يكون الكلمة غير مستحقة للاعراب وان كان الاول مضارعاً والثاني
ماضياً فالاول مجزوم البتة لايلاء العامل اياه وذلك نحو ان تكرمني اكرمك
وان كان الاول ماضياً والثاني مضارعاً جاز في المضارع الرفع والجزم
نحو ان اتيتني اكرمك وان شئت قلت اكرمك بالرفع قال زهير
وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غايب مالي ولا حرمي اما الرفع
فلان الجزاء تابع للشرط فلما لم يظهر الجزم في الشرط حيث كان ماضياً
حمل الجزاء عليه وترك على اول احواله وهو الرفع واما الجزم فلان ان
يقتضي جزم فعل لكونه الشرط والجزاء معاً ولما لم يمكن اعمالها في
الشرط ههنا اعمل في الجزاء لان الميسور لا يسقط بالمعسور وقد
ينجزم الفعل باضمار ان بعد خمسة اشياء الامر نحو ايتني اكرمك
فاكرمك مجزوم باضمار ان معناه ايتني فانك ان ماتني اكرمك
ولولا هذا التقدير لما جاز ذلك لان الامر بالاتيان لا يوجب الاكرام
وانما كان لدلالة الكلام الامر عليه وما فيه معنى الامر نحو قوله
امرؤ وفعل خيراً يثب عليه لان المعنى ليتق الله وليفعل ولهذا الجزم
الجواب وكذلك النهي نحو لا تفعل يكن خيراً لك لان المعنى لا تفعل
فانك ان لم تفعل يكن خيراً لك ونرجح للظهر ههنا ان يكون
من جنس المظهر فلو ذهبت تقول لا تدن من الاسد يأكلك بالجزم
على اضمار ان تدن لم يجز لان النفي لا يدل على الاثبات ولهذا
امتنع الاضمار بعد النفي فلا يقول ما تاتينا تحدثنا بالجزم لانه

لانه يودي الى ان لم تاتنا نحدثنا وهذا خلف من القول وكذلك الاستفهام
نحو الا تاتيني احدثك اي تاتيني احدثك وكذلك قولك اين بيتك
ازرك اي ان اعرف بيتك ازرك وكذلك التمني ليته عندي احدثه
لان المعنى ان يكن عندي احدثه ومن ذلك الا ما اشربه لانه متضمن معنى
التمني وكذلك سميت تلك المراة المتمنية بقولها الا سبيل الى خمر فاشربها
ام لا سبيل الى نصر بن حجاج وكذلك العرض نحو لا تنزل تصب خيرا قال
الشيخ عبد القاهر وسببه للتمني ومقاربته له من حيث انك اذا عرضت عليه
النزول فقد حثثته عليه ولا تحثه الا على ما تؤثر وتتمناه وليس هذا
باستفهام لانك لا تقصد بقولك الا تنزل ان تستفهم من تتركه النزول وانما
تقصد ان تذكر ذلك وتعرضه عليه فاذا ثبت ان العرض تذكير المخاطب
والعرض عليه شيئا وحثه على تحصيل ما تؤوه وتتمناه فقد حصل الفرق
بين قوله الا تنزل تصب خيرا وبين الا تاتيني احدثك لانه لا يحصله لعرض
الاتيان عليه على ما يؤوه واذا عرفت هذا فاعلم ان الفعل بعد هذه الاشياء
انما ينجزم اذا قصدت به الجزاء فان لم تقصد ذلك فعرفته وكان المرفوع
على احد ثلثة اشياء اما ان يكون صفة نحو قوله تعالى انزل علينا مائدة
من السماء تكون لنا عيدا اي مائدة كائنة وكذا قوله تعالى فهب لي من
لدنك وليا يرثني اي وليا وارثا واما حالا نحو قوله تعالى ذرهم
يخوضوا ويلعبوا اي لا عبين والضابط فيه ان الاسم المتقدم عليه
لو كان نكرة كان هذا الفعل صفة له وان كان معرفة كان حالا

قد ياتي احدثنا

العرض

واما قطعا واستئنافا نحو قولك فيديعوك اي انه يدعوك واما قوله تعالى
فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف دركا ولا تخشى فتحتمل الاوجه
الثلثة اما الحال فعلى تقدير فاضرب لهم طريقا غير خايف على ان يكون
حالا من الضمير واما الصفة فعلى حذف الضمير العايد الى الموصوف
اي فاضرب لهم طريقا غير خايف انت فيه على ان تكون صفة الطريق واما
القطع فظاهر اي انت لا تخاف بقي علينا تتمة هذا الباب مسايل مسئلة
تقول ان تاتني تسالني اعطك بجزم الاول لانه شرط والاخر لانه
جزاء ويرفع المتوسط على ان يكون حالا من الضمير المستتر في تاتني اي
تاتني سايلا ويجوز ان يكون من الضمير المنصوب المتصل به لمكان الضمير
في تسالني اعني الياء ان ياتني مسئولا اي وانا مسئول واما قوله
متى تاتنا تلمم بنا في ديارنا تجد حطبا جزلا وتارا نارا تجا فقد جزم تلمم
بدلا من تاتنا لانه في معناه كانه قال متى تلمم بنا واما قوله تعالى ومن يفعل
ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب فقد جزم يضاعف بدلا من يلق
وقد ابدل الجزاء من الجزاء ههنا كما ابدل الشرط في البيت مسئلة
تقول ان تاتني انك فاحدثك يجوز الجزم في الثاني على الاشتراك
والرفع على الابتداء وكذلك الواو والفاء وثم وساير الحروف فاما بك
سال سيبويه الخليل عن قوله عز وعلا رب لولا اخرتني الى اجل
قريب فاصدق واكن من الصالحين فقال هذا كقولك عمرا ائتني
معتذرا بي فاذهب جانبا يوما واكفك جانبا وقوله تعالى ابدا الى ابي

اما قطعا واستئنافا

اما الحال

اما الصفة

اما القطع

مسايل

من الشرط

مسئلة

فايده

الى ليست مدرك ما مفيد لا سابق شيئًا اذا كان جايبًا اراد انهم ما جرو
سابق على تقدير دخول الباء في مدرك لان خبر ليس مظان صحة دخول الباء لك
جزموا الفعل الثاني اعني واكن على تقدير ان الاول مجزوم ولا ناهية كثيرًا
ما تقع هكذا مسئلة الجزاء اذا كان امرًا او نهيًا وماضيًا صريحًا
او مبتدأ وخبرًا فلا يتمش اثبات الفاء كنحو قولك ان اتاك زيد فاكرمه وان
ضربك فلا تضربه وان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس وان جيتني ما تكلم
وقد تحذف الفاء وهو شاذ منه قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها
فاحمد لا يقال ان احمر البسر انك ولا ان طلعت الشمس انك الا
في اليوم المغيم لان ان لا يستعمل الا في المعاني المحتملة للشك وانما يستعمل
في مثل هذه المواضع اذا واما الجازمة للفعل فهي تسعة اسماء متضمنة لمعنى
ان احدها نحو ما تصنع اصنع لان المعنى ان تصنع خيرًا اصنع خيرًا
وان تصنع شرًا اصنع شرًا فيصنع واصنع مجزومة لتضمنها معنى ان وما
منصوب المحل لوقوع تصنع عليه وانتصابه على المصدرية وجهًا ايضا
كان المعنى اي صنع تصنع اصنع ووضع الاسم موضع المصدر غير
عزيز وهكذا قولهم ما انس لا انس الا ان ما ههنا منتصب انتصاب
المفعول به لا غير وثانيها من نحو من يزرني امرر لان المعنى ان ان تمرر
بانسان امرر به كائنًا من كان وثالثها اي نحو ايًا تضرب اضرب
والمعنى ان تضرب واحدًا اضربه وايًا منصوب على المفعولية وسنذكرها
فيما بعد علة اعرابه من بين سايرا خواته ورابعها اذ ما نحو اذ ما تخرج اخرج

لان التقدير ان تخرج في وقت اخرج فيه وهو منصوب المحل على الظرف
وخامسها حيثما تكن اكن اذ المعنى ان تكن في مكان اكن فيه وهو
منصوب المحل ايضا لانه ظرف مكان وسادسها اني نحو قول
لبيد اني تاتها تلتبس بها لان المعنى ان تاتها على اي حاله وانتصابها
على الحال لان المعنى ان تاتها صحيحًا وسقيمًا او غير ذلك من الاحوال وسابعها
متى نحو متى تضرب اضرب ويلحقها ما فتزيدها ابهامًا وحكمها حكم اذما
وثامنها ايّ نحو ايّ رجل تكن اكن وحكمها حكم حيثما ويلحقها ايضا ما فتزيدها ابهامًا
ما نحو اينما تكونوا يدرككم الموت وتاسعها مهما واختلف فيه فقال قوم
وهو الاعرف اصلها ماء هي المتضمنة لمعنى الشرط م زيد عليها ما اخرى
كتاء زيادتها في متى وابن فصار لفظها ماما فاستثقلوا تكرير ذلك فقلبوا الالف
ما الاولى هاء فصار مهما والثاني انها مركبة من مه التي بمعنى اكفف
ومن ما وحكمها حكم ما المتضمنة لمعنى الشرط وقد سهان توهم انها
بمعنى كلما وفسرها بالوقت فاعرف ذلك واذ قد استقصينا القول
في وجوه اعراب المضارع فلنعد الى ما هانحن فيه فنقول اعلم ان كل فعل لا بد له
من فاعل مسند هو اليه وحد الفاعل ما كان المسند اليه الفعل
او شبهه مقدما عليه نحو ضرب زيد وقولنا او شبهه يعني به اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة فان اسم الفاعل يعمل عمل يفعل اذا كان
للحال او الاستقبال معتمدا على احد الاشياء الخمسة التي هي المبتدأ
والموصوف وذو الحال وحرف الاستفهام وحرف النفي نحو زيد ضارب

حيثما ع حيثما

ى

ى

ها

غلامهُ ومررتُ برجلٍ قايمٍ ابوه وحاذى عمرٌو راكبًا علامهُ فرسًا واقايم اخوآل
وماضاربٌ غلامًا لكَ وكذلك الصفة المشبهة نحو زيدٍ حسنٌ وجههُ وعلى
هذا فقس وكذلك اسم المفعول يعمل عمل يُفعَل من فعلٍ اذا كان بمعتملًا
ايضًا نحو زيدٌ مضروبٌ غلامهُ اي يضربُ غلامهُ وعساك تسمع في هذا كلامًا مبينًا
بعدهُ وكذلك المصدرُ يعمل عمل الفعل نحو عجبتُ من ضربٍ زيدٌ عمرًا اذا لم يشترط
فيه الاعتمادُ على الفاعلِ الرفع كما ان حق المفعول النصبُ والمضاف
اليه الجرُّ وانما وقع الحركات هكذا الان الحركاتُ على ثلثة اضربٍ
صاعدٌ عالٍ منحدرٌ سافلٌ ومتوسطٌ بينهما وهذان صناعة الموسيقى
والحانٍ الاغانى فالصاعدُ العالى هو الرفع وهو اقوى الحركات لانهُ الشغلُ
وما يحتاج فيه الى تحريكِ عضوين والسافلُ المنحدرُ هو النصبُ وهو اضعفُ
الحركات واخفها لانهُ من اقصى الحلق والمتوسطُ هو الجرُّ لانهُ من وسط الخلقِ
لذلك المعانى لها ثلث مراتب فمنها ما هو في اقوى المراتب وهو الفاعليه
لان الكلام لا يتم الا به ولانهُ هو الذي اوجد الفعل فجعلها اقوى الحركات
وهو الرفع ومنها ما هو في ادنى المراتب وهو المفعولية لحصول الغاية بدونهِ
وكونهُ فضلةً في الكلام فجعل لها اضعف الحركات ومنها ما هو متوسطٌ
بين الحالين وهو الاضافة فجعل لها الحركة المتوسطة التي هي الجرُّ
انحواطًا في سلك قولهِ تعالى الخبيثاتُ للخبيثين وقد ذكر بعضهم بالمقدار
من ذلك قايلًا ان الفاعلَ اقل حركةً لكونهِ واحدًا ليس الا والمفعول اكثر
لكونهِ واحدًا فصاعدًا الى التسعةِ فجعل الرفع الذي هو اثقل للفاعلِ

الحركات على ثلثة اضرب

فالصاعد العالى

والسافل المنحدر

والمتوسط

الذي هو اقل والنصبُ الذي هو اخف للمفعول الذي هو اكثر طلبًا
للاعتدال انسلاكًا في قولهِ تعالى خلطوا عملًا صالحًا واخر سيئًا انتهاجًا
لمنهج الاقتصاد وخير الامور اوسطها وان شئت تهوي العيش فابغ
توسطًا فعند التناهي يقصر المتطاول وضربوا لها مثلًا وهو انهُ اذا
كان بزيدي رجل حجران احدهما خمسة ارطالٍ والاخر عشرة وقيل
له احمل الخفيف عشر مرات والثقيل خمس مرات ليكون قلة الوزن
موازنة بكثرة المماراسة وقلة الممارسة بخفة الوزن فيكون ثابتًا في
الحكمة فهذا ما قيل في تعليل الحركات الثلث على المعاني الثلثة على ما وقع
وللعلماء طرق شتى واساليب مختلفة في تعليل المسايل فبعضهم يسلكون
مسالك التوافق والتشاكل وبعضهم يتناكرون مناهج التوازي
والتعادل وقد سلكوا ههنا كلا المسلكين وكل منهما بالتحقيق حقيق
وكلا جنبتي هذي لذايذها طريق واما رافع الفاعل فهو الفعل المسند اليه
والاصل ان يلي الفعل لان الفاعل كالجزء من الفعل يدل على ذلك
جواز ضرب غلامهُ زيدٌ وامتناع ضرب غلامهُ زيدًا لان غلامهُ في الصورة
الاولى في نية التاخير فلا يكون اضمارًا قبل الذكر بخلاف الصورة الثانية
والاضمار اربع مراتب احديها ان لا يكون اضمارًا قبل الذكر صورةً
وتقديرًا وهذا لا شبهة في جوازه نحو ضرب زيدٌ غلامهُ والثانية ان
يكون اضمارًا قبل الذكر صورةً وتقديرًا وهذا لا شبهة في امتناعه
نحو ضرب غلامهُ زيدًا والثالثة ان يكون اضمارًا قبل الذكر

والاضمار اربع مراتب

صورة ولا يكون ذلك تقديرا وهو جايز نحو ضرب غلامه زيد والرابعة ان يكون
اضمارا قبل الذكر تقديرا ولا يكون ذلك صورة وهو ايضا جايز نحو ضرب
زيدا غلامه واذ قد عرفت هذا فلا بد من معرفة تقسيم في الفاعل وهو ان
الفاعل على نوعين مظهر ومضمر فالمظهر نحو ضرب زيد والمضمر على
نوعين بارز ومستتر فالبارز نحو ضربا وضربوا وضربن والمستتر
كالمنوي في زيد ضرب وهو تارة يكون لازما وتارة غير لازم فاللازم في
اربعة انفعال افعل وتفعل وتفعل وافعل ومعنى اللزوم ان هذه الافعال
لا تسند الا الى الضمايز المنوية فيها وهي انت في افعل وتفعل وانا في افعل
ونحن في نفعل وغير اللازم نحو زيد ضرب والمنوي في ضرب غير لازم لانك
تسنده الى المظهر نحو ضرب زيد والى الضمير البارز نحو ضربا وكذلك المنوي
في زيد ضارب لانك تسنده الى المظهر نحو زيد ضارب غلامه والى البارز
والضمايز نحو هند زيد ضاربته هي والهندان الزيدان ضاربتهما هما
ونحوهما مما اجريت الصفة فيه على غير ما هي له وذلك لان الاسم الفاعل
اذا جري على من هو له حالا او خبرا او صفة لم يحتج الى ابراز فاعله
فكان الفاعل مضمرا فيه منويا واذا جري على غير من هو له احتيج
الى ابراز فاعله حطا لرتبته عن رتبة الفعل فان قلت مررت برجل هو امراة
ضاربها ان خفضت اضمرت الجريه على من هو له وان رفعت ابرزت فقلت
ضاربها هو لجريه على غير من هو له والكوفيون على انه لا يجب ابراز الضمير
وان اجري على غير من هو له قياسا على الفعل وانشدوا وان امرا مسري

اليك ودون من الارض موماة وبيداء سملق المحقوقة ان يسجيا ظاهره وان
تعلم ان المعان موفق فتدل ابراز الضمير ولو ابرز لقال المحقوقة انت
وهو محمول عند البصريين على الضرورة تقسيم اخر في الفاعل الفاعل تقسيم آخر الفاعل
اما ان يكون فاعلا لفظا ومعنى نحو ضرب زيد فزيد ههنا فاعل في
اللفظ لانه مرفوع نحو قوله تعالى وفي المعنى لانه احدث الضرب واما ان يكون
فاعلا في المعنى دون اللفظ نحو قوله تعالى وكفى بالله فبالله فاعل في المعنى لتحمل
التقدير وكفى الله وهو مجرور في اللفظ واما ان يكون فاعلا في اللفظ دون
المعنى نحو ما زيد ومن هذا المفعول ما لم يسم فاعله نحو ضرب زيد لان مسئلة
الفعل لما بني للمفعول وحذف الفاعل نسيا رفع المفعول فهو فاعل
في اللفظ لكونه الفعل مسندا اليه ومفعول في المعنى لكون الفعل
واقعا عليه ثم اعلم ان الفاعل قد يرتفع والرافع مضمر وذلك نحو قولك
زيد في جواب من يقول من فعل باضمار فعل ومنه قوله تعالى يسبح له
فيها بالغدو والآصال رجال فيمن قرأ مفتوحة الباء اي يسبحه
رجال وذلك لانه لو اسند يسبح وهو مبني للمفعول الى رجال يلزم
ان يكون الرجال مسبحين وليس الامر على هذا فاذا المسند اليه
احد الظروف الثلثة اعني له وفيها وبالغدو رجال مرفوع بفعل يضمر
كانه قيل يسبحه فقيل رجال وقد يضمر على شريطة التفسير وذلك
نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك وقوله اذا السماء انشقت
وسبب المماسة ان دلونه لانا اذا الرجال بالرجل التقت فالاسم

مرتفع في هذه المواضع بالفاعلية عند حذاق النحويين والرافع مضمر والمظهر
تفسير للمضمر فكما قبل وان استجارك احد من المشركين استجارك واذا الكلام
استئنافية واخواتها لا يجوز الارتفاع بالابتداء لان اداة الشرط لا يبتدأ بعدها
الكلام اذ الشرط لا محالة يريد به الفعل دون الاسم فان قلت كيف
زعمتم ان التقدير وان استجارك احد المشركين كمن استجارك مع انه
كلام غير منتظم قلنا بل هو كلام وارد على سبيل المبالغة والتوكيد
كما تقول جاءني زيد بحذف الاول لدلالة الثاني وحرف الشرط يدل فالجملة
الشرطية ههنا مع توحدها كسائر المواضع وان ثنيت فراجع الى ذوقك
السليم وطبعك المستقيم فلعلك تجد فرقا بين قولنا ان زيد اتاني اكرمته
وقولنا ان اتاني زيد اكرمته وتوخ انا نفيد بالثاني تعليق الاكرام بالاتيان
تعليقا سادا مسد غيره مبالغة وتوكيدا بالاول نفيد مع ذلك ضربا من المبالغة
والتوكيد اذ نوذن اولا بقولنا ان زيدا باسناد فعل الى زيد على سبيل
الاجمال ضرورة ان الشرط لا يبنى بدون فعل ثم نفصل بقولنا اتاني ما
اجملناه ونفسرما اضمرناه وفي هذا الحذف مع ما فيه من الايجاز وسلوك طريق
الاجمال والتفصيل ايذان باختصاص تعليق الاكرام باتيان زيد دون
غيره من ذلك قولهم هل زيد خرج لان التقدير هل خرج زيد لان هل
لا يليه الا الفعل قال العلامة فخر خوارزم في حواشيه هل لا يبتدأ
بعدها الكلام وانها تلي الفعل لا محالة قال وقوله تعالى فهل انتم منتهون
اي هل تنتهون انتم منتهون فمنتهون ههنا بمعنى تنتهون وهو بدل على

من الشرح وهو الذي ذكره الشارح في الحاشية
وهو الذي ذكره الشارح في الحاشية
ترك على الشرح الذي ذكره الشارح في الحاشية

المضمر الرافع لانتم وقد سالت والذي عزعلة اقتضاء هل الفعل دون اختها
اعني الهمزة حيث يليها الاسم والفعل جميعا نحو ازيد عندك ام عمرو وانت
زيدا فقال القياس ان لا يلي الاستفهام الا الفعل لاقتضايه اياه ثم ان
هل لما لا عراقة له في الاستفهامية فالزم بعده الفعل ليكون امر استفهامه
معه ابين بخلاف الهمزة فانها ارسخ عرقا في ان معنى الاستفهام ونظير
هذه المسئلة انهم لما اجروا الاجري غير المتمكن مجراه في استعماله الا تابعا بخلاف
غير لان الامام لا عراقة له في الوصفية فامر وصفيته مع التبعية اظهر
وستقف على هذه المسئلة في مكانها وينبغي ان يعلل اختصاصها بالفعل
فان المعنى قد نص على ذلك سيبويه ويدل عليه دخول الهمزة عليها قوله
اهل رايتا بسيفي القارح ذي الاكم الا انها لما كانت غير مستعملة الا في
الاستفهام حذفت الهمزة وسدتها مسدها مع افادتها معناها الاصلي
اعني كونها بمعنى قد كما انهم سدوا يا في النداء مسد الفعل مع افادتها
معنى النداء ولهذا قال العلامة فخر خوارزم اذ قلت يا عبد الله فكانك
قلت يا اريد او اعني عبد الله ثم حذف الفعل فصار بدلا منه لذلك ههنا
اذا قلت هل خرج زيد كانك قلت اهل خرج اي قد خرج ثم حذفت الهمزة
وصار هل بدلا منه فاذا كان معناها معنى قد وقد لا يليها الا الفعل
فلذلك ما كان في معناها تم سالتني عن قول العلامة فمنتهون ههنا
بمعنى تنتهون وهو بدل على المضمر الرافع لانتم فقال اسم الفاعل ههنا
اقيم مقام الفعل المضارع وسد مسده للمشابهة الحاصلة بينهما من وجه

بينهما فاقيم الفعل مقامه في غير موضعه وانما عدل عن لفظ الفعل الى اسم الفاعل
لا اريد السؤال عن الانتهاء الثابت دفعة واحدة لا عن الانتهاء الحاصل شيئاً
فشيئاً حتى يأتي على اخره فلهذا قيل هل انتم منتهون اذ لو قيل هل انتم
منتهون لكان معناه هل يحصل منكم الانتهاء شيئاً فشيئاً ثم سألته عن
موضع منتهون ومحله من الاعراب كما اذا قيل فهل انتم منتهون وهل زيد خرج
فقلت ان منتهون وخرج من قبيل الجمل والجمل لا محل ان يتعدى من الاعراب
واما منتهون فهو ان كان واقعاً موقع ينتهون فهو اسم مفرد فكيف يسوغ
تعريته من الاعراب مع كونه اسماً ممكناً على انا وان جعلنا منتهون غير مفرد لا
يمكننا ذلك في هل انت خارج وقول الاعلم فيما حكاه الفراء هل انت ساكت
فان للحس يدل على كون خارج وساكت اسمين مرفوعين فكيف يمكننا ان لا يكونا
معربين وارتفاعهما ههنا مشكل عويص جداً انا لما رفعنا انت بالفاعلية
للفعل فعلام يرتفع اسم الفاعل بعده اذ ليس هنا ما يصلح مبتدأ فيكون هو خبره
ولو رفعنا انت مع كونه فاعلاً للفعل المضمر بالابتداء وحكم على الاسم المرفوع
بعده بالخبرية لزمنا ان نجعل الشيء الواحد فاعلاً ومبتدأ ويلزم كون الاسم
الواحد معمولاً لعاملين مختلفين في حالة واحدة وهذا مما قد رفضوه رأساً واذا
كانوا لا يجيزون ضربت زيداً وشتمت عمراً الفاسقين مع اتحاد جهة العمل
فان لا يجيزوا ذلك مع اختلاف جهة العمل اجدر واولى فليس يسعنا تجويز
هذا ونحن اذا قلنا انت مبتدأ فقد حكمنا بانه مجرد عن العوامل اللفظية ثم اذا
قلنا انه فاعل بفعل مضمر لزم الحكم الظاهر فقد حكمنا بانه غير مجرد عن

عامل لفظي فيرد بهذا الى ان تقول انه مجرد عن العامل غير مجرد عنه ولا يخفى ان
هذا جمع بين النفي والاثبات وهو محال بالضرورة فقال لا وجه لارتفاع اسم الفاعل
في مثل هذا الموضع الا ان يجعل مرتفعاً ارتفاع الفعل المضارع في نحو قولك هل
زيد يخرج وتقديره ان يقال ان اسم الفاعل مهما وقع موقع الفعل يكتسي باعرابه
المحلي نحو زيد يخرج فيخرج مع الضمير مرفوع المحل بالخبرية فاذا قلت خارج كان
يخرج فيجب ان يرتفع لا محالة بالخبرية واما في الصورة التي نحن فيها فاسم الفاعل
واقع موقع فعل ليس له اعراب محلي فيظهر منه ذلك الاعراب فلاجرم قد اكتسى
باعرابه اللفظي ضرورة وبعبارة اخرى لما كان الفعل كلما وقع موقع اسم الفاعل
يكتسي باعرابه فقد اكتسى اسم الفاعل ههنا ايضاً باعرابه اذا وقع موقعه
فقلت ارتفاع الفعل المضارع هو لوقوعه بحيث تصح وقوع الاسم فيخرج في
قولنا هل زيد يخرج مرتفع لوقوعه موقع خارج فلو كان خارج في قولنا زيد
خارج مرتفعاً لوقوعه موقع يخرج لكان هذا بياناً دورياً فقال بل يخرج في قولنا
هل زيد يخرج مرتفع لانه تفسير ليخرج معدى قبل زيد وهو مرتفع لوقوعه
ابتداءً والابتداء من مظان صحة وقوع الاسماء ادمبدأ الكلام لا يلزم ان
يكون اسماً او فعلاً بل هو موضع للخبر فيخرج يرتفع بهذا وقولنا خارج
يرتفع ارتفاع ايضاً فلا يلزم الدور فقلت اذا كان الاسم الفاعل في قولنا هل
انت خارج مرتفعاً ارتفاع الفعل المضارع وارتفع ارتفاع فما هذا التنوين
والجعل لا تنوين فيه فقال انه وان قام مقام الفعل المضارع وارتفع ارتفاعه
الا انه بصيغته اسم والاسم لا يمتنع من التنوين الا باحد اربعة اشياء دخول الالف واللام عليه

والاضافة ومع الصرف والبناء ولم يوجد فيه شيء من هذه الاشياء فنون لمراعاة الجانب
اسمينة قال ان الواو في منتهون لبيست بمعنى الجمع وليس النون عوضا عن الحركة
والتنوين بل الواو ضمير الجمع والنون علامة الرفع كما في تنتهون فقلت اذا جاز
ان يرتفع اسم الفاعل ارتفاع الفعل المضارع فلم لا يجوز ان يرتفع في قولهم
اقايم الزيدان على هذا فانهم اتفقوا على انه جملة فعلية وان معناه اينقوم الزيدان
فلجزي ان يرتفع ارتفاع اينقوم ولين الزمنا هذا فقد خالفنا الجمهور واذلم
يذهب احد من المتقدمين والمتاخرين الى مثل هذا اللهم الا احدا لا
اعتداد بقوله ولا مبالاة فانه تجاسر في اكثر المسايل على مخالفة المشهور وتخطية
الجمهور فقال انهم قد تصوروا في قولهم اقايم الزيدان ان يكون اقايم مبتدا ومتروك
الخبر وقد سد الفاعل مسده فوجب علينا موافقتهم ولا يسعنا مخالفتهم واما
في قولهم هل انت خارج فما طرا بنقض ضمير في ارتفاع اسم الفاعل ههنا ووجدنا
الدليل المذكور يدل على ان ارتفاع ارتفاع الفعل المضارع فحملناه فاقتضى
الدليل ثم اذا سئلنا عن امتناع حمل ارتفاعه في اقايم الزيدان على ما حملناه
عليه هناك فعلينا الفرق بين الصورتين فنقول ما وقع اسم الفاعل في قولنا
اقايم الزيدان موقعا لا يقع هناك الا الفعل وذلك لان ما بعد الهمزة ينظار
صحة وقوع الاسماء فلما كان اعني اقايما اسما واقعا موقعا لا يمتنع وقوع الاسم
ثم حكم بانه مرتفع بالابتداء ثم لما وجد بعد اسم يغني غناء الخبر ويسد مسده وان لم
يكن خبرا لحكم بانه سادمسد الخبر فانقلاب كلامه واما الصورة التي نحن بصددها
فاسم الفاعل فيها واقع موقعا لا يقع فيه الا الفعل وذلك لانه تفسير لفعل

مضمر والتفسير يجب ان يكون من جنس المفسر ثم لا يمكن حمل ما حملناه عليه اقايم
الزيدان ولا يمكن ان يجعل خبرا لما ذكرناه فحملنا ضمنا على ما حملناه فان الفرق
بين الصورتين هذا ما لخصته في هذا البحث في حديثه والذي طول لسعمره وقد
دار في خلدي شيء اخر وهو ان حمل ارتفاع اسم الفاعل فيما نحن بصدده على
نحو ما حمل عليه ارتفاعه في اقايم الزيدان له وجه بيانه انا اذا قلنا هل زيد خارج
فزيد فاعل للفعل المضمر ويخرج بعد مع ضميره جملة فعلية محكوم عليها بالاعراب
وفيها دليل على الفعل المضمر كذلك اذا قلنا هل زيد خارج فزيد مرفوع بالفعل
المضمر وخارج اسم فاعل سادمسد الفعل وهو عامل لاعتماده على حرف الاستفهام
اذ الاستفهام وارد على مدلوله فيكون لا محالة واردا عليه واذا كان واردا عليه كان
لا محالة عاملا فيكون فيه ضمير مرفوع بالفاعلية فارتفاعه اذا ما لابتدائه والضمير
المستكن فيه سادمسد الخبر وهذه الجملة اعني خارج مع ضميره مع كونها مبتدا
جملة فعلية كما ان اقايم الزيدان كذلك لان المعنى هل زيد يخرج فعدل عن الفعل
الى الاسم للعلة المذكورة وعلى قولك هل انت خارج وقولك فهل انتم منتهون فان
قلت ان اسم الفاعل اسم ظاهر والاسم للظاهر يدل على الغيبة الغيبة
فكيف يستكن فيه ضمير الخطاب في قولك هل انت خارج قلنا اسم الفاعل
يدل بصيغته على مباشر الفعل سواء كان غايبا او مخاطبا ومتكلما فاستكن
الضمير فيه بحسب ما يجري عليه فاذا قلت زيد ضارب عمرا فالمستكن
ضمير الغيبة واذا قلت انت مكرم عمرا فالمستكن ضمير الخطاب واذا قلت
انا تالي فرقان فالمستكن ضمير المتكلم فاعرفه واعلم ان هذه التحلات

بناء على قول العلامة ان هل لا يبتدأ بعدها الكلام وانما يلي الفعل لا محالة وتقابل
ان نقول لانسلم ان هل لا يبتدا بعدها الكلام ولا يليها الا الاسم كما لهمزة وجواز هل
زيد خارج يدل على خلاف هذه الدعوى وما ذكرتم من التاويل وهو غير جار ههنا لاتفاق
مسلم في توجيه الفعلين اعلم ان الفعلين اذا اوجها الى اسم واحد اعمل احدهما
في الاسم الظاهر والاخر في ضمير وفاقا ثم اختلفوا فالبصريون على اعمال الثاني
في الظاهر لانه اقرب اليه واعمال الاول اولى واعمال الابعد والكوفيون على
اعمال الاول في الظاهر والثاني في المضمر تعاديا بذلك عن الاضمار قبل الذكر
والبصريون يجيزون الاضمار قبل الذكر على شريطة التفسير كما في نعم رجلا وربه
رجلا وما اشبه ذلك ثم الفعلان اللذان وجها الى اسم الواحد لم يخلوا
اما ان يقتضي كل واحد منهما فاعلا او مفعولا والاول منهما فاعلا والثاني
مفعولا او بالعكس وذلك فهذه اربعة اقسام لا مزيد عليها اما القسم الاول
فنحو قولك قام وقعد زيد فزيد مرفوع بقعد لانه الذي يليه وفاعل قام مضمر
اضمارا على شريطة التفسير كانه قيل قام زيد وقعد زيد هذا ما عليه البصريون
وهو عند الكوفيين مرفوع بقام وفاعل قعد ضمير لان التقدير قام زيد
وقعد وكذلك اذا قلت ضربني وشتمني عمرو والمذهبان يتفقان ههنا
صورة وان اختلفا معنى ويختلفان صورة ايضا فيما اذا كان الاسم مثنى او
مجموعا او مؤنثا غير حقيقي وذلك نحو قولك قاما وقعدا اخواك وقاموا وقعدوا
اخوتك وطلعت وارتفعت الشمس وارتفع هذا على مذهب البصريين فان الفعل
الثاني مسند الى ظاهر الاسم والاول الى ضمير ولهذا جاز الحاق علامة

التانيث في ارتفعت وتركه ولم يجز في طلعت الا الالحاق ويقول على مذهب الكوفيين
قام وقعدا اخواك وطلعت او طلع وارتفعت الشمس لان الاول مسند الى
ظاهر الاسم والثاني الى ضميره وعلى هذا قول ذي الرمة حتى اذا رجحت
عزهل حنجن الى الغليل بقصعته نعب اعمل الاول اعني رجحت في نعب
واعمل الثاني في ضمير حيث الحق به نون جماعة المونث واما القسم الثاني فنحو
قولك ضربت وشتمت عمرا اتعمل الثاني فيه لا يليه ويحذف معمول الثاني استغناء
عنه لدلالة الثاني عليه فان قلت اذا افقد الفاعل والمفعول في اللفظ
فلم حكمتم بان هذا مضمر وذلك محذوف قلنا لانهما الفعل والفاعل من
التوحد والامتزاج ما ليس بينهما وبين المفعول ونقول على مذهب الكوفيين
ضربت وشتمت عمرا لم نجد بدا من هذا الضمير لان المعنى ضربت عمرا وشتمته
وقوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه وقوله ائتوني افرغ عليه قطرا فاورد على مذهب
البصريين اذ لو كان على مذهب الكوفيين هاؤم اقرؤه كتابيه وائتوني افرغه
عليه قطرا فان قلت فلم يجوز ان يكون افرغه واقرؤه الا ان الهاء يحذف
تخفيفا كقوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا قلنا ان حذف الهاء انما يكون
في ثلاثة مواضع في الصلة والصفة والخبر وانه ليس بصلة ولا صفة ولا خبر
ولهذا مراتب اما حذفها في الصلة فحسن وفي القران حذفها واثباتها قال
الله تعالى واتل عليهم نبا الذي اتيناه وقال لا يزال بنيانهم الذي
بنوا ريبة اراد بنوه وانما حسن حذفها لان الذكر والفعل والفاعل والمفعول
جميعا كاسم واحد وكذا كل اسم موصول يكون مع الصلة كشيء واحد واستطالوا

بناء على قول العلامة ان هل لا يبتدأ بعدها الكلام وانما يلي الفعل لا محالة وتقابل
ان نقول لانسلم ان هل لا يبتدا بعدها الكلام ولا يليها الا اسم كالهمزة وجواز هل
زيد خارج بدل على خلاف هذا الدعوى وما ذكرتم من التاويل وهو غير جائز بالاتفاق
مسلم في توجيه الفعلين اعلم ان الفعلين اذا اوجها الى اسم واحد اعمل احدهما
في الاسم الظاهر والاخر في ضميره وفاقا ثم اختلفوا فالبصريون على اعمال الثاني
في الظاهر لانه اقرب اليه واعمال الاقرب اولى واعمال الابعد والكوفيون على
اعمال الاول في الظاهر والثاني في المضمر تمسكا بذلك عن الاضمار قبل الذكر
والبصريون يجوزون الاضمار قبل الذكر على شرط التفسير كما في نعم رجلا وربه
رجلا وما اشبه ذلك ثم الفعلان اللذان وجها الى اسم الواحد لم يخلوا
اما ان يقتضي كل واحد منهما فاعلا او مفعولا والاول منهما فاعلا والثاني
مفعولا او بالعكس وذلك فهذه اربعة اقسام لا مزيد عليها اما القسم الاول
فنحو قولك قام وقعد زيد فزيد مرفوع بقعد لانه الذي يليه وفاعل قام مضمر
اضمر على شرط التفسير كانه قيل قام زيد وقعد زيد هذا ما عليه البصريون
وهو عند الكوفيين مرفوع بقام وفاعل قعد ضمير لان التقدير قام زيد
وقعد وكذلك اذا قلت ضربني وشتمني عمرو والمذهبان يتفقان ههنا
صورة وان اختلفا معنى ويختلفان صورة ايضا فيما اذا كان الاسم مثنى او
مجموعا او مؤنثا غير حقيقي وذلك نحو قولك قاما وقعدا اخواك فقاموا وقعدوا
اخوتك وطلعت وارتفعت الشمس وارتفع هذا على مذهب البصريين فان الفعل
الثاني مسند الى ظاهر الاسم والاول الى ضميره ولهذا جاز الحاق علامة

الثانية في ارتفعت وتركه ولم يجز في طلعت الا الالحاق ويقول على مذهب الكوفيين
قام وقعدا اخواك وطلعت او طلع وارتفعت الشمس لان الاول مسند الى
ظاهر الاسم والثاني الى ضميره وعلى هذا قول ذي الرمة حتى اذا زلجت
عزهل حنجن الى الغليل ابقصصنه نغب اعمل الاول اعني زلجت في نغب
واعمل الثاني في ضميره حيث لحق به نون جماعة المؤنث واما القسم الثاني فنحو
قولك ضربت وشتمت عمرا تعمل الثاني فيه لا يلايه ويحذف معمول الثاني استغناء
عنه لدلالة الثاني عليه فان قلت اذا تعد الفاعل والمفعول في اللفظ
فلم حكمتم بان هذا مضمر وذلك محذوف قلنا لانهما الفعل والفاعل من
التوحد والامتزاج ما ليس بينه وبين المفعول ونقول على مذهب الكوفيين
ضربت وشتمت عمرا لم نجد بدا من هذا الضمير لان المعنى ضربت عمرا وشتمته
وقوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه وقوله ائتوني افرغ عليه قطرا فاورد على مذهب
البصريين اذ لو كان على مذهب الكوفيين هاؤم اقرؤه كتابيه وائتوني افرغه
عليه قطرا فان قلت فلم يجوز ان يكون افرغ واقرؤه الا ان العائد حذف
تخفيفا كقوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا قلنا ان حذف الهاء انما يكون
في ثلاثة مواضع في الصلة والصفة والخبر وانه ليس بصلة ولا صفة ولا خبر
ولهذا مراتب اما حذفها في الصلة فحسن وفي القرآن حذفها واثباتها قال
الله تعالى وانل عليهم نبأ الذي اتيناه وقال لا يزال بنيانهم الذي
بنوا ريبة اراد بنوه وانما حسن حذفها لان الذكر والفعل والفاعل والمفعول
جميعا كاسم واحد وكذلك كل اسم موصول يكون مع الصلة كشيء واحد واستطالوا

بناء على قول العلامة ان هل لا يبتدأ بعدها الكلام وانما يلي الفعل لا محالة وتقابل
ان نقول لانسلم ان هل لا يبتدأ بعدها الكلام ولا يليها الاسم كالهمزة وجواز هل
زيد خارج يدل على خلاف هذا الدعوى وما ذكرتم من التاويل وهو غير جار ههنا لاتفاق
مسلم في توجيه الفعلين اعلم ان الفعلين اذا اوجها الى اسم واحد اعمل احدهما
في الاسم الظاهر والاخر في ضميره وفاقا ثم اختلفوا فالبصريون على اعمال الثاني
في الظاهر لانه اقرب اليه واعمال الاول اولى من اعمال الابعد والكوفيون على
اعمال الاول في الظاهر والثاني في المضمر تعاديا بذلك عن الاضمار قبل الذكر
والبصريون يجيزون الاضمار قبل الذكر على شريطة التفسير كما في نعم رجلا وربه
رجلا وما اشبه ذلك ثم الفعلان اللذان وجها الى اسم الواحد لم يخلوا
اما ان يقتضي كل واحد منهما فاعلا او مفعولا والاول منهما فاعلا والثاني
مفعولا او بالعكس وذلك فهذه اربعة اقسام لا مزيد عليها اما القسم الاول
فنحو قولك قام وقعد زيد فزيد مرفوع بقعد لانه الذي يليه وفاعل قام مضمر
اضمارا على شريطة التفسير كانه قيل قام زيد وقعد زيد هذا ما عليه البصريون
وهو عند الكوفيين مرفوع بقام وفاعل قعد ضمير لان التقدير قام زيد
وقعد وكذلك اذا قلت ضربني وشتمني عمرو والمذهبان يتفقان ههنا
صورة وان اختلفا معنى ويختلفان صورة ايضا فيما اذا كان الاسم مثنى او
مجموعا او مؤنثا غير حقيقي وذلك نحو قولك قاما وقعدا اخواك قاموا وقعدوا
اخوتك وطلعت وارتفعت الشمس او ارتفع هذا على مذهب البصريين فان الفعل
الثاني مسند الى ظاهر الاسم والاول الى ضميره ولهذا جاز الحاق علامة

التانيث في ارتفعت وتركه ولم يجز في طلعت الا الالحاق ويقول على مذهب الكوفيين
قام وقعدا اخواك وطلعت او طلع وارتفعت الشمس لان الاول مسند الى
ظاهر الاسم والثاني الى ضميره وعلى هذا قول ذي الرمة حتى اذا ارتجت
عشارا حنجنج الى الغليل بقصصنه نصب اعمل الاول اعني ارتجت في نغيب
واعمل الثاني في ضميره حيث الحق به نون جماعة المؤنث واما القسم الثاني فنحو
قولك ضربني وشتمت عمرا تعمل الثاني فيه لانه يليه ويحذف معمول الثاني استغناء
عنه لدلالة الثاني عليه فان قلت اذا فقد الفاعل والمفعول في اللفظ
فلم حكمتم بان هذا مضمر وذلك محذوف قلنا لانهما الفعل والفاعل من
التوحد والامتزاج ما ليس بينه وبين المفعول ونقول على مذهب الكوفيين
ضربت وشتمت عمرا لم نجد بدا من هذا الضمير لان المعنى ضربت عمرا وشتمته
وقوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه وقوله ائتوني افرغ عليه قطرا فاورد على مذهب
البصريين اذ لو كان على مذهب الكوفيين لقال هاؤم اقرؤه كتابيه وائتوني افرغه
عليه قطرا فان قلت فلم يجوز ان يكون افرغه واقرؤه الان العامل يحذف
تخفيفا كقوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا قلنا ان حذف الهاء انما يكون
في ثلاثة مواضع في الصلة والصفة والخبر وانه ليس بصلة ولا صفة ولا خبر
ولهذا مراتب اما حذفها في الصلة فحسن وفي القرآن حذفها واثباتها قال
الله تعالى واتل عليهم نبأ الذي اتيناه وقال لانزال بنيانهم الذي
بنوا ريبة اراد بنوه وانما حسن حذفها لان الذكر والفعل والفاعل والمفعول
جميعا كاسم واحد وكذلك كل اسم موصول يكون ما بعد الصلة كشيء واحد واستطالوا

ان يكون اربعة اشياء كشيء واحد فحذفوا منها المتحفيف واحدًا ولم يكن سبيل الى حذف
الموصول لانه هو الاسم ولا الى حذف الفعل لانه الصلة ولا الى حذف الفاعل لان
الفعل لابد له منه فحذفوا المفعول لانه كالفضلة في الكلام فحذفوه وحذف الهاء
في الصفة دون حذفها في الصلة واثباتها احسن من حذفها لان الصفة بمنزلة الصلة
من وجه وتفارقها من وجه فاما شبهها فلان الصفة والموصوف بمنزلة الاسم واحد
كما ان الصلة والموصول كاسم واحد واما مفارقتها لها فلان الموصوف في الام
العلم يستغني عن الصفة والموصول لا يستغني عن الصلة فاما الخبر فان حذف الهاء
فيه قبيح لان الخبر غير المخبر عنه وليس معه كشيء واحد كالصلة والموصول والصفة
والموصوف واذا كان كذلك كان حذف الهاء في اذهب واقتله غير جايز لانه
ليس في هذه الثلثة في الثلثة توجيه قول البصريين واما القسم الثالث فنحو قولك
ضربني وضربت زيدا التصب زيدا لانك اياه الناصب ويضمر في الاول فاعلا
على نحو ما ذكرناه ومن هذا قول الكميت وكمتا مدماة كان متونها جرى فوقها
واستشعرت لون مذهب وتقول على مذهب الكوفيين ضربني وضربته وكذلك
وكذلك تقول على المذهبين ضربني وضربت اخويك وضربني وضربتهما اخواك
وضربوني وضربت اخوتك وضربني وضربتهم اخوتك وقول عمر بن ابي ربيعة
اذا هي لم تستك بعود اراكة تنخل فاستاكت بعود اسحل نحوط في سلك
مذهب الكوفيين حيث اعمل تنخل دون استاكت واما قول امرئ القيس
ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال فليس
مما نحن بصدده في شيء اذ الفاعلان لم يشتركا في الاسم بعدهما الا ترى انه قليلا

لانما سبب الطلب لا فاعلا ولا مفعولا ولو قلت كفاني قليل من المال ولم اطلبه لانتقض
المعنى فان قلت اطلب فعل متعد فما مفعوله قلنا قد نجد من الافعال المتعدية
ما يستغني عن المفعول فلا يتناول له لفظا ولا تقديرا نحو ان نعلم مثلا انه قد
وقع في الدار ضرب من ضارب لم تعرفه فتسال عنه فتقول من الذي ضرب
الا ترى انه يستحيل ان يعين هناك مفعول او يجاب على هذا فيقال
الذي ضرب زيدا فلا تحتاج الى مفعول اصلا كما انك اذا قلت الذي اوقع الضرب
زيد فلا تحتاج ان تقدر مفعولا فعلى هذا يكون معنى ولم اطلب لم يصدر عني
الطلب فلا يفتقر الى المفعول وقد تحمل على هذا واذا رايت ثم راس نعيما
وملكا كبيرا وقيل معناه كفاني قليل من المال ولم اطلب الملك واما
القسم الرابع فنحو قولك ضربت وضربني زيد رفعته لانك اياه الرافع
وحذفت مفعول الاول استغناء عنه او تقول ضربت وضربني زيدا على
اعمال الاول وكذلك تقول ضربت وضربني اخواك زيد وضربت وضربني اخوتك
وضربت وضربوني اخوتك على اختلاف المذهبين فهذا اقصى ما يمكن في تقدير هذه
المسئلة ولنعد الى ما كنا فيه فتقول قولنا اعوذ بالله فعل مضارع مسند
الى الضمير المستكن اللازم اعني انا وانما بني الضمير لمشابهتها الحرف
في انها لا يفهم منها عين شيء ولا جنسه وهذا هو العلة في بناء اسماء الاشارة
بالله الباء هي من حروف الجر ومعناها الالصاق وحروف الجر انما وضعت
لتسلط الفعل على الاسم فيما لا يتطيع الفعل ان يتناول ما بعدها من الاسماء
لانك لو قلت خرجت واردت ان تتناول به البلدة مثلا لم يمكنك ذلك من

ولم يعطني

غير توسط من فان اوردتها كان لك ان تقول خرجت من البلدة وكذلك اذا قلت جلست
لم افصل الى السرير مثلا فاذا جئت بعلى افضى بها الفعل اليه وعلى هذا ما سواه
فان وضعت فعلا يعم معناه المعنيين معًا اعني الجار ومعنى الفعل الذي قبله
لم يلزمه الا النصب تقول فارقت البلدة وعلوت السرير لانك اذا قلت
فارقت البلدة كان لفظ فارقت تدل على الانفصال وعلى ما منه ابتدا الانفصال
وليس كذلك خرجت لانه انما تدل على الانفصال ولا يدل على ما منه وقع الانفصال
وعلى هذا فقس ما سواه لان نسبته واصلت الى كنسبته فارقت الى من وانما
مهنا اعني في قولك خرجت من البلدة لم يجز النصب لتقسيم المعنى الناصب
في اللفظ تدبر هذه الحروف تدل على معانٍ اضافية كل واحد منها قد تمثل ان
تحل جزء فعل كما دلت من على الابتداء والى على الانتهاء وعلى على الاستعلاء
الى غير ذلك ولان هذه المعاني لم تمثل كاملة ولا مستقلة بانفسها لزم ان
يكون الالفاظ الدالة عليها حروفا قلت ولم لزم ان يكون هذا النحو
من الايصال المذكور مقتضيا للجر قلنا لان هذه الحروف لما كانت لازمة
الاسماء وجب ان يعمل الحركة المخصوصة بالاسماء وهو الجر وقيل لان النصب
قد امتنع في هذه الاسماء على ما عرفت فرقا بينها وبين ما يصل اليه الفعل
بذاته من الاسماء ولا مطمع في الرفع لاختصاصها بالفاعلية فلم يبق الا الجر والحروف
الجارة سبعة عشر وهي ثلثة احرف ضرب لازم للحرفية وضربان حرفا واسما
وضرب كائن فعلا وحرفا فالاول تسعة احرف من والى وحتى وفي والباء
واللام وربّ وواو القسم وتاؤه والثاني خمسة احرف على وعن والكاف

ومنذ ومذ والثالث ثلثة احرف حاشا وعدا وخلا وقبل ان تعرف معاني
كل واحد من هذه الحروف على التفصيل فاعلم ان الظروف وحروف الجر منها
ما يكون مستقلًا ومنها ما يكون لغوًا ونعني بالاستقرار ان يكون متعلقًا
بفعل مقدر غير ظاهر وحينئذ يكون لها محل من الاعراب واختلف في ان
المقدر هو الفعل او اسم الفاعل على ما سيتضح لك بعد هذا ونعني بالالغاء
ان يكون متعلقًا بفعل ظاهر غير مقدر ولا يكون اذ ذاك لها محل من الاعراب
فاعرف هذا فانه من قد اخص هذه الصنعة ومزالقها ولنعد الى تفصيل معاني
الحروف واحدًا واحدًا وللبداءة بالباء فنقول اصلها الالصاق ويستعمل
على وجوه منها ان يكون متممة للفعل نحو مررت بزيد وخلفت بالله وقولنا
اعوذ بالله ولا يكون الجار ههنا مستقرًا مع ظهور الفعل الذي عمل به فان
قلت مررت بزيد وحلفت بالله وعياذي بالله على الاستقرار اعني ههنا
ان يكون خبرًا للمبتدا كان العامل فيه مقدرًا كان المعنى مروري بزيد
او ما هو قريب من هذا ومنها ان يكون للتعدية نحو ذهب به فلا يكون ايضا
مستقرًا لو لا ذلك للزم في قول الشاعر ديار التي كادت وكدت تخل
مني تحل بنا لو ان حاجتنا الركايب ان يكون كادت تحل ومعها غيرها ليس
المعنى على ذلك وانما هو كادت تخلنا ومنها ان يكون للبدل نحو اعتضت
بهذا الثوب خيرًا منه على الالغاء فان قلت هذا بذاك كان مستقرًا
ومنها ان يكون للتبعيض نحو لقيت بزيد يجوز على الالغاء ايضا وانما سمي
تبعيضًا لانك اذا قلت لقيت بزيد يجوز كما تقول لقيت زيدًا وهو جواد

فجردته من الحرف ومنها ان يكون للمصاحبة نحو خرج فلان بسيفه اي خرج وسيفه
وسمي الحال ولا يكون الا نكرة ومنها ان يكون زايدة ويكون في المرفوع نحو قوله تعالى
وكفى بالله شهيدا وكفى بك شهيدا لان المعنى وكفى الله وحسبك زيد وفي المنصوب
نحو قوله سود المحاجر لا تقرأن بالسور اي السور وذكر بعض الائمة ان الباء
في قوله وكفى بالله ليست لغوا فيجوز ان يكون الفاعل كاف يقدر بعد كفى
ويكون بالله صفة له قايمة مقامه ويجوز ان يكون الفاعل مضمرا تفسيره
المنصوب بعده اعني شهيدا اما تقول نعم رجلا زيدا وربه رجلا قال ولو
كان الباء زايدة ههنا لكان القياس ان يلحق الفعل قبلها علامة التانيث
في قوله وكفى بنفسك اليوم عليك حسيبا لانه للنفس وهو ما يغلب على التانيث
واما من فهي لابتداء الغاية نحو خرجت من البصرة على الالغاء لتعلقها بالفعل
المصرح به واما قوله وان حديثا منك لو تعلمينه فعلى الاستقرار لتعلقها
بالمقدر اي حديثا كائنا منك وقد ذكرت في قوله تعالى واحلل عقدة من
لساني يفقهوا انه محمول على هذا لانه قال عقدة ظاهرة من لساني والعقدة
على الحقيقة في الكلام من اللسان فان جعلت العامل في الجار احلل على
الالغاء كان لقايل ان يقول ما الفايدة في التنكير ههنا وقد اجبت عنه
بانه يجوز ان يقدر ثم اكثر من عقدة واحلة وان كان ذلك لا يبلغ ان
يكون منقرا الا انه اذا خفف عنه الرقعة خفة كان بحيث يمكن ان
يفقه قوله بسهولة ويجوز ان يكون على حذف الصفة واستبقاء الموصوف
وانما ساغ ذلك لدلالة الجزاء عليه وكان التقدير على هذا الوجه واحلل

عقدة من يفقهوا قولي يفقهوا قولي وما شاكل هذا انهم يقولون في الامر
من يعطي مايه درهم يوم الجمعة اعطا سهلا يعطى الا انهم استغنوا بجواب
الامر عن ذكر المامور به كراهة الاعادة وقد يكون اعني من التبعيض
نحو رجل من تميم على الاستقرار وقد يكون للتبيين نحو خاتم من فضة على
الاستقرار ويجوز ان يحمل عليه قوله تعالى وينزل من السماء من جبال فيها
من برد فكانه قال شيء من برد فحذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه او
شيئا من برد على ان يكون مفعولا لينزل وفيها صفة الجبال اي من جبال
كاينة فيها اي في السماء وان جعلت من برد ايضا صفة بعد صفة كان
فيه للتبيين وقد يكون للتبدل كما في قوله تعالى افرضيتم بالحيوة الدنيا
من الاخرة وقد يكون للتجريد نحو قولك لقيت زيدا اسدا وقد سيق تفسيره وقد
وقد يتصور في هذه المعاني كلها معنى ابتدا الغاية وقد يكون مزيدة نحو
قولك ما جاني من احد في المرفوع اي ما جاني احد وما رايت من احد في
المنصوب اذا المعنى ما رايت احدا ولا يزاد عند سيبويه الا في المنفي كيف
من الاستغراقية وقد يتصور فيها ايضا معنى الابتداء ومن ثم قال السيرافي
اني معناها ما رايت هذا الجنس من احد الى اقصاه وقد اجاز الاخفش
زيادة من في الواجب واستشهد بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم وعند سيبويه
هي للتبعيض اي بعضا من ذنوبكم وذكر بعضهم ان من في ما جاني من رجل ونحوه
قد يمكن ايضا ان يكون في الاصل هي التي للتبعيض من جهة ان النكرة
ههنا يقوم مقام الجمع فكانك قلت ما جاني واحد من الرجال لكنه اكثر

ذلك فيه كالعلم للنفي من حيث انه يدل على ما هو اكثر من الواحد كما يدل على الواحد
والنكرة المفردة المجردة من هن قد يستعمل ولا يراد بها الا الواحد نحو ما جاني
رجل بل رجلان وعلى هذا العامل فيها من معنى الفعل على اصل الاستغراق واما
قولهم لله دره فارس واكرم به من رجل فقد قيل ان من هذه لا تخلو اما ان يكون
من رجل كقولك لله دره فارسا واكرم به رجلا فيكون الجار والمجرور واقعا موقع
التمييز ومنتصبا انتصابه والعامل في الجار واما ان لا يكون زايدة بل مبينة للكلام
بعدها فتفيد معنى الجنس كانك قلت لله دره من الفوارس واكرم به من الرجال
فيجوز ان يكون المجاوز المجرور في موضع الحال على ان يكون معنى الفعل
عاملا في الحال المقدرة والحال بنفسها في الجار ويجوز ان يكون الجار المجرور
ظرفا لمعنى الفعل المتصور ثم فيكون ملغى كما تقول اكرم به يوم الفخار ولله
دره يوم القتال فعلى هذا يكون اللفظ مغطيا لمعنى التمييز وان لم يقع موقعه
كما انك اذا علمت عطية زيدا لاكرامه فقد ذكرت العلة في اعطائه وهي قولك
لاكرامه ومع هذا لم يقع لاكرامه موقع المفعول له اما الى فهي لانتهاء الغاية
وقد يكون على الالغاء كقولك خرجت الى السوق وعلى الاستقرار كقولك قيل
اليك وكونها بمعنى مع في قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم راجع
الى معنى الانتهاء اما حتى فمعناها الا انها تفارقها من وجوه منها ان مجرور
حتى يجب ان يكون الشيء تنتهي به نحو اكلت السمكة حتى راسها فيا للناس قد
انتهى السمكة كلها او عنده نحو نمت البارحة حتى الصباح فالقليل قد انتهى
عند الصباح لانه ليس منه ولا يجوز ان يقول اكلت السمكة حتى نصفها

لان النصف لا ينتهي به السمكة ولا عنده فيجوز الى نصفها والى ثلثها ومنها
ان حتى يجب ان يكون ما بعدها داخلا في حكم ما قبلها فاذا قلت اكلت السمكة
حتى راسها فالراس ما كول بخلاف ما اذا قلت الى راسها ومنها ان الى
تدخل على المظهر والمضمر جميعا وحتى لا يدخل الا على المظهر فلا يقال
حتاه كما يقال اليه وقد تكون عاطفة نحو جاني القوم حتى زيد ومبتدا بعدها
نحو قوله ... الجياد ما يقدن بارسان ويجوز اكلت السمكة حتى راسها
الاوجه الثلثة الجر على ان يكون حتى جارة والنصب على ان يكون عاطفة والرفع
على ان يكون ابتدائية والخبر محذوف المعنى حتى راسها ما كول لما في
الوعاء وهي اكثر حروف الجر دلالة على الاستغراق قال الله تعالى التقيل
في ظلال وعيون وقولنا زيد في الدار واما الالغاء فاكثر ليتحصر منه
انا انزلناه في ليلة القدر واما قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل فقيل
ذلك لان الداخل في الشيء ظرفه ان يكون هو المشتري فيتفق ان يجعل
المشتري المحتوى على الشيء داخلا على التوسع فيطلق عليه لفظه وان كان
الشيء ليس بداخل على الحقيقة كما تقول ادخلت الخاتم في اصبعي وادخلت
خفي في رجلي ونظير هذا ان الاستفهام يعرض ان يكون مستويا بين الشيئين
يسئل عنهما فاذا اراد التسوية بين النفي والاثبات اتى بالهمزة في نحو قولهم
لا ادري احسن ام اساء وان كان ليس ثم معنى استفهام وايضا
يكون النداء مخصصا للمنادى فربما اظهروا المخصص في صورة المنادى
وان كان ليس بمنادى على الحقيقة نحو قولهم اللهم اغفر لنا ايتها العصابة

ولم يعتبروا بالعصابة الا انفسهم وقيل يجوز ان يراد بذلك اشتمال الجذع
عامتها على تلك الجثة والفايدة في هذا الاشتمال انها الاشتهار بصورته لان
الانسان يشعر بانه يحتاج فيه تحريك قسري الى فوق وفي تغيير تخيل الكلفة
في الحركة المتوهمة واما اللام فهي للاختصاص وتكون ملغاة كقولك شكرت
لزيد وانا شاكر له اذا جعلت العالم في اللفظ شاكرا وكذلك اذا قلت
مكرم له وضارب له وان كنت لا تقول اكرمت له وضربت له على ان يكون
اللام مكملة للفعل واذا قلت المال لزيد وغلام لسعيد فهي على الاستقرار
وهذه اللام مستعملة على وجوه منها ان يكون للتمليك كما ذكرناه آنفا ومنها
ان يكون للقصد نحو حضرت الامير للانتفاع به ومنها ان يكون للعاقبة كقوله
تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا وقد يلتبس احدهما بالآخر فلا تقول لزم فلان الشر
لشقوته وهذان قد يلتبسان المصاحبة بشرط ان
تقدر معها ان كان مرور ذلك نحو قوله تعالى ما انزلنا عليك القرآن لتشقى وقوله
ليغفر لك الله ومنها ان يكون للعلة المحركة نحو قرت للخوف ومنها ان
يكون للصحبة والجوار نحو بنيت دهليزا للدار ومنها ان يلحق المدعو اليه
كالتي في المستحقين اذا قلت ما لله للمسلمين فاللام الاولى في لله ملغاة كما
تقول ادعو الله لهذا هنا نيابة مناب ادعو واللام الثانية يحتمل ان
يكون مستقرا والمعنى ادعو الله ثابتا للمسلمين والالغاء فيه وجه كما تقول
ادعو زيدا العمري وقد يكون زايدة في المنصوب نحو قوله تعالى ردف لكم وقولهم
يا لزيد فيمن لا يحلها يا آل زيد وفي المجرور في نحو يا بؤس للحرب وقولهم لله ابالك
لان المراد الاضافة واللام تثبت الالف لان المفرد بعد لا التي لنفي الجنس

مبني ومثله لا غلامي لك فهو الاضافة ايضا واللام يسقط النون ويسمى عاملا
ما السبب الموجب في زيادتها فيما بعد وهذه اللامات مكسورة ابدا قال
العلامة فخر الواجب من حق الحروف الواردة على حرف واحد ان يكون مجرورا
كهمزة الاستفهام وواو العطف وفايه وقد كسرت يا الاضافة لانها
اما الباء فلملازمتها الحرفية والجر واما اللام فللفرق بينها وبين لام
الابتداء وسنزيد ذلك ايضاحا وبيانا عند التسمية وانما فتحت اللام
مع المضمر لزوال الاشتباه بلام الابتداء اذ هو لا يدخل على الضمير
المجرور واذا كان الضمير ياء المتكلم فالكسر ايضا اذ لا يمكن ان يقال
لي لانه اما ان يقلب الياء الفا واما ان يحرك الياء على اصلها بزوال الملة
اذ الاصل فيها ان يكون ملة لينة غير حية نحو لي وغلامي وانما فتحت مع
المنادى فرقا بين المدعو والمدعو اليه ولم يعكس لان المنادى قايم مقام
كاف الخطاب واللام معه مفتوح كما كان لذلك فتحت مع ما قام مقامه واما رب
فانها للتقليل وهي تختص باحكام منها انها لا تدخل الا على نكرة ولهذا قالوا
ان الضمير في ربه رجلا نكرة وتبهم ليعلم ذلك باستدلالهم التمييز ومنها ان مجرورها
يلزم ان يكون موصوفا بمفرد او جملة نحو رب رجل حواد لقيت ورب جاءني
ورب رجل ابوه كريم ومنها انها لا تتاخر عن فعلها وذلك لان رب للتقليل
والتقليل قريب من النفي والنفي صدر الكلام الا ترى انهم يقولون قل رجل
يقول ذلك الا زيد بمعنى ما رجل يقول ذاك الا زيد ترجح فعلها مخففا في
الاكثر كما خفض مع الباء في بسم الله وانما حذف عندهم الا لالباس مثل قولك

ربَّ رجل لقيت لان التقدير ربَّ رجل ملقى ادركته او اصبتُ لان الفعل
الواقع صفة دل عليه هذا القول الاعشى ربَّ رفده هزقته ذلك اليوم
واسرى معشرا قيال فهو قته ومعشر صفتان لرفد واسرى الفعل
محذوف ومنها ان فعلها يلزمه المضي تقول ربَّ رجلٍ كريم لقيت ولا
يجوز سألقى وذلك لان التقليل انما يأتي فيما يكون معلومًا والمستقبل
ليس بمعلوم لنا وانما يعلم الله فجاز ان يقول ربما يود الذين كفروا ايما
ان تكف بما فيدخل حينيذٍ على القبيلتين نحو ربما قام زيد وربما زيد
في الدار وذهب الاخفش الى انها اسم واختاره بعض المتاخرين
من المحققين قائلًا ان مجرورها مجرى كم الخبرية فاذا قلت رب رجل جاءني
كان مبتدأ كم رجل جاءني واذا قلت رُبَّ خطبٍ كفيت كان مفعولًا
كقولك كم خطبٍ كفيت قال وليت شعري كيف امكنهم ان يجعلوا رب
حرف جرٍ ولا شك ان حروف الجر انما اوردت لتفضي الفعل الى المفعول
وانت تسمعهم يقولون كفيت الخطب ولا يقال كفيت بالخطب او في الخطب
او ما شاكل ذلك وقد اختار السكاكي ايضا هذا القول وقال لا نظهر
انها ليست من حروف الجر لعدم لزوم حروف الجر معها ومع التعدية
لكونها في مقابلة كم الخبرية واما واو القسم فانها مبدلة عن الباء الا
الصاقية في اقسمت بالله ابدلت عنها عند حذف الفعل ثم التاء مبدلة
عن الواو وفي تالله فالباء لالصاقها تدخل على المظهر والمضمر جميعًا نحو
بالله وبك لافعلن والواو لا يدخل الا على المظهر لا يقال وك لاودوه لانخطا

نبتها عن رتبة الباء والتاء لا يدخل الا على اسم الله لا لخطاط رتبتها عن رتبة
الواو وقد حكى الاخفش تالرحمن وترب الكعبة وقال بعضهم الاصل في
الواو وهذه ان يكون عاطفة والجار بعدها مقدر لكنها بدل منه كلها
ولهذا لا تتصل بالمضمر اذ ليس في كلامهم الضمير المجرور منفصلًا واما على
فهي للاستعلاء نحو زيد على السطح وعليه دين وفلان علينا امير وقد يكون اسمًا
في نحو قوله غدت من عليه وذكر بعضهم انها اسم مشترك في جميع الاحوال والنصابه
من حيث انه بني على الظرفية كما يجعل اسفل ظرفًا في نحو قوله تعالى والركب اسفل
منكم فاذا دخل عليه من اخذ كما تقول فوق الارض بالنصب فاذا دخلت من
جررت نحو من فوق الارض يدلك على هذا انهم يقولون من علا فيحذفون
المضاف اليه كما يقال من فوق بالضم قلوا الالف لظهرت الضمة عارضة
للبناء قال وبي تنوش الحوض نوشًا من علا واما عن فهي للبعد والمجاوزة
نحو قولك رميت عن القوس لانك تقذف عنها بالسهم وتبعدك واطعمه
عن الجوع وكساه عن العري لانه يجعل الجوع والعري متباعدين عنه فالباء
دخلها من لم يكن الا اسمًا نحو جلست من عن يمينه وقد تقع مستقرًا في قولهم
ساد القوم اكابرُ اعن اكابرٍ وهذا الحديث عن فلانٍ اي مروي عنه ولكونها للمجاوزة
فسروها ببعد في قوله تعالى لتركبن طبقًا عن طبقٍ قالوا اي حالٍ بعد حالٍ
واما الكاف فللتشبيه كقولك الذي كزيد افعل وتدخل عليها حروف الجر
فيحكم باسميتها نحو مررت بكالبحر ولا تعرف ملخصًا فهذا اقسام الاسمية
فيها على الخفية وان كانت قرائنها في اللفظ تشهد بكونها حرفًا ويستعمل على

وجوه منها ان يكون للنسبة المجرد نحو زيد كعمرو وقمت لقيام عباس اي قيامًا
كقيامه ومنها ان يكون للاقتران في الوقوع نحو كما حف زيدٌ قام خالدٌ اي لقيام
هذا لوقت حضور ذلك ومنها ان يكون لتاكيد الوجود نحو قوله تعالى وقل رب
ارحمهما كما ربياني صغيرًا اي كما ان تربيتهما لي وجدت كذلك اوجد رحمتك
اياهما يا رب ولا يدخل الكاف على المضمر استغناءً عنها بمثل فلا يقال كه
او كل وقوله وانا اذ اعالٍ كها او اقرب بما يحمل على الشذوذ واما منذ ومنذ
فللابتداء الغاية في الزمان نحو ما رايته مذ يوم الجمعة ومنذ الجمعة وقد يكونان
اسمين الآن مذا دخل في الاسمية لانها محذوفة النون وما عمل معنيين احدهما
اول المدة كقولك ما رايته مذ يوم الجمعة اي اول المدة التي انتفت فيها الرؤية
ومبدأها ذلك اليوم والثاني جميع المدة نحو ما رايته منذ يومان اي مدة
انتفاء الرؤية اليومان جميعًا وقيل يحملهما رفع على الابتداء وما بعدها خبرها
على تقدير ما سبق وذكر بعضهم انهما حرفان على كل حالٍ فتارة يكونان من حروف
الجر وتارة يكونان من حروف التي يبتدا بعدها نظير حتى فان قلت ما رايته
مذ يوم الجمعة فيوم الجمعة مبدوء بالابتداء وقد حذف خبره حقًا لانا نقدر
يوم الجمعة المدة للكلام في هذا الموضع مجال الا اني ضربت عنه صفحًا مخافة التطويل
واما حاشا وعدا وخلا فهي للاستثناء ويكثر ايضا افكا لا منصوبًا ما بعدها
وتمام القول فيها في الاستثناء عند قوله غير المغضوب عليهم فهذا معاني حروف
الجر رجعت الى بيان قولنا اعوذ بالله فتقول الباء ههنا متعلقة بالفعل وهي
ملغاة لظهور الفعل الذي كان معها واصله اعوذ والله مجرورة بها والالف واللام

فيه بدل من الهمزة لان اصله الة فحذفت الهمزة وعوضت عنها الالف واللام
للتعريف فصار عملها له تعالى ولا يجاوزه الالف واللام كما لا يجاوزان النجم وقد ذكر
في اشتقاقه اقوال كثيرة والاجام الى ذكر شيء منها في علم الاعراب والمقصود ذكر
على سبيل مفيد في الاعراب احديها اعلم ان هذا الاسم يفخم لامه اذا كان ما
قبل مفتوحًا او مضمومًا نحو ان الله وعد الله ودين الله ولا يفخم اذا كان ما قبله مكسورًا
نحو بالله وللهِ ونحو الثانية اعلم ان هذا الاسم ينادى بين سائر الموجودات
باللام نحو يا لله وان كنت لا تقول يا الرجل كراهة الجمع بين التعريف بالاداة
اعني اللام وحرف النداء وانما ساغ في هذا الاسم لان اللام فيه وان كانت للتعريف
الا انها للتعويض ايضا وانسلخ عنها معنى التعريف وتجرد للتعويض فجاز نداؤه
كما جاز ندا آية الثالثة اعلم ان همزته تقطع مع حرف النداء لانها تجرد من معنى اللام
للتعويض مضمرًا عنها معنى التعريف ولم يقطع في غير موضع النداء لانها على
معناها الاصلي وليست لمجرد التعويض الرابعة اعلم ان هذا الاسم يلحق اخره ميم
مشددة من بين سائر الاسماء نحو اللهم وقد اختلفوا في هذا الميم والذي عليه
البصريون انها عوض عن حرف النداء والمعنى يا الله فحذف يا وعوض عنها بميم
وهاسا كان فحركت الثانية بالفتح وادغمت الاولى فيها واختاروا الفتحة
لخفتها والكوفيون على ان اصل هذه الكلمة يا الله امنا بخير فحذف حرف النداء
وهلم ويلمه والاصل هالم ويل امه وليست عوضًا عن يا لانهم يجمعون
بينهما كما قيل وما عليك ان تقولي كلما سبحت او صليت اللهم اغفر لي
لكان لذلك لجاز مثله في سائر الاسماء فاجاب البصريون بان قالوا لو كان

الامر كان زعم لجاز ان يقال اللهمنا وهو لا يجوز بالاتفاق ولما جاز اللهم اغفر لنا وهو جايز بالاتفاق ولما جاز ان يقال اللهمّ لا يجوز العطف لان الشيء لا يعطف على نفسه هيهنا بحيث يسوغ لان واما البيت الذي رووه فشاذ لا يعرف قايله ولا حجة فيه على انا نقول الجمع بين العوض جايز في ضرورة الشعر نحو قوله مما نقتفي في نثر نمو بها جمع بين الميم والواو وهي عوض منها للضرورة واما قولهم لا يجوز مثله في سايرِ الاسماءِ قلنا هذا من خصايصه التي لا يوجد في غيره كتفخيم ولدايح الالف واللام وقطع همزته في بعض المواضع من الشيطان الرجيم قد سبقت معاني من وهي ههنا مكملة للفعل كالباءِ قطيرها في اخذت من زيد والالف واللام للتعريف قد اختلف فيهما ذهب سيبويه الى ان اللام وحدها للتعريف والهمزة همزة الوصل اجتلبت الابتدايِ بها لان اللام ساكن والابتدا بالساكن محال قال القرّاء وذلك لان القلب هادٍ ساكن ما لم يتم بالكلام فاذا تم كملِ اللسان بالكلام بالحركة فابتدا الكلام على الحركة لهذا وعند الخليل ان حرف التعريف الكهل وبل وانما استثنى التخفيف بالهمزة للكثرة ويتفرع على المذهبين انهم اذا اردوا تخفيف همزة الاحمر نقلوا الهمزة على حالها عند الخليل لانا ذهاب اللام التعريف لم يكن زايلة ويحذوف عند سيبويه فيقال لحمر لانها ليست باصلية عنده بل زيدت لضرورة الابتداء بها وقد زالت الضرورة حينيذٍ واهل اليمن يجعلون اللام ميمًا ويروون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس من امبر امصيام في امسفر ثم اعلم ان اللام قد تكون لتعريف العهد نحو هل فعل الرجل خير من المراة تريد هذين الجنسين وقولهم اهلك

وللعوض

مر الشيطان الرجيم

الناس الدينار والدرهم اي هذان الجنسان ويسمى هذا استغراقًا وقوله تعالى اني اخاف ان ياكله الذيب لا يقال لهذا استغراق وذكر بعض الائمة ان القول بتعريف الحقيقة باللام وباستغراقها مشكل اذا قلنا المراد بتعريف العهد اليها وتمييزها من حيث هي لزم ان يكون اسماءِ الاجناس معارف فانها موضوعة لذلك وانه قول لم يقل به احد ولين التزمه ملتزم ليكونن في امتناع نحو رجع رجعي الشريفة او البطيئة وذكر ذكري الحسنة او القبيحة وانما لم اقل رجوعًا الشريف وذكرًا الحسن قصرًا للمسافة في التخيير عن حديث التنوين ما بي ولين ذهبت الى ان في نحو رجل رفرس وثور اعتبارًا للنوعية فليس فيها القصد الى الحقيقة اذ من حيث هي هي لكن مثل المصادر نحو ضرب وقتل وقيام وقعود ورجعى وذكرى فليس فيها ذلك بالاجماع ولزم ان يلحق الام في نحو الرجل او نحو الضرب لتاكيد تعريف الحقيقة اذا لم يقصد العهد وانه قول ما قاله احد واذا قلنا المراد بتعريف الحقيقة القصد اليها حال حضورها او تقدير حضورها لم يمتنع تعريف الجنس العهد الوارد بالتحقيق او بالتقدير لان تعريف العهد ليس شيًا غير القصد الى الحاضر في الذهن حقيقة او مجازًا كقولك جاني رجل فقال الرجل كذا وقولك انطلق رجل الى موضع كذا او المنطلق ذو جد قال الله تعالى وليس الذكر كالانثى وليس الذكر التي طلبت كالانثى التي وهبت لها واذا قلنا المراد بتعريف الحقيقة هو الاستغراق لزم في اللام كونها موضوعة لغير التعريف اذا تاملت ولزم مع ذلك ان يكون الجمع بينها وبين اللفظ المفرد جميعًا بين المتنافيين

الحقيقة

وان صير في الجمع بينهما الى نحو الجمع بين المفرد وبين الواو والنون في نحو المسلمين لامتنع لوجوه كثيرة لا تخفى على متقني انواع الادب ادناها وجوب نحو الرجل الطويل والفرس الادهم او صحة الاقل على الاطراد وكل ذلك على ما يرى فاسد انتهى كلامه والجواب ليس المراد بتعريف الحقيقة القصد اليها وتميزها من حيث هي هي وذلك لان الكلي ماهية سواء كانت مجردة عن العوارض او لم تكن مجرده عنها فانها من حيث هي هي متميزة عما سواها فعلى هذا يلزم ان لا يحكم بتبكيه اسم قط والتالي باطل فالمقدم مثله واذا بطل هذا القسم تعين القسم الثاني وهو ان يكون المراد بتعريف الحقيقة الاشارة اليها حال حضورها في الذهن ولهذا قال الفشيري انه اشارة الى ما في نفس الناس من معرفة هذه الاجناس قوله فحينئذ لم يتميز عن تعريف العهد قلنا لانسلم وذلك لان التعريف اما ان يكون اشارة الى مدلول عهدي المخاطب والمخاطب او مذكور سابق كما في جاءني رجل فقال الرجل او معلوم وعندها بشيء من العوارض واما ان يكون اشارة الى مجرد نفس الماهية الخاصة من غير التعرض لشيء مما ذكرناه كما في قوله اني اخاف ان يأكله الذيب والاول هو المسمى بتعريف العهد والثاني هو المسمى بتعريف الجنس فالفرق اذن بينهما حاصل وايضا اذا عرفت هذا فاعلم ان اللام لا يفيد شيئا سوى التعريف والام لا يدل الا على نفس الماهية فالحكم على تلك الماهية المشار اليها باللام يحكم فذلك الحكم لا يخلو اما ان يكون ممكن ارتباطه بجميع افراد تلك الماهية او لم يكن فان كان الاول نحو الرجل خير من المراة يحكم بالاستغراق

ويقال ان اللام للاستغراق لعلة ايهام ان القصد الى فرد دون فرد مع تحقق الحقيقة فيهما ترجح احد المتساويين وقولهم اللام للاستغراق مجاز يعني بمعنى انها اشارة الى مستغرق لان اللام تدل على الاستغراق حقيقة وان كان الثاني نحو قوله اني اخاف ان يأكله الذيب والاسد على الطريق لم يحكم بالاستغراق بل يقال ان اللام ههنا لتعريف الجنس واذا عرفت معنى الاستغراق فاعلم ان الاستغراق نوعان عرفي وغير عرفي فالاول نحو قولنا جمع الامير الصاغة اي جمع صاغة بلده واطراف مملكته بحسب الصاغة الدنيا والثاني في نحو قولنا الله غفار الذنوب اي كلها فان قلت ما الفرق بين استغراق المفرد في قولك الرجل خير من المراة وبين استغراق الجمع وبتبيين ذلك نحو الرجال خير من النساء قلنا استغراق المفرد اشمل من استغراق الجمع وبتبيين ذلك بانه ليس يصدق لا رجل في الدار في نفي الجنس اذا كان فيها رجل او رجلان ويصدق لا رجال في الدار من هذا تعرف لفظ قوله تعالى الى وهن العظم مني واشتعل الرؤس وهن العظم حيث توصل باختصار اللفظ الى الاطناب في معناه وذلك لانه لو قيل وهن العظام يصح حصول وهن المجموع بالبعض دون كل فرد فرد فترك الجمع الى الافراد لطلب شمول الوهن قوله فرد فرد اللام ههنا اعني في الشيطان يحتمل ان يراد به تعريف العهد ويراد به ابليس عليه اللعنة ويحتمل ان يراد به تعريف الجنس اي ما يقال له الشيطان جنيا كان او انسيا واللام مدغم في الشين ولام التعريف تدغم في التاء والثاء والدال

والصفة

والذال والراء والزاي والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء واللام والنون والجيم مجرور على الوصفية مثل الاسم الدال على بعض احوال الذات والذي وضع الصفة هي التفرقة بين المشتركين وقيل انها للتخصيص في النكرات وللتوضيح في المعارف وقد تجيء لمجرد الثناء والتعظيم كالاوصاف الجارية على القديم سبحانه ولما يضاد ذلك من الذم والتحقير ويحتمل ان يكون وصف الشيطان بالرجيم من هذا الباب وقد تجيء لمجرد التوكيد نحو قوله تعالى نفخة واحدة ومن هذا امس الدابر ويحتمل ان يكون الشيطان الرجيم ومن هذا لان الشيطان لا يكون الا رجيما واعلم ان الصفة لا تخلو اما ان يكون فعلا كالقائم والقاعد او حلية كالطويل والقصير او عزيزة كالفهم والكريم والعاقل او نسبة كالهاشمي والبصري وهي في الامر العام لا تخلو اما ان يكون اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة واما بصري وتميمي فعلى منسوب ومعزو ورجل ذو مال وامرأة ذات سوار على تاويل محمول ومنسوبة او صاحب مال وصاحبة سوار ولا يجوز ان يوصف بالاسم الجامد غير المشتق فلا يقال مررت برجل اسد او حمار الا في نادر كقولك اريد وقد استضعف ذلك سيبويه وههنا تقسيم لابد من معرفته وهو ان الصفة لا تخلو لما ان يكون مفردا او جملة وان كان مفردا فلا تخلو اما ان يكون وصفا بحال الموصوف او بحال ما هو سببه فالاول كما سبق والثاني نحو مررت برجل كثير عبده فان الكثير وان لم يكن من حال الرجل الا انه من سببه فنزل منزلة ما هو من حاله فوصف به ونعني بالسبب ههنا اتصاله بالموصوف وارتباطه به بالضمير العايد اليه وان كان جامدا فكقولك

مررت برجل ضرب غلامه او ابوه كريم او في الدار وان تاخر بكر ملك والجملة الواقعة صفة لابد وان يكون من الجمل التي يدخلها الصدق والكذب فلا يجوز التوصيف بالامر والنهي والدعاء والاستفهام واما قولهم جاء نذف هل رايت الذيب قط فما اول المقول عنده هذا القول واذ قد عرفت هذا فاعلم ان الصفة يجب ان يكون مطابقا للموصوف في الاعراب والافراد والتثنية والجمع والتعريف والتنكير والتذكير والتانيث كما ترى الا اذا كان فعل ما هو هو من سببه فانها توافقه في الاعراب والتعريف والتنكير دون ما سواها نحو قوله تعالى من هذه القرية الظالم اهلها ان الله هو السميع العليم ان هذه التحقيق والتاكيد وهي واخواتها اعني لكن وكان ولعل وليت ولعل تدخل على الابتداء فتنصب المبتدا والخبر فتنصب المبتدا وترفع الخبر وانها تنصب وترفع لانهن اشبهن الفعل من جهة اللفظ والمعنى والاستعمال اما اللفظ فبنا وهن على الفتح وكونهن على ثلثة احرف كاصاغر الافعال الماضية واما المعنى فلانهن متضمنات لمعنى الفعل الاثري ان معنى ان التحقيق والتاكيد ومعنى لكن الاستدراك ومعنى كان التشبيه ومعنى ليت التمني ومعنى لعل الترجي واما الاستعمال فلزومهن الاسما كالافعال ودخول نون الوقاية عند لحوق ضمير المتكلم صونا لها من اجر الجر فيقال انني كما يقال ضربني وكذا اخواتها فلما شابهت الفعل في هذه الجهات نصبت كالفعل ورفعت كالفعل والحق منصوبها ومرفوعها بالفاعل فاذا قلت ان زيدا اخوك فمنزل منزلة ضرب زيد اخوك وكان عمرا الاسد منزلة قرس عمرا الاسد وانما لزم تقديم منصوبها على المرفوع فرقا بينها وبين الفعل واجيز التقديم عند ما يكون

ما المغرور

الخبر ظرفًا نحو ان في الدار زيدًا لان الظروف قد اتسع فيها ما لا يتسع في غيرها
اذ لا يخلو شيء من المخلوقات عنها ولان الظرف في الحقيقة ليس بخبر وانما هو
نائب عن الخبر ويجوز في النائب ما لا يجوز في المنوب عنه الا ترى انك تقول ما زيد
والحرث فيدخل حرف العطف الذي هو النائب عن حرف النداء ههنا على
الاسم المحلى بالالف واللام وان كان لا يجوز دخول المنوب عنه عليه قال الشيخ
عبد القاهر التشبيه الجيد ان تقول ان زيدًا ذاهب فتنزله ضرب زيدًا غلامه
لاجل ان المعرك ههنا يجب تقدمه من حيث ان تاخيره يؤدي الى الاضمار قبل
الذكر الا ترى ان الهاء في غلامه يعود الى زيد فلو اخرت لقلت ضرب غلامه زيدًا
كنت اضمرت الشيء قبل ذكره وذلك غير سائغ فالمنصوب في قولك ضرب زيدًا
غلامه يجب تقديمه كما يجب تقدم المنصوب في قولك ان زيدًا منطلق وقد التقيا
في التقديم والتزوم وقد اختلفوا في ارتفاع الخبر ههنا فالذي عليه اصحابنا
ان ارتفاعه بالحرف لان هذه الحروف لما دخلت على المبتدا والخبر عملت فيهما
جميعًا لانها ضاهت الفعل وعند الكوفيين هو مرتفع بما كان مرتفعًا به قبل
دخول هذه الحروف في قولك زيدٌ اخوك والعمل للحرف فيه وفائدة الخلاف
تظهر فيما اذا قلت انك وزيدٌ قائمان والا يجوز الا النصب لانك لو رفعته على
الابتدا لكان قولك قائمان خبرًا لان ولم تعمل حينئذ فيه عاملان او معنى
الابتدا وهذا لا يجوز واما عند الكوفيين فسائغ كما اذا قلت انك وزيدٌ قائمان
لان الحرف غير عامل في الخبر عندهم فلا يؤدي الى اعمال عاملين في معمول واحد
وحكم الخبر في هذا الباب حكم خبر المبتدا الا عند التقديم وسنعرفه عن قريب

والان نتكلم على كل واحد من الحروف الخمسة (بالتحقيق) ان هي لتوكيد مضمون الجملة كما ذكرنا
وقد يفتح همزتها فتنقلب الجملة الى حكم المفرد نحو بلغني ان زيدًا منطلق وحق
ان زيدًا منطلق بمعنى انطلاق زيد ولا بد لك معها من هذا الضمير بخلاف
ان المكسورة فانك تقول مبتديًا ان زيدًا منطلق وسكت كما سكت على زيد
منطلق وبالجملة ان كل ما كان مظنة للجملة فالواقع فيه هو المكسورة كالابتداء
واما بعد فقال لان الجملة تحكى بعد وما بعد الموصول لان الصلة لا تكون الا جملة
وما كان مظنة للمفرد فالواقع فيه المفتوحة نحو كان الفاعل والمفعول والمجرور
وذلك نحو قولك بلغني ان زيدًا قائم وسمعت ان عمرًا خارج وعجبت من طول ان يكرد
فاعلم كذلك اذا وقع مبتدا نحو حق ان زيدًا منطلق ولا بد وتقدم الخبر عليه
لانها لا تصدر بها الجملة وبعد لا يفتح لان المفرد يلتزم فيه الاستعمال
وكذا بعد لو لانك اذا قلت لو انك ذاهب لانطلقت فكانك قلت لو
وقع او حصل ذهابك وكذلك اذا قلت ظننت انك ذاهب على حذف ثاني
المفعولين اذ الاصل ظننت ذهابك حاصلًا هكذا ذكر العلامة المحقق وازم
وذكر المرزوقي انك اذا قلت ظننت انك ذاهب وحسبت ان يقوم زيد
فالجملة بعد هذين الحرفين وان كانت في حكم المفرد الا انها تنزع المفعولين
الا ترى ان التقدير ظننتك ذاهبًا وحسبت زيدا قائمًا وكما ان المفعولين
يحصلان بدونهما اعني ان وان كذلك اذا دخلتا في الكلام فيوبان مع ما
بعدهما عن المفعولين لان اللفظ بهما قد حصل وان كانا صلة ان وان
وما بعدهما في تقدير اسم مفرد وهذا كما تقول لو انك جيئني لاكرمتك اذا كنت

لفظت بالفعل بعد صلة ان ولا تقول ان التقدير ولو بجئتك وحتى التي يبتدأ
بعدها الكلام يكسر بعدها نحو قال القوم ذلك حتى ان زيدا يقوله وان كانت
عاطفة فيجب نحو عرفت امورك حتى انك صالح اي حتى صلاحك واذا قلت
واذا قلت اول ما اقول اني احمد الله ان جعلت الجملة المصدرة بان خبرا
للمبتدا وجب كسرها نحو انما قلت اول مقولي حمد الله وان قدرت الخبر محذوفا جاز الكسر
كانك قلت اول اول ما اقول اني احمد الله حاصل او موجود واعلم ان لام الابتدا
يجامع ان المكسورة من بين سايرالحروف واما قوله ولكنني من حبها لعميد
قال ابو علي اصله لكن اني فخفف الهمزة بان حذفها والقى حركتها على النون
فلما لم يستقم الوزن ادغم النون الاولى في الساكنة فحركها وادخل اللام
موزن بانه لكن اني فان قلت فهل جعلت اللام زائدة كما في قوله تعالى في
قراءة سعيد ابن جبير الا انهم ليأكلون للطعام بفتح الهمزة قلنا هذا قليل
لا يحمل عليه ظاهر شاذ لا يجيء الا نادرا فاذا كان له مندوحة في الكلام
لا يحمل عليه اذ يؤدي ذلك الى ان تزيد اللام ان ثلثة مداخل تدخل على الاسم ان فصل
بينه وبين ان كقولك ان في الدار لزيدا وعلى الخبر كقولك ان زيدا لقائم
وعلى ما يتعلق بالخبر اذا تقدمه نحو ان زيدا لطعامك اكل وان عمرا لفي
الدار جالس وتقول علمت ان زيدا قائم بفتح الهمزة فاذا جئت باللام كسرت
نحو علمت ان زيدا لقائم لان افعال القلوب تعلق مع لام الابتداء
ومما يحكى من جواة الحجاج على الله تقال ان لسانه سبق في مطلع الاعادات
الى فتح الهمزة فاسقط اللام واعلم هذين الحرفين اعني ان وان يخففان

يبطل عملها لبطلان شبههما بالفعل ومن العرب من يعملها اعتبارا بالاصل لان
عدمه الان عارض فلا يعتد به ويقع بعدهما الاسم والفعل والفعل الواقع
بعد المكسورة يشترط فيه ان يكون من الافعال الداخلة على المبتدا
والخبر فيليهما اللام في خبرها فرقا بينها وبين ان النافية وذلك نحو
قوله تعالى ان كانت لكبيرة والمفتوحة يعوض عما ذهب منها احد الحروف
الاربعة حرف النفي وقد وسوف والسين نحو علمت ان لا يخرج زيد
وان قد خرج وان سوف يخرج وان سيخرج وانما خصت هذه الاحرف
بالتعويض لان ان الناصبة تكون للاستقبال والسين وسوف
ايضا لما فلو كانت ان هذه هي الناصبة لاجتمع في موضع واحد حرفان
يدلان على معنى واحد فتدل دخول اللام على انها ليست هي
الناصبة واما قد فلاختصاص دخولها بالافعال كالسين وسوف
اعطيت حكمها في التعويض هكذا ذكروا واما الا فانها تنفي الاستقبال
وان الناصبة لاثبات امر في المستقبل فهما في طرفي نقيض فلما اجتمع
لم ان المخففة من الثقيلة دل على انها ليست هي الناصبة لانها يؤدي
الى اجتماع الضدين وهو محال واعلم ان الفعل الذي يدخل على ان
المفتوحة مشددة او مخففة يجب ان يكون احاديا في التحقيق كقوله
تعالى ويعلمون ان الله هو الحق وقوله افلا يرون ان لا يرجع اليهم
فان لم يكن كذلك نحو اطمع وارجو وخاف فليدخل على ان الناصبة
الفعل كقوله تعالى والذي اطمع ان يغفر لي وتقول ارجو ان يحسن

لفظت بالفعل بعد صلة ان ولا تقول ان التقدير ولو بجيئك وحتى التي يبتدأ
بعدها الكلام يكسر بعدها نحو قال القوم ذلك حتى ان زيدا يقوله وان كانت
عاطفة نحو بجبح نحر عفت امورك حتى انك صالح اي حتى صلاحك واذا قلت
واذا قلت اول ما اقول اني احمد الله ان جعلت الجملة المصدرة بان خبرا
للمبتدا نحو بجبح كانك قلت اول مقولي حمد الله وان جعلت الخبر محذوفا حاليا كثر
كانك قلت اول اول ما اقول اني احمد الله حاصل او موجود واعلم ان لام الابتدا
يجامع ان المكسورة من بين سايرالحروف واما قوله ولكنني من حبها لعميد
قال ابو علي اصله لكن اني فخفف الهمزة بان حذفها واعطى حركتها على النون
فلما لم يستقم الوزن ادغم النون الاولى في الساكنة فحركها بدخول اللام
موزن بما له لكن اني فان قلت فهل جعلت اللام زايدة كما في قوله تعالى في
قراءة سعيد ابن جبير الا انهم لياكلون للطعام بفتح الهمزة قلنا هذا قليل
لا يحمل عليه ظاهر شاذ لا يحمى الانادرا فاذا كان له مندوحة في الكلام
لا يحمل عليه آخذ وذ وهذه اللام ان ثلثة مداخل تدخل على الاسم افصل
بينه وبين ان تقول ان في الدار لزيدا وعلى الخبر كقولك ان زيدا لقايم
وعلى ما يتعلق بالخبر اذا تقدمه نحو ان زيدا لطعامك اكل وان عمرا لفي
الدار جالس وتقول علمت ان زيدا قايم بفتح الهمزة فاذا جيت باللام كسرت
نحو علمت ان لزيدا لقايم لان افعال القلوب تعلق مع لام الابتداء
وما يحكى من حجاة الحجاج عز الله قال ان لسانه سبق في مطلع الحاديات
الى فتح الهمزة فاسقط اللام واعلم هذين الحرفين اعني إنّ وأنّ يخففان

يبطل عملها لبطلان شبههما بالفعل ومن العرب من يعملها اعتبارا بالاصل لان
عدمه الان عارض فلا يعتد به ويقع بعدها الاسم والفعل والفعل الواقع
بعد المكسورة يشترط فيه ان يكون من الافعال الداخلة على المبتدا
والخبر وبينهما اللام في خبرها فرقا بينها وبين ان النافية وذلك نحو
قوله تعالى ان كانت لكبيرة والمفتوحة يعوض عما ذهب منها احد الاحرف
الاربعة حرف النفي وقد وسوف والسين نحو علمت ان لا تخرج زيد
وان قد خرج وان سوف يخرج وان سيخرج وانما خصت هذه الاحرف
بالتعويض لان ان الناصبة تكون للاستقبال والسين وسوف
ايضا كذلك فلو كانت ان هذه هي الناصبة لاجتمع في موضع واحد حرفان
يدلان على معنى واحد فدل ذكرهما في الكلام على انها ليست هي
الناصبة واما قد فلاختصاص دخولها بالافعال كالسين وسوف
اعطيت حكمها في التعويض هكذا ذكروا واما الا فانها تنفي الاستقبال
وان الناصبة لاثبات امر في المستقبل فهما في طرفي نقيض فلما اجتمع
لاح ان المخففة من الثقيلة دل على انها ليست هي الناصبة لانها يودي
الى اجتماع الضدين وهو محال واعلم ان الفعل الذي يدخل على ان
المفتوحة مشددة او مخففة يجب ان يشتمل على التحقيق كقوله
تعالى ويعلمون ان الله هو الحق وقوله افلا يرون ان لا يرجع اليهم
فان لم يكن كذلك نحو اطمع وارجو واخاف فليدخل على ان الناصبة
للفعل كقوله تعالى والذي اطمع ان يغفر لي وقولك ارجو ان يحسن

الى واخاف ان شيي الى ومانيه الوجهان نحو طننت وخلت وحسبت فهو داخل
عليهما نحو طننت ان تخرج وانك تخرج وان ستخرج وقد يستعمل ان المكسورة
بمعنى لعل قال وتقلن شيبتك قد علاك وقد كبرت فقلت انه اي اجل قد كبرت
وعلى هذا حمل قوله تعالى ان هذان لساحران في احد التاويلين وقد يجي ان
المفتوحة بمعنى لعل نحو اذهب الى السوق انك تشتري لحما بمعنى لعلك
وقد تبدل همزتها عينا في لغة تميم فيقال اشهد عن محمدا رسول الله ويروى
بيت ذي الرمة اعن ترسمت من خرقاء منزلة بقي علينا من مباحث هذا
الحرف مسئلة واحدة وهي انهم قالوا ان المكسورة وهما دخلت فيه الرفع
ولهذا سوغوا في قولك ان زيدا قائم وعمرو ذاهب ان يشركوا بين الجملتين
ان ترفع المعطوف حملا على المحل وعليه قوله تعالى ان الله بريء من المشركين
ورسوله وذكر بعضهم انه انما ارتفع عطفا على الضمير المستكن ولكن الاحسن
ذلك في ان زيدا ظريف وعمرو وحتى تؤكد بضمير منفصل فتقول ان زيدا ظريف
هو وعمرو واما ما في الاية فبدون التاكيد حسن عطفه لكون الفعل اغنى
من المشركين فانه قام مقام الضمير المنفصل كقوله ولو شاء الله ما اشركنا
ولا ابانا وقد علم ان هذا اعني الحمل على المحل انما يصح مع ان دون سائر
اخواتها واما يصح بعد مضي الجملة ولا يصح قبل مجيئها فلا يقال ان زيدا وعمرو
قائمان وقد سبقت الاشارة الى علة امتناعه واما قوله فمقال ان الذين
امنوا والذين هادوا والنصارى والصابيون من امن بالله ذكر بعضهم

انه على نية التاخير كانه قيل ان الذين امنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم
كذا والصابيون لذلك وانشد شاهدا له

الا واعلموا انا ولتم بغاة
ما بقينا في شقاق اي فاعلموا انا بغاة وانتم كذلك صاحب الكشاف ان
فائدة التقديم ههنا التنبيه على ان الصابيين ينبغي ان يصح منهم الايمان
والعمل الصالح فما الظن بغيرهم وذلك ان الصابين ابين هؤلاء المعدودين
ضلالا واشهرهم عنادا وما سموا صابين الا انهم صبوا عن الاديان كلها
اي خرجوا كما ان الشاعر قدم قوله وانتم تنبيها على ان المخاطبين اولى
في الوصف بالبغاة من قومه حيث عاجل به قبل الخبر الذي هو بغاة ليدلا
يدخل قومه في البغي قبلهم مع كونهم اوغل منهم واثبت قدما لا يقال فلو قيل
والصابين في الاية واياكم في البيت لكان التقديم حاصلا لانا نقول
لو قيل هكذا لم يكن من التقديم في شيء لانه لا دلالة فيه على موضعه وانما يقال
مقدم وموخر للزال لا للقار وذكروا الذي حرس الله فضل في الاية شيئا
اخر وهو انه انما قدم الصابيون من حيث انه لو اخر لاحتيج الى اعادة الخبر
لان الخبر اذا وقع جملة اعيد ذكره بعد المعطوف على المخبر عنه بخلاف ما اذا
كان مفردا او ذلك نحو زيد ابوه قائم وعمرو كذلك فلو ذهب تحذف الخبر
لم يحسن لانه يوهم حينئذ انه معطوف على ابوه بخلاف ما اذا قلت زيد قائم
وعمرو واذا قلت ابواهما قائمان كفاك مونة التكرار فلاجل هذا التخفيف
قدم الصابيون في الاية تفاديا بالتقديم عن اعادة الخبر ومما يخرط في سلك
المعطوف في اعادة الجار على المحل الصفة نحو قوله تعالى قل ان ربي يقذف بالحق

زيد

علام الغيوب هكذا ذكره الزجاج واباه غيره لان اتحاد الصفة والموصوف اقوى
من اتحاد المعطوف مع المعطوف عليه لانه قبل انقضاء الخبر لم يستقر معنى
الابتداء على اسم ان لكن هي للاستدراك بتوسط بين كلامين متغايرين نفيا
وايجابا فتستدرك بها اتى بالنفي بالايجاب والايجاب بالنفي وذلك قولك ما جاءني
زيد لكن عمرا جاءني وجاءني زيد لكن عمرا لم ولم تجعل التغاير في المعنى بمنزلته
التغاير في اللفظ فيقال فارقني زيد لكن عمرا حاضر وجاءني زيد لكن عمرا
غايب لانه بمنزلة ما جاءني زيد لكن عمرا حاضر وجاءني زيد لكن عمرا لم يجز وهي
الاستدراك فتقول لكن عمرا جاءني وهي تشابه ان في اجازة الحمل على المحل
ولا يجوز ذلك في ساير الحروف وذلك لانهما اعني ان ولكن لا يغير ان معنى
الابتداء بخلاف اخواتها وتخفف ايضا فيبطل عملها ويتمحض العطف
عما سيتلى عليك حكمها بعد كان هي للتشبيه قيل انها مركبة من
الكاف وان المكسورة فكان الاصل في قولك كان زيدا الاسد ان زيدا
كالاسد فقدم الكاف على ان ايذانا بان الكلام مبني من اول الوهلة
على التشبيه فلما قدمت عليها فتحت ان ضرورة انها لا تزل تسبح ما في خبرها
من تثنية المفرد لوقوعها في فصلة كاف التشبيه ونظير قولك كان زيدا
الاسد قولك ضربت اما زيدا واما عمرا في ان اول الكلام مبني على الشك
ههنا وفي ضربت زيدا او عمرا لتضمن اول كلامك على اليقين ثم يعتوره الشك
الى قولك زيد كالاسد وتخفف ايضا فيبطل عملها فان كان شديا حقان
وضم مزيدها لبيت هي التي كقوله فقالي يا ليتنا نرد وقول الشاعر

يا ليت ايام الصبى رواجعا مختلف فيه فالذي عليه اصحابنا ان خبر ليت ههنا
محذوف والتقدير يا ليت لنا ايام الصبى كقولك الاعشى ان محلا وان
مرتحلا اي ان لنا وانتصاب رواجعا على الحال من ايام والعامل
معنى التمني والكسائي على ان ليت محذوف حذف اتمني وانتصاب
ايام على المفعولية كانه قال اتمني ايام الصبى رواجعا وهذا ليس بسديد
لانه يودي الى اعمال معاني الحروف وهو غير سايغ بالاتفاق اذ لو جاز ما زيدا
قايما بمعنى نفيت زيدا قايما وما يشاكله وذكر الفرا ان انتصاب رواجعا كان
مضمرة والتقدير يا ليت ايام الصبى كانت رواجعا والجملة اعني كانت وخبرها
في موضع خبر ليت وما ادري هذا القول بعيدا من الصواب وقولهم يا ليت ان زيدا
قايم بعلي خلف الخبر حذفا لازما نظير ظننت ان زيدا قايم على حذف ثاني
المفعولين وكذا قولهم ليت شعري حذف فيه الخبر حذفا لازما لكثرة الاستعمال
وقيل انما التزم حذف الخبر ههنا لسد مفعول شعري مسده لعلي بي
لتوقع مرجو او مخوف لعل الساعة قريب والفرق بينها وبين ليت انها
لا يستعمل الا في الممكنات وليت تستعمل فيها وفي المحالات نحو ليت الميت
يعود وقد شم فيه رايحة التمني من قرا فاطلع بالنصب وهو في حرف عاصم
وقد اجاز الاخفش لعل ان زيدا قايم قياسا على ليت واما قوله لعلك
يوما ان تلم ملمة فزيادة ان في خبرها فقد شبهها بعسى لقرب معناها من
معناه كما يقال عساك تفعل كذا تشبيها بلعل واذا عرفت معاني الحروف
فاعلم ان هذه الحروف عن اخرها تلحقها ما فتكفها عن العمل وتهيئها للدخول

على القبيلين نحو قولهم انما الهكم اله واحد وانما نهاكم الله وقولهم لعلما انت حالم وقولهم
لعلما اضات لك النار الحمار المقيد ومنهم من يجعل ما مزيدة ويعملها الا ان الاعمال
في كان وليت ولعل اكثر منه في ان ولكن وذلك لكونها اضعف شبها بالفعل
منها لتعريها عن الابتداء بها وان شئت ناسنيا نسن بتجويز اعمالها في الحال
دون ان ولكن وهذه روي بيت النابغة قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى
حمامتنا او نصفه فقد مرفوعا ومنصوبا رجعنا الى ما نحن فيه لان الله هو
السميع العليم الله منصوب لانه اسم ان والسميع مرفوع لانه خبره والضمير
المتخلل بينهما هو الضمير الذي سماه البصريون فصلا والكوفيون عمادا وهو ضمير
منفصل مرفوع متوسط بين المبتدا وخبره سواء دخل عليهما عامل لفظي او لم
يدخل اذا كان الخبر معرفة او مضارعا للمعرفة نحو زيد هو المنطلق وكان زيد
هو القائم وقولك المسعيد ان لله هو السميع العليم وقوله تعالى
ان ترن انا اقل بالنصب وقولنا زيد هو افضل من عمرو وهذا المعنى من المضارع
للمعرفة وذلك ان افعل التفضيل اذا كان مصحوبا من مضارع المعرفة
لامتناعها من دخول لام التعريف عليه الا ترى انك لا تقول زيد الافضل
من عمرو كما الافضل وكان المصحوب من قد دخل عليه اللام فلم يجوزوا دخولها
عليه من اخرى ضرورة امتناع اجتماع المثلين ولهذا لم يجوزوا الكوفيون
لحاق التنوين به ضرورة الشعر كما لم يجز لحاقه بالمعرف باللام بخلاف سائر ما
لا يتصرف فان قلت ما فائدة هذا الضمير المتوسط بين المبتدا وخبره قلنا
هو مؤذن بفائدتين احديهما التوكيد واجاب ان فائدة المسند للمسند

اليه والثانية التثنية على ان ما بعد المبتدا خبر لا وصف وذلك ان المبتدا والخبر
اذا تطابقا تعريفا فان لفظا ان يظن انه وصف والخبر منتظر لم يجيء بعد
فاذا تحلل الضمير بينهما لخص للخبر بحيث لا يذهب الوهم الى كونه وصفا
لامتناع الفصل بين الصفة والموصوف فان قلت فهل لهذا الضمير
محل من الاعراب قلنا اما عند البصريين فلا لانه كلمة مقحمة اقحمت
لتؤذن بالفائدتين المذكورتين والكوفيون على انه مرفوع المحل بالابتداء
وما بعده خبره والجملة خبر عن المبتدا الاول والخلاف يظهر فيما اذا دخل
على المبتدا والخبر عامل يطلبهما او ينصب الخبر فعند البصريين لا يجوز
الا النصب نحو كان زيدا هو المنطلق واما عند الكوفيين فمرفوع
لا غير لانه خبر المبتدا واما ما نحن فيه اعني ان الله هو السميع العليم
فعلا المذهبين متفق صورة ومختلف معنى وذلك لان ارتفاع السميع
عند اصحابنا بان هو عند الكوفيين بهو لانه خبر واما ارتفاع العليم فيحتمل
وجهين احدهما ان يكون صفة للسميع كانه قيل ان الله هو السميع
الموصوف بالعلم لا السميع الذي يسمع ولا يعلم والثاني ان يكون خبرا
بعد خبر لان كانه قيل ان الله هو الجامع بين الوصفين وقد اجاز النحويون
ان يكون للمبتدا خبر ان فصاعدا والكلام على جملة واحدة نحو هذا حلو
حامض والمنطقيون ابوا ذلك قائلين انك اذا قلت هذا حلو حامض لا
تخلو اما ان تجعل هذا محكوما عليه بالخلاق والحموضة ايضا فحينئذ
لا يكون القضية واحدة بل قضيتان واما ان تجعله محكوما عليه بانه جامع

الوصفين حتى انك اذا قلت هذا حلو حامض فكانك قلت هذا مز محموض لا
يكون المحمول الا واحدا ولا يكون التعدد الا في اجزاءه والنحويين ان يقولوا
نختار القسم الثاني لانه لو كان المراد الاول فنحن لا ننازعكم ان مثل هذا
يكون في كلم جملتين ويجب على هذا ان يقال هذا حلو حامض او نجعل الثاني خبر
مبتداء او محذوف كانه حلو هذا حامض فليس ادراجنا الا القسم الثاني
اي يكون هذا محكوما عليه بالجمع بين الوصفين واما قولكم يكون المحمول واحدا
والتعدد في اجزاءه قلنا انا نسلم ان المحمول في الحقيقة واحد لا انا سمينا
جزء المحمول خبرا لما رأيناه اسما مرفوعا والحاصل انكم سميتم المجموع محمولا
ونحن جعل واحد من الجزوين خبرا على المجاز والتبعية والخبر عندنا هو المجموع
ايضا الا ترى انا نقدر في مثل هذا بانه على معنى جامع بين ذلك وهذا فالخلاف
اذا بيننا من حيث الحقيقة ومما يدلك دلالة قاطعة على ان النحويين لم يجعلوا
كل واحد من الجزئين خبرا حقيقيا وانما سموه خبرا تسميتهم للجزء باسم الكل
انهم اتفقوا على انهم على ان وجدت واخواتها لا يتعدى الا الى مفعولين ثم
انك تراهم يقولون وجدت هذا حلوا حامضا ولم يقولوا بانه ههنا معدى الى
ثلثة مفاعيل بل يعدون الاخبار كما كانت مفعولا واحدا الا ان افراد الاسم
وارتفاعه بقطعهم الى تسمية خبرا القول في التسمية مذهب الشافعي رحمه الله
ان التسمية ايه من الفاتحة وكذا من كل سورة ومذهب ابي حنيفة رحمه الله
انها ليست بآية منها ولا من سورة من القرآن الا في سورة النمل في قوله
تعالى انه من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم وانما كتب في مفاتح السور للتبرك

بسم الله

والمفصل بين السورتين وتوجيه المذهبين مما لا يهمنا في هذا الكتاب بسم الله
قد سبق ذكر معاني الباء قبل ذلك الا انا نذكر ههنا شيئا اخر مما لم تذكر
هناك فنقول انما حركوا باء الاضافة وحقها السكون لكونها حرفا
مبنيا وحق البناء السكون ليناسب الابتداء بها وانما كسروها وحق الحرف
التي تجيء على حرف واحد الفتح لخفته نحو واو العطف وفاء وبين الاستقبال
وغيرها لانهم شبهوها بحركة عجزها فلسروها هكذا ذكر ابو عمرو الجرمي
واعترض عليه بعد مونث وقيل الكاف تجر وهي مع ذلك مفتوحة فانتقل اصحابه
عن هذا الاعتراض بان قالوا اردنا ان يقع قول بين ما يجر لا يكون الا
حرفا اعني الباء وبين ما يجر وقد يكون اسما اعني الكاف وكانت الكاف
اولى بالفتحة لانزل على معنيين معنى الاسم ومعنى الحرف فبالحري ان يحرك
باخف الحركات وحكى عمر علي بن عيسى ان الباء انما حرك ليتوصل بها الى
النطق بها ولو فتحت اضمحت لجاز ايضا وبعض العرب يفتح هذا الباب
وهي لغة قليلة واما الفعل الذي سلطه الباء على الاسم ههنا محذوف حذف
لدلالة الحال عليه والمعنى باسم الله اقرء واتلوه لان الذي يتلوا التسمية
مقدر كما ان المسافر اذا حل او ارتحل قال بسم الله والبركات اراد المعنى
بسم الله احل وبسم الله ارتحل وفي جهة تعلقه بالقراءة وجهان احدهما ان
يتعلق بها تعلق القلم بالكتبة في قولك كتبت بالقلم على ان المومن لما اعتقد
ان فعله لا يجيء معتدا به في الشرع واقعا على السنته حتى يصدر بذكر الله
والا ان فعلا كالافعل جعل فعله مفعولا باسم الله كما يفعل الكتب بالقلم والثاني

والثاني ان يتعلق بما تعلق الذهن بالابيات في قولك ثبت بالذهن على معنى
مقترنا باسم الله اقرا وكذلك قول الداعي للعرس بالدناء والبنين معناه
اعرست ملتبسًا بالدناء والبنين وهذا الوجه اغرب واحسن هكذا ذكره
صاحب الكشاف واعلم ان للظرف اعني باسم الله في الوجه الاول على الالغاء
وفي الوجه الثاني على الاستقرار ومحله منصوب على الحال العامل هو الفعل
المحذوف كما عرفت وقيل معناه ابدا باسم الله وذكر المحاشعي ان الباء ما
عملت فيه يجوز ان يكون في موضع الخبر على تقدير مبتدا اي محذوف تقديره ابتدائي
بسم الله فالباء على هذا متعلقة بالخبر المحذوف الذي هو نائب عنه كانه قيل
ابتدائي ثابت او مستقر باسم الله وما اشبه ذلك ولا يجوز ان يتعلق بابتدا ز
لانه مصدر فلو تعلقت به لدخلت في صلته وبقي المبتدا بلا خبر وذلك ال
اول لا ان بمعنى ان فعل وان يفعل احتاج الى صلة وحكى ابو جعفر ابن النحا
ع سحانية عن البصريين ان تقديره اول ما ابتدا باسم الله ولا يجوز ان يتعلق الباء
في هذا الوجه بابتدا لانه في صلة ما وما يتعلق بالموصول لا يجوز ان يكون
خبرا فيكون الباء متعلقة بمحذوف وذلك المحذوف خبر المبتدا على ما ذكر
وروى الكسائي ان الباء زايدة لا يتعلق بشي وموضع اسم رفع تقديره اول ما
ابتدا به اسم الله وزيادة الباء في خبر المبتدا عندي جدا لا يكاد توجد الا
الا ما حكي عن الاخفش ان الباء في قوله تعالى وجزاء سيئة سيئة مثلها
والتقدير مثلها بدليل قوله في موضع آخر وجزاء سيئة سيئة مثلها والصواب
ان الباء ههنا متعلقة بمحذوف والتقدير جزاء سيئة مثلها واقع او حاصل
ولا وجه للزيادة وما وجد عنها مندوحة فالمصير الى ما هذا اصعف قول الكسائي عند المحققين

وانما سقطت الف همزة اسم في اللفظ لانها همزة وصل شبهت في ابن وامرء وامراة
وابنم وانبه واستٍ وايمن واثنان واثنتان وانما سقطت من الخط
لكثرة الاستعمال وقد ذكرنا اشتقاق الاسم واصله كلام طويل ولكن بيانه
الى صاحب التصريف ولا حاجة في الاعراب الى ذكره فلهذا ضربنا عنه والله
الله مجرور باضافة الاسم اليه اضافة حقيقية والاضافة على ضربين معنوية
ولفظية وقد يعبر عنهما ايضا بالحقيقية وغير الحقيقية ولنذكر ههنا احكام
المعنوية فنقول الاضافة المعنوية هي التي تفيد تعريفا او تخصيصا اما
التعريف فكقولك غلام زيد ونحوه واما التخصيص فكقولك غلام رجل ونحوه مما
يضاف الى النكرة الا ترى انك خصصت الغلام بانه لرجل دون امراة
وهذه الاضافة لا تخلو في الامر العام من ان يكون بمعنى اللام نحو دار زيد اي
لزيد او بمعنى من نحو خاتم فضة وسوار ذهب وباب ساج ومن ذلك
قولهم ثوب خز عمامة ولا يذهب عليك مما ذكرنا ان المضاف حقه ان يجرد من
التعريف فلا يجوز الغلام الرجل لامتناع تعريف المعرف والغلام رجل
لانه لما امتنع عن التعريف لكونه معرفا فلان يمتنع عن التخصيص الذي
هو دون التعريف اولا ولا يذهب عليك ايضا ان اضافة الشي الى نفسه
محال لامتناع كون الشي مغايرا لنفسه ومتسببا الى نفسه الا ترى انك
لو اضفت الاسمين المعلقين على عين واحد ومعنى واحد الى الليث والاسد وزيد
وابي عبد الله والحبس والمنع فتضيف احدها الى الاخر كنت لسبت الشي
الى نفسه وذلك لعدم الاضافة لوجوب التغاير بين المنسوب والمنسوب اليه

سقوط همزه صل

١

العلام

فان قلت النحويون يجيزون اضافة الاسم الى اللقب نحو هذا سعيد كرز وزيد
بطة وقيس قفة وهل هو اضافة الشيء الى نفسه قلنا ليس هذا من
باب اضافة الشيء الى نفسه فانا اذا قلنا زيد بطة لم نعتبر بهما من حيث ان
كل واحد منهما معلق على ما يعلق عليه صاحبه بل اعتبرنا احد اللفظين
من حيث هو حقيقة المسمى الاخر من حيث هو لفظ دال عليه بيان
هذا اذا قلنا زيد بطة فانا نسبنا زيدا الى لفظ بطة وخصصناه به
من حيث انه لقبه فكانا قلنا زيد هذا اللقب اي زيد المختص بهذا اللقب
فكان المراد باحد اللفظين المسمى بالاخر مجرد الاسم واضافة المسمى
الى الاسم سايغة على ما سيتلى عليك ومثل هذا انهم لم يستعملوا الاخبار
عن الفعل ثم انك تراهم يقولون زعموا مطية الكذب فيجعلون زعموا
مخبرا عنه ان مرادهم هذا اللفظ مطية الكذب والاخبار انما يمتنع
اذا كان مراد القايل عن معنى الفعل لا عن لفظه فكذلك اضافة الاسم
الى الاسم المراد من له انما يمتنع اذا كان مراد القايل بالاسمين مسميهما
لامتناع انتساب الشيء الى نفسه اما اذا كان مراده باحد الاسمين المسمى
بالاخر لفظ الاسم فلا ضير له من اضافة احدهما الى الاخر للتغاير
الحاصل بين المسمى والاسم ومن هذا يعرف ان اضافة الصفة الى موضعها
والموصوف الى صفته ممتنعة لافضايها الى اضافة الشيء الى نفسه فلا يجوز
رجل عالم ولا عالم رجل واما قولهم دار الاخرة وجانب الغربي وبقلة الحمقاء
فمأول بدار الحيوة الاخرة وجانب المكان الغربي وبقلة الحبة الحمقاء واما سكن عنه

ليس من اضافة الصفة الى الموصوف لانهم لما قالوا سحق فهو شايع يتناول كل
ما يوصف به فاضافوه الى العمامة بيانا وتخصيصا وايذانا بانه منها لا من شيء اخر
سلوكا لطريقة الاجمال اولا والتفصيل ثانيا وقطيره باب التمر اذا عرفت
معنى الاضافة فاعلم ان الاضافة في بسم الله اضافة حقيقية معرفة
كاينة بمعنى اللام وذكر بعضهم ان المضاف ههنا مقحم والمعنى بالله
وانما اقحم الاسم ههنا تنادرا عن الالتباس بالقسم وعلى هذا قول لبيد
الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر
وقوله تداعين باسم الشيب في متثلم فالمضاف في هذه الصور كلها اعني
الاسم مقحم خروجه ودخوله سواء وقالوا هذا اخي زيد بالحاء جي ويقال لفيت
عنه مقام الذيب اي الذيب وذكر بعض المحققين ان هذا اعني بسم الله
من اضافة الاسم الى المسمى وقد يضاف الاسم الى المسمى كما يضاف المسمى
الى الاسم اما الاول فكقولنا بسم الله وقول لبيد ثم اسم السلام على قوله واما
الثاني فكقولنا سرنا ذات مرة اي سرنا زمانا اسمه مرة كانه قيل سرنا
صاحبة هذا الاسم ومنه قول الكميت اليكم ذوي ال النبي تطلعت
نوازع من قلبي ظماء واكئب اي يا اصحاب هذا الاسم فالحاصل ان
ان قولنا بسم الله من اضافة الاسم الى المسمى لان مرادنا من قولنا بسم الله
اقرا او افعل كذا ملتبسا باسم الله اي واسمي الله فالمراد ههنا هو المسمى
فلا بحسن ان يجعل مقحما وجعله مقحما في بيت لبيد اوجه اذ لا فرق بين
ان يقول ثم السلام عليكما او ثم اسم السلام عليكما ولان اختصاص الدعاء

باسم السلام دون مسماه مما لا فايدة فيه ومن قال بانه من باب بسم الله فلا بد ان
يعرف فرقا بين دخول الاسم وخروجه وغاية ما يمكن ان نقدره ههنا والله اعلم ان
يقال السلام عليكما يحتمل ان يراد به معنى التسليم اي لفظ كان واذا قيل اسم
السلام فالمراد التسليم المتعارف بالفظ المتداول في العرف اعني سلام عليك
دون ما سواها من الالفاظ المفيد معناها وهذا لان اللفظ قد يطلق
ويراد به حقيقة المدلول عليه كما قال تبعي بن كوز والسفاهة كاسمها
فالمراد بالسفاهة ههنا حقيقتها وما يطلق عليها هذا الاسم ولهذا اضاف
اضاف الاسم الى ضميرها فاذا كان كذلك فجاز ان يراد بالسلام حقيقة الكلام
حتى لو قلت لانسان ادع لفلان بالسلام عليه فقال له حييك الله كان ممتثلا
لان مدرك من السلام حقيقته ومسماه فباي لفظ دال عليه تذكره كان جائزا
ولو قلت له ادع باسم السلام عليه فلا يسوغ له الا ان يسلم عليه بلفظ السلام
وليس له ان يأتي مكانه بلفظ اخر نفيد معناه وان شئت فاستانس بقوله تعالى
سبح اسم ربك الاعلى فالامتثال ههنا ان يقال سبحان ربي الاعلى هكذا ثبت
رسول الله صلى الله عليه وسلم عقيب هذه الاية ولو كان في الصلاة ولو قال سبحان
الله الاعلى لما كان ممتثلا واذا عرفت هذا الفرق فاعرف مثله في بيت
لبيد واعلم ان مراده بقوله ثم اسم السلام عليكما ولو قال ثم السلام عليكما كان
معناه اسلم عليكما باي لفظ كان وهو اعلم به فان قلت لم اسقطوا التنوين
من المضاف قلت ايذانا بشدة امتزاج المضاف بالمضاف اليه وقد
انتبهتم به وذلك لان التنوين زايد يلحق اخر الكلمة والزايد انما يدخل

بعد الفراغ من الاصل ولن يقع الفراغ من الاصل مادام بقي من الكلام شيء
فالتنوين لا يوجد الا في موضع قطع الكلام ولهذا لا يوجد في الفعل اذ القطع
الحقيقي لا يقع هناك اذ ما من فعل الا وبعده فاعل لفظا او نية فهو ازلي
غير مقطوع عليه وكذلك نون التثنية والجمع تعاقبان الاضافة لانهما
بمنزلة التنوين ومما يدل على شدة امتزاج المضاف بالمضاف اليه امتناع
وقوع الفاصلة بينهما وقد اجيز ذلك بالظرف في ضرورة الشعر نحو قوله
هما اخوا في الحرب من اخاله ونحو قول دريد الله ذر القوم من لامها فذلك
لان الظروف جوز وا فيها ما لا يجوز في غيرها واما قوله بين ذراعي
وجبهة الاسد فعلى حذف المضاف اليه من الاول استغنى عنه
بالثاني ونحو قراءة من قرا قتل اولادهم شركايهم وخلف وعده رسله
قال السكاكي رحمه الله نحو هذه الاشيا لاستنادها الى الثقات
وكثرة نظايرها من الاشعار ومن اداها فعليه تخصايص الامام
ابن جني رحمه الله محمولة عندي على حذف المضاف اليه من الاول
واضمار المضاف مع الثاني على نحو قراءة من قرا والله يريد الاخرة بالجر
باضمار المضاف على تقدير عرض الاخرة ونحو قول ابي داود اكل
امرئ تحسبين امرا ونار تؤقد بالليل نارا باضماره ايضا على تقدير
وكل نار وقول العرب ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة عندي بدون
دون الاخفش في احدى الروايتين معاذ بالله عن العطف بالحد
الواحد على عاملين ثم قال وما ذكرت وان كان فيه فرع من البعد فتخطيه

الثقاب والفصحاء ابوذئب علينا من همه ما نحن بصدده مسايل مسئله اعلم ان غير
الاسماء خص باحكام وشرايط في الاضافه فمنها اي فان اضافته مشروطه
بان يكون الي اثنين فصاعدًا اذا اضيف الي المعرفة نحو اي الرجلين واي
الرجال لانه سؤال عن تعيين ما ابهم عليك والتلبس والالتباس انما تقع في اثنين
فصاعدًا اما اذا اضيف الي النكرة يضاف الي الواحد والاثنين والجمع
لانه حينيذٍ سؤال عن الصفة فاذا قلت اي رجلٍ جاءك فجوابه عالم او جاهل
وكذلك اي رجلين واي رجالٍ ولا يجوز ان تقول ايا ضربت وباي مررت
الا حيث جري ذكر ما هو منه كقوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمٰن ايًا
ما تدعوا اي ايهما تدعوا ويحتمل ان يكون التنوين فيه عوضًا من المضاف اليه نحو
قولك مررت بكلٍ قائمًا والاقتضاء الاضافة قالوا في حرف التثنية معنى
يا ايها الرجل انه عوضٌ من المضاف اليه صورةً ومنها كلا فان اضافته مشروطه
بان يكون الي ما هو مثنيٌ نحو كلا الرجلين او ما هو في حكم المثنى نحو قوله ان لنا
وللشر مدًى وكلا ذلك وجه وقبل اي كلاهما وذلك لان كلا اسم مفرد اللفظ
مثنى المعنى وسنسمع في بيانه كلامًا مبينًا بعد ومنها افعل للتفضيل وهو
لا يخلو اما ان يضاف باعتبار ان الموصوف له زايد على المضاف اليهم في الخصلة
التي هم وهو فيها شركاء واما ان يضاف باعتبار ان الموصوف به مختص
بتلك الخصلة من بين المضاف اليهم من غير ان يعتبر هناك فيهم اما الاول فلا يخلو
اما ان يكون الموصوف به مفضلا عليهم على سبيل التفضيل بان يفضل عليهم واحدًا
واحدًا حتى يأتي على آخرهم او لم يكن كذلك فان كان الاول فالمضاف اليه تكون البتة

وحكم موصوفه فيه من الافراد والتثنية والجمع وذلك نحو قولك هو افضل رجل
وهما افضل رجلين وهم افضل رجالٍ اذا فضلوا رجلًا رجلًا واثنين اثنين وجماعة
جماعة وان كان الثاني فالمضاف اليه معرفة غير مفردٍ نحو زيدٌ افضل الرجلين
وافضل الرجال ويشترط على هذا ان يكون موصوفه داخلًا في جملة المضاف
اليهم وكذلك نبي اضافته هذه من نحو ان يقال يوسف احسن اخوته
لانك لما اضفت الاخوة الى ضمير يوسف اخرجته من جملتهم لوجوب
التغاير بين المضاف والمضاف اليه الا ترى انك لو قلت هؤلاء اخوة
زيدٍ لم يكن زيدٌ في عداد المضافين واذا اخرج يوسف من جملتهم وهو موصوف
افعل ولم تجز اضافته لفقد مقتضاه وافعل هذا اعني ما يكون في معنى الذي
يجوز ذلك توحيده في التثنية والجمع وان لا توثنه نحو الزيدان افضل القوم
والزيدون افضل القوم وهندٰك افضل النساء قال الله تعالى ولتجدنهم
احرص الناس على حياة واما الثاني فقد يضاف الى معرفته غير واحدٍ ايضًا
ولكن لا يشترط فيه ان يكون موصوفه معدودًا من جملة المضاف اليهم فلا
يمتنع على هذا يوسف احسن اخوته ومنه قول من قال لنصيب انت اشعر
اهل جلدتك كانه قال انت شاعرهم ومن هذا قولهم الناقص والاشج اعدلا
بني مروان لانه يعني عدلا بني مروان اذ لم يكن في بني مروان عادل غيرهما
وافعل هذا يثنى ويجمع ويؤنث البتة ومنها ذو فانها لا تضاف الا الى
اسماء الاجناس نحو رجل ذو مال هكذا نص سيبويه ونحن صححنا الخزرجية
من صفات آباء ذوي اروم منها ذودها معدود من الشذوذ ومنها ما اضيف

الى الاعداد فان المائة والالف وما يتضاعف منهما لا يضاف الا الى المفرد كالف
رجل ومائة ثوب واما الثلثة الى العشرة فانها تضاف الى الجميع القلة
نحو ثلثة رجال وعشرة غلمة فان اعوز جمع القلة عدل الى جمع الكثرة نحو
ثلثة شسوع وذلك لان جمع القلة يتناول الثلثة الى العشرة ولا بعد
امثلة من جمع التكسير افعال وافعل وافعلة وفعلة ومنه جمع السلامة نحو
مسلمون ومسلمات وما سوى ذلك من الجموع جمع الكثرة يتناول ما فوق العشرة
ونحو ثلثمائة الى تسعمائة ليس بقياس وانما القياس قول من قال ثلثمائين
وكم الخبرية تارة تستعمل استعمال الثلثة واخرى استعمال المائة كحكم
رجل وكم رجال والغالب عليها استعمالها مع من نحو قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها
ومنها استعمال الزمان فانها تضاف الى الفعل خصت بذلك من بين سائر الاسماء
نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين وحينئذ اذ اجاز زيد وانما اجيز اضافتها
الى الافعال والقياس ان لا يجوز الاضافة اليها لان الفعل يدل على الزمان
والمصدر فالزمان اذا بعض الفعل فتركوا القياس واستحسنوا اضافته
الى الفعل لان اضافة بعض الشيء الى الشيء جايزة فان قلت فما العامل في كلمة
في قولهم يوم يقوم زيد بان المضاف اليه هو الفعل وكلمة في قولهم زيد يقوم بان
الخبر هو الجملة قلنا والله اعلم بان المضاف اليه في قولنا يوم يقوم زيد هو
مجرد الفعل لا يتعلق بالفاعل عرض البتة بخلاف الخبر في قولنا زيد يقوم فان
الخبر هو الفعل والفاعل معا وان ثبت فاعتبرنا تفسيرها به من الاسم فانك
اذا حاولت ان تفسر الفعل المضاف اليه باسم تاتي باسم يدل على الفعل المجرد

اعني المصدر فتقول يوم يقوم زيد في تقدير يوم قيام زيد واذا ثبت ان تفسير
الخبر الواقع فعلا باسم تاتي باسم صيغ لمباشر الفعل اعني اسم الفاعل فتقول
زيد يقوم في تقدير زيد قايم فلا يكون الخبر مجردا عن الفاعل كما ترى فاعرفه
وبعبارة اخرى الخبر لا تتم الا بما تخبر به وبالرابطة بين الخبر والمخبر عنه وهو
المعنى بالفاعل والمضاف اليه يتمها اضيف اليه فان قلت السنا نحتاج
في المضاف والمضاف اليه الى نسبة بينهما قلنا نعم ولكن تلك النسبة
مستفادة من اللام المقدرة ولا نحتاج الى معنى هو هو بخلاف الخبر مسئلة
اخرى في هذا الباب اعلم ان للمضاف كثيرا ما يحذف ويقام المضاف اليه
مقامه ويجري عليه حقه من الاعراب وذلك عند امن الالباس نحو قوله تعالى
واسئل القرية اي اهل القرية لانه لا يلتبس ان المسئول اهلها لا هي وقد
جاء اجراء حقه في غير الاعراب عليه ايضا نحو قولهم يستقون من وردين البرص
عليهم يصفق بالرجيف السلسل قدر للضمير في يصفق حسب ما اراد ما
بدريك وقال الله وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قايلون
وقد يحذف ويترك المضاف اليه على اعرابه وهو قليل وذلك نحو قوله
اكل امرئ تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا وقد سبقت الاشارة
الى هذا وقد يحذف المضاف اليه ويقام التنوين مقامه تحو كان ذاك
اذ وحينيذ اي اذ كان كذا وكذا وحين كان كذا وكذا ومنه مررت
بكل قايما اي بكليهما قال الله تعالى وكلا اتينا حكما وقد يحذفان
معا نحو قوله يضيء البرق اسال البحار فانتجى للعقيق اي اسال

بسم الله الرحمن الرحيم

سقيا سحابة وذلك لان في اسال ضمير البرق ومعلوم انه لا يسيل البتة فلنا اصله اسال سقيا سحابه فحذف سقيا سحاب واقيم الضمير المجرور مقامه فعاد مرفوعا لقيامه مقام المرفوع فلما صار مرفوعا استكن في اسال

الحمد لله الرحمن الرحيم مجرور وعلى الوصيفة وكذا الرحيم فان قيل كيف تقول الله رحمن اتصرفه ام لا قلنا انه غير منصرف كسكران وغير المنصرف هو الذي منع الجر والتنوين بخلاف المنصرف وانما منع هذا النوع الجر والتنوين لمشابهته الفعل فمنع بعض ما منع اعني الجر والتنوين لانهما لا يوجدان في الفعل البتة ووجه الشبه هو ان غير المنصرف فيه سببان فصاعدا وكل واحد منهما ثانٍ لاول وفرع الاصل كما ان الفعل ثانٍ للمصدر وفرع عليه لكونه مشتقا منه والمشتق لا محالة فرع على المشتق منه وذلك نحو يسعاد مثلا فان فيه العلمية والتانيث وهما فرعان على التنكير والتذكير وثانٍ لهما فقوي بذلك مشابهته منع الجر والتنوين وحرك بالفتح في موضع الجر وفي تحريكه بالفتح مذهبان احدهما لما منع الجر كان اولى الحركات ان يقام مقامه الكسر الفتح لتاتي النصب والجر في معنى المفعولية واشتراكهما لفظا في التثنية والجمع وفي الكتابة نحو رايتك ومررت بك وانه ولان كل واحد منهما فضلة في الكلام نحو ضربت زيدا ومررت بزيد والثاني ان تحريك حال منع الجر للهرب عما هو اصل البناء وهو بالفتح لخفته المطلوبة على الخصوص ههنا واثروا لفظ الفتح على لفظ النصب ههنا لان النصب عبارة عن حركة التي مقترنة بمعنى تزول هي بزوال ذلك المعنى وذلك المعنى هو المفعولية واذا قلت مررت باحمد فقد وجدت ههنا فتحة غير مقترنة بالمعنى الذي صيغت لاجله اعني المفعولية فلم يسقط طلاق النصب عليها فان قلت فعلى هذا يكون الجر عبارة عن حركة الكسرة مقترنة ايضا بمعنى تزول هي بزوال ذلك المعنى وهو الاضافة وههنا لم يسلب الا حركة الكسرة واما معنى الاضافة فغير مسلوب فما بالهم زعموا انه منع الجر ولم يمنع الا الكسرة قلنا هو كما ذكرت الا ان الجر انما يتحقق وجوده عند وجود المعنيين اعني حركة الكسرة ومعنى الاضافة فاذا فقد احدهما فلا يكون الجر محققا واذا لم يكن متحققا صح ان يقال انه مسلوب فان قلت فلم اجروا ما لا ينصرف في موضع الجر اذا اضيف او دخله حرف التعريف نحو مررت باحمدكم وبالاحمد وقوله بسم الله الرحمن الرحيم قلنا احد مذهبي النحويين ان المعتبر في منع الصرف منع التنوين لانه علم المتمكن والصرف والمعارضته حرف التعريف والاضافة وان منع الجر انما هو لمنع التنوين لانضمامهما ضعفا واحدا وهو الانحطاط بالاسم والتنادب في نحو راقود خلا بالتنوين لا مع الجر وراقود خل لا بالتنوين مع جر الخل فلما كان منع الجر تبعا لمنع التنوين والتنوين انما يتصور ثبوته بالاسم غير المضاف والمعرف بالاسم فيسقط ايضا لا يتصور الا عنه فيصح ان يقال قد شابه الجر اذ السقوط ههنا واما في حالة الاضافة واللام فان التنوين لا يتصور فانى يقال قد سقط حتى شابه الجر اذ السقوط انما يتصور حيث يتصور التنوين وهذا

دليل على اصالة التنوين دون الجر وعلى هذا رايتهم لجرح التنوين الشيخ
ابو علي الفارسي تدمان ابي هذا المذهب حيث اثر هذه العبارة المذهب
الثاني ان منع الجر والتنوين كليهما مقصود وهو اختيار العلامة الخبر
فجوازه لانه جعل الجر والتنوين كليهما ممنوعا حيث قال هو الذي منع
الجر والتنوين وعلى هذا المذهب انجراره عنه دخول الاضافة او اللام
عليه لان الاسم اذا دخلتيه الاضافة او اللام خرج عن شبه الفعل
لدخول ما لا يكون في الفعل اصلا والشبه علته فاذا خرج عن مشابهته
اعيد اليه ما اخذ منه لاجل مشابهته وهو الجر دون التنوين لامتناع
الامكان واذا عرفت هذا فاعلم ان الاسباب التي تمنع الاسم الصرف
تسعة وهي العلمية والتانيث ووزن الفعل والوصف والعدل
والجمع والتركيب والعجمة والالف والنون المضارعتان لالفي التانيث
وقد جمعها جبان من الشعر وهما جمع ووصف وتانيث ومعرفة وعجمه
ثم عدل ثم تركيب والنون زايدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا الفول
تقريب ولنتكلم على كل واحد من هذه الاسباب فالاول العلمية والعلم
ما وضع على شيء بعينه وهو نوع من التذكير اذ هو الاصل والتعريف
انما يعرض عليه وينقسم الى علم شخص نحو زيد وعمرو والى علم جنس نحو اسامة
وثعالة الاسد والثعلب والفرق بينه وبين الجنس انه معرفة بخلاف
الجنس لانه اشارة الى الماهية فهو مفسر بما فيه الالف واللام لتعريف
الجنس كما تقول للاسد خير من الثعلب والفرق بينه وبين ما فيه الالف واللام

لتعريف الجنس ان تعريفه داخلي اعني ان التعريف جزء من مسماه وتعريف الاسم المحلى
بالالف واللام خارجي لانه مستفاد من اللام الثاني التانيث وهو فرع
على التاكيد يدلك على ذلك لانك متى ظفرت بمؤنث في كلامهم وجدته في
الاسم العام مع زيادة ومعلوم عندك ان الزيادة اذا وجدت في شيء يطرد
عليه امر ان كان وجودها عنده المتصف بتاخير ادخل في القياس منه عند
غير المتصف بذلك من حيث ان الزيادة معلوم علما قطعيا اتصافها بالتاخر
عن المزيد عليه فمتى كانت مجلوبة لما لحظ في الاتصاف بالتاخر كان اقبل لوجود
الزيادة مع التانيث دون التذكير في لغتهم المبنية على رعاية هذه المناسبات
الا ترى شاهد عدل على تاخر عنه وهذا معنى قول اصحابنا الاصل ان ينقل
الاسم بالزيادة من التانيث الى التذكير وفي هذا الكلام دليل على علمهم ان
سكران وسكرى صيغتان ليست احديهما من الاخرى وكونك ثالث رجال
ثلث نسوة عن انفصال اذا نامل لمعزل وذلك ان رجالا قد مت في الاعتبار
على النسوة نظرا الى الافراد وقد انتهى التكسير فانت العدد ثم لما انتهى
الامر الى اعتبار النسوة واستهجن الغاء الفرق ومنع عن زيادة التاء
الاخرى لامتناع اجتماع علامتي التانيث لزم حذف التاء فقامت الف
آخر وهو ان لفظ الشيء يقع على كل مذكر ومؤنث ثم انه لا يستعمل الا مذكرا
فلولا ان التذكير اصل لوقوع التغليب للفرع وخروج عن القياس ومعنى
اللزوم في التانيث ان يكون في العلم نحو طلحة فهو غير منصرف للعلمية
والتانيث اللفظي وسعاد وهو ايضا غير منصرف للعلمية والتانيث

المغوي وذكر جليك ان الاصل في كل الاسباب ان يكون لازمة لانها لو لم تكن
لذلك كانت معرضة للثبوت والسقوط فكانت مترجحة بين العدم والوجود
فلا يتهض موانع الصرف الذي هو الاصل لان الحكم الموجود حقيقة لا يرتفع
بالمانع المترجح بين الوجود والعدم اذا اليقين لا يترك بالشك ولهذا لم تعتبر
التانيث بالتاء في الوصف نحو ضاربة وقائلة والمحقق اذا تامل وانعم النظر
وجد كل الاسباب الموجودة (المعدودة) ملزومة فكاني بك وقد تخالج في ضميرك ان التانيث
اذا كان سببا لازما فكيف يصح قول من قال ان حمراء وسكرى غير منصرفتين
للتانيث ولزوم التانيث فاعلم ان التانيث اما ان يكون لازما لفظا لا معنى
نحو طلحة وحمزة او معنى لا لفظا نحو سعاد او لفظا ومعنى نحو حمراء وسكرى
وسعدى فالتانيث اللازم كانه جنس تحته ثلثة انواع ولا شك ان النوع
الثالث زاد على الاولين بتانيث فاستقل بنفسه في منع الصرف وربما
فالمراد بالتانيث اللازم في قول من جعل الاسباب الخمس والمراد من جعله
سببا مستقلا عند الصرف النوع ولا شك ان في النوع زيادة معنى ليس
في الجنس وان صح اطلاق لفظ الجنس عليه هكذا وجدته في كلام جدي رحمه الله
فحكى في صدري ايهاما هذا ينتقض بفاطمة وعاتكة فان التانيث فيهما مثل التانيث اللازم
لفظا ومعنى كسعدى وزهراء ومع هذا لا يقال انهما لم ينصرفا للتانيث
ولنهما التانيث اذا لو كانا كذلك لكانا غير منصرفين معرفة ونكرة فعرضته
على والدي واستاذي ومن اليه في المشكلات ملجاي وملاذي حدس الله نفسه
فقال ان هذا عن التفض بمعزل وذلك لان فاطمة وعاتكة وان كان تانيثهما

لازما الا انهما وردا على صيغة الصفات التي لا يكون تانيثها لازما فحكم بامتناع
صرفها ما داما معرفتين فاذا نكرا رد الى اصلهما ولم نبال بالزوم
العارض بخلاف سعدى وزهراء فانهما وردا على صيغة الاسماء اللازمة
للتانيث فما داما معرفتين لا شبهة في امتناع صرفهما للعلمية والتانيث اللازم
لفظا ومعنى فاذا نكرا لم يقتضيا عدا عن نحو صحراء وبشرى فانهما غير منصرفين
بخلاف فاطمة فانها بعد التنكير تجري مجرى ضاربة وهو منصرف
فان قلت فلم لم ينصرف ذكرى وبشرى ولم يلزم التانيث الا لفظا قلنا
لا نسلم لانا اذا وجدنا اللفظ مؤنثا وكان معناه لا يمكن فيه اعتبار التذكير
حقيقة كما لا يمكن التانيث حقيقة وجب حمل المعنى ايضا على المؤنث تطبيقا
بين المعنى وبين اللفظ والمؤنث الثلاثي الساكن الاوسط يصرف على الاشهر
نحو هند ودعد لمقامة السكون احد السببين ولا يصرف عند قوم
جريا على القياس الا ان تسمي امراة بزيد فانه لم ينصرف البتة نص على ذلك
سيبويه وذلك لوجود الالتباس اذ لو صرفت لم يعرف اعلم رجل هو او علم
امراة وعن ابن السراج لانك نقلت من الاخف وهو المذكر الى الاثقل
وهو المؤنث الثالث وزن الفعل وهو مدع على وزن الاسم وهو اما ان يكون
مخصوصا نحو ضرب ان يسمى به فان فعل من اوزان الافعال ولا يوجد
عليه اسم الا واحدا شاذا وهو الدئل او غالب كوزن افعل فانه في الفعل
اكثر منه في الاسم وذلك نحو احمد في الاعلام واحمر في الاوصاف وكذا
وزن يفعل ويفعل فانهما لم ينصرفا للوزن والعلمية فان قلت يزيد اذا كان

غير منصرف فما لم يفتح في موضع الجر في قولهم نبيت اخواني بني يزيد قلنا يزيد في البيت مركب لتضمنه الضمير والتقدير يزيد هو وذلك لانه لو كان مفردا لزم ان يكون مفتوحا الا انه لما كان جملة منقولا مع الضمير حكي كما هو ولم يغير عن حال الجمل محكية ليس الا نحو قولك قرأت سورة انزلناها وبدأت بالحمد لله ومنه قوله ذي الرمة سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا وذكر السكاكي رحمه الله ان يزيد مركب لانه جملة وكل جملة مركبة وانما قلنا انه جملة لانه مبني على الضم ولا وجه لبنائه الا ان يكون جملة وانما قلنا انه مبني لوجهين احدهما ان العامل لم يعمل عليه وكل ما كان كذلك فهو مبني وتقدير المقدمتين ظاهر والوجه الثاني انه ليس بمعرب لان الاسم المعرب وهو انقسامه الى منصرف وغير منصرف ليس معربا وانتفاء اللازم وانما قلنا لازم المنصرف وانقسامه الى كذا وكذا للاجماع وانما قلنا ليس منصرف ولا غير منصرف استدلالا ايضا بانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم لان المنصرف انما يجر اذا وقع موقع المجرد مع التنوين اذ لم يكن مانع والاسم عار عن المنصرف ما ذكرناه للاجماع وانما قلنا هنا منتفيان لدلالة الحس وانما قلنا لا وجه لبنائه على الضم الا ان يكون جملة بدليل السبر والتقسيم لان انواع المبني المعلوم بعد الاستقراء منحصرة تحت اربعة اقسام ما كان منادى مفردا معرفة والغايات وما شبه بالغايات كحيث وما كان قبل اخره ضم كمنذ وما كان محكيا وانه ليس من الاقسام الثلثة الاولى قطعا فتعين ما ذكرنا انتهى كلامه قلت وهذا الاستدلال لا ينتهض عرضة

ولم يعد عن فساد وذلك لانه استدل على كونه جملة ببنائه على الضم ولا حجة في بنائه على الضم تركيبه بل لو ثبت بناؤه وتحقق لزم كونه مفردا وذلك لان الجمل من حيث هي هي غير معربة ولا مبنية بل المتصف بالاعراب والبناء هو المفرد الا ترى انك لو قلت زيد قائم فحكمت على هذه الجملة بانها مبنية او معربة لاخطأت واما اذا قلت مررت برجل ابوه قائم فالجملة ههنا ايضا غير محكوم عليها بالاعراب والبناء بل حكم بانها في موضع الاعراب اي وقعت موقعا لو وقع المفرد هناك لكان معربا ومما يدلك على ان الاعراب والبنا انما يعتوران في الاسم المفرد اجماعهم على ان الاعراب اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل والبنا لزوم آخر الكلمة طريقة واحدة وحينئذ يدرك السماء نقية ان الاعراب والبنا كلها الكلمات المفردة والجملة ليست في شيء من الاعراب والبناء واذا حكمنا على يزيد بانه جملة يلزم ان يكون مغايرة للاعراب والبناء واما الضم فيه فليست بضمة بنائية وانما هي ضمة اعرابية نظير ضمة الافعال المضارعة الواقعة موقع الاسماء وانه تقل هكذا فحكى ما هو نظير قياس شراذر حيث قالوا جملتان معربتين ولا مبنيتين كذلك يزيد من حيث هو جملة غير معرب ولا مبني بل هو حيث كونه فعلا مضارعا معرب لوقوعه موقع الاسم فان قلت يزيد اذا كان منقولا لاسم الضمير فلم كان قابلا للتغيير ولم تحل كما في الجملة قلنا يزيد اذا كان مع الضمير فهو جملة فيكون مستحقا للاعراب فاعرب فلما نقل جملة ترك على حاله وحكي كما هو واما اذا كان مجردا عن الضمير فلا يستحق الاعراب لان الاعراب انما استحق

لا بعد العقد والتركيب ولم يكن ثم عقد وتركيب فوجب ان لا تكون معربا
فلما كان غير معرب وتعدل الى للاسمية اعرب بحسب اختلاف العوامل
عليه فان قلت البيت يزيد به قولك يزيد المال مستحق للاعراب
لوجود العقد والتركيب فلما ارتفع التركيب بالنقل ارتفع الاعراب
ايضا فلما صار مجردا عن اعراب الاصلي جعل اسما اعرب اعراب الاسم
بخلاف قولك المال يزيد فانه لما انتقل مع الضمير فالتركيب قايم فيه بعد
فاذا لم يتجرد عن الاعراب فنقل مع الاعراب وترك على حاله فكان
الاعراب ذاتي له وجزء من ماهيته بخلاف الاول وذكر الطرابلسي
ان يزيد مفرد على كل حال الا انه في البيت نقل مع الاعراب فلهذا
لم يعرب وهذا وهم، لما ذكرنا ان الاعراب لا يستحق الا بعد العقد
والتركيب وقد بني هو هذا على زعمه الفاسد بان الفعل المضارع
معرب على حاله الانفراد لانه وضع اول ما وضع مرفوعا وهذا بين الفساد
لان الاعراب اختلاف الآخر بما اختلاف العوامل ولا شك ان هذا لا
يكون في اول الوضع وحال الانفراد اذ لا عامل ههنا واما اختلاف
واما ما استدل به السكاكي على بنايه فلا حجة فيه اما الوجه الاول
وهو قوله العامل لم يعمل عليه وكل ما كان كذلك فهو مبني فنقول
كلتا المقدمتين ممنوعة بكون ان مراده ان العامل لم يعمل فيه جزء
هو جملة او جزء هو مفردا فان كان الاول فنقول اي جملة عمل
فيها عامل فيعمل فيه وان كان الثاني فنقول لا نسلم ان العامل لم يعمل

لا نسلم ان كل ما لا يعمل فيه العامل فهو مبني واما الجملة فلا يعمل فيها
العامل البتة ولا نحكم بانها مبنية الا ترى انك اذا قلت هذا رجل ابوه
قايم ورايت رجلا ابوه قايم ومررت برجل ابوه قايم جملة اختلف عليها
هذه العوامل كما ترى ولم تعمل فيها ولا واحد يقول بانها مبنية بل
في حيث مي هي غير معربة لا مبنية واما اجزاءها فمحكوم عليها
بالاعراب وتحكم عليها ايضا بالاعراب المحلي كذلك يزيد من حيث هو
جملة غير قابل للاعراب والبناء واما من حيث هو هو معرب وقد حكم عليه
بالاعراب المحلي ايضا لانه في موضع الجزء كذلك اذا قلت جاءني رجل يضرب
ورايت رجلا ويضرب ومررت برجل يضرب فيضرب ههنا لا قايل بانه مبني على
الضم وكذلك يزيد اذا هو مساويه خذوا القذة بالقذة وان كان
النقل فيه الى الاسمية توجب بناءه فوجب ان يكون نابط شرا وذرى
حبا وبرق نحره مبنيا ايضا وليس كذلك اما الوجه الثاني مما استدل
السكاكي وهو قوله انه ليس لمعرب فنلزم ان يكون مبنيا قلنا عدم العلم
لا يخلو اما ان يكون حيث هو جملة او حيث هو مفرد فان كان الاول
نسلم الا ان كون الجملة غير معربة لا يوجب كونها مبنية لما ذكرناه ان
الجملة من حيث هي هي غير قابلة للاعراب والا البناء وان كان الثاني فلا
نسلم انه من حيث هو مفرد غير معرب بل هو فعل مضارع مرفوع لوقوعه
موقع الاسم قوله لان المعرب ليس معه قلنا عدم لازم الاسم المعرب بدل

على انه ليس باسم معرب لدلالة اسم انتفاء اللازم ونحن لا ندعي انه اسم معرب بل
ندعي انه فعل مضارع معرب وما ذكره لا يدل على انتفاء ذلك بل نقول انه مبني
مبني استدلالا بانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم وذلك لان لازم البناء هو
مناسبة ما لا تمكن له ليس معه وانتفاء اللازم تدل على انتفاء الملزوم وانما
قلنا ان لازم البناء مناسبة ما لا تمكن له للاجماع وانما قلنا ان مناسبة ما لا تمكن
له ليس معه لان المناسبة اما ان تكون بتضمن الاسم معناه او مشابهته اياه او
وقوعه موقعه او مشاكلته ما وقع موقعه او وقوعه موقع ما اشبهه او اضافته
اليه والكل ههنا منتف يدل عليه الحس فانه تعلم الرابع الوصفية وهي ثانية
الاسم وذلك نحو احمر فانه لا ينصرف معرفة ونكرة اما المعرفة فللوزن
والتعريف واما النكرة فللوصف والوزن اما اذا نكر عن العلمية فقيه خلاف
فعند الاخفش ينصرف وعند سيبويه لا ينصرف فحجة الاخفش ظاهرة وحجة سيبويه
انه كان في اول احواله غير منصرف للصفة والوزن فلما سمي به زالت الوصفية
فلما نكر اعيد الى اصله الذي ثبت له من منع الصرف وان كانت الوصفية
زائلة عنه للجري على الحكم الاصلي بعد ان دخله التنكير الذي هو الاصل
ونظير هذه المسالة منع الصرف في رحمن في قولك الله رحمن وان كان قد
شرط في امتناع صرف فعلان ان يكون فعلان فعلى وفي صفة ان يكون فعلان
فعلانة واختصاصه بالعلمية يحظران يكون فعلان فعلى ومع هذا منع الصرف
لانه حاصل ان يكون فعلان فعلى فقد حظر ان يكون فعلان فعلانة فاذا لا
عبرة بامتناع الثانية للاختصاص العارض فوجب الرجوع الى الاصل

قبل الاختصاص وهو القياس على نظائره من بابه اعني نحو عطشان وعجلان
كذلك ههنا وان زالت عنه الوصفية بالعلمية بالتنكير فوجب اجراؤه
على حكمه الاصلي الذي هو علم الصرف وههنا حكاية وهي ان ابا عثمان المازني
ناظر ابا الحسن الاخفش في هذه المسالة فقال كيف تقول مررت بنسوة
اربع امنصرف ام غير منصرف فقال منصرف فقال اليس فيه الوصفية والوزن
قال كان في الاصل انما منصرفا والوصفية عارضة والحكم للاصل لا للعارض
فقال لم تصرف احمر اسم رجل اذا نكرته واصله الوصفية ولا تعتبر حكم الاصل
في منع الصرف فيه مع زوال احد السببين كما اعتبرته في اربع فلم تمنع الصرف
مع وجود السببين فاطرق ابو الحسن فلم يات بمقنع وقال الامام المحقق عبد
القاهر ما قال سيبويه متين وما قال الاخفش نواضح وما اعترض المازني
فرائق واجيب عن الاخفش ان بين الوصفين فرقا وهو ان احمر اذا
سميت به رجلا ثم نكرته لم تعد بالتنكير الى معناه الاصلي الذي هو الدلالة
على الحمرة في الشيء المذكر بل يكون لمجرد التسمية فقط فيلزمه معنى رب احمر
رب رجل مسمى باحمر لان اذا سميتنا باحمر فقد اخرجناه من موضعه
الاصلي وجعلناه لمجرد التسمية كما اذا سميناه بضرب اخرجناه من
معنى الفعل راسا حتى كانه لم يفرز ما نا وحدثا قط من حيث ان بعد
التسمية لا يدل على ما يناسب الفعل بخلاف اربع فانه اذا نقل من الاسمية
الى الوصفية لم يخرج بذلك عن معناه الاصلي الاثري انه موضوع في الاصل
لاناس العدد المخصوص وانت اذا قلت مررت بنسوة اربع فهم منه العدد

كما فهم اذ لا ان باقيا على تسميته في قولك جاني اربع نسوة واذا كان كذلك فقد
سقط التزام المازني للخامس العدل عن صيغة الى اخرى وهو ثان للمعدول
عنه وهو على ضربين معدول عن معدنة نحو عمر وزفر عدلا عن عامر وزافر
المعرفتين ولو نكرتهما صرفتهما لبقايهما على العدل وحده وذلك نحو ربع عمر
ومعدول عن عدد نحو ثلاث ورباع عدلا عن ثلثة ثلثة واربعة اربعة وهكذا
خماس وسداس الى عشار عند الاخفش واما عند بعضهم فلا يتجاوز رباع
ولا يجري فيه القياس وهذه المعدولات غير مصروفة لتكرار العدل فيها لانها
عدلت عن صيغة الى صيغة وعدلت تكرير الى غير تكرير والوصفية التي ادعاها
كثير من الناس باطل لعدم افتراق الحال فيها بين المعدول والمعدول عنه الا
تراك تقول مررت برجال ثلثة وبنسوة اربع دون اربع فعلم ان الوصفية
ليست مؤثرة فلما ثبت بانها موجودة في ثلثة واربع ومع ذلك لم تمنع الصرف
عرفنا انه لا اثر لكونه وصفا لان الوصفية ليست باصل فيه ونظير قولك
مررت برجل اسد فقولك اسد ليست بصفة للرجل حقيقة السادس
الجمع وهو ثان للجنس من حيث ان الجمعية قيد للجنس ووجد الشيء من حيث
هو مطلقا قبل وجوده من حيث هو مقيدا في باب الاعتبار والجمع سبب
واحد على كل حال الا اخر سببا لا يصرف ان يقترن به سبب اخر مخالف
له من الاسباب الثمانية وانما يقترن به معنى هو كالتكرار له او تكرر
في الحقيقة تفسير هذا انك لم تصرف نحو اكالب واناعيم لان فيه جمعا
مرتين ولانه جمع ليس على زنة واحد لكونه على مثال ليس على زنة واحد

لانه جمع ثان فقد مان اذن ان السبب الثاني الذي قارنه هو تكرره في نفسه
لا سبب آخر مخالف له واذا عرفت ذلك فاعلم ان الاصل في هذا الباب
نحو اكالب واناعيم وساير الجمع الذي ليس على زنته واحد بني عليها
وانما قلنا ذلك لانهما جمعا مرتين فقيل كلب واكالب وتيم وانعام فجعل
فيهما سبب متكرر كما ان ذلك في حبلى بل هو ههنا اقوى
لاجل ان حبلى لم يوجد مرتين في اللفظ كما جمع هذا مرتين واذا لان
كذلك فنحو مساجد ومصابيح محمول على اكالب واناعيم لانه قد شابهه
من وجوه ثلثة احدها انه على وزنه والثاني انه جمع مثله والثالث انه امتنع
من الجمع مرة اخرى كما ان اكالب واناعيم كذلك لا يقال يلزم من هذا
ان لا يصرف الميت لكونه جمعا وهو مع كونه جمعا ليس على وزن واحد
لانه وان كان في ظاهر الامر على هذا فانه قد عرض له معنى اقتضى
ان لا يعتد بالجمعية فيه وهو انه جمع ما جمع الاحاد وصغر على لفظ
ما يصغر الاحاد وهو اكالب واكيلب فلما كان قد صنع به ما يصنع
بالواحد صار الجمع فيه كانه ليس بمعتد وصار كانه بعد باق على افراده
واما جوار وامثالهم مما اعتل آخره فقد صرف مجرورا او مرفوعا واما في حال
النصب فقد منع الصرف نحو ضوارب وقد ذهب في ذلك الشيخ عبد القاهر
فيه مسلك ظاهر وهو انه حذف منه الياء لانه جمع وبناه ممتنع الياء
كحذف كثير في المفرد ويكتفي بالكسر نحو قوله تعالى يوم يدع الداع وقولهم
يا غلام وقوله تعالى والليل اذا يسر والكبير المتعال فلما كان نحو ذلك

في المفرد التزم في الجمع لانه اثقل منه كان في باب سيد وهين يجوز فيه التخفيف
والتثقيل فاذا جئت الى باب كينونة الذي هو اثقل منهم لم يجز الا
التخفيف واذا حذف الياء في نحو جواري وغواشي نقص الاسم عن
مثال اقصى الجموع واشبه في الوزن فعالٍ فتضمه فيدخل عليه التنوين
فاذا قلت جواري لم يجز الا منع الصرف لان الياء اذا تحركت جرت
مجرى الحرف الصحيح فلم يحذف الاخر لان احدا لا يقول تركت الواديا
هذا لان الياء مستحق الحركة في حال النصب فتجري مجرى الباء في
ضارب واذا كان جواري كضوارب لم يكن للتنوين اليه سبيل
كما كان ذلك في الجمع فالتنوين في جواري بمنزلة التنوين
في زيدٍ وعمرٍو وهذا ما كان الشيخ يقرره وقد تمسك فيه بنقل عن
صاحب الكتاب واما نقل العلامة لمخدوم خوارزم فهو مخالف
لهذا النقل فانه نقل عنه انه قال التنوين في جوارٍ عوض عن الياء
وقال وعن المبرد عن حركة الياء وعن مفسري كلام سيبويه
ان مراده عوض عن حركة الياء وذكر توجيه القولين في حواشي
لمخدوم خوارزم بعبارة غير مستقيمة يستشم منها التناقض من وراء
الاعتراض وذكر جدي رحمه الله انه كان الاصل جوارين فالتقى
ساكنان الياء والتنوين ولم يمكن تحريك احدهما فاريد ان يحذف
احدهما فتجاذب الاصلان اعني انهم وجدوا الياء اولى بالسقوط لقيامها
على قاضٍ وماضٍ ورامٍ ووجدوا التنوين ايضا اولى بالسقوط لان اللام

في غاية الجمع الممتنع عن التنوين فاما ان يحذفا معا وهو اجحاف ويتركا معا
وهو خلاف الاصل ويحذف احدهما دون الباقي وهو ترجيح لا مرجح من
المعاني فاختاروا طريقا صالحا وهو انهم حذفوا الياء وعوضوا عنها
التنوين وهذا احد منهما الاركانه ثابت ساقط لان الياء باعتبار
عدم صورته ساقط واعتبار ثبوت التنوين عوضا عنه ثابت وكذا التنوين
من جهة بقاء صورته ثابت ومن جهة انه ليس بزيادة بل عوض عن حرف
اصلي ساقط فيه التنوين كما هي النعامة اذ لا يسمى جملا قال ابن طاهر
واما ان يقال طرقال ابي من الابل فنقول ما قلت اعجب من مقالة سيبويه
حيث استكشف هذا السر بان قال التنوين عوض عن الياء فاقول
فلم لم يحركوه ايضا في حال الجر بالفتح قلنا انما يتحرك بالفتح بعد
استحقاق الجر وهذا لم يستحق الجر السابع التركيب وهو ثابت في الافراد
وذلك نحو معدي كرب وبعلبك وغيرها مما جعل الاسمان اسما واحدا وهذا
وهذا السبب لا يوجد الا مع العلمية الثامن العجمة وهي ثانية للعشرة الوسيطة
لانها فطرا عليها والطاري يعد المطرد وهي لا يؤثر ايضا الا في الاعلام
خاصة وذلك نحو ابراهيم واسمعيل واما نحو لجام وفيروز وان سمي
بهما فانهما يصرفان لان العجمة التكلمية غير مؤثرة ونحو لوط ونوح وغيرها
مما كان اوسطه ساكنا وان وجد فيه العلمية والعجمة منصرف في
اللغة الفصحى لمقاومة السكون احد السببين ونحو ماه وجور
وغيرها مما فيه سبب زائد غير منصرف لان السكون قد قام احد الاسباب

نقض

تنفي اثنان وذلك لان فيه ما في نوح ولوطع زيادة التانيث التاسع الالف
والنون والمضارعتان لا تفي التانيث وذلك اما ان يكون في الاعلام نحو عمار
وسفيان وحسان ان اخذته من الحسن لا من الحسن او في فعلان فعلى نحو
سكران وسكري وهذه الالف والنون قد ضارعتا التي حمراء وانما
غيرهما بالفي التانيث وان كان احدهما للتانيث فقط جريا على طريقة قولهم
القمران لابي بكر وعمر والقمران الشمس والقمر وجه التشبيه بينهما وبين هذين
الالفين ان الالفين زيادتان في كلمة زيادة واحدة وانهما قد يزيدان معا واما
تسقطا تسقطا معا وكذلك الالف والنون وشيء اخر هو ان نحو شال
سكران مؤنثه مخالف لبناء مذكره لانك تقول في تانيثه سكرى كذلك
مثال حمراء مذكره مخالف لبناء مؤنثه نحو احمر وجه ثالث وهو امتناع
لحاق احد منهما من التاء فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراه ولهذا صرف
فعلان فعلانة لانه لم يضارع حمراء وانما لم يصرف رحمن حملا على سكران
ولم يعد بالعارض المانع من تانيثه كما سبقت الاشارة اليه وانما اجد
ههنا لمكان الالف واللام كما ذكرنا فاجراه على الوصفية لله تعالى
وكذا الرحيم مجرور لكونه صفة بعد صفة وهما صفتان وارد ان لمجرد
الثناء والتعظيم فان قلت الرحمن ابلغ من الرحيم يدل على زيادة بنائه
وزيادة الالفاظ تدل على زيادة المعاني ومن حق الابلغ من الوصفين
ان يتاخر كما هو راي تدرجا من الادنى الى الاعلا نحو فلان عالم كبير
سجاع باسل جواد فياض قلنا لما قال الرحمن تضاءل جلايل النعم وعظايمها

الحمد لله

واصولها اردفه الرحيم كالتتمة والرديف ليتناول ما دق منها وما لطف
هكذا ذكر صاحب الكشاف رحمه الله الحمد الالف واللام
في الحمد للتعريف الجنس كما في ارسلها العراك ومعناه الاشارة الى
ما يعرفه كل واحد من ان الحمد ما هو والعراك ما هو من بين اجناس الافعال
والاستغراق الذي توهمه كثير من الناس وهم منهم هكذا ذكر في
الكشاف وذلك لان اللام لا يفيد شيئا سوى التعريف والاسم لا
يدل الا على الماهية المعرفة بالجنسية فاذن لا يكون ثم استغراق
وقد اومأنا فيما تقدم الى مرادهم من الاستغراق وارتفاع الحمد
بالابتداء والخبر في موضع الخبر وقال صاحب الكشاف اصل النصب
على المصدر كما هو قول بعضهم فتقول الحمد لله حمدا على ان يكون حمدا
منصوبا على المصدر والعامل فيه هو الفعل فنلم ويسمى مفعولا مطلقا
وانما يسمى مطلقا لانه غير مقيد بحرف من حروف الجر بخلاف سايد المفاعيل
لانه مفعول على الاطلاق الا ترى انك لو قلت ضربت ضربا
فانك قلت احدثت ضربا فالضرب ههنا هو المفعول الحقيقي بخلاف
ما اذا قلت ضربت زيدا فانك لم توجد زيدا بل اوقعت به فعلا فانك
قلت فعلت به الضرب ولهذا يسمى مفعولا به وعلى هذا سايد المفاعيل
الثلاثة ومن هذا يعرف ان المصدر هو الاصل في المفاعيل وانه الذي
يجب ان يسمى مفعولا على الاطلاق وانما يسمى مصدرا لان الفعل
يصدر عنه وقد يكون مصدرا به بالفعل وهو من لفظه نحو ضربت ضربا

وقد يكون مقدرًا به وهو من غير لفظه مما هو بمعناه نحو قعدت جلوسًا وجلست
قعودًا واما قولهم ضربته تاديبًا فمن ذلك ايضًا عند الكوفيين فانه عندهم معدود
من باب المصدر وذلك لان المضرب كانه هو التاديب واما اصحابنا
فقد سموا ذلك مفعولًا له لانه علة اقدام الفعل واشترطوا في انتصابه تلك
شرائط ان يكون مصدرًا فضلة لفاعل الفعل المعلل ومقارنًا له في الوجود
فتاديبًا في قوله ضربته تاديبًا مستجمع لهذه الشرايط لانه مصدر وفعل للفاعل
الذي هو فاعل الذي هو الفعل المعلل الواقع لاجل التاديب وهو ايضًا
مقارن للضرب لانهما وجدا معًا فان فقد شيء من هذه الشرايط فاللام لا
بد منه وذلك نحو قولك جيئتك للسمن لانه غير مصدر ولا لاحد الزايد
لانه ليس بفعل للفاعل الفعل المعلل وجيئتك اليوم لمخاصمتك زيدًا
امس لانه غير مقارن له والحاصل ان هذا الباب ما يترجمه البصريون ولا
يترجمه الكوفيون بل يعدونه من باب المصدر واما قولهم ضربته سوطًا فاسم
اقيم مقام المصدر وذلك لانه لما كان آلة الضرب اقيم مقامه رجعنا
الى بيان ما فيه ثم حذف الفعل اعني احمد حذفًا لازمًا وسد بهذا المصدر
مسده ورفض استعماله وجعل اظهاره كالشيء الممنوع فصار
حمدًا لله كما يقال سقيا له ورعيًا له وههنا تقسيم لفعل نفسك
لا تسكن دون الوقوف عليه وهو ان المصدر المنصوب بفعل مضمر
اما ان يكون مستعملًا اظهاره كقولهم مواعيد عرقوبٍ اي وعدت
مواعيد عرقوب ولا عليك ان تظهر هذا الفعل قال الشاعد

وعدت وكان الخلف منك سجية مواعيد عرقوب اخاه بيثرب ومنه غضبت الخيل
على اللجم اي غضب غضب الخيل على اللجم اولازمًا اضمار عامله وذلك نحو سقيًا
ورعيًا في الدعاء وحمدًا لله في الاخبار وههنا قد اقيم المصدر مقام الفعل
وعدي الى مفعوله وصار اثبات الفعل مفوضًا في الاستعمال اولا فعل له
اصلًا وذلك نحو دفرًا وبهرًا وانتةً وتعسًا ونكسًا وويلك وهذه مصادر
لا افعال لها من لفظها واعلم ان النوع الثاني تنوع بانواع شتى منها ما
تاكيدًا لغيره نحو هذا عبد الله حقًا فحقًا مؤكد لمضمون الجملة التي قبله وهو
غير مفيد معناه لانه اخبار يحتمل الصدق والكذب ولهذا سميناه مؤكدًا
ومنها ما يكون تاكيدًا لنفسه والمراد ان يكون مفيد المعنى تفيد الجملة
السالفة فيكون مؤكدًا لنفسه وذلك نحو قولك لي علي الف درهم عرفًا اي اعترافًا
لان دلالة الجملة السالفة التي هي لي على الف درهم تدل على معنى الاعتراف
وعلى هذا قوله تعالى وتحسب الجبال جامدة وهي تمر مر السحاب صنع
الله وذلك لان حسبان الجبال جامدة وهي تمر مر السحاب لا يكون الا
صنع الله ومنها ما يكون مثنى ثنى ليدل على التكثير مرة بعد اخرى
وذلك نحو حنانيك ولبيك وسعديك اي حنانًا بعد حنان وكذا
اخواته ومنها ما لا ينصرف نحو سبحان الله ومعاذ الله والمراد بالمنصرف
انه يمتنع وقوعه فاعلًا ومفعولًا ومجرورًا باضافة او غيرها
بل يكون ابدًا منصوبًا على مسلكه من هذا الباب قولهم عبد الله
اظنه منطلقًا الهاء في اظنه ضمير المصدر وتقدير عبد الله اظن ظني

او اظن الظن منطلق ولا يجوز ان يكون عايدًا الى عبد الله على ان يكون مفعولًا
اول لاظن لانه يلزم حينيذٍ نصب منطلق على انه يكون مفعولًا ثانيًا فلما ارتفع
علمنا ان المفعول الاول هو عبدُ اللهِ فلما توسط الفعل بين المفعولين
الغى واما قدرنا مكان هذا الضمير مصدرا معرفةً لوجهين احدهما ان المصدر
اذا كان نكرةً فهو تاكيدٌ للفعل ولا كذلك اذا كان معرفةً وههنا لا يجوز تاكيد
هذا الفعل اذ هو ملغىً وتاكيد الملغى لا يجوز والثاني وهو الاوجه ان
الضمير معرفة البتة وان عاد الى نكرةٍ لانه اشارة اليه ومجراه مجرى لام
التعريف فانه اذا دخل على نكرة يحدث فيه معنى الاشارة والتعيين فلما ان
معرفة بتفسيرهِ بالمعرفة لا غير هكذا ذكره فخر خوارزم في حواشيه وذكر
بعضهم ان هذا معترضٌ لان الضمير ما يعود الى المعرفةِ يعود الى النكرة
فلا فرق اذًا بين ان يقدر معرفةً او نكرة ولعل حمل كلام الشيخ على الصحة
اولى لان الضمير لما كان معرفةً فلا يجوز تفسيره بالنكرة وهبه يعود ههنا
الى ظن نكرة اما تتعرف بدخول لام التعريف عليها ولا سر ما عدل عن لفظ
المصدر الى لفظ الضمير فلما كان معرفة فاذا فسرته فلا بد وان يفسر بالمعرفة
دون النكرة لان التفسير واجبٌ ان يدل على ما يدل عليه المفسر وما
جاني الدعوة المعروفة واجعله الوارث منا مرجع على هذا في احد وجوهه
الثلثة اي واجعل الوارث منا رجعنا الى ما اضافه فلما حذف الفعل
ههنا حذفًا لازمًا فعاد الى حمدًا لله ثم فصدر دلالته على الاشارة الى
ما يقال له الحمد فاذا طول اللام عليه فصار الحمد وقد قدا به في الشواذ

ثم طلبوا ان يدلوا بجعل لدام الحمد وثنايه عدلوا عن لفظ النصب ورفعوه على الابتداء
وجعلوا الظرف الملغى بجعله مستقرًا وذلك لان النصب عرضةٌ للتجدد
والانتقال لكونه مصدرًا ساد مسد الفعل ونظير هذا سلام عليك
اصله سلامًا منصوبًا منزلًا منزلة الفعل ثم رفع ليدل على الثبات والدوام
فصار سلام عليك ولهذا قدم عليه الظرف مع كونه نكرةً مراعاةً لجانب الفعل
في التقديم ومنه قوله تعالى قالوا سلامًا قال سلام فرفع السلام الثاني
تنبيهًا على ابراهيم عليه السلام حياهم بتحية احسن من تحيتهم اذ تحيتهم
تعرض التجدد والانتقال وسلام دال على الثباتِ والدوام وارتفاعه
على انه مبتدا وله مرفوع المحل لانه خبره والمبتدا والخبر هما الاسمان
المجردان بالاسنادِ والمراد بالتجريد تعريهما من العوامل اللفظية
واشترط في التجريد ان يكون لاجل الاسناد لانهما لو كانا مجردين لا
للاسناد كما في حكم الاصوات الغير المعربةِ لان الاعراب لا يستحق الا
بعد العقد والتركيب واختلف في رافعهما فذهب الكوفيون ان
ان المبتدا يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدا فهما يترافعان والبصريون على ان
المبتدا يرتفع بالابتداءِ وهو عامل معنوي وعلامته التعري من العوامل
اللفظية واما الخبر فاختلفوا فيه فقوم يرفعونه بالابتداءِ وحده وقوم
بالابتداء والمبتدا جميعًا وقوم بالمبتداءِ وحده واياه بالابتداءِ احتج
الكوفيون بقولهم انا وجدنا المبتدا لا بد له من خبرٍ والخبر لا بد له من مبتدا
ولا ينفك احدهما عن الاخر الا ترى انك اذا قلت زيد اخوك ليس احدهما

كلامًا الا بانضمام صاحبه اليه فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الاخر
ويقتضي صاحبه عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل عمل صاحبه فيه فلهذا
قلنا انهما يترافعان ولا يمتنع ان يكون كل واحد منهما عاملًا ومعمولًا لكثرة
نظائر منها قولهم فعالى اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى فنصب اياما بتدعوا وجزم
تدعوا بايًا ومنه قولهم اينما تكونوا يدرككم الموت ولا يجوز ان ترتفع
بالابتداء لانه لا يخلو اما ان يكون شيئًا من كلام العرب عند اظهاره او لم
يكن شيئًا فان كان شيئًا فلا يخلو اما ان يكون اسمًا وفعلًا او حرفًا من حروف
المعاني فان كان اسمًا فيجب ان يكون قبله اسم يرفعه وكذلك ما قبله الى
ما لا نهاية له وان كان فعلًا فينبغي ان يقال زيدًا قائمًا كما يقال حضر زيد
قائمًا وان كان حرفًا فهو لا يرفع الاسماء على هذا الحد وان كان غير شيء
فالاسم لا يرفعه الا رافع موجود غير معدوم وأزلي غير الاقسام الثلثة
فهو معدوم ولا يجوز ان يقال يعني بالابتداء التعري من العوامل لانا نقول
التعري عبارة عن عدم العامل وعدم العامل لا يكون عاملًا ويدل على
ان الابتداء لا يوجب الرفع انهم يبتدؤن بالمنصوبات والمجرورات
والحروف واما البصريون فقد ذكروا ان العوامل في هذه الصناعة
ليست مؤثرة حقيقية حسية كالاحراق للنار والقطع للسيف
وانما هي امارات ودلالات بالاجماع والامارة والدلالة لا تكون بعدم
الشيء كما يكون بوجوده وان سئلت فاعتبر بهذا المثال وهو انه لو كان
محل ثوبان واردت التمييز فصيغت احدهما وتركت الاخر لكان تراك الصيغ

تدل الصيغ في التمييز بمنزلة الصيغ فكذلك ههنا ثم ذكروا في ابطال قول
الكوفيين وجهين احدهما قالوا انما ذكرتموه يودي الى محال لان العامل
سبيله ان يتقدم قبل المعمول فاذا قلنا انهما يترافعان وجب ان يكون
كل واحد منهما قبل الاخر وذلك محال والثاني العامل في الشيء ما دام
موجودًا لا يعمل فيه غيره لان عاملًا لا يدخل على عامل فلما جاز ان يقال كان
زيدًا اخاك وان زيدًا اخوك وعلمت زيدًا اخاك بطل ان يكون احدهما عاملًا
في الاخر واما ما استشهدوا به من الايات فلا حجة لهم فيه من ثلثة اوجه
احدها انا لا نسلم ان الفعل ايًا وايما مجزوم بهما وانهما هو مجزوم بان وهما
نابا عنه لفظًا ولم يعملا شيئًا الثاني انا لا نسلم ان مثل هذه الاسماء نابت عن ان
لفظًا وعملًا ولكن جاز ان يعمل كل واحد منهما في صاحبه لاختلاف عليهما ولم يعملا
من وجه واحد فجاز ان يجتمعا بخلاف مسئلتنا هذه والثالث ان ما عمل
كل واحد منهما في الاخر لانه عامل فاستحق ان يعمل واما ههنا فلا خلاف
ان المبتداء والخبر اسمان باقيان على اصلهما والاصل في الاسم ان لا يعمل
واما الجواب عن الدليل الثاني فنقول اما قولهم التعري عبارة عن عدم العوامل قلنا
قد بينا وجه كونه عاملًا على ان هذا انما يلزمكم في الفعل المضارع فانكم تذهبون
الى ان ارتفاعه بتعريه من الناصب والجوازم وههنا حكاية لطيفة وهي انه
نظم الجرمي والفراء مجلس المناظرة فسأله الفراء عن رافع المبتداء فقال
انه مرفوع بالابتداء فقال ما معنى الابتداء فقال تعريه عن العوامل فقال
مثله فقال لا يتمثل قال صورة فقال لا يتصور قال ما رأيك كاليوم عاملًا

لا يتمثل ولا يتصور فسأله الجرمي عن رافع زيد في ضربته فقال انه يرفعها العايد من ضربته اليه قال كيف يكون الهاء عاملا قال لا بأس بالعمال الاسم عندنا قال المبتدا والخبر يتعاملان قال هب ان المبتدا والخبر كذلك واما الهاء فكيف يرفع مع انه ضمير منصوب وقع عليه الفعل واما ليس يجر فقال ما ندعي ان ارتفاع الاسم به وانما نقول ارتفاعه بالعايد اليه فقال ما معنى العايد قال معنى لا يعبر عنه قال مثلك لا يتمثل تمثال صدره قال لا يمكن قال وقعت فيما فررت منه لم سيبل الفرا كيف وجدت الجرمي قال وجدته آية وسيبل الجرمي كيف وجدت الفرا قال وجدته شيطانا واما قولهم يبتدا زيد بالمنصوبات والمسكنات فباطل لان المنصوبات لا يتصور ان يكون مبتدا لانها مع تقدمها متاخرة في التقدير واما المسكنات اذا ابتدا بها فلا يخلو اما ان تقع متقدمة في اللفظ دون التقدير وحكمها حكم المنصوبات في تقدير التاخير او تقع متقدمة في اللفظ والتقدير وذلك لا يخ اما ان يستحق الاعراب في اول وضعها او لا يستحق فان استحق نحو من وكم فانا نحكم على موضعها بالرفع بالابتداء فانما لم نظهره في اللفظ لعلة عرضت وان لم يستحق نحو الافعال والحروف المبنية على السكون فانا لا نحكم على موضعها بالرفع لانها لم يستحق شيئا من الاعراب في اول وضعها لان عدم عمله في محل يقبل الاثر اي ان السيف يقطع في محل وعدم قطعه في محل لا يقبل ذلك فكذلك عدم عمل الابتداء في محل لا يقبل العمل انما كان لعدم استحقاق المعمول ذلك العمل فهذا اقصى ما يمكن في تعديل مذهب البصريين

وجرح مذهب الكوفيين واما من ذهب الى ان الابتدا عامل في الخبر ايضا فلانه اذا ثبت انه عامل وجب ان يعمل في الخبر ايضا قياسا على غيره من العوامل نحو كان واخواتها وزيادة البيان وهي ان الابتداء هو كون الاسم معريا من العوامل لاجل الاسناد واذا ثبت كونه عاملا وجب ان يعمل في ظرفي الاسناد اعني المسند والمسند اليه ونظير ذلك كان لما ثبت عمله وجب ان يعمل في ظرفي التشبيه الذي هو المشبه والمشبه به واما من يرفع الخبر بالابتداء والمبتدا جميعا فحجته ان نقول انا وجدنا الخبر لا يقع الا بعد الابتداء والمبتدا فوجب ان يكونا عاملين فيه وهذا القول ضعيف لان المبتدا اسم والاصل في الاسماء ان لا يعمل فاذا لم يكن للاسماء تاثير في العمل والابتداء لا تاثير فيه فاضافة ما لا تاثير له الى ما لا تاثير له لا تاثير له وذكر بعض المحققين ان التحقيق فيه ان قول الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدا لانه لا ينفك عنه ورتبته ان لا يقع الا بعد كما ان النار سخنت الماء بواسطة القدر والحطب فالتسخين يحصل عند وجودها لا بها لانه يحصل بالنار وحدها فكذلك الابتداء هو العامل وحده في الخبر عند وجود المبتدا الا انه عامل معنوي واما من ذهب الى ان المبتدا وحده يعمل في الخبر فحجته ان يقول ان الابتداء عامل معنوي والمعنوي ضعيف لا يعمل في شيئين كالقطع وهذا ايضا غير سديد لما بينا انه معنى يتناول شيئا واحدا واثنا واحدا وان الاسم ليس له تاثير في العمل وهذا تمام ما قيل في رافع المبتدا وانما وجب ان يكون والخبر مرفوعين لشبههما بالفاعل في ان المبتدا مثله

ي انه مسند اليه الخبر في انه جزء ثان من الجملة ومن هذا يعرف ان موجب الاعراب
غير العامل فالموجب هو المشبه بالفاعل والعامل ما ذكرنا من معنى الابتداء
وهكذا ابدا المقتضي غير العامل فان الفاعلية هي المقتضية للرفع والمفعولية
هي المقتضية للنصب والاضافة هي المقتضية للجر والعامل غير المقتضي فان العامل
في الفاعل والمفعول هو الفعل وفي المضاف اليه هو حرف الجر او معناه
واذ قد عرف هذا فاعلم ان المبتدا حقه ان يكون معرفة وذلك بان يكون
اسم علم نحو زيد قائم او اسما مضمرا نحو انا ضاربت زيدا او هو قائم او منهما
وذلك اما ان يكون اسم اشارة نحو هذا الرجل فاعل كذا او اسما موصولا
نحو الذي قام غلامه في الدار او معرفا باللام نحو الكامل فقيه او مضافا الى احد
هذه الاشياء الاربعة نحو غلام زيد حاضر وعلامة قائم وعلى هذا فقس وقد
يكون نكرة ولا بد من ان يكون فيه شيء تخصيص وذلك بان يكون موصوفة
نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك لانه في معنى هذا النوع من
العبيد خير من ذلك او مصدرا اما مستفهما نحو رجل في الدار ام امرأة
اذا كان وجود احدهما معلوما لانه في المعنى ابهما في الدار او مصدرا بحرف
نفي نحو ما احد خير منك لانه في تاويل المعرفة لاقتضاء العموم اذ الاصل
فيه ان يقال ما زيد خير منك وما عمرو خير منك فكان عدة الاسماء كلها
متعذرا فاضربوا عنه واملوا الى قولهم ما احد خير منك لما كان فيه من
الايجاز مع حصول تلك الفايدة فاذا كان اصل من ياتني فله درهم ان ياتني
زيد فله درهم وان ياتني عمرو فله درهم الى ما نهاية وانما قلنا فيه عموم بخلاف

ا احد خير منك لانه نفي والنفي يقتضي العموم بخلاف الاثبات اذ السلب عن واحد
سلب عن الجمع واثبات واحد ليس باثبات الجمع واما قولهم في الدار رجل
فسايغ مع التقديم تفاديا بذلك عن التباس المخبر بالصفة اذ لو لم تقدم
لالتبس بالصفة واما سلام عليك ونظايره فقد سبق الاشارة الى السبب
الموجب لتركه على حاله والطرف اذ التقدم على الاسم فيه اختلاف فان قلنا
انهم يقولون شر اهر ذا ناب فيبتدؤن دبا بالنكرة ولم يوجد فيها شايبة
التخصيص قلنا اشر ههنا وان وقع مبتدا صورة الا انه في الحقيقة فاعل لان
المعنى ما اهر ذا ناب الا شر ونظيره امر اقعده عن الخروج سهم اشخصه
من مكانه تريد ما اقعده عن الخروج الا امر مهم وما اشخصه عن مكانه الا
مهم ونظير قولهم في التعجب ما احسن زيدا الا ان ما ههنا غير موصولة ولا موصوفة
وهي مرفوعة المحل بالابتداء وما بعدها خبرها وتقديره وتقدير اي شيء احسن
زيدا معناه ما احسن زيدا الا اي هذا ما عليه سيبويه والاخفش على
ان ما ههنا موصولة ما بعدها صلتها والخبر محذوف التقدير الذي
احسن زيدا شيء والقول ما قالت حذام ولئن صلمنا ان شر اهر ههنا
مبتدا صورة وحقيقة فلم قلتم بانه غير مخصص وذلك لانه وان كان غير
موصوف من حيث الظاهر الا انه موصوف من حيث المعنى والتقدير شر
عظيم اهر ذا ناب لانهم لما قصدوا ان يصفوا بالتفاقم جاوا به نكرة وكثروا
عن وصفه ايا ذا ناب اي بالغ من الشر مبلغا تقاصرت العبارة
عن كنهه وصفه كانه قيل شر واي شر واما نحو قولهم ان ذا غير ذا

في الرباط فعلى تاويل بغير اخر في الرباط وحق الخبر ان يكون نكرة ليلا يلتبس بالصفة
لان فائدة الاخبار ان تخبر عمن يعرفه المخاطب بما لا يعرفه فاذا قدمته بذلك فايدة
ولهذا قلنا حق المبتدا ان يكون معرفة وحق الخبر ان يكون نكرة وقد يجيان
معرفتين نحو زيد المنطلق وذلك اذا كان المخاطب يعرف زيدا ويعرف
حقيقة المنطلق ولكن جهل النسبة المسماة بهو هو فاذا قدمت بهذا الاخبار
تبين النسبة وتقديم الخبر على المبتدا سايغ في كل موضع الا ههنا لانها
لما كانا معرفتين فايهما قدمت فهو المبتدا وهذا ما عليه سيبويه والامر الا
تقول من تقول ان زيدا يدل على الشخص فهو متعين للابتدائية قدمت او اخرت
والمنطلق يدل على امر نسبي فهو متعين للخبرية قدم او اخر ولانا لم نجعل المنطلق
مبتدا لاعلى معنى الذي له الانطلاق وزيدا خبرا لا على معنى صاحبك
زيد فاعرفه وجوز ابو علي التقديم ههنا وانما يتميز المبتدا عن الخبر بالجواز
الرابطة اليه اذا تركت الكلام بغير العربية كقولك بربابي استت
او تقول بربابي زيد استت فالرابطة وهو ولنا استت الى اي اسم
انجازت فهو الخبر سواء كان مقدما او مؤخرا فهذا ضابط يسهل عليك
تمييز الخبر عن المبتدا اذا اشتبه عليك فاعرفه واذ قد عرفت هذا فاعلم
ان الجملة تارة يكون مفردا وتارة يكون جملة فالمفرد على نوعين حال عن الضمير
ومتضمن له فالاول نحو زيد اخوك وبشر صاحبك ونحوهما مما كان اسما
محضا واما الثاني فنحو زيد ضارب وكل ما كان صفة الكوفيين على الجد
وان كان اسما محضا فهو ايضا متضمن للضمير واحتجوا بانه وان كان اسما

غير صفة الا انه في معنى ما هو صفة لان معنى زيد اخوك زيد قريب يتضمن
الضمير فلما كان الخبر في معنى ما يتحمل الضمير وجب ان يكون فيه ضمير البصريون
على انه لا يتضمن واحتجوا على تضمن الصفة ووافقهم من البصريين علي بن عيسى
الرماني واحتج البصريون بانه اسم محض عار عن الوصفية فيجب ان يكون
خاليا عن الضمير لان الاصل في تضمن الضمير ان يكون للفعل وانما يتضمن
من الاسماء ما كان مشابها له متضمنا معناه كاسم الفاعل والصفة المشبهة
وفي صورة النزاع ليس بينه وبين الفعل مشابهة بحال لان الفاعل يدل
على ذات ولا يدل على فعل كزيد وعمرو فوجب عدم جواز الاضمار فيه كما في
زيد وعمرو واما قولهم انه في معنى ما يشبه الفعل هذا لا يوجب شبهها
بالفعل لان حروف اخوك عارية من حروف قدف فلا يحتمل الضمير الا ترى
ان المصدر يعمل عمل الفعل ولو اقمت ضمير المصدر مقامه فقلت ضربي
زيدا حسن وهو عمرا قبيح لم يجز وان [illegible] ضمير المصدر في معناه لان
المصدر انما عمل عمل الفعل لتضمنه حروفه [illegible] وليس في ضميره شيء من لفظ
الفعل فلا يجوز ان يعمل عمله فكذلك [illegible] ههنا فان قلت فالاسم اذا كان
الصفة تتضمن ضميرا بالاجتماع كيف [illegible] حكموا على افراده مع تضمنه
الضمير قلنا الصفة [illegible] مع الضمير لا يكون جملة حطا لرتبته
عن رتبة الفعل وبعبارة اخرى الصفة في قولك زيد ضارب عمرا مستبد
في اقتضائها الفاعل بل يعود من المبتدا واعتماد عليه ولا كذلك
سائر الجمل مما يدل على ان الصفة المتضمنة للضمير حكمها حكم المفرد

ان العرب استعملوها استعمال المفاريد بدليل انها مبني وقعت صفة
لظهر فيها اعراب الموصوف وان كانت متضمنة للضمير وذلك في نحو جاني
رجل منطلق ورايت رجلا منطلقا ومررت برجل منطلق ولو جري
مجري الجمل لاستحال فيه ظهور الاعراب ٥ ٤ مررت برجل ابوه منطلق
الا تري ان قولك ابوه منطلق في هذا الموضع في محل الجر بانه صفة رجل
ثم لم يظهر فيه الاعراب واما الجملة فعلي اربعة اضرب فعلية واسمية وشرطية
وظرفية اما الاولي فنحو زيد ذهب ابوه تمايم فزيد مبتدا وابوه مبتدا ثان
وقائم خبر عن المبتدا والمبتدا الثاني وخبره خبر عن المبتدا الاول
ويتصور ان يكون هناك مبتدا ثالث ورابع فصاعدا وذلك نحو زيد ابن
غلامه امراته انها عمه داره بابها خفقة ساج فساج خبر عن المبتدا
التاسع وهو وجبه خبر عن المبتدا الثامن وهلم جرا الي المبتدا الاول
وقد يكون المبتدا والخبر جزاية واما الثالث فنحو زيد ان تعطه يشكرك
فزيد مبتدا وما بعده جملة شرطية واقعة خبرا وقد يكون الجملة الجزاية
هو الخبر فحسب وذلك اذا كان كلمة الشرط اسما محكوما علي موضعها بالابتدا
والجملة الشرطية واقعة في صلته فحينئذ لا يكون الخبر الا جملة الجزاية
وذلك قولك من ياتني اكرمه لا غير وبعضهم علي ان الخبر ههنا هو الجملتان
الشرطية والجزاية لان المعني انسان ان ياتني اكرمه ولعل الاظهر هو
الاول واما الرابع فنحو قولك زيد امامك والحمد لله وانما قلنا ان مثل
هذا جملة لان التقدير زيد حل امامك والحمد ثبت لله فان قلت فالخبر

فالخبر ههنا هو الظرف او الفعل المحذوف ولا يجوز ان يكون الخبر هو الظرف
لان قولنا اما مك منصوب علي الظرف فلا يجوز ان يكون مرفوعا بالابتداء
لامتناع كون الشيء مرفوعا ومنصوبا في حالة واحدة ولا يجوز ان يكون
هو الفعل المحذوف لان قولك زيد في الدار والحمد لله ليس بمقصود
ان الخبر بوجود زيد ولا بوجود الحمد لان وجودهما معلوم عند السامع
قلنا الخبر هو الفعل المحذوف والظرف معا لان المقصود هو الاخبار
بوجود الشيء في الظرف فيكون الفعل والظرف كلاهما هو الخبر الا انهم
حذفوا بعض الخبر حذفا لازما اعني الفعل واقيم البعض وسادا مسد الفعل
ومحتملا علي ضميره ولهذا عدوه قسما مفردا فان قلت كيف زعمت ان حذف
الفعل ههنا حذف لازم البسوا يقولون زيد جالس في الدار قلنا
اذا كان مرادك ان تخبر بكون الشيء في الظرف فقد التزمت الحذف لازم للعلمية
واذا كان المقصود ان تخبر بانه يفعل في الظرف فعلا كالقيام والقعود ونحوهما
فلا بد من الاظهار لعدم الدلالة لان وجوده معلوم واما قيام وقعوده
فمشكوك فيه فلا بد من التعرض لذكره لا يقال حذف خبر المبتدا الواقع
بعد لولا علي هذا التفصيل بعينه وبيانه ان سبب امتناع الثاني لولا كان
هو وجود الاول فحسب فالحذف لازم لان وجوده معلوم نحو لولا زيد
لكان كذا اي لولا زيد موجود اما اذا كان سبب امتناع الثاني صفة
الاول رايد علي وجوده فلا بد من اثبات الخبر نحو لولا زيد بدفع عدوه
لاهلكه ولو زيد في الدار لان كذا فامتناع الثاني ههنا ليس لوجود الاول

ان العرب استعملوها استعمال المفاريد بدليل انها مبني وقعت صفة
لظهر فيها اعراب الموصوف وان كانت متضمنة للضمير وذلك في نحو جاني
رجل منطلق ورايت رجلا منطلقا ومررت برجل منطلق ولو جري
مجري الجمل لاستحال فيه ظهور الاعراب ٤ مررت برجل ابوه منطلق
الاترى ان قولك ابوه منطلق في هذا الموضع في محل الجر بانه صفة رجل
ثم لم يظهر فيه الاعراب واما الجملة فعلي اربعة اضرب فعلية واسمية وشرطية
وظرفية اما الاولي فنحو زيد ذهب ابوه تمام فزيد مبتدأ وابو مبتدأ ثان
وقائم خبر عن المبتدأ والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الاول
ويتصور ان يكون هنا ثلاث مبتدأ ثالث ورابع فصاعدا وذلك نحو زيد ابو
غلامه امرأة ابنها عمه داره بابها خشبة ساج فساج خبر عن المبتدأ
التاسع وهو وجه خبر عن المبتدأ الثامن وهلم جرا الي المبتدأ الاول
وقد يكون المبتدأ والخبر ية و اما الثالث فنحو زيد ان تعطه يشكرك
فزيد مبتدأ وما بعده جملة شرطية واقعة خبرا وقد يكون الجملة الجزائية
هو الخبر فحسب وذلك اذا كان كلمة الشرط اسما محكوما علي موضعها بالابتداء
والجملة الشرطية واقعة في صلته فحينئذ لا يكون الخبر الا جملة الجزائية
وذلك قولك من ياتني اكرمه لا غير وبعضهم علي ان الخبر ههنا هو الجملتان
الشرطية والجزائية لان المعني انسان ان تاتني اكرمه ولعل الاظهر هو
الاول واما الرابع فنحو قولك زيد امامك والحمد لله وانما قلنا ان مثل
هذا جملة لان التقدير زيد حل امامك والحمد ثبت لله فان قلت فالخبر

فالخبر ههنا هو الظرف او الفعل المحذوف ولا يجوز ان يكون الخبر هو الظرف
لان قولنا اما مك منصوب علي الظرف فلا يجوز ان يكون مرفوعا بالابتداء
لامتناع كون الشيء مرفوعا ومنصوبا في حالة واحدة ولا يجوز ان يكون
هو الفعل المحذوف لان قولك زيد في الدار والحمد لله ليس بمقصود
ان الخبر بوجود زيد ولا بوجود الحمد لان وجودهما معلوم عند السامع
قلنا الخبر هو الفعل المحذوف والظرف معا لان المقصود هو الاخبار
بوجود الشيء في الظرف فيكون الفعل والظرف كلاهما هو الخبر الا انهم
حذفوا بعض الخبر حذفا لازما اعني الفعل واقيم البعض وسادا مسد الفعل
ومختزيا علي ضميره وهذا عدوه قسما مفردا فان قلت كيف زعمت ان حذف
الفعل ههنا حذف لازم اليسوا يقولون زيد جالس في الدار قلنا
اذا كان مرادك ان تخبر بكون الشيء في الظرف فقد التزمت الحذف لازم للعلم به
واذا كان المقصود ان تخبر بانه يفعل في الظرف فعلا كالقيام والقعود ونحوهما
فلا بد من الاظهار لعدم الدلالة لان وجوده معلوم واما قيامه وقعوده
فمشكوك فيه فلا بد من التعرض لذكره لا يقال حذف خبر المبتدأ الواقع
بعد لولا علي هذا التفصيل بعينه وبيانه ان سبب امتناع الثاني لو كان
هو وجود الاول فحسب فالحذف لازم لان وجوده معلوم نحو لولا زيد
لكان كذا اي لولا زيد موجود اما اذا كان سبب امتناع الثاني صفة
الاول رايد علي وجوده فلا بد من اثبات الخبر نحو لولا زيد يدفع عدوه
لاهلكه ولو زيد في الدار لكان كذا فامتناع الثاني ههنا ليس لوجود الاول

فحسب بل لوجوده مقيدا بصفة ، كقاله دليلا على عدم لزوم حذف الخبر
ههنا مطلقا قوله تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته مع امثال له فهذا
شاهد عدل على صدق هذه الدعوى وقد قال به بعض النحويين لانا
نقول سبب امتناع الثاني هو وجود الاول امتناع الاول هو وجود
الثاني على كل حال ولكن لا يخلو اما ان يكون مجرد وجوده او وجوده مقيدا
بصفة فان كان الاول فالحذف لازم للعلم به وان كان الثاني فحذف
الوجود ايضا لازم ولكن ايراد تلك الصفة مما لا بد منه ولا يدل عليها شيء
ولكن لا نسلم ان تلك الصفة هو الخبر بل هو حال عاملة الخبر المقدر نحو قولك
لولا زيد بدفع عدوه لاهلكه معناه لولا زيد موجودا دافعا عدوه وعلى هذا
فعمل المعنوي فلولا العلم عسكه لسالك وعلى قوله تعالى فضل الله عليكم
اي لولا فضل وجد مشرفا عليكم وذكر بعض المحققين ان الاسم الواقع بعد
لولا مرتفع بفعل مضمر تقديره لولا اقتضاه الشرط فكان التقدير في لولا
المطر لهلكت الماشية لولا حصل المطر فاظهر الواقع ههنا حاصل الناصب
بعد لولا التخصيص في قولهم يعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطري
الكمي المقنعا اذ التقدير لولا تعدون عقر الكمي والكوفيون على ان لولا
يرفع الاسم لانها نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم لان تقدير لولا
زيد لاكرمتك لولم تمنعني زيد من اكرامك لاكرمتك الا انهم حذفوا
الفعل تخفيفا وزادوا لا على لو فصار بمنزلة حرف واحد وصار هذا
بمنزلة قولهم اما انت منطلقا انطلقت والتقدير لو كنت منطلقا

انطلقت والذي يدل على انها عوض عن الفعل انه لا يجوز ذكر الفعل معها
لئلا يجمع بين العوض والمعوض ونحن وان اختلفنا في ان ههنا
هل هي بمعنى ان الشرطية او انها في تقدير لا ان فما اختلفنا في ان هذا العوض
عن الفعل وجواز اماله اما كبلى وبلى فالذي يدل على انها كافة للفعل
لان الحروف لا تمال والذي يدل على ان الاسم يرتفع بها دون الابتداء
ان ان اذا وقعت بعدها كانت مفتوحة كقولك لولا ان زيدا
ذاهب ولو كانت مبتدأة لكانت مكسورة والبصريون يقدرون كونها
عاملة لان الحرف انما يعمل اذا كان مختصا ولا يختص بالاسم دون
الفعل بل يدخل عليهما كقول الشاعر
لولا حدود ولا عدري لمحدود والذي يدل على انه ليس مرفوعا بلولا
بتقدير لولم تمنعني انه لو كان كذلك ينبغي ان يعطف عليها بولا
لان المحد يعطف عليه بولا قال الله تعالى وما يستوي الاعمى والبصير
ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور ولا يجوز لولا اخوك ولا
ابوك ومذهب الكوفيين فيه اصح وقد اختاره ابن الانباري واجاب
عن قول البصريين انا لا نسلم ان لولا غير مختص ولولا في البيت الذي
اردتم لبيت مركبة ما في لولا زيد وانما لو فيه حرف باق على اصله
دال على امتناع الشيء لامتناع غيره ولا معها بمعنى لم لان لا مع
الماضي بمنزلة لم مع المضارع كانه قال ويتهم لولا احد كقوله تعالى
فلا اقتحم العقبة واما قولهم لو كان لولا بمعنى العلة لجاز عليها العطف

بولا قلنا لم يجز ذلك لانهما لما ركبتا خرج لو من حدهما ولامن الحد فصيرا
حرفا واحدا لان الحروف اذا ركبت بعضها من بعض تغير حكمها الاول
وحدث بالتركيب حكم آخر الا ترى ان لولا لمعنى التخصيص ولوما وهلا
والا وما اشبهها كيف تغير حكم الاصلي بالتركيب فان قلت انك قد
زعمت ان قولنا زيد في الدار واشباهه قد حذف فيه بعض الخبر حذفا
لازما وسد الباقي مسده فما ذهبتم مساويا لقولهم ضربي زيدا قائما حذف
الفعل بالفعل اذ قد حذف ههنا ايضا بعض الخبر وسد الباقي مسده لان
التقدير ضربي زيدا اذا كان قائما فما لهم حكموا بحذف الخبر ههنا
ولم يحكموا به هناك قلنا الخبر الموصوف محذوف في الحقيقة الا انهم
جعلوا حذف الفعل من الظرف نسيا منسيا وجعلوه سادا مسده
في المفهومية واحتمال الضمير فحكموا عليه بالخبرية ولم يحكموا بحذف الخبر
واما قولنا ضربي زيدا قائما فالتقدير فيه ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما
فحذف الخبر الذي هو العامل في الظرف وسد الظرف مسده ثم حذف الظرف
وايضا سد الحال مسد الظرف والحال من رأى واحد من الرجل
منهما مفعول فيه فههنا حذفان حذف الفعل الذي هو الخبر الحقيقي وحذف
الظرف الساد مسده فلهذا قيل ان الخبر ههنا محذوف فلو ذهبت
تسمي قائما خبرا لكونه سادا مسد ما هو سادا مسد الخبر فلا مشاحة في
ذلك الا ان موافقتهم في الاصطلاح اولي واذا عرفت هذا فاعلم انهم قد
اختلفوا في المقدر في الظرف الواقع خبرا اما البصريون فعلى ان المقدر هو الفعل

نحو الحمد لله فيكون جملة والكوفيون على ان المقدر هو اسم الفاعل نحو الحمد
ثابت لله فيكون مفردا والاظهر ان المقدر هو الفعل لان وجدنا الظرف
يقع صلة للموصول والصلة لا تكون الا جملة نحو الذي في الدار زيد اي
الذي استقر في الدار زيد ولو كان المقدر اسم الفاعل لما جاز ان يقع
صلة لامتناع كون الصلة مفردا واما اذا تقدم الظرف على الاسم نحو اما
زيد ولله الحمد ما اختلفت في ارتفاع الاسم ههنا فالكوفيون على انه مرتفع
بالظرف ارتفاع الفاعل بفعله ويسمون الظرف المحل ومنهم من يسميهم
الصفة واليه ذهب الاخفش في احد قوليه والمبرد من اصحابنا واصحابنا
ان الظرف لا يرفع الاسم متقدما عليه وانما يرتفع الاسم بالابتداء اما
الكوفيون فاحتجوا بان الاصل في قولك اما في الدار زيد حذف
فحذف الفعل واكتفي بالظرف لان الفعل غير مطلوب فارتفع الاسم
كما يرتفع بالفعل قالوا ويدل على صحة مذهبنا سيبويه ليساعدنا ان الظرف
يرفع اذا وقع خبرا للمبتدإ او صفة لموصوف او حالا لذي حال او صلة
لموصول او اعتماد معتمد على همزة استفهام او حرف نفي او كان الواقع
بعده ان التي في تقدير المصدر اما الخبر فكقولك قوافي اويلك لهم جزاء الضعف
فجزاء مرتفع بالظرف لكونه خبرا واما الصفة فكقولك مررت برجل
في الدار ابوه وقوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات والحال كقولك
مررت بزيد في الدار ابوه ومنه قوله وانبياه الا نجيل فيه هدى ونور
ويدل عليه قوله بعده ومصدقا لما بين يديه عطف مصدقا على حال قبله وما

هي الا الظرف والصلة كقوله تعالى ومن عنده علم الكتاب والاستفهام كقوله
ائي الله شك والنفي لقوله ما في الدار احد والذي وقع بعده ان قوله تعالى ومن
اياته انك ترى الارض وان وما عملت فيه مرفوع الموضع بالظرف واذا عمل
الظرف في هذه المواضع فكذلك في صورة التداع واما اصحابنا فاحتجوا بان
الاسم ههنا قد تعرى من العوامل اللفظية فارتفع بالابتداء فلو قدر
ههنا عامل لفظي لم يكن الا الظرف وهو لا يصلح ان يكون ههنا قائما
مقام الفعل لما حاز ان يدخل عليه العوامل لان عاملا لا يدخل على عامل
ومعلوم انه مثل ان امامك زيدا جائز قال الله تعالى ان الينا ايابهم ثم
كان العامل بتعداه الى الاسم بعده دل على ما قلنا ولو كان الامر كما
زعموا لوجب ان يجوز الرفع في مثل قوله ان لدينا انكالا بل كان ذلك
لازما ولم يروعن احد من القراء انه كان يذهب الى خلاف النصب
ووجه اخر وهو ان الظرف لو كان عاملا لوجب ان يرتفع به الاسم في
قولك بك زيد ماخوذ وبالاجماع انه لا يجوز واعترضوا على الوجهين اما
على الاول فبان قالوا قولكم ان العامل يتعداه الى الاسم بعده غير صحيح
لان المحل عندنا اجتمع فيه نصبان نصب المحل في نفسه ونصب العامل
فنفاضا حدهما الى زيد فنصبه واما على الثاني فبان قالوا قولكم لو كان
عاملا لوجب ان يرتفع الاسم في قولك بك زيد ماخوذ غير صحيح ايضا
لان بك مع الاضافة الى الاسم لا يفيد بخلاف قولنا في الدار اذا اضيف
اليه الاسم فانه يفيد ويكون كلاما واعترضوا هذا على الوجهين باطلا

الاول فمن وجهين احدهما ان هذا يودي الى كون الاسم منصوبا من وجهين وذلك
لا يجوز الا ترى انك لو قلت اكرمت زيدا واعطيت عمرا العاقلين لم يجز ان
تنصبه على الوصف لانك تجعله منصوبا من وجهين وذلك لا يجوز فكذا ههنا
والثاني ان النصب الذي فاض من المحل الى الاسم اما ان يكون نصب المحل
او نصب العامل فان قلتم انه نصب المحل فلا بد وان يقولوا انه منصوب بالظرفية
ولم يقل به احد لعدم الدليل عليه وان قلتم انه نصب العامل فقد صح قولنا
العامل يتعداه الى الاسم بعده ويبطل عملهم واعترضوا على الوجه الثاني
وهو قولهم ان بك مع الاضافة الى الاسم لا يفيد بخلاف في الدار اذا اضيف
الى الاسم فانه يفيد وسار زيد باطل انه لانه لو كان عاملا لما وقع الفرق
بينهما في هذا المعنى الا ترى ان قولك سار زيد لا يفيد وسار زيد يفيد
مع هذا كل واحد منهما عامل واما الجواب عن قولهم التقدير حل امامك زيد قلنا
لا نسلم ان التقدير في الفعل التقديم بل الفعل وما عمل فيه في تقدير التاخير
وتقديم الظرف لا يدل على تقديم الفعل لان الظرف معمول الفعل والفعل
هو الخبر وتقديم معمول الخبر لا يدل على ان الاصل في الخبر التقديم ولا كن
المبتدا خرج عن كونه مبتدا بتقديمه الا ترى انك تقول عمرا زيد ضارب
ولا يدل ذلك على الصالة تقديم الخبر وان كان يحوز تقديمه فكذلك
ههنا ويدل على تاخير الفعل ههنا وتقديم الاسم تقديرا مسلمنا ان احدهما
انك تقول في داره زيد وليس كما زعمتم لان ذلك الى الاضمار قبل الذكر
وذلك غير سايغ والثانية انا جمعنا على ان زيدا في قولك في داره زيد قايم لا

يرتفع الظرف وانما يرتفع عندكم بالابتداء ولو كان مرتفعا على زيد خبره
لوجب ان لا يلغى كذا ذكره ابن الانباري واما قولهم الفعل غير مطلوب
فلنا يودي ذلك الى ان يبقى الظرف منصوبا بغير ناصب واما قولهم ان شبهه
يساعدنا على ان الظرف يرتفع تلك المواضع قلنا انما كان كذلك لان هذه
المواضع اولى بالفعل من غيره فرجح جانبه على الابتداء كما قلنا في الاسم
الفاعل في الخمسة المواضع وانما كان كذلك لان هذه الاشياء بالفعل
اولى من غيره فلهذا غلب جانب قصده بخلاف صورة النزاع بقيت المسائل
من تتمة المبتداء والخبر مسئلة قولهم اقايم الزيدان ذكر ان قايم مرفوع
بالابتداء والزيدان فاعله سدها مسد الخبر ولا يجوز ان يكون الزيدان
مرفوعا بالابتداء واقايم خبره مقدما عليه لانه يلزم حينئذ ان يقال
انا بيان الزيدان لان الخبر يثنى عند ثنية المبتداء لا يجوز ان يكون
خبرا لانه خلاف الاصل لان المبتداء نكره والخبر معرفة وقيل
هذا جملة فعلية لانه بمنزلة يقوم الزيدان الا انه لما عدل عن لفظ
الفعل الى الاسم الفاعل وكان انما مستحقا للاعراب رفع لتعريه
من العوامل صورة ثم نظروا فوجدوا الزيدين بعده لا يصلحان للخبرية
ولكن لما وجدوهما يغنيان غناء الخبر لحصول الفايدة بهما يسدان
مسد الخبر زعموا انهما يسدان مسد الخبر واستغني عن الخبر ههنا
لان الغرض من الكلام ان يكون حديثا ومحدثا عنه وقد حصل
ههنا بدون الخبر وفي قول النحويين حذف الخبر ههنا حذفا لازما يسد

الفاعل مسده نظر لان الحذف انما يكون بعد الاثبات ولم يكن ثم اثبات اصلا
فانى يحذف ما لم يكن ثابتا اصلا ولعلهم تساهلوا في استعمال لفظ الحذف
ههنا مسلم اختلف في ارتفاع المخصوص بالمدح والذم في باب نعم وبئس وذلك
لان نعم وبئس لما انا لمدح العام والذم العام فهما يقتضيان اسمين من نوعين
الاول منهما معرف بلام الجنس او مضاف اليه وهذا الاسم هو الفاعل لهما والاسم
الثاني هو المسمى بالمخصوص بالمدح او الذم وذلك نعم الرجل او صاحب القوم
زيد وعلى هذا بئس وقد يضمر فاعلهما نفسه بنكرة منصوبة تحو نعم رجلا
زيد وربما يجمع بين الفاعل الظاهر والمضمر سلوكا لطريق المبالغة والتوكيد
وعليه قوله فنعم الزاد زاد ابيك زادا رجعنا الى بيان ارتفاع المخصوص
فتحول فيه مذهبان احدهما انه مبتدا وخبره ما تقدمه من الجملة الاصل زيد
نعم الرجل فان قلت فعلى هذا يجب ان يكون في نعم الرجل ضمير عائد الى زيد
قلنا ساغ خلوه عن الضمير العايد اليه لاشتمال الرجل على زيد وغيره
من الاشخاص المندرجة تحت مفهوم الرجل اذ هو دال على الحقيقة النوعية
وكذلك قوله عليه السلام نعم الادام الخل او الادام مشتمل على الخل وغيره
من الالوان التي تودم بها اذ هو دال الصنف هكذا وجدته في بعض الكتب
ويمكن ان يقال ان الرجل في قولك نعم الرجل زيد عبارة عن زيد فلما كان الرجل
هو زيد بعينه كان بمنزلة الضمير الذي يعود اليه وكان هذا بمنزلة اقامة
المظهر مقام الضمير وذلك غير عزيز في كلامهم منه قوله تقال القارعة
ما القارعة وما ادريك ما القارعة اي ما هي ومنه قوله اذا ما دعوا

كيسان كانت كهولهم الى العذراء في من شبابهم المرد ومنه لم تتلفع بفضل
مئزرها دعد ولم يبتن دعد في العلب فان قلت اذا كان اللام في الرجل
للجنس فكيف يكون الرجل زيدًا اذ الرجل يدل على العموم وزيد على الخصوص
والخاص لا يكون العام قلنا لا نسلم ان الرجل عام بل هو اشارة الى ما
هو حقيقة الرجولية فقط وقد عبر عن زيد بانه هو ايها ما بانه الكامل
البليغ الذي ينبغي ان يسمى رجلًا وان شئت فاستانس بقوله تعالى
ذلك الكتاب حيث اخبر عن هذا الكتاب المخصوص بانه لام الجنس
اذ لا شك ان المراد هو الكتاب الكامل الذي ينبغي ان يسمى كتابًا ومثله
هو الرجل اي الكامل في الرجولية الجامع لما يكون في الرجال من اصناف
الخصال ومثله هم القوم كل القوم يا ام خالد والمذهب الثاني ان
يكون خبر مبتدا محذوف كانك اذا قلت نعم الرجل قيل لك من هو
فتقول زيد اي هو زيد وفي هذا المذهب سلوك طريقة الاجمال اولًا
والتفصيل ثانيًا لانك توجه المدح الى زيد اولًا على سبيل الاجمال للنوع
فردًا من افراد ذلك الجنس ثم توجهه اليه على سبيل التفصيل وهذا
باب لم يعي البلاغة شان ولا يخفى حسن موقعه على متتبعي علم المعاني وفيه
ايضا تقديم المسند اليه وبناء المخصوص عليه حيث تقدر بعد نعم الرجل
من هو وبني عليه زيد اي هو زيد وانت تعرف لطف هذا النوع ايضا
وفيه ايضا اختصار من جهة وهو ترك المبتدا في الجواب واطناب من جهة
اخرى اذ لو اريد الاختصار مطلقًا لكفى نعم زيد هو اذ تبرز الكلام

في معرض الاعتدال نظرًا الى اطنابه من جهة والى اختصاره من اخرى وفيه
ايضًا ابهام الجمع بين المتنافيين مثله في الجمع بين الاجمال والتفصيل
ومبنى السحر البياني على مراعاة امثال هذه الاشياء فهذا المذهب اجل
من الاول على مقتضى علم المعاني لما فيه من هذه اللطايف والاولى اولى بمقتضى
علم الاعراب من وجوه احدها ان في المذهب الثاني اضمارًا والاضمار خلاف
الاصل فلا يصار اليه الا لحاجة بخلاف المذهب الاول والثاني ان الاول
عار عن اضمار واحد والثاني على كلا بين والثالث يلزم على المذهب الثاني حذف
المبتدا والخبر في بعض المواضع وذلك لان المخصوص كثيرًا ما يحذف في
كلامهم منه قوله تعالى فنعم الماهدون اي نحن وعلى هذا يلزم ان يكون المبتدا
والخبر محذوفين معًا وهذا اجحاف واعلم انهم قد اختلفوا في نعم وبئس اسمان
ام فعلان والصحيح انهما فعلان ماضيان سلبا التصرف لبيد لا على المدح
العام والذم العام واما ما ذكروه فيهما من الاحتجاجات والنقوض
والمعارضات فقد ضربنا عليه صفحًا وطوينا دون ذكره كشحًا اذ لا
طايل تحته مسئلة ذكر في ارتفاع الاسم بعد حبذا نحو حبذا زيد خمسة
اوجه احدها ان يجعل حبذا اسم مرفوع المحل بالابتدا وزيد خبره والثاني
ان يجعل ذا مرفوعًا بحب ارتفاع الفاعل بفعله وزيد بدل منه كانه قيل
حب زيد والثالث ان يجعل خبر مبتدا محذوف كانه لما قيل حبذا قيل
من هو قيل زيد اي هو زيد والرابع ان يجعل زيد مبتدا وحبذا خبره مقدم
عليه والخامس ان يكون ذا زايدة وزيد ترتفع بالفاعل عليه مسئلة قوله تعالى

كيسان كانت كهولهم الى العذار ادنى من شبابهم المرد ومنه لم تتلفع بفضل
ميزرها دعد ولم يبق دعد في العلب فان قلت اذا كان اللام في الرجل
للجنس فكيف يكون الرجل زيدًا اذا الرجل يدل على العموم وزيد على الخصوص
والخاص لا يكون العام قلنا لا نسلم ان الرجل عام بل هو اشارة الى ما
هو حقيقة الرجولية فقط وقد عُبر عن زيد بانه هو ايها ما بانه الكامل
البليغ الذي ينبغي ان يسمى رجلًا وان شئت فاستانس بقوله تعالى
ذلك الكتاب حيث اخبر عن هذا الكتاب المخصوص بانه لام الجنس
اذ لا شك ان المراد هو الكتاب الكامل الذي ينبغي ان يسمى كتابًا ومثله
هو الرجل اي الكامل في الرجولية الجامع لما يكون في الرجال من اصناف
الخصال ومثله هم القوم كل القوم يا ام خالد والمذهب الثاني ان
يكون خبر مبتدا محذوف كانك اذا قلت نعم الرجل قيل لك من هو
فتقول زيد اي هو زيد وفي هذا المذهب سلوك طريقة الاجمال اولًا
والتفصيل ثانيًا لانك توجه المدح الى زيد اولًا على سبيل الاجمال لكونه
فردًا من افراد ذلك الجنس ثم توجهه اليه على سبيل التفصيل وهذا
باب من البلاغة شان ولا يخفى حسن موقعه على متقني علم المعاني وفيه
ايضا تقديم السؤال وبناء المخصوص عليه حيث تقدر بعد نعم الرجل
من هو وبني عليه زيد اي هو زيد وانت تعرف لطف هذا النوع ايضا
وفيه ايضا اختصار من جهة وهو ترك المبتدا في الجواب واطناب من جهة
اخرى اذ لو اريد الاختصار مطلقًا لكفى نعم زيد فهو اذا تبرز الكلام

على

في معرض الاعتدال نظرًا الى اطنابه من جهة والى اختصاره من اخرى فيه
ايضًا ابهام الجمع بين المتنافيين مثله في الجمع بين الاجمال والتفصيل
ومبنى السحر البياني على مراعاة امثال هذه الاشياء فهذا المذهب اجمل
من الاول على مقتضى علم المعاني لما فيه من هذه اللطائف والاولى اولى بمقتضى
علم الاعراب من وجوه احدها ان في المذهب الثاني اضمارًا والاضمار خلاف
الاصل فلا يصار اليه الا لحاجة بخلاف المذهب الاول والثاني ان الاول
عار عن اضمار واحد والثاني على كلا مبنى والثالث يلزم على المذهب الثاني حذف
المبتدا والخبر في بعض المواضع وذلك لان المخصوص كثيرًا ما يحذف في
كلامهم منه قوله تعالى فنعم الماهدون اي نحن وعلى هذا يلزم ان يكون المبتدا
والخبر محذوفين معًا وهذا اعجاب واعلم انهم قد اختلفوا في نعم وبئس اسمان
هما ام فعلان والصحيح انهما فعلان ماضيان سلبا التصرف ليدلا على المدح
العام والذم العام واما ما ذكروه فيهما من الاحتجاجات والنقوض
والمعارضات فقد ضربنا عليه صفحًا وطوينا دون ذكره كشحًا اذ لا
طائل تحته مسئلة ذكر في ارتفاع الاسم بعد حبذا نحو حبذا زيد خمسة
اوجه احدها ان يجعل حبذا اسم مرفوع المحل بالابتداء وزيد خبره والثاني
ان يجعل ذا مرفوعًا بحب ارتفاع الفاعل بفعله وزيد بدل منه كانه قيل
حب زيد والثالث ان يجعل خبر مبتدا محذوف كانه لما قيل حبذا قيل
من هو قيل زيد اي هو زيد والرابع ان يجعل زيد مبتدا وحبذا خبره مقدم
عليه والخامس ان يكون ذا زائدة وزيد ترتفع بالفاء عليه مسئلة قوله تعالى

كيسان كانت كهولهم الى العذراء في سن شبابهم المرد ومنه لم تتلفع بفضل
مئزرها دعد ولم يبق دعد في العلب فان قلت اذا كان اللام في الرجل
للجنس فكيف يكون الرجل زيدًا اذا الرجل يدل على العموم وزيد على الخصوص
والخاص لا يكون العام قلنا لا نسلم ان الرجل عام بل هو اشارة الى ما
هو حقيقة الرجولية فقط وقد عبر عن زيد بانه هو ايها ما بانه الكامل
البليغ الذي ينبغي ان يسمى رجلًا وان شئت فاستانس بقوله تعالى
ذلك الكتاب حيث اخبر عن هذا الكتاب المخصوص بما فيه لام الجنس
اذ لا يمكن ان المراد هو الكتاب الكامل الذي ينبغي ان يسمى كتابًا ومثله
هو الرجل اي الكامل في الرجولية الجامع لما يكون في الرجال من اصناف
الخصال ومثلهم هو القوم كل القوم يا ام خالد والمذهب الثاني ان
يكون خبر مبتدا محذوف كانك اذا قلت نعم الرجل قيل لك من هو
فتقول زيد اي هو زيد وفي هذا المذهب سلوك طريقة الاجمال اولًا
والتفصيل ثانيًا لانك توجه المدح الى زيد اولًا على سبيل الاجمال للنوع
فردًا من افراد ذلك الجنس ثم توجهه اليه على سبيل التفصيل وهذا
باب لطيف من البلاغة شأن ولا يخفى حسن موقعه على متقني علم المعاني وفيه
ايضا تقديم السؤال وبناء المخصوص عليه حيث تقدر بعد نعم الرجل
من هو وبني عليه زيد اي هو زيد وانت تعرف لطف هذا النوع ايضا
وفيه ايضا اختصار من جهة وهو ترك المبتدا في الجواب واطناب من جهة
اخرى اذا اردت الاختصار مطلقًا لكفى نعم زيد فهو اذا تبرك الكلام

على

بعرض الاعتدال فطورًا الى اطنابه من جهة والى اختصاره من اخرى وفيه
ايضًا ابهام الجمع بين المتنافيين مثله في الجمع بين الاجمال والتفصيل
ومبنى السحر البياني على مراعاة امثال هذه الاشياء فهذا المذهب اولى
من الاول على مقتضى علم المعاني لما فيه من هذه اللطايف والاولى اولى بمقتضى
علم الاعراب من وجوه احدها ان في المذهب الثاني اضمار والاضمار خلاف
الاصل فلا يصار اليه الا لحاجة بخلاف المذهب الاول والثاني ان الاول
عامل واحد والثاني على كلامين والثالث يلزم على المذهب الثاني حذف
المبتدا والخبر في بعض المواضع وذلك لان المخصوص كثيرًا ما يحذف في
كلامهم منه قوله تعالى فنعم الماهدون اي نحن وعلى هذا يلزم ان يكون المبتدا
والخبر محذوفين معًا وهذا اجحاف واعلم انهم قد اختلفوا في نعم وبئس اسمان
ام فعلان والصحيح انهما فعلان ماضيان سلبا التصرف ليدلا على المدح
العام والذم العام واما ما ذكروه فيهما من الاحتجاجات والنقوض
والمعارضات فقد ضربنا عليه صفحًا وطوينا دون ذكره كشحًا اذ لا
طايل تحته مسئلة ذكر في ارتفاع الاسم بعد حبذا خبر حبذا وهي خمسة
اوجه احدها ان يجعل حبذا اسم مرفوع المحل بالابتداء وزيد خبره والثاني
ان يجعل ذا مرفوعًا بحبذا ارتفاع الفاعل بفعله وزيد بدل منه كانه قيل
حب زيد والثالث ان يجعل خبر مبتدا محذوف كانه لما قيل حبذا قيل
من هو قيل زيد اي هو زيد والرابع ان يجعل زيد مبتدا وحبذا خبره مقدم
عليه والخامس ان يكون ذا زايدة وزيد ترتفع بالفاء عليه مسئلة قوله تعالى

قل هو الله احد هو ههنا ضمير الشان وهو مرفوع المحل بالابتداء والله ايضا
مرفوع بالابتداء واحد خبر عن المبتدا الثاني وهو وخبره خبر عن المبتدا
الاول فلت ليس من شروط في الخبر الواقع جملة ان يكون فيه ضمير عائد
الى المبتدا قلنا الجملة ههنا جارية مجرى المفرد في زيد اخوك في انه حل المبتدا
في المعنى والخبر اذ لا بد من هو المبتدا في المعنى لا حاجة فيه الى الضمير الا ترى انك
اذا قلت زيد اخوك لما كان زيد هو الاخ لم تحتج معه الى الضمير فكذلك
قولك هو الله احد لان المعنى هو الشان هذا فالله احد هو الشان الذي
هو عبارة عنه وليس كذلك زيد ابوه منطلق فان زيدا والجملة يدلان على
معنيين مختلفين فلا بد مما يصل بينهما فاعرفه فانه دقيق وقد عرفت شرح
احكام المبتدا والخبر وعرفت انهما اسمان عريا من العوامل اللفظية فاعلم
ان ثلثة انواع من العوامل يدخل عليهما فيسببهما القرار على الرفع نوع منها
ينصب المبتدا ويرفع الخبر وهو ستة احرف ان واخواتها وقد سبق الاشارة
الى احكامها ونوع ينصبهما جميعا وهي سبعة افعال يسمى افعال القلوب
عما سيتلى عليك بيانها عند قوله اهدنا الصراط المستقيم ونوع يرفع المبتدا
وينصب الخبر وهو نوعان من الفعل الافعال الناقصة والافعال المقاربة
ولنذكر ههنا بعض احكامها ليلا يخلو كتابنا هذا من ذكرها فنقول
اما الافعال الناقصة فهي كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات
وما زال وما برح وما فتي وما انفك وما دام وليس وانما سميت ناقصة
لانها افعال غير حقيقية ومعنى ذلك انها نوع عبارة عن الزمان فقط فاذا قلت

كان زيد منطلقا لم يحتمل من كان اكثر من انها تدل على زمان هذا الانطلاق
الزمان الماضي والفعل الحقيقي التام ما دل على معنى وزمان كضرب يدل
على زمان ماض وضرب فيه ولم يذكر سيبويه من هذه الافعال الا كان
وصار وما دام ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والمتكلم
على واحد من هذه الافعال كان على اربعة اوجه ناقصة نحو كان زيد منطلقا
وتامة نحو كان الامر اي وقع ووجد وزايدة نحو قوله جياد بني ابي بكر تسامى
على كان المسومة العراب والتي فيها ضمير الشان نحو كان زيد منطلق
اي كان الشان وهذه هي الناقصة بعينها لان ضمير الشان المستكن
فيه مرفوع لانه اسمه والجملة منصوبة المحل على الخبرية ولا حاجة فيها الى الضمير
العايد الى الاسم لما ذكرنا في قل هو الله احد وانما عدتها قسما رابعا على حدات
النحويين حيث جزموا عدتهم بافرادها وعدها قسما رابعا وقوله تعالى لم يكن
له قلب يتوجه على الاربعة الاوجه فان كانت ناقصة فقلب اسمه وله الخبر
مستقر منصوب المحل على الخبرية وان كانت تامة فقلب مرتفع بالفاعلية وله لغو
وان كانت زايدة فالحصول الفايدة بدونه نحو لمن له قلب وان كانت هي التي
فيها ضمير الشان فالمعنى لمن كان الشان له قلب وقد جاء بمعنى صار
في قوله بيتها قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها وسنة قوله
تعالى الا ابليس استكبر وكان من الكافرين على قول بعض المفسرين والضمير في
قولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر والمورد معقول
ما قيل ان صيفا فسيئت وان خريفا فخمجت وقد حوى اعراب هذا المثل اربعة

اربعة اوجه احدها ان ينصب الاسم الاول ويرفع الثاني والمعنى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير فحذف كان واسمها من الاول لدلالة حرف الشرط عليها وحذف المبتدا من الثاني لدلالة الفاء التي هي جواب الشرط عليه لانه لما دخل الا على الجملة الاسمية وثانيها ان ينصبها جميعا والمعنى ان كان عمله خيرا فجزاؤه كان خيرا او فهو يجزى خيرا وهذا الوجه دون الاول لكثرة الحذف فيه اد حذف في الثاني المبتدا وكان واسمها او الفعل وفاعله وثالثها ان يرفعا معا والمعنى ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وان كان شر فجزاؤه شر على ان يكون كان المقدرة هي التامة وهذا الوجه ايضا دون الاول لقلة حذف كان مع خبرها بخلاف الاسم فان حذفه مع الاسم ينزل منزلة حذف واحد لكون الاسم منزلا منزلة الجزء منه ولا كذلك الخبر فيصير الحذف عند حذفه حذفين بل اكثر لانه حذف كان اولا ثم حذف الفعل الذي يتعلق به الجار والمجرور اعني في عمله ثم حذفا وان كان المقدرة هي الناقصة فتقبح ايضا لقلة اضمارها بخلاف الناقصة فانها قد ترد منها في الكلام واسع مجالا ورابعها ان يرتفع الاول وينصب الثاني على ان يكون المعنى ان كان في عمله خير فهو يجزى خيرا وهذا اسوء الوجوه واقبحها للزومها مقابلة الاول الذي هو احسن الوجوه واما صار فمعناه الانتقال وهو يستعمل على وجهين احدهما صار الشيء فتيرا والطين خزفا وهي على هذا ناقصة والثاني صار زيد الى عمرو اي ذهب اليه وعلى هذا يكون تامة واما اصبح وامسى واضحى فهن على ثلثة معان احدها اقتران مضمون الجملة بالاوقات التي هي الصباح والمساء والضحى على طريقة كان والثاني ان يفيد معنى الدخول في الاوقات الخاصة كاعتم وعلى هذا يكون تامة تستكفي بمرفوعها ومنه قوله اذا السنة الشهباء اضحى جليدها والثالث ان يكون بمعنى صار نحو اصبح زيد غنيا وامسى اميرا اي صار واما ظل وبات فهما على استعمالين احدهما اقتران مضمون الجملة بالوقتين الخاصين على طريقة كان نحو ظل زيد قائما وبات قائما ومنه بانوا نياما وابن هند لئيم والثاني كونها بمعنى صار نحو قوله تعالى واذا بشر احدهم بالانثى ظل وجهه مسودا اي صار لان البشارة لا يكون بالليل يكون بالنهار واما ما في اوايله ما النافية فهي في معنى واحد وهو استمرار الفعل بما عمل فيه في زمانه وجي محذوفا منها الحرف الثاني قولها تزال حبال مبرمات اعدها وفي التنزيل تالله تفتؤ تذكر يوسف واما ما دام فهي توقيت للفعل بما جلست ما دمت جالسا اي مدة جلوسك وما فيه مصدرية واما ليس فهي لنفي مضمون الجملة في الحال نحو ليس زيد قائما الآن ولا تقول غدا الا في لغة رديئة واذ قد عرفت هذا فاعلم ان هذه الافعال ما خلا ما في اوله ما يعلق في الخبر متقدما ومتاخرا نحو كان قائما زيد وقائما كان زيد وكذا اخواتها وذلك لانها افعال متصرفة تقوى على العمل مع التقديم والتاخير واما ما اوله ما فاختلف فيه فالكوفيون على جواز تقديم خبرها عليها نحو قائما ما زال زيد واحتجوا بانها زال ليس بمنفي للفعل لان زال فيه معنى النفي فلما دخل ما النافي عاد النفي صارا ايجابا فصار ما زال بمنزلة كان وكذلك لم يقولوا ما زال زيد الا قائما كما لم يقولوا كان زيد الا قائما واما قوله حراجيج لا تنفك الا

الاستاخة على الخسف او يبنى بما بلد فقرأ الكلام عليه من وجوه احدها
انه روى الا مناخة اي شخصا والثاني انه روى مناخة بالرفع والثالث
انه روى بالنصب ولكن ليس منصوبا لانه خبر لا تنفك وانما خبرها الخف
والرابع ان رجل لا ينفك كلمة تامة لانك تقول انفلت يده ثم استثنى وروى
هذا عن الكسائي واما البصريون فعلى الخلاف من ذلك ووافقهم الفراء
واحتجوا بان ما للنفي وله صدر الكلام فجرى مجرى حرف الاستفهام
والشرط في ان الحرف انما جاء لافادة معنى في الاسم والفعل فينبغي ان
يكون قبلهما لا بعدهما ولان حروف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله
كذلك ههنا الا ترى انه لا يجوز زيدا ضربت فكذلك لا يجوز قائما ما
زال زيد لانك تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف النفي عليه واجابوا
عن قولهم بان ما ذكرتم من الدليل حجة عليكم لانا كما اجمعنا على ان ما زال
ليس ينفي للفعل فكذلك اجمعنا على ان ما حرف النفي واذا كانت للنفي
فينبغي ان لا يتقدم ما هو متعلق بما بعدها عليها لانها يستحق صدر
الكلام واما ما دام فلم يجز تقديم خبرها عليها لان ما فيها مصدرية
لانا نقدر وذلك المصدر بمعنى ضرب الزمان نحو قولك لا افعل ما دام
زيد قائما التقدير زمان قيام زيد كقولهم حينئذ مقدم الحاج واذا كانت
مصدرية لم يجز تقديم ما وقع في صلتها عليها واما ليس فقد اختلف فيها
ابقنا للكوفيون على انه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها ووافقهم البرد
من البصريين وزعم بعضهم انه مذهب سيبويه وقيل ليس لسيبويه في هذا

نص واحتجوا بانه فعل غير متصرف لا يجري فيه التصرف كما جرى في عسى فوجب
ان لا يجري مجراه في العمل مع التقديم لان الفعل انما يتصرف عمله اذا كان
متصرفا في نفسه وليس جامد يجري مجرى ما لانه للنفي كما ان ما كذلك وكما ان ما لا يتصرف
ولا يتقدم معمولها عليها كذلك ليس على انه من النحويين من يغلب عليها ويتمسك
بان بعض العرب قيل له فلان يهدد فتقول عليه رجلا ليس فاني بالياء
من غير نون الوقاية ولو كان فعلا لرد الى اصله اذا اقترنت به التاء فقيل
ليست الا ترى انك تقول في صيد البعير اذا اتصلت به التاء رددته الى
اصله نحو صيدت فلما لم يرد دل على ان المغلب عليها الحرفية وحكى سيبويه
ان بعضهم يجعل ليس بمنزلة ما في اللغة التي لا يعملونها فهذه الاشياء وان
لم يكن فيها في الدلالة على انها حرف الا انها كافية في الدلالة على ايقاعها
في شبه الحرف فينبغي ان لا يتقدم خبرها عليها واما البصريون فعلى انه يجوز
واحتجوا بقولهم فعلي الا يوم باتيهم ليس مصروفا عنهم لانه تقدم معمول خبر ليس على ليس
ولو لم يجز تقديم خبرها عليها لما جاز تقديم معمول خبرها عليها لان قولهم يوم
ياتيهم يتعلق بمصروف والذي يدل على ذلك ان الاصل في الفعل العمل
وهو فعل يعمل في المعرفة والنكرة ولا يدخل هذا ان نعم وبئس وفعل
التعجب وعسى افعال مع هذا لا يجوز تقديم معمولها عليها لا نعم وبئس لا
يعملان في الاعلام فنقصتا عن رتبة ليس وكان يعمل نعم فاعله وهو لا
يتقدم على الفعل واما فعل التعجب فاجروه مجرى الاسماء فبعد عن
الافعال وهذا صغروه نحو يا اميلح غزلانا واما عسى فانها وان لحقها

الضمائر كليس الا انها لا تعمل في جميع الاسماء لانه لا يجوز ان يكون معمولها الا
ان مع الفعل تنفصت وتبتته عن رتبته ليس ولا يقاس عليه لما في امتناع
تقديم خبرها عليها لان ليس بخلاف ما الا تري انه يجوز تقديم خبر ليس على
اسمها بالاجماع ولا يجوز تقديم خبرها على اسمها واختيار المحققين في هذه
المسئلة مذهب الكوفيين والجواب عن قول البصريين بان قالوا الآية لا
حجة لهم فيها لانا لا نسلم ان يوم منتصب بمضروب لانه مضروب وانما هو مرفوع
بالابتداء وانما فتح الاضافة الى الفعل كما قدرنا قوله تعالى هذا يوم
ينفع الصادقين ومنه قوله هذا يوم لا ينطقون قيس قرا بالفتح ولئن سلمنا
انه منصوب بفعل مقدر يدل عليه قوله ليس مصروفا تقديره يلاقيهم يوم يأتيهم
العذاب واما قولهم الاصل في الافعال العمل وهي فعل في المعرفة والنكرة
قلنا هذا يدل على جواز اعمالها لانها فعل ولا يدل على جواز تقديم معمولها
لان تقديم المعمول مقتضى تصرف الفعل في نفسه فتحن عملنا بمقتضى الدليلين
فاثبتنا لها اصل العمل لوجود اصل الفعلية وسلبنا عنها وصف العمل
لعدم وصف الفعلية وهو التصرف فاعتبرنا الاصل بالاصل والوصف
بالوصف والافعال العبر المتصرفة نحو عسى ونعم وبئس وفعل التعجب
خصوصا على مذهب البصريين اثبت لها اصل العمل وسلبت وصف العمل
فلم يجز تقديم معمولها واما قولهم ان ليس بخلاف ما قلنا ليس من شرط القياس
ان يكون المقيس مساويا للمقيس عليه في جميع احكامه بل لا بد من المغايرة
في بعض الاحكام قولهم اذا جاز ان تخالفها في تقديم خبرها على اسمها جاز ان

تخالفها في تقديم خبرها عليها قلنا لا يلزم لان ليس اخذت شبها من كان
وشبها من ما فكان يجوز تقديم خبرها عليها وعلى اسمها وما لا يجوز تقديم
على اسمها صارت منزلة بين المنزلتين سايرة بين الدقيقين فجاز تقديم
خبرها على اسمها لانها اقوى من ما لوجود الفعلية ولم يجز تقديم
خبرها عليها لانها اضعف من كان للونها غير متصرف واما تقديم
الظرف في هذا الباب وتاخيره فقد فصل سيبويه بين اللغو منه
والمستقر فاستحسن تقدمه اذا كان مستقرا نحو ما كان فيها خير منك
وتاخيره اذا كان لغوا نحو ما كان احد خيرا منك فيها ثم مال واهل
الحجاز يقدرون ولم يكن لغوا له احد لكون الظرف لغوا وتفسير الاستقرار
والالغاء ما وقفنا عليه من قبل والتنبيه في تقدم اللغو في قوله ولم يكن له
كفوا احد ما ذكر صاحب الكشاف وهو ان من الكلام انما سيق
لنفي المكافاة عن ذات الباري سبحانه وهذا المعنى مصبه وسدكرته
هو هذا الظرف فكان لذلك اهم شيء واعناه واحقه بالتقديم
واجراه واما افعال المقاربة فهي تعمل عمل الافعال الناقصة
الا انها فيما يتلى عليك اتفاقا وام الباب عسى وكاد اما عسى فلها
مذهبان احدهما ان يكون بمعنى قارب فيكون لها مرفوع ومنصوب الا
ان منصوبها مشروط فيه ان يكون ان مع الفعل متناولا بالمصدر كقولك
عسى زيد ان يخرج كانه قيل قارب زيد الخروج والثاني ان يكون بمنزلة
قرب فلا يكون لها الا مرفوع الا ان مرفوعها ان مع الفعل نحو عسى

ان تخرج زيدٌ على معنى قرب خروج زيدٍ قال الله تعالى عسى ان تكرهوا شيئاً
ولا يذهب عنك مما ذكرنا سبب تسميتها مقاربةً واما دخولها اسم وخبر
الا ان خبرها يجب ان يكون فعلاً مضارعاً قائماً لا باسم الفاعل نحو كاد
زيدٌ يخرج الاصل كاد زيد خارجاً وقد يعتقل في صدر الكلام على السبب
الموجب لهذا النقل وقد جاء على الاصل وهو قليل منه قوله ومالك
ايتاء والفضل بين حيني عسى كاد ان عسى لمقاربة الامر على سبيل الرجاء
والطمع تقول عسى الله ان يشفي مريضي تريد ان قرب شفاءه مرجوٌ منه
عند الله مطموعٌ فيه وكاد لمقاربته فعل سبيل الوجود والحصول تقول
كادت الشمس تغرب تريد ان قربها من الغروب قد حصل وقوله تعالى
لم يكد يراها على نفي مقاربة الرؤية وهو ابلغ من نفي نفس الرؤية ومنه
قول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب
مية يبرح على نفي مقاربة البراح قيل ان الشعراء كانوا يجتمعون بالبصرة
ويعرضون قصايدهم فلما عرض ذو الرمة قصيدته التي فيها هذا
البيت عليهم استدركوا عليه هذا البيت وقالوا قد برح فتوقف
ساعة ثم قال لم اجد رسيس الهوى فبلغ ذلك خلفاً الاحمر فقال
اصاب طبعه واخطات روايته الم يسمع قوله تعالى لم يكد يراها وقد يستعمل
عسى استعمال كاد لما فيه من معنى المقاربة حذف ان معها وكاد استعمال عسى في اثبات ان
بعدها جريا على اسلوبهم في التفنن في الكلام فمن الاول قوله عسى
الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب ومن الثاني قوله قد كاد

من طول البكى ان يضحكا ومن هذه الافعال اوشك وهي يستعمل استعمال عسى
في مذهبيها نحو يوشك زيدٌ ان يجي ويوشك ان يجي زيدٌ واستعمال كاد
ايضاً نحو يوشك زيدٌ يجي ومنها كرب واخذ وجعل وطفق يستعملن
استعمال كاد تقول كرب زيدٌ يفعل كذا وجعل يقول ذا كذا واخذ يقول
القرآن وطفقا يحصفان واذ قد بينا من هذين البابين ما اردنا بيانه في هذا
الكتاب فلنعد الى تمام القول في الجملة فنقول قد ذكرنا ان اللام مهما
تتعلق بمحذوف والظرف مستقر واقع موقع الخبر ولا يجوز تعلقه بالحمد والفاء
الظرف لان المبتدا حينيذٍ يبقى بلا خبر وقد سبق لهذا نظير وقد ابرهيم
ابن عبلة الحمد لله بكسر الدال ووجهها انه استثقل ان يخرج من ضم الى كسر
فكسر الدال اتباعاً لكسرة اللام وهذه القراءة ضعيفة لان فيها ابطال الاعراب
وفيها مع ضعفها دلالة على شدة ارتباط المبتدا بالخبر حيث اجراها مجرى
الشيء الواحد في الاتباع وقرئ الحمد بضم اللام كانه كره الخروج من ضم الى
كسر فضم اللام اتباعاً لضمة الدال وهذه القراءة اسهل من التي قبلها
اذ ليس فيها ابطال الاعراب كما كان في تلك وفي هذه القراءة ايضاً دلالة
على شدة ارتباط المبتدا بالخبر وقال المحاسبي انما نذكر هذه الاشياء ليعلم
وجه التصريف لا أن نقيد بها لان يثبت بذلك رواية عن السلف فان قلت
اليس الاتباع من حقه ان يكون في كلمة واحدة نحو منجدر الجبل ومغيرة الاسد
فما بالهم جوزوا الاتباع ههنا في كلمتين قلنا كثر ذلك في استعمالهم حتى
اجروه مجرى كلمة واحدة فاجتزوا به على الاتباع ونظير ما اجروا الكلمتين

التي بيان

محدي واحدٍ وجوز فيما الاتباع المنادى الموصوف بابن وابنةٍ وهما بين علمين
وذلك نحو يا زيد ابن عمرو ويا هند ابنة عاصمٍ بفتح المنادى والاصل ان يكون
المنادى مضمومًا لكونه مفردًا معرفةً وابن منصوبٌ لكونه صفةً مضافةً الا
انهم اتبعوا حركة الاول حركة الثاني كما فعلوا في ايم وامرء ودلك لان كل احدٍ
له اسم علم ولابيه ايضًا اسم علم وكان هذا امرًا لازمًا فتنزل الاسمان اعني الصفة
والموصوف منزلة اسمٍ واحدٍ فعوملا بالحركة الاولى تعلم بحركة را امرء ونون ايم
ولا كذلك اذا لم يقعا بين علمين فالوجه حذف التنوين من الموصوف لتنزلهما منزلة
اسمٍ واحدٍ نحو هذا زيد ابن عمرٍو واذا لم يقعا بين علمين فالتنوين وقد جوزوا في
ضرورة الشعر التنوين فيما وقعا بين علمين ايضا وذلك لان الشاعر له ان يفعل
القياس المجحود كصرف ما لا ينصرف وقصر الممدود ونحوهما وذلك مثل قوله جارية
من قيس ابن ثعلبة رب العالمين رب مجرورٌ لانه صفة لله فيجوز ان يرفع بالابتداء
اي هو رب العالمين ويجوز النصب ايضًا على وجهين احدهما ان ينصب على المدح كانه
قيل اذا اذكر رب العالمين او امدح وهو المعنى به الا انهم سموه نصبًا على المدح
كما سموه قائمًا حالة الخطب فيمن قرأ بالنصب نصبًا على الشتم وقوله عليه السلام
انا معشر الانبياء نصبًا على الاختصاص وقولهم مررت به المسكين نصبًا على الشتم
وقولهم انا ابن سعد اكرم السعد نيا فيمن روى منصوبًا نصبًا على الفخر وقولهم
تعالى ناقة الله نصبًا على التحذير وقولهم عليك زيدًا اي الزمه نصبًا
على الاغراء وانتصاب هذا كله على المفعولية والفعل مضمر والوجه الثاني ان
يكون منادى كذا ذكره الجاشي وعلى هذا يكون حرف النداء محذوفًا وحذف

رب العالمين

النداء يا وأيا وهيا واي والهمزة ووا وفالثلاثة الاول النداء البعيد او ما هو
بمنزلته من تلاعم او ساه والاثنان الاخيران لنداء القريب ووا للمندوب خاصة
وقول الداعي يا الله وما دب استقصار ربه واستبعاد لنفسه عن الحضرة الربوبية
وانما حذف يا هنا لانه كثيرًا ما يحذف من المضاف نحو رب ارني ومن العلم نحو
يوسف اعرض عن هذا ومن المبهم نحو ايها الرجل ومن لا يزال محسنًا احسن الي ولا
يجوز حذفه من اسم الاشارة والمنكر فلا تجوز رجلٌ ولا هذا بمعنى يا رجل
ويا هذا وهنا قد حذف لانه مضافٌ فان قلت فعلام ينتصب المنادى وما العامل
فيه النصب قلنا انتصابه على المفعولية والعامل فيه فعل مضمر لازم اضماره لانك
اذا قلت يا عبد الله فكانك قلت يا اريد او اعني عبد الله لانك اذا قلت يا
فهو يدل على التنبيه وعلى انك تنادي كانه قيل من تريد بهذا الصوت فقلت
اريد عبد الله او اعني الا انه كثر حتى حذف الفعل حذفًا لازمًا وجعل نسيًا
منسيًا وصار يا بدلًا منه وسادًا مسده فان قلت فاذا كان يا بدلًا عن الفعل
المحذوف فكيف جمعت بينه وبين الفعل في التقدير فقلت اصله يا اريد فلما يا كان
دالًا على النداء ولم يكن عوضًا عن الفعل الا انه كثر استعمال المنادى حتى
حذف الفعل وجعل يا مع افادة معناه الاصلي سادًا مسده فصح ان يقال
اصله يا اريد او اعني عبد الله وعليه نص سيبويه فقال اذا قلت يا عبد الله
فكانك قلت يا اياك اعني او اريد وقولهم يا بن عبد الله منصوبٌ بادعو
والمعنى ادعو عبد الله او انادي عبد الله غير صواب لانه ان اريد ان
معنى يا عبد الله ادعو عبد الله ثم حذف الفعل وعوض يا عنه فهو غير سديد

لانه لو كان معنى ذلك هذا لوجب ان يدل كل واحد منهما على ما يدل عليه صاحبه ليس
كذلك فان قولنا ادعو عبد الله كلام محتمل على للصدق و الكذب و يا عبد الله
غير محتمل لهما فاذن لا يجوز ان يفسر هذا بذاك اذ التفسير يجب ان يدل على ما
يدل عليه المفسر و اذ ان زيد ان عبد الله منصوب لان يا مضمن معنى الدعاء
او النداء فكانه ادعو او انادي فغير صحيح ايضا لافضائه الى اعمال معنى الحرف
وهو ممتنع جدا و اذا عرفت هذا فاعلم ان انتصاب المنادى اما ان يكون لفظا
او محلا فانتصابه لفظا اذا كان مضافا نحو يا عبد الله و رب العالمين
او مضارعا للمضاف نحو يا خيرا من زيد و يا ضاربا زيدا و يا مفرودا غلامه
و بالجملة كل اسم مجرد ذيلا هو من تمام معناه فانه مضارع للمضاف او نكرة
نحو يا راكبا اما عرض فسيلحق فانه يحكمها يخاطب واحد من الركبان غير
معين و منه قول الاعمى يا رجلا خذ بيدي لانه لا يريد واحدا بعينه فان
واما انتصابه محلا اذا كان مفردا معرفة نحو زيد و يا رجل اذا اردت
رجلا بعينه فان هذا مبني على الضم و محله منصوب و انما بني لانه وقع موقع
كاف الخطاب و كاف الخطاب مبني فكذلك ما وقع موقعه قال ابن
الانباري لانه يشبه كاف الخطاب من ثلثة اوجه الافراد و التعريف
و الخطاب و ذكر لبنايه وجها آخر و هو انه يشبه الاصوات و هي مبنية
و انما بني على الحركة لعروض البناء و انما كانت الحركة ضمة لامتناع
الفتحة و الكسرة و انما كانت الفتحة ممتنعة لانها تلتبس بحركة ما اضيف
الى ياء المتكلم ثم وقع الاجتزاء عنه بالكسرة نحو يا غلامي و يمكن ان يعلل بناؤه

على الضم بانه لما سلب التمكن اعطي اقوى الحركات التي هي الضمة ايذانا بتمكنه
في الاصل فان قلت اليست علة البناء قائمة في المضاف و النكرة قلنا
اما في النكرة فلان لانها لم تقع موقع كاف الخطاب لانها غير معينة و اما في المضاف
و ان كان العلة قائمة فيه الا ان الاضافة رجحت جانب تمكنه فلم
يبن فان قلت فهل من فرق بين العلم و غيره في المنادى المعرفة قلنا
لا فرق في التعريف بينهما نحو يا رجل و يا زيد اما تعريف رجل فبالنداء و اما
و اما تعريف رجل زيد فقد قيل انه سلب التعريف العلمي و عرف بالنداء
و قيل انه باق على علميته و اجتماع التعريفين انما استكره اذا كانا بعلامة
نحو يا الرجل اما اذا لم يكونا بعلامة فغير مستكرة و تحقيق هذه المسئلة
مستقصى في كتابنا المسمى بالمفتاح في شرح المصباح و المنادى المتعرف
انتصابه محلا ايضا نحو يا لعطافنا و يا الرياح و كذا المندوب نحو وا زيدا
اما المستغاث فلكان اللام الجارة و اما المندوب فلكان الالف اللاحقة
بآخره و مما يدل على ان المنادى المفرد منصوب المحل جواز حمل توابعه عليه
اذا كانت مفرده اما اذا كانت مضافة فلا يجوز الحمل الا على ما ذهل انك
اذا قلت يا زيد الظريف جاز لك في الوصف الرفع حملا على اللفظ و
النصب حملا على المحل فان قلت فليف سوغوا الحمل على اللفظ المبني
و انهم لا يقولون امس الاحدث بالجر قلنا ان الضم ههنا لاطراده
في كل اسم مفرد منادى معرفة اشبه الرفع لاطراده في كل فاعل
و نظير تجويزهم الحمل على اللفظ النكرة الواقعة بعد لا التي لنفي الجنس

نحو لا رجل ظريفًا وذلك لان الفتح هنالك لاطراده في كل نكرة وقعت بعد لا
هذه اشبه النصب لاطراده في كل مفعول لذلك ههنا هذا ما ذكره
النحويون في التفصي عن هذا السوال وفيه نظر لانه يشكل باتباع غلام
الظريف بالجر اذ لو كان علة جواز الحمل على اللفظ هنالك الاطراد لوجب
ان يجوز ههنا ايضًا لقيام العلة الا ترى ان الكسر مطردة في كل مضاف الى
ياء المتكلم كاطراد الجر في كل اسم اضيف اليه اسم آخر ولا يمكن الخروج
عن عهدة هذا السوال الا بان يقال ان المضاف الى ياء المتكلم اسم اعرب
غير مبني الا ان الاعراب لم يظهر فيه لمانع كما في عصا ورحى فالاعراب مقدر
في محله والمانع ههنا هو انك لو اظهرت فيه لزمك ان تخرج الياء عن المدة
فالزم آخره الكسر في الاحوال الثلث ابقاء على المدة وقدر الاعراب في
محله وكما لا يجوز حمل توابع نحو العصا والرحى على لفظه كذلك لا يجوز ههنا
وهذا مما ترتبه بعض المحققين من المتاخرين ويمكن ان يجاب عنه ايضًا
بان يا المتكلم لشدة افتقاره الى ما يتصل به وعدم قيامه بنفسه لكونه
واردًا على حرف واحد ساكن بمنزل مما اتصل به منزلة الجزء من الكلمة
ولما ينتزل منه منزلة الجزء ينتزل هو ايضًا منزلة صدر الكلمة من عجزها
فيمتنع ان يحمل الصفة عليه لان الحركة في وسط الكلمة تفاير حركة
الاعراب جدًا فلا يجوز حمل المعرب عليه بخلاف المنادى المفرد المعرفة
والنكرة المفردة مع التي لنفي الجنس هذا في الصفة ولذلك التاكيد
يجوز فيه الوجهان نحو يا تميم اجمعون واجمعين وكذلك عطف البيان

نحو يا غلام بشر وبشرًا وكذلك المعطوف بالحرف اذا اريد ان يحمل بالالف واللام
نحو يا عمرو والحرث وقدي قوله تعالى يا جبال اوبي معه والطير رفعًا ونصبًا
واما اذا اريد ان عمرو معرف باللام فحكمه حكم المنادى بعينه نحو يا زيد وعمرو لانه
متهيا لدخول يا عليه كانك قلت يا زيد ويا عمرو بخلاف ما فيه الالف واللام
فانه لاجتماع حرف النداء فاجيز فيه الرفع والنصب وكذلك البدل لا يجوز
فيه الا الضم لانه في حكم تكرير العامل على ما سيتلى عليك بيانه وذلك نحو يا
زيد زيد هذا اذا افردت التوابع اما اذا اضيفت فلا يجوز فيها الا النصب
لانها متهيئة لدخول يا نحو يا زيد ذا الجمة وازيد اخا وقار ويا تميم كلكم او
كلهم ويا غلام اباعبد الله ويا زيد وعبد الله فان قلت فهلا سلغ في صفة المنادى
المبهم اعني ايا وهذا الهاء على اللفظ والمحل كما في غيره فانك تقول يا ايها الرجل
ويا هذا الرجل بالرفع لا غير قلت انما لم يسغ فيها النصب لان ايا وان كان منادى
في الظاهر الا ان المنادى في الحقيقة هو صفته وانما جاء به وصلة الى
نداء ما فيه الالف واللام فلما كان كذلك فكان الرجل هو المنادى فلم
يسغ فيه النصب لكونه مفردًا ولم يمكن بناؤه لمكان الالف واللام فرفع
لان الرفع والضم بجمعهما صورة واحدة فهذا معنى قول سيبويه لانك
لا تقدر ان تقول يا اي او يا ايها وتسكت وكذا صفة هذا كانه هو المنادى
لان هذا لا يستغل بدون الصفة اما ظاهرًا او مقدرًا فلم يجز في صفته
الا الرفع واما في غير الصفة فقد جوز الوجهان نحو يا هذا زيدٌ وزيدًا ويا
هذان زيدٌ وعمروٌ وزيدًا وعمرًا وذلك لان زيدًا ليس هو المقصود بالنداء

والمقصود بالنداء متروك كانه قيل هذا الرجل زيد واذا لم يكن مقصودا بالنداء
جوز فيه الرفع والنصب وتقول يا هذا ذا الجمة على البدل ولا يجوز فيه الا النصب
لما ذكرنا فاعرفه مسايل وفوايد في باب حكم النداء شذت عن القاعدة المهدة
المذكورة مسئلة اذا كرر المنادى في حال الاضافة فقيه وجهان احدهما
ان ينصب الاسمان معا نحو قوله يا تيم تيم عدي لا ابا لغيركم في سورة عمر كانه اضيف تيم
الاول الى عدي فنصب وفتح الثاني بينهما توكيدا وعلى هذا يا زيدا اليعملات الذبل
والثاني ان يضم الاول على ان يكون منادى مفردا وينصب الثاني على انه عطف
بيان له اضيف فنصب مسئلة تقول يا ابن امي ويا ابن عمي ويا ابن ام ويا
ابن عم ويا ابن ام ويا ابن عم ويا ابن امنا ويا ابن عمنا فهذه اربعة اوجه اما الاول
فعلى وجهان الاول ان يكون ابن مضافا الى الام والعم وهما مضافتان
الى يا المتكلم وفتح النون من ابن فصبة اعرابية نظيرها في يا عبد الله والثاني
ان يكون ابن وام وعم كبار جعلا اسما واحدا كخمسة عشر وبنيا على الفتح
واما الاسم الاول فلتنزله منزلة شق الكلمة واما الثاني فلتضمنه معنى الحرف
لان الاصل ابن لام ثم اضيف الاسم المركب الى ياء المتكلم كما يقال
خمسة عشري وفتح النون فتحة بنائية نظيرها في خمسة عشر واما
الوجه الثاني وهو ان يقول يا ابن ام ويا ابن عم بكسر الميم فعليه ايضا وجهان
الاول ان يكون الابن مضافا الى الام وهي الى ياء المتكلم ثم وقع الاجتزاء
عنه بالكسرة كما في يا غلام وان كان الغلام منادى والام غير منادى
الا انهم سوغوا ذلك في يا ابن ام ويا ابن عم لكثرة استعمالهم اياها والثاني

ان يكون ابن وام كخمسة عشر اضيف الى ياء المتكلم ثم وقع الاجتزاء بالكسرة كما يقال
يا خمسة عشر اقبلوا وهذا الوجه اوجه لكون يا ابن ام كيا غلام في ان كل
واحد منهما منادى بخلاف الوجه الاول واما الوجه الثالث وهو ان يقول يا
ابن ام ويا ابن عم بالفتح معا على وجهين ايضا اما ان يكون ابن ام كخمسة عشر
وعلى هذا يكون منادى مفردا غير مضاف محله الضم والثاني ان يكون اصله
يا ابن امي على الوجهين المذكورين ثم قلبت يا الاضافة الفا ثم حذف الالف
اجتزاء عنه بالفتحة واما الوجه الرابع وهو ابن امنا وابن عمنا بابدال الالف
من ياء الاضافة وهي ايضا على الوجهين المذكورين قال ابن النجار يا ابنة عما
لا تلومي واهجعي مسلم يا ابنت اصله يا ابني فحذف الياء وعوض عنه تاء
التانيث وذلك لاشتراكهما في ان كل واحد منهما يلحق اخر الاسم وهي علامة زايدة
على نفس الكلمة وانما كسر لانه لما كان عوضا عن الياء وهي اخت الكسرة
ايضا ولا يجوز الجمع بينه وبين الياء فلا يقال يا ابني لامتناع الجمع بين العوض
والمعوض عنه ويجوز يا ابنا لانه جمع بين العوضين وليس جمعا بين العوض
والمعوض عنه وانما قلنا ان هذه التاء تاء التانيث بدليل انقلابها هاء في الوقف نحو يا ابه
فان قلت فكيف جاز اتصال تاء التانيث بالاب قلنا لا يتعذر ذلك فانهم
يقولون غلام بقعة ورجل ربعة وكذا علامة وهلباجة مسئلة
قد يحذف المنادى تخفيفا فيقال يا بؤس ازيد يعني يا قوم ولا يجوز ان
يكون بؤس منادى اذ ليس للدعاء اليه سبيل ونحو قوله سلام الله يا مطر
عليها معقود من الشواذ ومن ذلك يا لعنة الله والاقوام كلهم والصالحون

يا سمعان من حان لحني يا قوم منه قوله تعالى الا يا اسجدوا فيمن قرا اسجدي يا هؤلاء
اسجدوا مسئلة في احكام الترخيم من خصايص المنادي الترخيم وهو حذف
في آخر الاسم على سبيل الاعتباط وله شرايط ان يكون الاسم علما وغير مضاف
وزايدا على ثلثة احرف ولا يكون مندوبا ولا مستغاثا وانما اختص بالنداء
لان النداء لا يكون الا لامر مهم للمنادي فهو بالترخيم يوذن ان ذلك مما
لا يقبل التوقف حيث لم يتوقف ريثما يتم الاسم بل حذف البعض منه تحريضا
على التوجه نحو مراده وحكي عن بعض المحترفة انه صاح الى تلميذ له اسمه محمود
بالفارسية يا مح بجيب فاستحسن منه اهل التمييز وانما اشترطوا كونه علما
لشهرته ليلا يلتبس وكونه غير مضاف ليلا يقع الحذف عن وسط الكلمة لان
المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة والزيادة على الثلثة ليبقى
بعد الحذف على اقل درجات الاسم وامتنع عن المندوب لتفخيم شانه وذلك
بعد عد المناقب والاوصاف وذكره على وجه الكمال وامتنع عن المستغاث
ايضا لان المستغاث لا يامن نوع تعلل من المستغاث بالالتباس
وعدم التفهم وذلك اما حقيقة منه او بطريق التجاهل بعذر الحذف والترخيم
وما فيه تاء التانيث فالعلمية والزيادة على الثلثة فيه غير مشروطتين نحو
يا عاذل ويا ثاب اقبلي وذلك لان تاء التانيث معرض الزوال وليس له
تمكن سايب الحروف فحذفه اهون واعلم ان الترخيم على وجهين احدهما
ان يجعل المحذوف كالثابت في التقدير ويترك المرخم على حركته التي كان
عليها قبل الترخيم وذلك نحو يا حار ويا ثمو ويا بنو في حارث وثمود والمسمى

بنون والثاني ان يجعل ما بقي كانه اسم برأسه فيعامل معاملة سايل الاسماء
وذلك نحو يا حار بالضم كيا زيد ويا ثمي ويا بني وقلب الواو ياء في هذه اللغة
اذ لو لم يقلب لادى الى بناء اسم اخره واو مضموم ما قبلها وهذا مما لا نظير له
في كلامهم ولهذا في جمع دلو وحقو اذلي واحقي دون ادلو واحقو وتتفق
المذهبان لفظا فيما كان آخره حرف صحيح مضموم نحو يا بلبل اذا سميت به فانك تقول
على المذهبين يا بلبل والاختلاف ههنا تقديري ثم اعلم ان المرخم لا يخلو اما
ان يكون مفردا او مركبا فان كان مفردا فلا يخلو اما ان يحذف منه حرف
واحد كما ذكرنا او حرفان وهما اما ان يكونا زيادتين في حكم زيادة واحدة
كما في عثمان ومروان وحمراء او حرف صحيح وهدة قبله كما في منصور وعمار
واما المركب فلا يخلو اما ان يكون جملة او غير جملة فان كان جملة نحو يا
بطة شرا او ذري حبا وبرق نحره فلا يرخم البتة لان الجملة بحكاية ليس
الاولان الجملة يعمل بعضها في بعض فحذف بعضه يودي الى الاجحاف
وان كان غير جملة حذف آخر الاسمين بكماله نحو يا عمد ويا سيب في
في عمدويه وسيبويه والمسمى بخمسة عشر وقد اقتضانا من مسايل الترخيم على
هذا القدر العالمين مجرورا بالاضافة وهذه الاضافة تعني اللام اي
رب للعالمين ولا يظهر اللام ليلا يتنكد الاسم فان قلت فهلا اوجب
تضمن معناها البناء كما اوجب ذلك تضمن معنى الالف واللام في نحو
امس وتضمن الواو في خمسة عشر وتضمن من في نحو لا رجل قلنا الحذف
ههنا قد يظهر في كثير من المواضع والاظهار ههنا لك مرفوض البتة وقيل

انما ابن المضاف عوض من اللام فكانها موجودة وان لم يظهر في اللفظ وعلامة
الجر ههنا الياء لان اعراب التثنية والجمع المصحح بالحروف كالاسماء الستة
وكلا ولفسح ذلك ونقول اعلم اولا ان الاعراب هو اختلاف الآخر
باختلاف العوامل شرط فيه الاختلاف تمييزا بين المعاني المتواردة على الاسم
كالفاعلية والمفعولية والاضافة وشرط كون الاختلاف في اخر الاسم
لان الاعراب متبوع عمل الاسم فما لم يقع من الاصل لا يصار الى الفرع والله
احسن من قال يقول عذولي كيف صبرك بعدهم فقلت وهل صبر يميل
عن كثب وشرط ان يكون اختلاف الآخر باختلاف العوامل احترازا
عن حركة نون من في قولك اخذت من زيد ومن ابنك ومن الرجل فان هذا
اختلاف كما ترى في اخر الكلمة وليس باعراب اذ الحرف لا حظ في الاعراب
فقيد اختلاف الآخر باختلاف العوامل لينفصل عن هذا الاختلاف
الذي ليس باعراب والحركة في نون من لالتقاء الساكنين واذا عرفت هذا فاعلم
ان اختلاف الآخر تارة بالحركات وتارة بالحروف اما الاول فعلى ثلاثة
حرف اعرابه صحيحا نحو زيد وعمرو او جاريا مجراه وهو كل اسم آخره باء
او واو وساكن ما قبلها نحو ظبي ودلو فانه يجري مجرى الصحيح في تحمل الحركات
الثلث واما اذا كان ياء مكسورا ما قبلها كالقاضي والداعي فلا يظهر
فيه الرفع والجر لفظا بل يقدران فيه اما الرفع فلاستثقال الخروج من
الكسرة الى الضمة واما الجر فلكراهة اجتماع ثلث كسرات اعني
الياء التي هي مادة الكسرة وكسرتها وكسرة ما قبلها واما النصب فانه

فانه يظهر لفظا وذلك نحو جاني القاضي ومررت بالقاضي ورايت القاضي واما
اذا كان آخر الاسم الفا مقصورا فلا يظهر فيه شيء من الحركة لامتناع الالف
من الحركة واعرابه محكي في الاحوال الثلث وذلك نحو هذه عصا ورايت عصا
ومررت بعصا فان قلت ما الفرق بين المعرب المقدر اعرابه وبين المبني قلنا
ان هذا النوع من المعرب لا يخلو من ان يلحقه التنوين او لا يلحقه فان لحقه فقد
ظهر الفرق وان لم يلحقه نحو سعدى وسلمى فالفرق بينهما ظاهر ايضا وذلك ان
المبني انما امتنع اعرابه لمناسبته ما لا يمكن له كما سبقت الاشارة اليه وهذا النوع
من المعرب لم يمنع فيه الاعراب لمناسبة بل لان اخره غير قابل للحركة
او مستثقل عليه الحركة واعلم ان الاعراب غير الحركات اذ الاعراب يعني يعرف
بالقلب والحركات اشياء محسوسة الا ترى انهم قالوا لو حركات الاعراب قلوبت
الحركات نفس الاعراب لكان يجري هذا مجرى حركات الحركات وهو يوجب
الفساد واما الاختلاف بالحروف ففي ثلثة مواضع احدها في الاسماء الستة
وهي ابوه واخوه وحموه وهنوه وفوه وذو مال تقول جاني ابوه ورايت اباه ومررت
بابيه فيدل الواو على الرفع والالف على النصب والياء على الجر وانما جعل
اعراب هذه الستة بالحروف نوطئة لما تلوه من اعراب التثنية والجمع وهم في
التثنية والجمع مضطرون اليها اذ لا بد علامة التثنية والجمع واولى ما يزاد
حروف المد واللين فاعربوا هذه الستة من الآحاد بالحروف اتباعا للاتسة
بها واستنامة الطباع الى قاعدة الاعراب بالحروف في التثنية والجمع وخصوا
هذه بالاسماء لانها مقتضية للاضافة وهي اعني الاضافة فرع الافراد اذ

ان التثنية نوع الواحد ح انها محذوفات الاواخر فيكون اعرابها بالحروف
تعريضا لها عما ذهب عنها من اللامات هكذا ذكروا وذكر جدي رحمه الله
في تعليل اعراب هذه الاسماء بالحروف وجها حقا فقال لما كان لاعراب الواحد
المفرد بالحركة وكان الواحد على النصف من المثنى والمفرد على النصف من المضاف
وكذلك الحركات على النصف من هذه الحروف لان الواو ضمة ومدة ومدة الضمة
ضمة وكذلك الالف واللام والياء فلما جعل اعراب الواحد المفرد بالحركة
لزم اعراب المثنى والمضاف الذين هما على شطر بالحروف الزائدة على الحركات
بشطر وحصول الاسماء الستة دون المقتضيات للاضافة المحذوفات
الاواخر كيد لانها اطرد ردها الى الاصول في التثنية اعني ابوا وادوا
ولا يقول بديان الا فيمن تقول في الواحد يدي انظر كيف اصاب
المحق في تعليل هذه المسئلة واعلم ان لهم طرقا شتى واختلافات كثيرة
في تعبير هذه الاسماء قلصنا عن ذكرها ذيلا خيفة التطويل والاكثار
ومن اراد استقصاء القول في هذه المسئلة بحيث لا يشذ عنه شيء منها
فعليه بكلامنا المترجم بالفتاح في شرح المصباح والباقي في كلا اذا
اضيف الى مضمر والكلام فيه واسع المجال طويل الاذيال وفيه اختلافات
كثيرة وللعلماء فيه طرق مختلفة الا انا نذكر ههنا ما لا بد من معرفته
على سبيل الايجاز والاختصار فنقول كلا اسم مفرد اللفظ مثنى المعنى
على الاصح ما ان كلا اسم مفرد اللفظ مجموع المعنى فله اذا اعتباران
فاذا اضيف الى المظهر اعتبر لفظه وجعل حكمه في الاعراب حكم المفرد الذي

في اخره الف مقصوره كالعصا والرحا فيترك في الاحوال الثلث على حالة واحدة
فيقال جاني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين
واذا اضيف الى المضمر اعتبر معناه فاجري مجرى المثنى فيكون اخره في الرفع
الفا وفي النصب والجر ياء وذلك نحو جاني كلاهما ورايت كليهما ومررت
بكليهما كما تقول جاني مسلمان ورايت مسلمين ومررت بمسلمين توفيرا على
الاعتبارين حقهما فان قلت فلم اختص اعتبار لفظه بالاضافة الى المظهر
ومعنا بالاضافة الى المضمر ولم يعكس قلنا لان اللفظ اول والمعنى ثان له
والمظهر اول والمضمر ثان له فاعتبر الاول بالاول كما اعتبر الثاني بالثاني وبعبارة
اخرى لان الواحد اول والتثنية ثانية فجعل حكم المظهر الذي هو اول
حكم الواحد الذي هو اول ومع المضمر الذي هو ثاني حكم المثنى الذي ثان سلوكا
لجادة التوافق والتشاكل وبعبارة اخرى ذكر بعض الائمة ان كلا اذا
اضيف الى المضمر فقد تنهى لان تجري على المثنى وذلك نحو قولك جاني الرجلان
كلاهما ورايت الرجلين كليهما ومررت بالرجلين كليهما فيعد كالجاري عليه
بخلاف ما اذا اضيف الى المظهر فانه حينئذ لا يجري ونظير هذه المسئلة
ان صفة المنادى المفرد المعرفة اذا كانت مضافة لم تجز فيها الا النصب
لانها متهيأة لدخول حرف النداء عليه بخلاف ما اذا كانت معرفة باللام
لان حرف النداء لا يدخل على المعرف باللام فاعرفه فقد اقتضانا من شرح
كلا وبيان اعرابه على هذا القدر فانه كاف والمقصود وافي الثالث
التثنية والجمع المصحح وانما جعل اعراب المثنى بالحروف لما سبقت الاشارة

اليه من اعراب لما كان على الضعف من الواحد جعل اعرابه على الضعف من الحركة التي هي
اعراب الواحد واما جمع السلامة فلما كان على حدها في سلامة بناء الواحد
لزم في قولي واحد وجعل اعرابهما بالحروف فقيل جاءني مسلمان ومسلمون
ورايت مسلمين ومسلمين ومررت بمسلمين ومسلمين ولما جعلوا اختلاف
الحروف ههنا بمنزلة اختلاف الحركات عمدوا ان يجعلوا كل واحد من هذه
الحروف قايما مقام ما يجانسه من الحركة كما فعلوا ذلك في الاسماء الستة
فلم يثبات لهم ذلك اذ لو جعلوا الواو علامة للرفع والالف للنصب والياء
للجر لم يبق للجمع شيء فلما كان كذلك قصدوا ان يجعلوا للرفع في كل واحد من
التثنية والجمع حرفا مخصوصا ويشركوا بين الجر والنصب في حرف فجعلوا
الالف علامة للرفع في التثنية والواو في الجمع فقال مسلمان ومسلمون ثم جعلوا
الجر بالياء في كل واحد منهما وفرقوا بينهما بان كسروا ما قبل الياء في الجمع ونحوه
في التثنية فقالوا مسلمين ومسلمين ثم اتبعوا النصب الجر فقالوا لو رايت
مسلمين ومررت بمسلمين ورايت مسلمين ومررت بمسلمين ورايت
مسلمين ومررت بمسلمين فان قلت فلم خصوا الالف بالتثنية والواو
بالجمع ولم يعكس قلنا لان التثنية اكثر من الجمع السالم اذ التثنية تدخل
على من يعقل وعلى ما لا يعقل من الحيوان والجماد والنبات وغيرها
والجمع السالم تختص بذوي العلم فجعل الاخف الذي هو الالف للاكثر
الذي هو التثنية والاثقل الذي هو الواو للاقل الذي هو الجمع ميلا
الى التوازي والتعادل وهذا هو العلة في اختصاص الفتحة بما قبل ياء التثنية

والكسرة بما قبل ياء الجمع حيث كانت الفتحة اخف من الكسرة والكسرة اثقل منها
وبعبارة اخرى لما كانت التثنية اوسع مجالا في كلامهم واكثر دورا على
لسانهم وكانت الحاجة اليها اسرع منها الى جمع السلامة ما لوانيها الى
التخفيف ما امكن جريا على وتيرتهم في طلب الخفة فيما يكثر استعمالهم في
كلامهم وينبغي ان يقال السبب في هذا الاختصاص انهم لما راوا جمع السلامة
تدل على اكثر مما تدل عليه التثنية اذ هو تدل على الثلثة فما فوقها الى العشرة
وربما دلوا به على ما فوق العشرة والمثنى لا يدل على اكثر من اثنين خصوا الواو
التي هي اثقل بالجمع والالف التي هي اخف بالتثنية ليوازنوا بتثقيل البناء
على تكثير المعنى وبتخفيف البناء على تقليل المعنى اذ الزيادة في المباني تؤذن
بالزيادة في المعاني فهذا وجه اختصاص الالف بالتثنية والواو واما
الاشتراك بينهما في الياء فلضرورة اذ ليس ثم الا الاحرف الثلثة فان
قلت فلم جعلوا النصب تابعا للجر دون الرفع قلنا لان بين الجر والنصب من
المناسبة ما ليس بينهم وبين الرفع والنصب وذلك ان كل واحد من الجر والنصب
فضلة في الكلام لانك تقول مررت فلا يفتقر الى ان تقول بزيد كما تقول
ضربت فلا تحتاج ان تقول زيدا ولو قلت ضرب ولم تذكر المرفوع لم تجد
لانها اعني النصب والجر يشتركان في المعنى الاتي انك اذا قلت مررت
بزيد فكانك قلت جزت زيدا او قلت جلست على السرير فكانك علوت
السرير ولهذا اتفقا في الضمير فقلت مررت بك ورايتك وانه ولده وكذا
الجمع فلما كان بين النصب والجر هذه المناسبة كان النصب بمشاركة الجر

اولى من الرفع ووجه آخر وهو ان الجر اخف من الرفع وقد وجب حمل النصب على
احدهما فان تحمل على الاخف اولى من ان تحمل على الاثقل فان قلت فلم
جعل الجر متبوعًا دون النصب قلنا لامرين احدهما ان الياء تجانس
الجر فلان يقال ان اصله ان يكون للجر وان النصب تابع فيوضع الحرف
موضع الحركة التي تجانسه اولى من ان يقال انه للنصب والجر تابع له ليجعل
الياء قائمًا مقام ما لا يجانسه من الحركة من الاستغناء عنه والثاني ان الجر
مختص بالاسماء والنصب منتقل الى الافعال والمختص بالشيء اولى بان يكون
متبوعًا من غيره واذ قد عرفت هذا فاعلم انهم قد اختلفوا في هذه الحروف
اعني الواو والالف والياء فذهب صاحب الكتاب الى انها حروف الاعراب
وذهب الاخفش والمبرد الى انها دلائل الاعراب وليست باعراب ولا حروف
اعراب وذهب الجرمي الى ان انقلابها هو الاعراب وقال بعضهم هذا ضعيف
لانه يودي الى كونها اعني التثنية والجمع في حالة الرفع مبنيين لان الحروف
فيها لا تنقلب الى غيرها وذهب قطرب والفراء والزيادي الى انها
نفس الاعراب وهذا ظاهر الفساد لان سقوط الاعراب لا يحل بناء الكلمة
واذا اسقطت هذه الحروف من التثنية والجمع بطل معناها واختل
بناء الكلمة وقال الشيخ عبد القاهر الالف في مسلمان ورجلان حرف اعراب
وفيه دليل على الاعراب فهو بمنزلة الدال المرفوعة من زيد في قولك جاني
زيد وليس بمنزلة الدال على انفراده ولا بمنزلة الحركة على انفرادها اما الدليل
على انه ليس بمنزلة الدال متجردًا من الرفع فهو انك تقول جاني زيدان

فتستفيد من الالف الاعراب وليس كذلك الدال لانه لو قيل ضرب زيد
بعد ما جرد من الحركة لم يتصور من نفس الدال اعراب واما الدليل على انه
ليس بمنزلة الحركة على انفرادها فهو انك لو اسقطت الالف تبطل
معنى الاسم ولو اسقطت الحركة من دال زيد فقلت جاني زيد ساكنًا
لم يبطل الاسم وانما يزول الاعراب فقط واذا ثبت هذا علمت ان الالف
في رجلان بمنزلة الدال المرفوعة وليس بمنزلة الدال المفردة عن الرفع
ولا بمنزلة الرفعة منفردة عن الدال وكذلك الحكم الظاهر في مسلمون
هو بمنزلة الدال المرفوعة من زيد والياء في مسلمين بمنزلة الدال
المجرورة في الاصل الا ان النصب تبعه واما النون فيهما اعني في التثنية
والجمع فانها عوض من الحركة والتنوين وذلك ان الالف في مسلمان حرف
اعراب كالنون في قائمة فكما ان النون يكون له حركة وتنوين كما يكون للميم
في قائم كذلك يجب ان يكون للالف حركة وتنوين كما يكون للميم في مسلم واللام
في رجل فلما منع الالف الحركة والتنوين فان قلت ما الدليل على ان
الالف ليس فيه تقدير حركة كما في الف عصا قلت الدليل على ذلك
انك تقول مررت بمسلمين فلا تقلب الياء الفا مع انفتاح ما قبلها فلو
انه عار من الحركة لما صح كما لا يصح الياء في بيع اذ كان في تقدير الحركة فالياء
في مسلمين كالياء في البيع واعلم ان لهذه النون حالتين هي في احديهما
عوض عن الحركة وحدها دون التنوين وفي الثانية عوض عن الحركة والتنوين معًا
دون التنوين فالحالة الاولى نحو رجلان ومسلمان ومسلمون من حيث انك

تقول مسلم فتجده مصاحبًا للحركة والتنوين فما التنوين اذا عوض عنها جميعًا
والحالة الثانية في نحو قولك الرجلان اذ لو قلت الرجل تجده عاريًا من التنوين
فالتنوين اذن عوض من الحركة وحدها وكذلك اذا قلت يا رجلان في
النداء اذ الواحد لم يستحق التنوين ومن ذلك قولك في احمر احمران
وقولك لا رجلين في الدار وذلك ان الواحد مستحق للحركة وحدها
لان الاحمر لا يدخله التنوين لانه غير منصرف وكذا المنفي بلا نفيًا شائعًا
اذا كان نكرة مفردة كان مستحقًا للحركة كقولك لا رجل فاذا قلت احمد
واحمدان فالتنوين عوض من الحركة والتنوين معًا لان احمد لا ينصرف للتعريف
ووزن الفعل واذا ثنيته زال عنه التعريف واذا زال تعريفه انصرف
واذا زال عنه منع الصرف استحق التنوين مع الحركة فاذا احمدان بمنزلة
زيدان سواء وقد جعل بعضهم للنون هذه حالة ثالثة وهي ان يكون عوضًا
من التنوين وحده وذلك نحو غلاما زيدٍ لانك تسقطه سقوط التنوين
في قولك غلام زيدٍ والحركة لا يسقط مع الاضافة فلا يقال غلاما زيدٍ
الميم وذكر الشيخ عبد القاهر ان هذه احوال انما يذكر قصدًا الى التقريب
والتسهيل والافهذه الحالة عائدة الى الحالة الاولى الا ترى انك اذا قلت
غلامان لم يكن بد من ان يعتقد في النون كونه عوضًا من الحركة والتنوين فاذا
جاء الاضافة لم يكن ان يقال انهما وجبت ان يكون النون عوضًا من التنوين
وحده لان الكلمة على حالها وانما يجب ان يقال ان النون حذف وان كان
حذف الحركة لاجل لو اثبت عوضًا من الحركة على اعتدادها كما فعل ذلك

في الرجلان لحصل الفصل بين المضاف والمضاف اليه وجمع زيادتين على اخر
الكلمة اذ الاصل ان يجب ان يقال غلامان زيدٍ وذلك بمنزلة ان يقول غلامن زيدٍ
في انك تفصل بين الجار والمجرور وتجمع على آخر الاسم زيادتين التنوين والمضاف
اليه وذكر بعضهم ان النون في عصوان ورحيان بدل من التنوين واحدة اذ
واحدها ليس فيه حركة والصواب انها ههنا عوض منها جميعًا لان عصًا
ورحيً وان لم يظهر فيها الحركة صورةً الا ان تقدير الحركة فيهما يدل على ذلك
انقلاب آخرها الفًا فلولا انهما اعني واو عصًا وياء رحيً متحركتين والا لم
ينقلبا الفين فلما ان كذلك جعل النون عوضًا من الحركة المقدرة والتنوين
الظاهر فان قلت كيف زعموا ان النون في رجلان عوض من الحركة والتنوين
مع قولهم ان الالف بمنزلة الدال المرفوعة وهل يجوز ان تقوم الشيء مقام الشيء
ثم تعوض عنه مع ذلك قلنا انما لم نقل ان الالف في رجلان بمنزلة الدال
والحركة على الاطلاق وانما قلنا بمنزلة الدال والرفعة وقولنا الرفع لا
يراد به جنس الحركة وانما يقصد بذلك اختصاص الضمة فاذا قلنا ان زيدًا
مرفوع فالمعنى ان فيه ضمة تختص بحال دون حال فحقيقة الرفع يرجع الى
الاختصاص فاذا قلت الالف بمنزلة الدال المرفوعة فهو بمنزلة ان
يقول انه بمنزلة الدال وفيه اختصاص بحال دون حال كالغاء عليه في
قولك جاءني رجلان فما ان الرفعة معناها اختصاص الضمة بحال دون
حال فالالف متضمن للاختصاص الذي يكون في الضمة في قولك جاءني رجلان
وذلك انك تقول في حال الجر مررت برجلين فما تقول مررت برجلان النون

عوض من الحركة على الاطلاق فاذا قلت جاني رجلان و رايت رجلين ومررت
برجلين لم تقدر ان التنوين عوض عن الحركة وفي حال الجر عن الكسرة وفي حال
النصب عن الفتحة بل هو عوض عن مطلق الحركة على الجملة وليس كذلك
الالف دليل على معنى لانه بمنزلة الدال من زيد واختصاص الضمة ولهذا
قال الشيخ ابو علي التنوين عوض من لفظ والالف دليل على معنى وانهم لما
عوضوا الالف الانقلاب لم يعتدوا به اذ كان معنى لا لفظا والمقصود
بهذا الكلام ان الالف في رجلان حرف من نفس الكلمة كالدال من زيد لا
انهم جعلوا بينهما اختلافا ما كان في الحركات فجعلوا اثبات الالف بمنزلة الرفع
وانقلابه الى الياء بمنزلة النصب او الجر في قولك مررت بمسلمين ورايت مسلمين كما
قالوا هذا احمد ورايت احمد ومررت باحمد فقد قالوا اختلاف الحركة الى
حرف التثنية ولم يقولوا الحركة و الاسم المتمكن يستحق اختلافا بالحركة وقد
حصل الاختلاف ههنا وهو معنى ولم تحصل الحركة التي هي لفظ فيجب
ان يعوض عنها ليكون مسلمان بمنزلة مسلم في استيفاء الاختلاف والحركة
والتنوين طريقه فانه من اسرار هذه الصناعة هكذا ذكره الشيخ عبد القاهر
رحمه الله وقد طبق المفصل في هذا البيان واد قد عرفت هذا الاعراب انقسامه
الى الاختلاف بالحركات والاختلاف بالحروف في الاسماء فاعلم انه اعني الاعراب
في الفعل المضارع ينقسم ايضا الى هذين القسمين فاختلافه بالحركات
في كل فعل واحد اخره حرف صحيح كيضرب ويقتل ونحوهما وذلك نحو هو يضرب
ولن يضرب ولم يضرب وقد ذكرنا ذلك واما اختلافه بالحرف فيما اتصل

الف الضمير وواوه وياؤه وذلك نحو يفعلان ويفعلون وتفعلين فان النون في هذه
الافعال الخمسة علامة الرفع وتسقط في الجزم والنصب نحو لم يفعلا ولم يفعلوا
ولم تفعلي ولن يفعلوا ولن تفعلي وانما جعل ثبوت النون قائما مقام الحركة لان
هذه الافعال لما وجب ان تكون معربة لم يمكن ان يجعل اللام حرف الاعراب
لان من الاعراب الجزم فلو كان اللام الاعراب حرف الاعراب لوجب ان تجزم في حال
الجزم حتما ولا بد من حذف ضمير الفاعل لاجتماع الساكنين ولم يمكن ان
يجعل الضمير حرف الاعراب لانه في الحقيقة ليس من الفعل وانما هو كلمة برأسها
مرفوعة المحل بالفاعلية فاذا دخل عند ذلك لم واخواتها توكدت بينه وبين حروف
اللين فجعل ثبوتها علامة للرفع وسقوطها علامة للجزم وذلك لان علامة
الجزم في الفعل الواحد هي السكون فجعل علامته في هذه الافعال سقوط النون
لان السكون هو سقوط الحركة ثم حمل النصب على الجزم وحمل على الرفع
لوجهين احدهما ان الجزم اخص من الرفع اذ هو عبارة عن السقوط في الجزئي
ان حمل عليه دون الرفع والثاني ان الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء
والنصب محمول على الجر في الاسماء في غير موضع فلذلك ههنا حمل على ما هو
بمنزلته اعني الجزم وانما جعلنا الجزم متبوعا دون النصب للعلتين المذكورتين
في متبوعية الجر في التثنية والجمع دون النصب وذلك لان السقوط نظير
السكون فلان يجعل علامة للجزم اولى من ان يجعل
علامة للنصب الذي لا يجانس السقوط اصلا ولان الجزم مختص بالافعال
فبالحري ان يكون متبوعا وما بقي من حروف هذا السلك حروف المد واللين في الفعل

الفعل المعتل اللام فانها ثبتت ساكنة في الرفع نحو هو يغزو ويرمي ويخشى وتسقط
في الجزم سقوط الحركة لم يغز ولم يرم ولم يخش وتتحرك الواو والياء في النصب
نحو لن يغزو ولن يرمي وتثبت الالف ساكنة في النصب مع مثلها في الرفع
نحو لن يخشا كما لامتناعها من الحركة وانما ثبتت هذه الحروف ساكنة في
حال الرفع لان الاصل ان يقال هو يغزو ويرمي ويخشى فاستثقلت الحركة
على الواو والياء فصار زنا ساكنين نحو يغزو ويرمي واما في يخشى فانقلبت الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها وانما حذفوا هذه الحروف في الجزم لانها اشبهت الحركات
من وجهين احدهما ان هذه الحروف مركبة من الحركات على قول بعض النحويين
والحركات ماخوذة منها على قول بعضهم وعلى كلا التقديرين فقد حصل التنافي
بينها وبين الحركات والثاني ان الحركات لا يقوم بها كما لا يقوم الحروف بانفسها
فلما حصلت هذه المشابهة بين هذه الحروف وبين الحركات والحركات تحذف
للجزم فكذلك هذه الحروف حذفت للجزم وقد حكي عن ابن السراج انه شبه
الجازم بالدواء والحركة في الفعل بالفضلة التي تخرجها الدواء فكما ان الدواء
ان صادف فضلة حذفها وان لم يصادف اخذ من نفس الجسم فكذلك
الجازم اذا دخل على الفعل ان وجد حركة اخذها والا اخذ من نفس الفعل
وسهل حذفها وان كانت اصلية لسكونها لانها بالسكون يضعف فيصير
في حكم الحركة فكما ان الحركة تحذف فكذلك هذه الحروف وانما تحركت الواو
والياء في حالة النصب في يغزو ويرمي لخفة الفتحة وانقلبت الياء في يخشى
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وفي حالة الرفع هذا تمام القول في شرح اعراب

الاسماء والافعال والاختلاف بالحركات والحركات فيهما فاعرفه وبعد فان الياء
في قوله رب العالمين علامة للجر والنون فيه بدل من الحركة دون التنوين
لما سبقت الاشارة اليه وهو جمع السلامة وسمي بذلك لسلامة بناء الواحد
فيه وهو مختص باولي العلم والمتقدمون جرت عادتهم بان قالوا هو مختص
باولي العقل والمحققون آثروا اللفظ العلم على لفظ العقل ليصح اطلاقه
على القديم سبحانه وتعالى نحو قوله فتبارك احسن الخالقين وذلك
لصحة اطلاق العالم عليه تعالى دون العاقل فان قلت العالم
اسم غير صفته وانما يجمع بالواو والنون صفات العقلاء وما في حكمها
من الاعلام قلنا ساغ ذلك لمعنى الوصفية وهي الدلالة على معنى
العلم هكذا ذكره صاحب الكشاف الرحمن الرحيم هما مجروران على
الوصفية لله صفة لحمد صفة وقد سبق بعض احكام الصفة وليذكر
هنا شيئا آخر فنقول قد اختلفوا فيما يعمل في الصفة تذهب
بعضهم الى ان العامل فيها هو العامل في الموصوف وهو قول ابي عثمان
وابي بكر وابي العباس وابن كيسان والزجاج وعلي ابن عيسى وعلي ابن سليمان
وهو مذهب سيبويه وذهب ابو الحسن الاخفش الى ان العامل في
الصفة كونها صفة وان الوصف يجري على ما قبله وليس معه لفظ عمل
فيه وانما يعمل فيه كونه وصفا فذلك هو الذي يرفعه وينصبه ويجره كما ان
المبتدا انما رفعه الابتداء والابتداء معنى عمل فيه وليس لفظا فكذلك
هذا واختير القول الاول بان العامل فيها ما عمل في موصوفها لاشتمال عليها

الرحمن الرحيم

الاترى انك اذا حملت اناء فيه ماء كنت حاملاً للماء الا ان العامل يصل الى
الموصوف بلا واسطة ويصل الى الوصف بواسطة الموصوف كما
يصل العامل الى الخبر بواسطة المبتدإ والى الجزاء بواسطة الشرط
والى المفعول بواسطة الفاعل وكان ابو علي يختار قول ابي الحسن ويحتج على
صحته بان من هذه التوابع ما يجوز باعراب ما يتبعه ولا يصح ان يعمل فيه ما
عمل في المتبوع وذلك نحو اجمع وجمعاء وما يجري مجريهما وليسا بمنزلة
كل لان كل لا يجوز ان يليه العوامل على استكراه تقول جاني كلهم ولا يجوز
جاني اجمع لانه لا واسطة فلما صح وجود هذا فيها دل على ان الذي يعمل
في الموصوف غير عامل في الصفة وللاخرين ان يقولوا نحن انما قلنا ان
العامل يصل الى الوصف بواسطة الموصوف واذا كان كذلك سقط
هذا الالزام لان جاني اجمع انما لا يجوز لعدم الواسطة حجة اخرى
لابي علي قال انما نجد من الصفات ما اعلابه يخالف الموصوف نحو قولك
يا زيد العاقل قد يذهب عني وصفته مرتفعة ارتفاعاً صحيحاً فلو كان العامل
في الصفة هو العامل في الموصوف لم تختلف حركاتهما ولم يكن احدهما
اعراباً والاخرى بناء وهذا ندل على ان الصفة ليست معمولة عامل
الموصوف وللاخرين ان يقولوا هذا الذي جاني صفة المنادي المفرد منصوب الموضع
سائغ حسن لانه هو الاصل من حيث المنادي المفرد منصوب الموضع
هذا ما ذكره الجاشعي في دفع هذه الحجة وهو ضعيف لان كون المنادي
منصوب الموضع لا يوجب رفع الصفة ولا يجوز ان يرفع ناصب المنادي

الصفة وبالجملة فحجة ابي علي اقوى ولعل هذا هو الذي ابا الحسن على ذهاب
مغايرة العامل بين الموصوف والوصف ولا يمكن الخروج عن هذا المضيق
الا ان يذهب الى ما ذهب اليه ابن الانباري وقد ذكر ان الصفة الواقعة
بعد المنادى مرفوعة لانها خبر مبتدا محذوف تقديره يا زيد انت الظريف
الا ان هذا التقدير يخرج الكلام عن النداء الى الاخبار ويجعله بحيث
لا يفتقر الى شيء اخر لانك اذا قلت يا زيد انت الظريف تقدم الغرض
حتى كانك تنادي لتخبره بكونه ظريفاً ولتعلمه بانك تعلم ظرافته ومعلوم انك
اذا قلت يا زيد الظريف اقبل لبس مرادك منه هذا احتجوا اعني الذين
ذهبوا الى اتحاد العامل في الوصف والموصوف بانهم قالوا الصفة
كالخبر مما يجري عليه الاتري انهم قد جعلوا الصفة والموصوف كاسم واحد
ثم بنوهما مع لا التي لنفي الجنس على انه لا يجوز بناء ثلثة اشياء وذلك نحو
لا رجل ظريف عندك وكذلك قولهم يا زيد ابن عمرو على ما مر واحتجوا
ايضاً بقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم وجه
الاحتجاج به انه لما وصف اسم ان باسم الموصول دخلت الفاء في الخبر
كما يدخل اذا كان الخبر عنه موصولاً نحو قوله تعالى ان الذين قالوا ربنا الله
ثم استقاموا فلا خوف عليهم فهذا يدل على ان الصفة والموصوف جريا
مجرى شيء واحد والتزم ابو علي في هذا بان قال في هذا يلزم ان يكون
في اسم واحد اعرابان وهذا ما فصوه في كلامهم راسا يدلك على هذا
انهم اذا نسبوا الى تثنية او جمع على حدها حذفوا علامتيهما لئلا يجتمع

في الاسم دلالتا اعرابٍ فازالا نوا كرهوا ذلك في التثنية والجمع مع ان التثنية
جرت عندهم مجرى غير المعرب في قولهم اذل عددا واحدٍ اثنان فان كرهوا
في الاعراب المحض الذي لم يجر مجرى البناء اجدروا اولى ومن ثم ذهبوا في قولهم
يا زيد ابن عمرو لما جعلوا الموصوف مع الصفة بمنزلة اسم مفرد الى ان
بمنزلة ابنم وامرئ ولم يجز فيهما الا ذلك لان حركة اخر الاسم الاول لو كانت
اعرابًا لوجب ان يكون في الاسم الواحد اعرابان وهو ممتنع لما ذكرنا فهذا
ما الزمهم ابو علي واعلم ان هذا لا يرد عليهم لانهم انما يقولون الصفة والموصوف
بمنزلة الشيء الواحد لشدة ارتباط احدهما بالاخر على جهة التشبيه لا على
جهة الحقيقة وقال ابو علي واما قولهم قل ان الموت الذي تفرون
منه فانه ملاقيكم فقد جوز ابو الحسن ان كون الفاء فيه زايدة وجعل
مثل ذلك عن ابي عثمان ويجوز في الرحمن الرحيم النصب رد العالمين
على النداء يجوز فيهما النصب على الوصفية وكذلك في مالك يوم الدين كانه
قال اعني مالك يوم الدين فقال يا رب العالمين الذي من صفاتك الرحمانية
والرحيمية والملكة يوم الدين اياك نعبد ولا نعبد غيرك مالك يوم
الدين اضافة مالك يوم الدين يحتمل ان يكون حقيقة لفظية وقد سبق
الاشارة الى الاضافة الحقيقة ولنذكر انفًا اضافة اللفظية فنقول
هذه الاضافة التي تفيد تخفيفًا في اللفظ ولا تفيد تعريفًا ولا تخصيصًا
هي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله والصفة المشبهة الى فاعلها نحو
مررت برجلٍ ضاربِ زيدٍ وحسنُ الوجهِ اي ضاربُ زيدًا وحسنٌ وجهه

وتحمل الروح
مالك يوم الدين

نافذ بهذه الاضافة سقوط التنوين ولا يفيد بها تعريفًا الا ترى انك تصف
به النكرة مع وجود الاضافة ولا يذهب عنك ما ذكرنا ان اسم الفاعل انما
يكون اضافته لفظية حيث كان بمعنى الحال او الاستقبال لانه انما يعمل اذا
كان بمعناهما واما اذا كان بمعنى الماضي فاضافته حقيقة لانه اذ لغير عامل
نحو مررت بزيد ضارب عمرو امس اذا كان صفة ثابتة نحو مررت بزيد صاحب
عمرو ويجوز لك في هذه الاضافة ان تقول الضاربا زيدٍ والضاربوا زيدٍ
لحصول التخفيف المقصود منها وهو سقوط نوني التثنية والجمع ويجوز
ايضًا الضاربُ الرجلِ لانه وان لم يحصل فيه التخفيف لفظًا الا انه شبيه بالحسن
الوجه من حيث ان اضافتها غير حقيقية والاسم الثاني منها محلى بلام التعريف
وقد حصل التخفيف من نحو الحسن الوجه لانه في التقدير الحسنُ وجهه فلما اضيف
سقطت الهاء من المضاف اليه فالتخفيف اذ لحاصل لا يقال ان الكناية وان
سقطت فقد عوضت عنه اللام لان اللام لا يوازنها لثقلها وخفته ومنه
تخفيف من جهةٍ اخرى وهو انتقال الضمير لان الضمة اثقل لانك تستقر فيها
الى تحريك عضوين واما الضاربُ زيد فغير سايغ البتة لعدم التخفيف
والمشابهة بما فيه التخفيف وقد اجازه الفراء فان قلت فلم سوغوا نحو الضاربك
والضاربة والضاربي والضاربني والضاربياتي اليس هو والضاربُ زيدٍ
سواء في عدم افادة التخفيف قلنا لا لانك اذا تصفحت هذه الاشياء قلت
الضاربُ اياك والضاربُ اياي والضاربُ اياه فاذا اضفت عدلت عن
الضمير المنفصل الى الضمير المتصل فاتى بذلك تخفيفًا لفظيًا بخلاف الضارب

الضاربني فان قلت فما منعهم ان يقولوا في غير الاضافة الضاربه على ان يكون
الهاء ضمير المنصوب كما في ضربه قلنا لانهم لما رفضوا ان يقولوا ضاربنيه
وضاربانيي وضاربونيي فيجمعوا بين الضمير المتصل وبين ما فيه التنوين او نونا
التثنية والجمع لعلة اوجبت ذلك وهي اما الاحتراز من الجمع بين الزيادتين على
اخر الكلمة واما الترقي من حصول المساواة بين الصفة والفعل لمضاهاة
التنوين والنون نون الوقاية فيقولون ضاربانيي ويضربنيي في درجة واحدة
واما الفرار من الجمع بين الاتصال والانقطاع اذ الضمير المتصل يوذن
بالاتصال والتنوين والنونان بالانقطاع جعلوا ما لا يوجد فيه التنوين
والنون تبعا لما وجدا فيه فلم يجيزوا الجمع بينه وبين الضمير فلم يقولوا الضاربه
كما لم يقولوا ضاربنيه جريا على نهجهم في توخي الازدواج والتشاكل وكثيرا
كلامهم ان يثبت في صورة من الصور علة مستلزمة لحكم من الاحكام ثم انهم
اجروا ذلك الحكم في اخواتها ونظايرها مما لم يثبت فيه تلك العلة وذلك
حرصا منهم وتشعقا لجري الباب على وتيرة واحدة وطريقة مطردة وان
شئت فاستانس بباب تعدوا عدو نعد ويعد وذلك لان الاصل
في يعد يوعد فحذف الواو لوقوعه بين الياء والكسرة ثم تراهم يحذفون
في اعدو ونوعد وتوعد ايضا وان فقدت تلك العلة قياسا على يعد لجري
الباب على سنن واحد ومن ذلك حمل النصب على الجر في جمع المؤنث
بالالف والتاء نحو رايت مسلمات ومررت بمسلمات قياسا على مسلمين
فافهم هذه المسئلة فانها من مزالق هذه الصناعة ومداحضها واذ قد

عرفت هذا فاعلم ان قوله مالك يوم الدين يحتمل ان يكون اضافته حقيقية
وان كان بمعنى المستقبل لان ما اخبر الله تعالى انه سيكون بمنزلة الماضي
في صحته وثباته وقوعه وكان قد وقع ولهذا اخبر الله عز من قايل
عما يكون بلفظ الماضي ولترى اذ وقفوا وهم يوقفون بعد وقال اذ
تبرا الذين اتبعوا وقال اذ قال الله يا عيسى الاية ولم يقع القول بعد
لانه انما يكون في يوم القيامة ومثل هذا اكثر من ان يضبطها القلم
ولهذا قرئ ههنا ملك بلفظ الماضي واذا كان اضافته حقيقية فهو
معرفة فيصح وقوعه صفة لما قبله وهذا قول ابي الحسن والزجاج وابي
علي وجميع من يوثق بعربيته ولا اعتداد بقول من يقول انه لا يصح
صفة المعرفة لكونه نكرة لما مر ويجوز ان يكون اضافته لفظية لكونه في
معنى المستقبل فيكون في حكم انفكاك كانه قيل مالك يوم الدين وعلى هذا
لا يجوز انجراره على الوصفية بل يكون مجرورا على البدلية وليس بمشروط في
البدل عنه ان يتطابقا تعريفا وتنكيرا بل تبدل اي النوعين شيت من
الاخر نحو قوله تعالى اهدنا صراط مستقيم صراط الله وقوله بالناصية ناصية
كاذبة الا انه لم يحسن ابدال النكرة من المعرفة الا ان تكون موصوفة كما
ترى وسيتلى عليك احكام البدل بوبرها ونحيط بعجزها وبحرها فيما بعد
ان شاء الله تعالى ويجوز في مالك النصب على ثلثة اوجه احدها ان يكون نصبا
على المدح باضمار فعل كامدح والثاني ان يكون منادى مضافا التقدير يا
يا مالك يوم الدين وقد سبق مثله في يوم الدين في رب العالمين والثالث انتصابه

على الحال من اسم الله تعالى وانما يكون الحال منصوبًا لوقوع الحال المشابهة بينه وبين
المفعول لكل واحد منهما فضلة يجيء بعد تمام الكلام ولها بالمفعول شبه خاص
من حيث وقوع الفعل فيها وهي بيان هيئة الفاعل او المفعول وذلك نحو جاني
زيد راكبًا وضربت زيدًا قائمًا يجوز ان تجعله حالًا من ايهما شئت على انك ضربته
وانت قايم او ضربته وهو قايم ويسمى ذلك الفاعل والمفعول الذي هو هيئة ذا الحال
وقد يكون منهما اي من الفاعل والمفعول ضربة نحو لقيته راكبين وعلى
التفريق نحو لقيته مصعدًا ومنحدرًا او العامل فيها عمل نوعين احدهما ان
يكون فعلًا ما مرّ او شبهه فعل الصفات نحو زيد ضارب قايمًا والثاني
ان يكون معنى فعل نحو فيها زيد مقيمًا اي استقر فيها مقيمًا ومالك واقفًا اي
ما تصنع وهذا زيد قايمًا اي انبه عليه واشير اليه لان في الهاء معنى التنبيه
وفي ذا معنى الاشارة واعمال معنى الاشارة اولى لانه اخرهما وجودًا وعلى هذا
قوله تعالى هذا بعلي شيخًا قال العلامة فخر خوارزم سيلتك حين كنت بمكة
حرسها الله عن العامل في الحال في قوله تعالى هذا بعلي شيخًا فقلت هو معنى
التنبيه فيها ومعنى الاشارة في ذا فقيل اما استقر من عادتهم ان يكون
العامل في الحال وذيها واحدًا والعامل في ذي الحال معنى الابتداء
وفي الحال المعنى الذي ذكرته قلت تقديره انبه عليه واشير اليه فسقط
الاعتراض وفي كتاب سيبويه يجوز في قايمًا من هذا زيد قايمًا الرفع على
اربعة اوجه احدها ان يكون خبرًا لهذا اي هذا الذي حصل له المسمى بزيد
والمتخلي بالقيام والثاني ان يكون خبر مبتداء محذوف اي هذا زيد هذا قائم

والثالث ان يكون بدلًا من زيد اي هذا قايم والرابع ان يكون زيد بدلًا من هذا وقايم
خبره اي زيد قايم وقرئ وهذا بعلي شيخ بالرفع على الاوجه الاربعة وكان وليت
ولعل يجوز اعمالهن فيها لما فيهن من معنى الفعل مع تغيير مضمون الجملة الابتدائية
بخلاف ان ولكن فانهما لا يغيران مضمون الجملة بل يؤكدانه والفرق بين النوعين من
العامل ان الاول اعني الفعل وشبهه يجوز ان يعمل فيها متقدمًا ومتاخرًا نحو راكبًا
جاني ولا يعمل فيها الثاني الا متقدمًا لضعفه فلا يقول مقيمًا فيها زيد ثم ان حق
الحال ان يكون نكرة وذي الحال ان يكون معرفة وذلك الفرق بينهما وبين الصفة
والموصوف وقيل لان الحال هو الخبر في الحقيقة والخبر حقه التنكير الا ترى
انك اذا قلت جاني زيد راكبًا كنت مخبرًا بركوب زيد واما نحو جاني وحده وبطايرة
فمعناه منفردًا وقيل انتصابه على المصدر بفعل محذوف والفعل المحذوف مع فاعله
واقع موقع الحال فالتنكير اذًا ثابت وتنكير ذي الحال قبيح الا في اربعة مواضع
احدها عند تقديم الحال عليه نحو جاني راكبًا رجل وذلك لانه لا يلتبس بالوصف
والموصوف والثاني اذا كان الكلام تعني عنها المعرفة لقوله لا بر كنن احد الى
الاحجام يوم الوغى متحوفًا لحمام الثالث ان يكون الكلام مصدرًا بالاستفهام نحو
اتند رجل راكبًا والرابع ان يكون مصدرًا بالنفي ولا حالًا على الحال الا فضلة نحو
ما جاني رجل الا راكبًا ولا يخفى عليك مما ذكرنا ان الحال يجب ان يكون وصفًا وقد
اقيم المصدر مقامه نحو اتيته ركضًا وعدوًا اي راكضًا وعاديًا وقد يجيء الاسم غير الصفة
والمصدر تنزيلًا نحو هذا بشرًا اطيب منه رطبًا جوز هذا لحصول معنى الانتقال
المطلوب من الحال فيه الا ترى انه تقنع هذا البشر اطيب منه عنبًا لان البشر لا يتحول

على الحال من اسم الله تعالى وانما يكون الحال منصوبًا لوقوع الحال المشابهة بينه وبين
المفعول لكل واحد منهما فضلة يجيء بعد تمام الكلام ولها بالمفعول شبه خاص
من حيث وقوع الفعل فيها وهي بيان هيئة الفاعل او المفعول وذلك نحو جاني
زيد راكبًا وضربت زيدًا قائمًا يجوز ان تجعله حالًا من ايهما شئت على انك رأيته
وانت قايم او ضربته وهو قايم وليس ذلك الفاعل والمفعول الذي هو هيئة ذا الحال
وقد يكون منهما اي من الفاعل والمفعول ضربة نحو لقيته راكبين وعلى
التقدير نحو لقيته مصعدًا ومنحدرًا او العامل فيها عامل نوعين احدهما ان
يكون فعلًا ما مرّ او شبهه فعل الصفات نحو زيد ضارب قائمًا والثاني
ان يكون معنى فعل نحو فيها زيد مقيمًا اي استقر فيها مقيمًا وما لك واقفًا اي
ما تصنع وهذا زيد قائمًا اي انبه عليه واشير اليه لان في الهاء معنى التنبيه
وفي ذا معنى الاشارة واعمال معنى الاشارة اولى لانه اخرهما وجودًا وعلى هذا
قوله تعالى هذا بعلي شيخًا قال العلامة فخر خوارزم سيلت حين كنت بمكة
حرسها الله عن العامل في الحال في قوله تعالى هذا بعلي شيخًا فقلت هو معنى
التثنية فيها او معنى الاشارة في ذا فقيل اما استقر من عادتهم ان يكون
العامل في الحال وذيها واحدًا والعامل في ذي الحال معنى الابتداء
وفي الحال المعنى الذي ذكرته قلت تقديره انبه عليه او اشير اليه فسقط
الاعتراض وفي كتاب سيبويه يجوز في قايمًا من هذا زيد قايمًا الرفع على
اربعة اوجه احدها ان يكون خبرًا لهذا اي هذا الذي حصل له المسمى بزيد
والمتحلي بالقيام والثاني ان يكون خبر مبتدأ محذوف اي هذا زيد هذا قائم

والثالث ان يكون بدلًا من زيد اي هذا قايم والرابع ان يكون زيد بدلًا من هذا وقايم
خبره اي زيد قايم وقديم وهذا بعلي شيخ بالرفع على الاوجه الاربعة وكان ولبث
ولعل يجوز اعمالهن فيها لما فيهن من معنى الفعل مع تعيين مضمون الجملة الابتدائية
بخلاف ان ولكن فانهما لا يجيء ان مضمون الجملة بل يؤكدانه والفرق بين النوعين من
العامل ان الاول اعني الفعل وشبهه يجوز ان يعمل فيها متقدمًا ومتاخرًا نحو راكبًا
جاني ولا يعمل فيها الثاني الا متقدمًا لضعفه فلا يقول مقيمًا فيها قائم واعلم ان حق
الحال ان يكون نكرة وذي الحال ان يكون معرفة وذلك الفرق بينهما وبين الصفة
والموصوف وقيل لان الحال هو الخبر في الحقيقة والخبر حقه التنكير الا ترى
انك اذا قلت جاني زيد راكبًا كنت مخبرًا بركوب زيد واما نحو جاني وجه وثيابه
فمعناه منفردًا وقيل انتصابه على المصدر بفعل محذوف والفعل المحذوف مع فاعله
واقع موقع الحال فالتنكير اذًا ثابت وتنكير ذي الحال قبيح الا في اربعة مواضع
احدها عند تقديم الحال عليه نحو جاني راكبًا رجل وذلك لانه لا يلتبس بالوصف
والموصوف والثاني اذا كان الكلام تعني عنها المعرفة لقوله لا بر لنا حتى الى
الاجام يوم الغيل متحوفًا لحمام الثالث ان يكون الكلام مصدرًا بالاستفهام نحو
اتيد رجل راكبًا والرابع ان يكون مصدرًا بالنفي داخلًا على الحال الا نقضاله
نحو ما جاني رجل الا راكبًا ولا يخفى عليك مما ذكرنا ان الحال يجب ان يكون وصفًا وقد
اقيم المصدر مقامه نحو اتيته ركضًا وعدوًا اي راكضًا وعاديًا وقد يجيء الاسم غير الصفة
والمصدر بمنزلتها نحو هذا بسرًا اطيب منه رطبًا جوز هذا لحصول معنى الانتقال
المطلوب من الحال فيه الا ترى انه تمتنع هذا بسرًا اطيب منه عنبًا لان البسر لا يتحول

فبيعر عنبا وكذلك قولهم بعته يدا بيد لانه لمعنى تقدا وكلمته فاه الى فى لانه لمعنى
متشافهين وبينت له حسابه بابا اى مبوبا وههنا تقسيم لا بد لك من معرفته
وهو ان تقول للحال لا تخلو اما ان يكون مفردا او جملة فان كان مفردا
فهو اما ان يكون غير موكدة او موكدة اما غير الموكدة فنحو ضربت زيدا قائما وقد
مر واما الموكدة فهى التى تجئ بعد جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما فيها
ومجيئها لتوكيد الخبر وتقرير موداه ونفى الشك عنه وذلك قولك زيد ابوك
عطوفا وهو الحق بينا الا ترى انك حققت بالعطوف الابوة وبالبين ان
الامر حق وعلى هذا ان عبد الله الا كما تاكل العبد فيه تقدير للعبودية
وتحقيق لها ولو قلت زيد ابوك منطلقا او اخوك احلت لان الابوة والاخوة لا
تثبتان بالانطلاق ولا يوكدان به اذ لا مناسبة بينه وبينهما بخلاف العطف
اللهم الا اذا ادعت النبي والصداقة فحينئذ يجوز ذلك على تاويل زيد
بنبات او بصادقك منطلقا ولا كن لا يكون هذا من قبيل ما نحن بصدده لانه
ليس اذ الحال موكدة والعامل فى هذه الحال اعنى الموكدة هو اثبته او احقه
مضمرا وهذه الحال تفارق غير الموكدة فى كونها صفة ثابتة لا تنفك عن ذيها ابدا
واذا كانت جملة فلا تخلو اما ان تكون فعلية او اصلها اسمية او ظرفية او شرطية
فان كانت اسمية فلا تخلو اما ان تكون فيها ضمير عايد الى ذيها نحو جاني زيد
وهو يشتم او لم يكن حينئذ يجري مجرى الظرف ولا يكون بيان هيئة الفاعل
والمفعول بل هيئة زمان صدور الفعل عن الفاعل ووقوعه على المفعول وذلك
نحو لقيتك والجيش قادم اى زمن قدوم الجيش ومن هذا قوله وقد اغتدي والطير

في وكرها واعلم ان الجملة الاسمية الواقعة حالا لا بد منها من الواو لربطها بذي
الحال وقولهم كلمته فوه الى في ونحوه معدود من الشواذ وان كانت فعلية
لم تخل فعلها اما ان يكون مضارعا او ماضيا فان كان مضارعا فلا تخلو
اما ان يكون مثبتا او منفيا فان كان مثبتا فلا يقترن معه الى الواو لدلالته
بصيغته على الحال وذلك نحو ركب الامير تقاد الجنايب بين يديه وان كان منفيا
ساغ فيه الامران نحو جاني زيد ولا يضرب غلامه وان شئت استقبحت الواو واما
اثبات الواو فلان لا لنفي الاستقبال كما ان لم لنفي الماضي والاستقبال
لا يفيد الحال فادخلوا الواو لربط الحال بذيها واما استقباح نحو ان التقدير
في قولك جاني زيدا لا يضرب غلامه لقيته غير ضارب غلامه ولا معنى غير كما في قوله
ولا الضالين على ما سترى وان كان ماضيا ساغ فيه الامران ايضا اثبات
الواو وتركه سواء كان منفيا او مثبتا نحو جاني زيد او قد ضرب غلامه عمرا وان
شئت قلت قد ضرب ولا بد من قد لان الاصل في الحال ان يكون صفة
والفعل الماضي لا يكون صفة ثابتة في الحال فلا بد من قد لانها تقرب
الماضي من الحال وقد اجاز الاخفش اضمار قد نحو قوله تعالى حاصرت
صدورهم المعنى قد حصرت وانى ذلك سيبويه وان كانت طرفية فسايغ
فيه الامران ايضا نحو لقيته وعليه جبة وشي اما الاثبات وان شئت
قلت عليه جبة وشي اما الاثبات فلجريها مجرى جملة اسمية واما الاسقاط
فلان التقدير فيها مستقرة عليه جبة وشي وان كانت شرطية فلا بد معها
من اثبات الواو ولان كلمتي الشرط اعني ان ولو احديهما للمستقبل الثانية

والثانية للماضي ولا تدلان على الحال البتة فلا بد اذ لم تر الواو وذلك نحو قولك
اكرمني زيد وان لم اكرمه ومنه قوله لئن قويت وان كانوا ذوي عدد
ليسوا من الشر في شيء وان هانا وان ولو في مثل هذا الموضع يفيد ان اثبات
الشيء مع وجود المانع من حيث انك اذا قلت اكرمت زيدا وان لم يكرمني
فان عدم اكرامه اياك مانعا من اكرامك اياه الا انك تعتد مع ذلك باسباب
وفوايد من باب الحال مسئلة لا يجوز تقديم الحال على ذيها المجرور فلا يسوغ
لك في نحو مررت راكبا بزيد ان تجعل الراكب حالا من المجرور وذلك لان
الحال صفة من التوابع واذا لم يجز تقديم المجرور على الجار فكيف
يتقدم ما هو تابع له هذا ما عليه عامة النحويين الا ابن كيسان فانه اجاز ذلك
مستشهدا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس لان المعنى وما
ارسلناك الا اياهم كافة اي قاطبة وذكر الزجاج ان كافة حال
من الكاف في ارسلناك اي ما ارسلناك الا لتكف الناس عن الشرك
وارتكاب الكبايروالتاء فيه للمبالغة تقديرها في علامة وراوية وذكر
صاحب الكشاف ان انتصابه على انه وصف للمصدر اي وما ارسلناك الا
رسالة عامة شاملة للناس واما قوله تعالى وجاؤا على قميصه بدم كذب
فمحمل على قميصه النصب على الظرفية اي جاؤا فوق قميصه ولا يجوز جعله حالا
من المجرور للمتاخر عنه لما ذكرنا قلت وقد وجد هذا كثيرا في اشعار المحدثين
منه قول عبد الصمد بن بابك ثم اتقنته من الحباب بلامة اذ الطرف اعني
من الحباب لا يمكن ان توجه الا على الحال من المجرور المتاخر عنه وكذلك قول

الابيوردي بودي الى استطيع فتيق لظي حرها من اضلعي بمقيل ومثل
هذا في كلامهم اكثر من ان يحصى والتقصي عنه لا يمكن الا لمحلة على الضرورة
او على مذهب ابن كيسان او يقال ان الظرف ههنا ليس بحال في
الحقيقة وانما هو نايب عن الحال فاجيز في النايب ما لا يجوز في المنوب
عنه ذكر ذلك في تجويز تقديم الظرف على اسم ان والا فتخطيتهم لا وجه لها مسئلة
قد جاء في كتاب سيبويه مررت برجل معه صقر صايدا به غدا وقد اجاز ذلك
وان كان مستقبلا لانها حال مقدرة والمعنى معه صقر مقدرا له الصيد
وهي حال من الهاء التي في معه ومن ذلك قوله تعالى طبتم فادخلوها خالدين
اراد مقدرين الخلود ومثله لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله امنين محلقين
رؤسكم ومقصرين اي مقدرين التحليق والتقصير مسئلة يجوز انتصاب
الحال بعامل مضمر نحو قولك للمتحل راشدا مهديا اي اذهب وللقادم
ماجورا مبرورا اي رجعت ومنه اخذته بدرهم فصاعدا او فزايدا اي فذهب
الثمن صاعدا او زايدا ومنه المثل ايميا مرة وقيسيا اخرى اي انتحل
هكذا وذكره العلامة فخر خوارزم وذكر المطرزي في الايضاح ان
انتصابهما اعني تميميا وقيسيا على وصف المصدر والقول ما قال جلام
فايده اعلم ان الحال والتمييز يتفقان في ان كل واحد منهما يشترط ان يكون
نكرة فلا يجوز طاب زيد النفس ما لا يجوز جاءني زيد الراكب وان كل
واحد منهما فيه بيان وكشف لانك اذا قلت جاءني زيد فسبق الى قلب
المخاطب جميع ما احتمله المجيء من الاحوال فاذا قلت راكبا او راجلا كشفت

الابهام كما انك اذا قلت امتلاء الاناء احتمل جميع ما يشتمل عليه الاواني
فاذا قلت ماء بلبنا وبفارقان من وجوه احدها ان الحال ما يحتمل الاوصاف
فميز باحد الاوصاف والتمييز ما يحتمل الاجناس فميز باحد الاجناس
وثانيها ان الحال لا ينقسم الى مجيئه عن المفرد والجملة والتمييز ينقسم الى
ذلك اما مجيئه عن الجملة فهو اذا كان الابهام واقعا في الاسناد نحو طاب
زيد نفسا فقد وقع الابهام في جهة نسبة الطيب الى زيد فرفع ذلك
بان قلت نفسا فميز ذلك تمييزا عن الجملة وعلى هذا امتلاء الاناء ماء
وتصبب العرق عرقا وتفقأ شحما وقوله تعالى وفجرنا الارض عيونا واما
مجيئه عن المفرد فحيث كان الابهام واقعا في احد طرفي الاسناد وذلك
نحو عندي راقود خلا فوقع الابهام في راقود ولم يعرف ما هو فرفعت ذلك
بقولك خلا وهذا هو التمييز عن المفرد وهذا التمييز لا يكون الا بتمام
الاسم والمراد بتمام الاسم ان يكون ممتنعا من الاضافة والذي يتم الاسم به
اربعة اشياء التنوين ونون التثنية نحو راقود خلا ومنوان سمنا وقفيزان
برا وهذان قد سميا تاما زايلا لان ازالته ممكنة بالاضافة نحو راقود
خل ومنوا سمن وقفيزا بر ونون الجمع والاضافة نحو عشرون درهما وملأ
الاناء عسلا وهذان قد سميا تاما لازما لان الاضافة ههنا غير ممكنة
فلا يقول عشرو درهم ولا ملء عسل فان قلت قد شرطت في التمييز
عن المفرد ان يكون بعد هذه الاربعة وقد وجدناه واردا قبلها وذلك
نحو احد عشر درهما الى تسعة عشر وكذلك في كم الاستفهامية نحو كم رجلا عندك

قلنا اما خمسة عشر فالاصل فيه خمسة وعشرة الا ان الاسمين لما ركبا بنيا
على الفتح لما سبقت الاشارة اليه ومعنا التنوين كذلك فالتنوين اذا امتنع
وان لم يكن ظاهرا فنصب بعده التمييز ولم يبال بالمانع العارض والاعتداد
ثلث مراتب احدها ان يكون مميزها مجرورا وجمع قلة وذلك من الثلثة فما
فوقها الى العشرة وقد سبق الاشارة اليها وثانيها ان يكون مميزها منصوبا
ومفردا وذلك من احد عشر الى تسعة وتسعين وانما نصب مميزها لانهم
كرهوا اضافة هذه الاعداد اما الاسمان اعني احد عشر فلاستطالتهم
ذلك واما ما فيه نون الجمع نحو عشرون وثلاثون فلانها تعاقب الاضافة
وثالثها ان يكون مفردا مجرورا وذلك في المائة يتضاعف عليها وقد مر واما
كم الاستفهامية فالتنوين فيه مقدرا ايضا ولم يظهر لعدم تمكينه اذ الكاف
كناية مثل كذا وكذا وكيت وكيت وانما ميزها حملا على ميز الاعداد المفردة
ميزها وانما حمل عليها دون غيرها لانه سؤال عن العدد فقد يكون عن
القليل والكثير فحمل على الرتبة الوسطى التي هي القليل بالنسبة الى ما
فوقها والكثير الى ما دونها واما كم الخبرية فميزها مجرورا لانها محوله
على رب حمل النقيض على النقيض وقد مر هذا واذا فصل بينها وبين ميزها
اعني الخبرية فالنصب ليس الا لامتناع الاضافة وذلك كم فيها رجلا والمالك
من وجوه المغايرة بين الحال والتمييز انك اذا قلت طاب زيد نفسا فليس
النفس هي زيد على الاطلاق وانما هي شيء منه بخلاف ما اذا قلت جاءني
زيد راكبا فان راكبا هو زيد كله وليس كالنفس في طاب زيد نفسا

والرابع انك اذا قلت طاب زيدٌ نفسًا تقديرُه طابت نفسه فالفعل للنفس ليس
لزيدٍ بخلاف جاءني زيدٌ راكبًا فالفعل لزيدٍ وراكبًا تبعًا له وبعبارة اخرى
التمييز متصف بما هو منتسبٌ عنه في الاصل بخلاف الحال فانه بالعكس
من ذلك الاترى ان الاصل في الميزانِ خلّ راقودٌ وطلٌ وسمنٌ منوان
وبرٌ قفيزانِ وعسلٌ ملءُ الاناءِ وكذلك الاصلُ وصفُ النفس بالطيب
وان يقال طابت نفسُه لان الفعل وصفٌ في الفاعل وانما ازيل عن اصله
ليفاد به ضربٌ من المبالغة والتوكيد ولهذي يتذكر المقصودُ مجملًا اولًا
ومفصلًا ثانيًا وذلك ابلغ وفي القيس السابع اوقع الخامس من وجوهِ
المغايرة ان التمييز لا يتقدم على عامله سواءٌ كان فعلًا صريحًا او معناه
بخلاف الحال فلا يقال نفسًا طاب زيدٌ كما يقال راكبًا جاء زيدٌ هذا مذهب
صاحب المفتاح واختير بان النفس لما كان فاعلًا في الاصل لا يجوز تقديمه
على الفعل اذ الفاعل لا يتقدم على الفعل وروى ابو العباس المبرد عن ابي
عثمان المازني انه اجاز تقديمه فيما كان فعلًا صريحًا ولم يجز فيما كان بمعنى
فعل فاجاز نفسًا طاب زيدٌ ولم يجز خلقًا راقودٌ قاسه على الحال ولان
الفعل تتصرف فيجب ان يعمل متقدمًا ومتاخرًا وانشد اتهجر سلمى
بالفراق حبيبها وما كان نفسًا بالفراق تطيب قال فجاء ضمير الشان في
تطيب ضمير سلمى ونفسًا تمييزٌ منتقدمًا عليه وذكر اصحاب سيبويه ان
الرواية الصحيحة وما كاد نفسي بالفراق تطيب على ان يكون نفسي اسم كاد
وتطيب خبره واما قياسه اياه على الحال فغير سائغ لانه كما ذكرنا فاعل في

الاصل وليس الحال كذلك فايده البغداديون يميز الحال التقطع والتمييز
التفسير والفضل العمدة والمبتدا والخبر المترافقين والجر الخفض لا الخافض
الحد الاسفل عند التقطيع به ويميز ايضًا حروف الجر حروف
الصفة واشباهه ذلك وهو الذي يحصر به ودبما تبعهم من اصحابنا في عبارتهم
من كان يدرس بينهم كابي العباس المبرد وابي اسحاق الزجاج وابي بكر السراج
وغيرهم ممن توطن تلك البلاد فهذا تمام القول في مسايل الحال ووجه الفصل
بينها وبين التمييز باذن الله ولنرجع الى اصل الكلام فنقول اذا ثبت
ما لك على الحال فاضافته لا محاله لفظيه في حكم الانفكاك ليكون نكرة فيجوز وقوعه
حالًا وهو حال من اسم الله تعالى والعامل فيها معنى الاستقرار وذكر ابو علي
ان هذه الحال موكدة كما في قوله تعالى قايمًا بالقسط وفيه نظر لان الموكدة
كما ذكرنا شرطها ان تجيء على اثر جملة عقدها من اسمين لا عامل لهما فيها
وههنا قد عمل فيها معنى الاستقرار المستفاد من الخبر ويجوز وقوعه على الابتداء
اي هو مالك يوم الدين وقرئ ملك وملك ومليك ويجوز فيها ما ذكرنا في مالك
الا ان جعل اضافته ملك حقيقة اوجه لكونه صفة ثابتة وقرئ ملك
يوم الدين على لفظ الفعل وعزي هذه القراءة الى ابي حنيفة رحمه الله
وانتصاب يوم على انه مفعول به ويجوز ان يكون حذف مفعوله لفظًا واريد
معنى وتقديرًا كانه قيل ملك الامر كله في يوم الدين فحذف للعلم به واما
ان يكون لفظًا وتقديرًا كان فعله من جنس الافعال غير المتعدية نحو
قولهم فلان يعطي ويمنع ويصل ويقطع كان معناه هو يفعل الاعطاء

والمنع والوصل والقطع وتوجيهه على هذا ابلغ منه على الوجه الاول وانتصاب
يوم على هذا على انه مفعول فيه وهو الظرف الزمان والمكان وكلاهما
عام نوعين مبهم ومؤقت اي محدود فالمبهم من الزمان نحو الحين والوقت
والمحدود منه نحو اليوم والليلة والمبهم من المكان نحو الجهات الست والمحدود منه
نحو السوق والدار والمسجد وحكم الزمان كله ومبهم المكان واحد وهو طلان
النصب على الظرفية وجميع الافعال تتعدى اليهما وذلك لان الزمان
يتشاكل المصدر ان صيغة الفعل يدل عليه كما يدل على المصدر فاذا قلت
ضرب دل على صيغته على زمان ماض كما يدل على المصدر وكذلك اذا قلت
يضرب وسيضرب دلا على زمانى حاضر ومستقبل فلما ثبت بينهما هذه المشاكلة
عومل معاملة المصدر في تعدي جميع الافعال الى جميع ضروبه واما
المكان فلما لم يحصل لهذه المشاكلة بالمصدر لم يتعد الفعل الى جميع مرة
الا ترى انك اذا قلت ضرب ويضرب وسيضرب لم يدل على مكان دون مكان
كما دلت على زمان دون زمان فتنزل من الفعل منزلة المفعول
فلم يتعدى اليه غير المتعدي الا بواسطة الحرف فلا تقول قعدت المسجد
وانما يقول قعدت في المسجد ونحو كما عسل الطريق الثعلب شاذ وانما
يتعدي الى المبهم والامكنة لان المبهم يشابه الزمان من وجهين
احدهما انه غير محدود الا ترى انك اذا قلت خلف زيد كان ذلك غير محدود
واقعا على جميع ما يقابل ظهره الى ان ينقطع الارض وكذا باقي الجهات
وهكذا الزمان لانك اذا قلت ضرب زيد فقد دل ذلك على كل زمان ماض

منذ خلق الى يوم حدثيك وكذلك سيضرب والثاني ان هذا النوع من المكان الزمان
لا يتقدر على وجه واحد اذا الخلف يصير تحتا واليمنة يسرة كما ان الزمان
لم يتقدر فيصير ماضيا وحاضرا ومستقبلا فقد يصير اليوم واليوم امس فلما
شابه هذا النوع من المكان الزمان سلك به منهاجه في تعدي غير المتعدي
اليه بلا واسطة تعديته الى الزمان فيقال جلست خلفك كما يقال خرجت
يوم الجمعة تقسيم أخذ في الظرف وهو ان يقال من الظروف ما يتصرف
وينصرف ومنها ما لا يتصرف ولا ينصرف ومنها ما ينصرف ولا يتصرف ومنها
ما لا ينصرف وينصرف والمراد بالتصرف ان تخرج عن الظرفية فتجعل فاعلا
ومفعولا ومجرورا اما القسم الاول وهو ما يتصرف وينصرف نحو اليوم
والليلة والوقت والحين وما شاكلها فانها ينتصب على الظرفية ثم يعتقب عليها
العوامل فتجعل اسما وذلك نحو مضى يوم الجمعة وقد حانت ليلة زيارتك وطاب
الوقت ونحو ذلك واما القسم الثاني وهو ما لا يتصرف ولا ينصرف فنحو سحر
اذا اردت سحرا بعينه فانه لا ينصاف ولا يتصرف اما عدم انصرافه فللعدل
عن الالف واللام والعلمية يعني انه كان الاصل في تعريفه السحر الالف
واللام ثم انه معهما شائع لكل معهود من الاسحار ثم صار بالغلبة علما للسحر
يومك كالنجم والدبران وابن كداع وامثالها لما ثبت علميته مع اللام حذفت
اللام تخفيفا واجتزاء بالعلمية عن لام التعريف واجتمع فيه سببان
العلمية والعدل عن اللام فامتنع من الصرف واما امتناعه عن التصرف
فلانه عدل عن غير جهة فالزم النصب وذلك ان جهة العدل ان يعدل

من صيغة تخالفها كعدل عمر عن عامر ونحوه واما القسم الثالث وهو ما ينصرف
ولا ينصرف فنحو سير اذا ذات مرة وعشية وعتمة وضحوة وضحى ومساء وعشاء
وسحيرا اذا اردت عشية بعينها وعتمة ليلتك ومساها وضحى يومك فان
جردت شيئا من هذه الظروف او نعته لم تجر فلا تقول سير علية عشية
او في عشية ومن ذلك لقيته بعيدات بين اذا لقيته بعد حين ثم اسكنت عنه ثم
اتبعته منه لقيته صكة عمي اذا لقيته في اشد الهاجرة وهذا الباب مقصور
على السماع ولا تجوز فيه القياس واما القسم الرابع وهو ما لا ينصرف
وينصرف نحو غدوة وبكرة اذا اردت غدوة يومك وبكرته او غدوة غير معرفة
تعينه فانها لم ينصرفا للعلمية والتانيث والوجه المعتمد فيها ما ذكرته
بخلاف العدل عن اللام ثابت فيها الا ان النحويين استغنوا بالتانيث
الظاهر عن المحمول الخامض هكذا ذكره جدي رحمه الله وانما قلنا انهما
ينصرفان لانك تقول سير عليه يوم السبت بكرة وجيتك يوم الجمعة غدوة
والفرق بينها وبين ضحوة وعشية وعتمة على ما ذكر بعضهم انهما لوقت محدود
وان ضحوة وعتمة لوقتين متسعين وان اردت غدوة من الغدوات او بكرة
من البكرات صرفت على جاء في التنزيل ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا وقد
حكى الخليل في غدوة وبكره الصرف فدوي في جيتك اليوم بكرة وجيتني امس
غدوة وقد حكي ايضا في ضحوة وعتمة ترك الصرف فدوي في جيتك يوم الجمعة ضحوة
وليلة الاربعاء عتمة بغير تنوين والاجود ما بدانا به والشيخ عبد القاهر
قد اضطرب كلامه في عشية يومك فقال مرة اما عشية وعتمة فانك اذا

اذا قصدت عشية يومك وعتمة ليلتك قلت خرجت عشية وعتمة لم تصرفهما
كطلحة فان اردت التنكير فقلت عشية من العشايا وقال مرة اخرى
اعلم انهم خصوا لغدوة وبكرة بشيء لا يكون في نظايرهما وهو ان وضعوهما على
الجنس الوقت كالاعلام التي توضع الاجناس كاسامة وما اشبه ذلك
تقول خرجت يوما من الايام غدوة غير منصرف وذلك انك اذا اردت
ان تقول خرجت يوما في هذه الساعة في هذا الجزء المعلوم موضعه
من الايام وكذا الحكم في بكرة تقول خرجت في يوم الجمعة بكرة فلا ينصرف
لانك اردت في هذه الساعة ولا يكون هذا اعني الوضع في العلمية في
غيرهما تقول خرجت اليوم عشية والبارحة عتمة فتنون واذا قلت خرجت
يوما من الايام عشية وليلة من الليالي عتمة كان اجدر بذلك هذا هو المعول عليه وقد حكى صاحب الكتاب في عشية وحدها ان لا تجعل
معرفة كغدوة هذا كله كلام الشيخ رحمه الله وقد ذكر شيخي واستاذي اطال
الله امرار المعالي وذلك بان يطول له البقاء ناقلا عن شيخه رحمه الله ان عشية
وعتمة غير علمين وان كانا معينين وكل علم معين ولا ينعكس يدل على ذلك
بيت الحماسة عسى الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا الا تزي الا تزي
ان قوما ههنا اريد به قوم معينون ولا تشك في كونه غير علم فكذلك ههنا
واعلم ان التقسيم الذي ذكرناه في الظروف الزمانية جار بعينه في المصادر
فان منها ما ينصرف وينصرف نحو الضرب والقتل والحبس والمنع واشباهها
ومنها ما لا ينصرف ولا ينصرف نحو سبحان الله فانه منصوب على المصدر

تصرف

ابدًا وهو لا ينصرف ايضًا للعلمية والالف والنون فان قلت كم علمت ازسقوط
التنوين فيه لكونه غير منصرف وانه علم وهو مضاف ابدًا لا يظهر التنوين فيه
لهذا قلنا عرف ذلك بقول الاعشى اقول لما جاني فخره سبحان من علقمة
الفاخر ومنها ما لا ينصرف وينصرف نحو معاذ الله وعمرك الله ووقد الله
ومنها ما ينصرف ولا ينصرف كالذكري والبشري ونحوها ومن ظروف المكان
ايضًا ما يستعمل اسمًا وظرفًا وذلك نحو خلف وامام وقدام ووراء يدلك عليهم
بيت لبيد قعدت كلا الغرجين تحسب انه مولى المخافة خلفها وامامها ومن ذلك
دون في قولك جلست دونك ثم انهم اخرجوه من الظرفية فرفعوه في قولهم هذا
دونٌ ومنها ما لا يستعمل الا ظرفًا وذلك نحو عند وسوى وسواء ومع
فان فتحها اعراب وكان ابو علي يحكم عليها بالحرفية فهذا هو التقسيم الجامع
في الظروف وقد وفينا حقه مع دقايق خلت عنها كتب الاكثرين فاعلمه
تقسيم آخر في الظروف وهو ان يقال من الظروف ما هو معرب ومنها
ما هو مبني اما الاول فقد مرّ واما الثاني فعلى ضربين احدهما ما يكون بناؤه
عارضًا وهو الغايات نحو قبل وبعد وقدام وامام وسوى وما شاكلها
وسيتلى عليك احكامها بعد والثاني ما يكون بناؤه لازمًا وهو على ضربين
زماني ومكاني فالزماني الحالي امس والآن ومتى وايان وقط
المشدودة ومذ ومنذ واذ واذا والمكاني لدن وحيث وايز وهنا
وثم فاما امس فاكثر العرب ضمنوه معنى لام التعريف فصار معرفة بدلالة
وصفهم اياه بالمعرفة في قولهم خرجت امس الاحدث وبنوه على حركة التقاء

لسكون بيمة واعطي الكسرة لانها اصل حركات الساكنين ومنهم من عدله
عن الالف واللام وحقيقة عدله انهم عدلوا امس عن الامس كما عدلوا آخر
عن السحر فاعربوه ومنعوه الصرف للتعريف والعدل فقالوا اخرجتك امس
وفي امس واعجبني امسُ وانشدوا لقد رايتُ عجبًا من امسا عجائزًا مثل
السعالي خمسا ياكلن في رجالهن همسا لا ترك الله لهن ضرسا ومن بناؤه
اذا نكره او اضافه او دخل عليه الالف واللام اعربه فقال رُبَّ امسٍ
معجبٍ لنا وما كان اطيب امسنا وامسنا اعجبني وان الامس راتني قال
نصف اني ظللت اليوم والامس قبله ببابك حتى كادت الشمس تغرب وانما
استحق الاعراب في هذه الاحوال الثلث لزوال تضمنه معنى لام للتعريف
واما الآن وهو الزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم وقد اختلف في علة بنايه
فقال سيبويه والاخفش والجرمي والمازني والزجاج انما بني الآن وفيه
الالف واللام وسيبويه ان يمكنا ما دخلا عليه لانه ضارع المبهم المشار
به لان قولك الآن معناه هذا الوقت فوجب بناؤه لمضارعته اسماء
الاشارة وقال المبرد وابن السراج انما وجب بناء الآن لانه وقع من
اول وهلة معرفًا باللام وسبيل ما دخل عليه ان يكون منكورًا اولًا
ثم يعرف به فلما جاء على غير بابه بني ويدل على انه وقع من اول وهلة هكذا
انهم لا يستعملونه الا معرفًا باللام فلا يقولون آنٌ من الاناتِ وقال
ابو علي حذف لام التعريف منه وضمن معناها ثم زيد فيه لام اخرى
وقال الفراء هو منقول من قولهم آن لك ان تفعل كذا ثم ادخل عليه

الالف واللام وتركن فتحه محكيًا كما جاء انها كم عن قيل وقال على الحكاية واما
فاستنهما بها وشرطوا نحو متى كان ذاك ومتي تكرمني اكرمك فاسحقت
البناء لتضمنها الحرف الاستفهامي او الشرطي واما ان معنى متى الاستفهام
ولم يشرطوا بها وبنوها والان على الفتح اتباعًا للالف واما قط فانهم قد ضمنوه
معنى حرفين معنى من وإلى لانهم اراد وا بقولهم ما رايته قط ما رايته من
اول عمري الى الان فلقوتهم تضمنه معنى حرف الابتداء وحرف الانتهاء
حركوه باقوى الحركات واما مذ ومنذ اسمين فقد بينّ القول فيهما
واما اذ واذا فلبنائهما علتان احديهما انهما احتاجا الى اضافة توضح
معنيهما فاشبها بذلك بعض الكلمة وبعض الكلمة لا تستحق اعرابًا والعلة
الاخرى انهما افتقرا الى اضافة الى جملة فاشبها بذلك حروف المعاني
لان حرف المعنى لا يتم حتى ينضم الى جملة ولا اذا علة اخرى وذلك انها
ضمنت معنى الشرط فاذا قد عرفت هذا فاعلم ان اذ لما مضى من الدهر
واذ لما يستقبل منه واذ يضاف الى كلتا الجملتين واذا لا يضاف
الا الى الفعلية لتضمنها معنى المجازاة تقول جيتك اذ زيد قائم واذ
قام واذ يقوم زيد واذ زيد يقوم ويستقبح ان يقول اذ زيد قائم لانها
لما كانت لما مضى قابلا الماضي اياه اولى وقال الله تعالى والليل اذا
يغشى والنهار اذا تجلى ونحو اذا الرجال النقت ونحو قوله اذا السماء
انشقت فالاسم بعدها مرتفع بفعل مضمر يفسره الظاهر والمعنى اذا
انشقت السماء انشقت والفرق بين اذ ومتى ان اذا الوقت المعين

وبين الوقت المبهم ولهذا لو قال رجل لامرأته اذا لم اطلقك فانت طالق ولم
يطلقها في الحال حنث ولو قال متى لم اطلقك فانت طالق فلم يطلقها لم يحنث
الا عند اخر العمر وقد تضمن اذ معنى المجازاة وذلك عند كقولك انحو اذ
ما وقد عرفتها اعلم ان اذ واذا يقعان للمفاجاة لقولك بينا زيد قايم اذا
راى عمرًا وبينما نحن على مكان كذا اذ نزل فلان قد طلع علينا وخرجت فاذا زيد
بالباب فكان الاصبح ان يستفتح الاطرحهما في جواب بينا وبينما وذكر
بعض الائمة ان الذي في جواب بينما زايدة لانك اذا جعلتها غير زايدة
في قولهم بينا زيد قايم اذ جاء عمرو وبينما زيد جاء عمرو فاعلمت
فيها الخبر مذكورًا او مقدرًا وهي مضافة الى الجملة الفعلية التي هي جاء
وناصبه وهذا الفعل هو الناصب لبينما فاذ لقد ثبت اذ مضافة اليها
غير زايدة بطل اعماله في بينما لان المضاف اليه كما لا يصح اعماله في المضاف
كذلك لا يصح ان يعمل فيما قبل المضاف الا ترى انهم لم يجيزوا في قولهم انت
مثل ضارب زيدًا تقديم زيد فيقولوا زيدًا انت مثل ضارب وبينما هذه
هي ظرف الزمان وان كان بين في الاصل وضع للمكان الا انه اريد بها ههنا
الزمان كما ان عند موضوعة للمكان وقد استعملوها للزمان في قولهم عند
الصباح يحمد القوم السرى فاعلم ان اذا الفجائية لا يضاف الا الى الجملة
الابتدائية نحو فاذا زيد بالباب فرقًا بينها وبين التي هي للمجازاة
وللكوفيين ينتصب الخبر بعد اذا فيقولون خرجت فاذا زيدًا قايمًا
قالوا لان اذا هذه ترفع اسمًا بعدها ويعمل في الخبر عمل رجحت لانها

لانها بمعنى وجدت واستدلوا على ذلك بالحكاية المشهورة وهي انه لما قدم سيبويه
على البرامكة وطلب ان يناظر الكسائي في مجلس يحيى ابن خالد فاقبل خلف
الاحمر عليه قبل حضور الكسائي فسأله فاجاب فقال اخطأت فقال
الفراء اقبلت عليه وقلت فيه عجلة وجهه وسألته عن مسئلة فاخطأ في تقدير
ثلث مرات فقال لا اله الا الله ان يحضر صاحبك فحضر الكسائي فقال ايسألني
ام اسأله فقال سل فقال كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور
فاذا هو هي او هو اياها فقال فاذا هو هي ولا يجوز النصب فقال الكسائي
لحنت وليس هذا من كلام العرب فقال يحيى ان خالدا اختلفتما وانتما بيننا
ببلدكما فمن يحكم بينكما فقال الكسائي العرب اجتمعت ببابك فدعا بهم من
اهل المصرين وسمع اهل الكوفة والبصرة منهم فقالوا قد انصفت فدخلوا
وفيهم ابو فقعس وابو زياد وابو ثروان فسألوا عن المسئلة فوافقوا الكسائي
فاقبلوا على سيبويه وقالوا اتسمع قال الكسائي فقال الكسائي ليحيى ابن خالد
وقد علمك موملا فامر له بعشرة الاف درهم فخرج الى فارس ومات بها
والبصريون على انه لا يجوز ان يكون اذا بمعنى وجدت لانه لو كان بمنزلة لوجب
ان يرفع بها فاعل وينصب مفعولان وقال انها بمعنى فكذا النحو فقول اذا
بمعنى وجدت وهي في اللفظ ظرف مكان ويجب رفع المعرفتين بعده فوجب
هو هي وقالوا انها تعمل عمل الظرف يبقى المنصوب بلا ناصب وان اعملوه
عمل الفعل لزمهم وجود فاعل ومفعولين وليس الى اتخاذه سبيل وذكر
ابن ثعلب ان هو في اذا هو اياها عماد نصب اياها اذا لانها بمعنى وجدت

وهذا باطل لان العماد والفصل عند الفريقين يجوز حذفه من الكلام والاخبار به
ولو حذفته ههنا اختل المعنى وبطلت فايدته واما ما رواه الكوفيون من ان
العرب وافقوا الكسائي فقد قيل ان العرب قد أعطوا جعلا على موافقة
الكسائي فلا يكون اذا فيه حجة للتمتمة واما الظروف المكانية فمنها الذي
وهي لعند الا انها مبينة والفرق بينهما انك لا تقول لذي كذا الا لملك
سواء كان ملكك او لم يكن وعندي كذا لما في ملكك سواء حضرك او غاب
عنك وفيها لغات ولتشبيههم تونها بالتنوين قالوا لدن غدوة فنصب
على التمييز كما تقول قفيز حنطة ومنها حيث وهو من الظروف التي لزمتها
الاضافة الى جملة فاشبه بذلك اذ تقول جلست حيث زيد جالس وحيث جلس
زيد ويدلك على انها للمكان قولك زيد حيث عمرو جالس فتخبر بها عن شخص وقد
استعملوها للزمان كقولك للفتى عقل يعيش به حيث يهدي ساقه قدمه وانما
بنيت على الضم لان اضافتها الى الجملة لا اعتداد بها لان حق الظرف المكاني
ان يضاف الى المفرد فلما عدمت الاضافة التي يستحقها ظرف المكان صارت
اضافتها كلا اضافة فاشبهت الغايات التي استحقت البناء على الضم
لفقدها عن الاضافة ومنهم من يكبرها على اصل التقاء الساكنين ومنهم
من يفتحها فيا شاعل ابن وقد استعملوها في الاحوال الثلث بالواو وقالوا
حوث ومنها ابن وقد استعملوها وشرطوا ان استحقت البناء لتضمنها
معنى الحرفين واستحقت البناء على الفتح لمكان الباء ومنها هنا
يشار بها الى مكان قريب فان لحقته الكاف اشرت به الى ما بين القرب

والبعيد فان زدت اللام مع الكاف دل هناك على المكان المتراخي وقد
وقد استعمل للزمان في قوله تعالى هنالك دعا زكريا ربه وهنا ثم يشار به
الى ما يتوسط بين القريب والمتراخي وانما بني على الفتح لشبه التضمن
فاعطوه اخف الحركات كما فعلوا ذلك في ان وان وكان وثم ورب واذ
قد عرفت هذا فاعلم انهم قد اجروا كيف مجرى الظروف وانما بنوها لانها لما
كانت سؤالا عن الحال كانت متضمنة معنى حرف الاستفهام وانما
اجروها مجرى الظروف لانها سؤال عن الحال والحال والزمان
والمكان يشتركون في وقوع الفعل واقعا فيها فاجري كيف لهذا مجرى اين متى
الا ترى انك اذا قلت كيف زيد معناه في اي حالة هو ونظيرها اني لانها
تجازي بها دونها فهذا تمام القول في شرح الظروف ولنرجع الى ما كنا فيه
فنقول ويحتمل ان يكون يوم في قراءة من قرأ ملك يوم الدين ظرفا متسعا
ومعنى الاتساع في الظرف أن يذهب به عن ان يقدر فيه معنى في فيجري
مجرى المفعول به ويظهر لك الفرق بينه وبين الظرف المحض اذا اخبرت
عنه بالذي في الظرف المحض تدخل على الكلمة الواضعة مكانه في نحو الذي سرت
فيه يوم الجمعة وفي الظرف المتسع تجردها اعني الكلمة من الحرف فتقول
الذي سرته يوم الجمعة ولولا الاتساع لقيل سرت فيه ومن هذا قول
الشاعر ويوم شهدناه سليما وعامرا حيث لم يقل شهدنا فيه ويضاف
اليها هذا الظرف اسم الفاعل والمصدر ايضا فان الى المفعول به وذلك نحو
قوله يا سارق الليلة اهل الدار وقوله تعالى بل مكر الليل والنهار

ويحتمل ان يكون اضافة مالك الى يوم الدين من هذا الباب وهذا الباب
وقولهم نهاره صائم وليله قائم من وادٍ واحد اياك نعبد اياك ضمير منصوب
منفصل والضمائر على نوعين متصل ومنفصل وهي تغاير سائر الاسماء في انها
وضعت لكل حالة من الاحوال الاعراب صورة منها على الانفراد وذلك
انها لا يخالها في الشبه بالحروف منعت الاعراب لانها لا يلزم مسمى واحدا
كالاسماء الظاهرة وقد مست الحاجة الى التمييز بين المعاني المتوازية عليها
فوضع لكل حالة من الاحوال الاعراب ضمير فقيل هذا ضمير المرفوع وذلك
ضمير المنصوب وذلك ضمير المجرور اي هو كناية عن اسم مرفوع او منصوب
او مجرور على انها وقعت موقعا لوقوع هناك الاسم المتمكن لكان مرفوعا
او منصوبا او مجرورا الا انها نفسها مرفوعة او منصوبة او مجرورة لانها
منعت الاعراب فاذا عرفت هذا فاعلم ان لكل من المتصل والمنفصل
ضمير مرفوع ومنصوب وللمتصل ضمير مجرور ايضا وليس للمنفصل ذلك
ضرورة امتناع الاتصال في المجرور ولانه لا يكون الا بالاضافة
والاتصال ينافي الاضافة فتقول في موضع المنفصل هو هي هما هم هن
انت انتما انتم انتن انا نحن في المتصل ضرب زيد لان فيه ضمير الغيبة
الى زيد الزيدان ضربا الزيدون هند ضربت الهندان ضربتا الهندات ضربن
وانت ضربت انتما ضربتما انتم ضربتم انتن وانا ضربت ونحن ضربنا وقد سبق
القول في انقسامه اعني المرفوع الى البارز والمستكن وانقسام المستكن
الى الالتزام وغير الالتزام ونقول ونعني بمنصوب المتصل ضربه ضربها ضربك

ضربتن

ضربن ضربك ضربكما ضربكم ضربكن ضربني ضربنا وفي مجرورة به بها بهما بهن بك بكما بكم بكن بي بنا وتقول في منصوب المنفصل اياه اياها اياهما اياهم اياهن اياك اياكما اياكم اياكن اياي اياناً وهذا الضمير لا يقع عليه الفعل متعدياً عليه لان الاتصال هناك ممكن وما كان للمتصل سندوحة في الكلام لا يصار الى المنفصل وانما يصار اليه عند تعذر الاتصال وذلك اذا كان متعدياً على الفعل ونصل بينه وبين الفعل فلا تقول ضربت اياك لانك تقدر ان تقول ضربتك والكن تقول اياك ضربت لتعذر الاتصال وكذلك ما ضربت الا اياك ونحو قوله حتى بلغت اياكا وقوله لاكل دياز من الشواذ وعلى هذا اياك نعبد واياك نستعين الاية واختلف في اللواحق بها وانما قدم ليفاد بالتقدم اختصاص العبودية والاستعانة كانه قيل ما نعبد الا اياك وما نستعين الا بك واختلف في اللواحق بها وانما قدم ليفاد بالتقدم اختصاص العبودية والاستعانة كانه قيل ما نعبد الا اياك وما نستعين الا بك واختلف في اللواحق بها اعني الكاف والهاء وغيرهما والكوفيون على انها هي الضمائر المنصوبة واياها عماد وعليه ابن كيسان وذلك لانها هي التي تلحقها في حال الاتصال لانه لا فرق بينهما بوجه الا انها لما كانت على حرف واحد والفصلت لم يتم بنفسها فاتي باياً ليعتمد الحروف عليها فصارت بمنزلة حرفي واحد فلا تحول بين العامل والمعمول وذهب بعضهم الى ان اياك بكماله هو الاسم والكثر البصريين على ان اياً هو الضمير واللواحق لا محل لها من الاعراب وانما لحقت ليوذن بها على الخطاب والغيبة وكذا التاء في انت والخليل على انه ضمير اضيف الى الكاف لانه لا يفيد مفرداً دليل اصحابنا ان احدها اعني ايا واللواحق ضمير منفصل الاجماع

ولا يجوز ان يكون على حرف واحد فتعين انه ضمير ولذلك قلنا لا محل للواحق من الاعراب لانها لو كانت مجرورة بالاضافة والمضمر لا يضاف لانه في اعلا مراتب التعريف فان قلت فقد قالوا ربته رجلاً وربها امرأة فادخلوا رب على المضمر ورب لا يدخل الا على نكرة وقد ذكرت ان المضمر في اعلا مراتب التعريف فالجواب انه لما جاز دخول رب في هذا الموضع على الهوية لمضارعتها النكرة حيث رميت بها وغير قصد ومن اجل ذلك افتقرت الى التفسير وليس كذلك اياك واياي واياه لان هذه مختصة بمنزلة انا وانت وهو فكما ان هذه مضمرات مختصة فكذلك تلك وزعم الخليل انه لا يقع معرفة بخلاف غيره فخص بالاضافة عوضاً مما منع وحكى مثل ذلك عن المازني قال سيبويه وحدثني من لا اتهم عن الخليل انه سمع اعرابياً اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياً الشواب فاضافه الى المضمر كما اضيف الى المضمر وروي عنه انه قال ولوان قائلاً قال اياً نفسك لم اعنفه والمبرد على انه مبهم اضيف للتخصيص واعلم ان جعله نكرة غير مسلم لان الضمير لا يقع قط نكرة لما سبق بل فيه ابهام والحروف تنبيه كالتاء في انت لان الضمير انى وهو مبهم والتاء تنبيه على الخطاب ولا يجوز ان يقال انه مضاف الى التاء وقوله هو مبهم مضاف قلنا المبهم معرفة لا يضاف لانه مستغنى عن تعريفه وقول الكوفيين غير مسلم لانها وان كانت مشبهة في اللفظ الا انها بخلافها لان الكاف فيها حرف وهناك اسم وصار كالتاء في انت فانها في اللفظ كالتاء في قمت ولا يجوز ان يكون في انت اسماً فكذلك

هينا ثم لو كان كما زعموا لاذي الي ان يعد الشيء بما هو اكثر منه ولا نظر في كلامهم والزجاج على انه مظهر خص بالاضافة الى المضمرات وحكي عن الخليل انه ثناب مناب المضمر وقال بعضهم اياك بمنزلة كلتاهما في ان المعتمد على ما بعد كلا وهذا كقول من قال ان الذي اسماء واياما لحقها قال ابو علي والذي يدل على ان هذا الاسم مضمر وليس بمظهر انه في جميع الاحوال بهذا الموضع وليس في الاسماء الظاهرة اسم يلزمه الانتصاب فلا يقع الاماكان ظرفا واياما ليس بظرف فيلزم اجازة هذا الحكم عليه فكونه منتصبا ابدا دليل على انه ليس بظاهر وكذلك تغييره ذاته وامتناع ثباته في حال الرفع والجر يدل على انه مضمر فان قلت فلم انكرت ان يكون هذا الاسم محكوما عليه في موضعه بالنصب ولم يظهر الحركة لمكان حرف العلة في اخره كما في عصا ورحى فحينئذ لا يكون خارجا مما عليه عامة الاسماء الظاهرة قلنا هذا التقدير فيه عين سايغ الا ترى ان عصا ورحى وما اشبههما مما يحكم عليه بالنصب وما يثبت في حال الرفع والجر كما يثبت في حال النصب وليس اياك كذلك لانها تقع في موضع النصب دون موضع الرفع والجر واذا كان كذلك لم يكن مثل عصا فما اشبهه وكان كانا وانت وهو كونها في كل الرفع اما من قال انه كلا تغير مديد لانه لا يشبه ذلك لان كلا يتصرف ويضاف الى المظهر كما يضاف الى المضمر ويضاف الى المفرد الذي يراد به الكثرة وتنقلب حروف الاعراب فيها ويزيد وينقص من لامه الالف واذا كان كذلك لم يكن بينهما مناسبة وكان حمل احدهما على الاخر غلطا وما يوكد ذلك

ان كلا اسم مفرد مظهر يدل على الاثنين كما ان كلا اسم مظهر مفرد يدل على الجمع وليس اياك كذلك لانه قد ثبت بالادلة المذكورة انها اسم مضمر وليس كلا وصلة الى المضمر كما زعموا لانهم يضيفونها الى المضمر ولو كان كما ذهبوا اليه لكان مقصورا على الاضافة الى المضمر ان اياك كذلك ويؤيد ذلك ابدالهم التاء من اللام في قولهم كلتاهما فعلوا في اخت وبنت ومثل هذا لا يكون في المضمر فبان ان كلا اسم ظاهر بخلاف اياك فاعرفه واعلم ان اياك يستعمل في التحذير نحو اياك والاسد اي اتق نفسك ان تتعرض للاسد والاسد ان يهلكك وقد حذف الفعل ههنا لكثرة الاستعمال وقوله نعبد هو فعل مضارع مرفوع لوقوعه موقعا يصح وقوع الاسم ثم وهو الابتداء لانه من مظان صحة وقوع الاسماء لان مبتدأ الكلام يكون اسما وفعلا وهو مسند الى الضمير المستتر اللازم فيه اعني نحن واياك مفعوله مقدما عليه وقد ذكرنا السبب في تقديمه وقد اختلف في العامل المفعول فالكوفيون على ان العامل فيه هو الفعل والفاعل جميعا وبعضهم على ان العامل هو الفاعل فحصر هشام ابن معاوية انك اذا قلت ظننت زيدا قايما نصب زيدا بالتاء وقايما بالظن وخلف الاحمر منهم على ان العامل في المفعول معنى المفعولية وكذا في الفاعل واحتجوا بانه لا يكون مفعولا الا بعد فعل وفاعل لفظا وتقديرا وهما اعني الفعل والفاعل بمنزلة شيء واحد من جهة اوجه احدها ان اعراب الفعل في باب يفعلان يقع بعده والثاني تسكين لام الفعل عند اتصال الضمير به نحو ضربت تقديره ضربت ان اجتماع اربع حركات متواليات في كلمة واحدة والثالث لحوق علامة التانيث به

هيهنا ثم لو كان كما زعموا الاذي الي ان بعد الشيء بما هو آخر منه ولا نظر في
كلامهم والزجاج على انه مظهر خص بالاضافة الى المضمرات وحكي عن الخليل
انه ناب مناب المضمر وقال بعضهم اياك بمنزلة كلمتهما في ان المعتمد على
ما بعد كلا وهذا كقول من قال ان اللواحق اسماء واياك عماد لها قال ابو
علي والذي يدل على ان هذا الاسم مضمر وليس بمظهر انه في جميع الاحوال منصوب
الموضع وليس في الاسماء الظاهرة اسم يلزمه النصب فلا يقع الاسماء
ظرفا واياك ليس بظرف فيلزم اجازة هذا الحكم عليه فكونه منتصبا ابدا دليل
على انه ليس بظاهر وكذلك تغيير ذاته واتساع ثباته في حال الرفع والجر
يدل على انه مضمر فان قلت فلم انكرت ان يكون هذا الاسم محكوما عليه في
موضعه بالنصب ولم يظهر الحركة لمكان حرف العلة في اخره كما في عصا
ورحى فحينئذ لا يكون خارجا مما عليه عامة الاسماء الظاهرة قلنا هذا
التقدير فيه عين سائغ الا ترى ان عصا ورحى وما اشبههما مما حكم عليه
بالنصب وما ثبت في حال الرفع والجر كما ثبت في حال النصب وليس اياك
كذلك لانها تقع في موضع النصب دون موضع الرفع والجر واذا كان
كذلك لم يكن مثل عصا فما اشبهه وكان كانا وانت وهو كونها في كل
الرفع اما من قال انه كلا فتغير سديد لانه لا يشبه ذلك لان كلا تضاف
وتضاف الى المظهر فتضاف الى المضمر وتضاف الى المفرد الذي يراد به
الكثرة وتتقلب حروف الاعراب فيها وينوش ويبدل من لامه التاء واذا كان
كذلك لم يكن بينهما مناسبة وكان حمل احدهما على الاخر غلطا ومما يدل على ذلك

ان كلا اسم مفرد مظهر يدل على الاثنين كما ان كلا اسم مظهر مفرد يدل على الجمع
وليس اياك كذلك لانه قد ثبت بالادلة المذكورة انها اسم مضمر وليس كلا
وصلة الى المضمر كما زعموا لانهم يضيفونها الى المضمر ولو كان كما ذهبوا اليه
لكان مقصورة على الاضافة الى المضمر ان اياك كذلك ويؤيد ذلك ابدالهم
التاء من اللام في قولهم كلتاهما فعلوا في اخت وبنت ومثل هذا لا يكون في المظهر
فبان ان كلا اسم ظاهر بخلاف اياك فاعرفه واعلم ان اياك يستعمل في التحذير نحو
اياك والاسد اي اتق نفسك ان تتعرض للاسد والاسد ان يهلكك
وقد حذف الفعل ههنا لكثرة الاستعمال وله نعبد هو فعل مضارع مرفوع
لوقوعه موقعا يصح وقوع الاسم ثم وهو الابتداء لانه من مظان صحة وقوع الاسماء
لان مبتدأ الكلام يكون اسما وفعلا وهو مسند الى الضمير المستتر اللازم
فيه اعني نحن واياك مفعوله مقدما عليه وقد ذكرنا السبب في تقديمه وقد اختلف
في العامل المفعول فالكوفيون على ان العامل فيه هو الفعل والفاعل جميعا
وبعضهم على ان العامل هو الفاعل فحصر هشام ابن معاوية انك اذا قلت
ظننت زيدا قائما نصب زيدا بالتاء وقائما بالظن وخلف الاحمر منهم على
ان العامل في المفعول معنى المفعولية وكذا في الفاعل واحتجوا بانه لا يكون
مفعولا الا بعد فعل وفاعل لفظا وتقديرا وهما اعني الفعل والفاعل بمنزلة
شيء واحد من جهة اوجه احدها ان اعراب الفعل في باب يفعلان رفع بعده
والثاني تسكين لام الفعل عند اتصال الضمير به نحو ضربت تقديرا بانه عن
اجتماع اربع حركات متواليات في كلمة واحدة والثالث لحوق علامة التانيث

واذا كان الفاعل مؤنثا نحو ضربت هند لان الفعل لا يؤنث والرابع تركيب حبذا لان حب فعل وذا اسم فصار بمنزلة بئي واحد وحكم على موضعه بالرفع على احد الوجهين والخامس قولهم في النسبة الى تمت كتئي باثبات التاء قال الشاعر فقد كنت كتئيا فاصبحت عاجنا وشر خصال المرء كنت وعاجن والسادس التاء ظننت متوسطة ومتاخرة فلولا ان الفعل والفاعل بمنزلة المفرد والا لما جاز الالغاء انما يكون المفردات والسابع قولهم للواحد قفا في التثنية لا زالا معنى قفوقف قال الله تعالى ألقيا في جهنم والخطاب لمالك المعنى الق الق والتثنية للاسماء لا للافعال فاذن كانا بمنزلة الواحد والمفعول لا يقع الا بعدهما وجب ان يكون منصوبا بهما كما قلتم في الابتداء والابتداء ويدل على ذلك جواز الفصل بينه وبين الفعل لان العامل يجب ان يلي المعمول واصحابنا على انه منصوب بالفعل وحده واحتجوا بقولهم انا جمعنا على ان الفعل لا تاثير في العمل ولا تاثير للفاعل لانه اسم ولا تاثير له فاضافته ما لا تاثير له في العمل الى ما لا تاثير له لا تاثير له واجابوا عن قولهم بان ما ذكرتم لا يدل على انهما عاملان فيه لما بينا ان الاسم لا يعمل وبهذا يبطل قول من زعم ان الفعل وحده عامل فيه واما قولهم لو كان عاملا لوجب ان يليه ولم يفصل الفاعل بينه وبينه قلنا هذا يبطل بانا اجمعنا على انه يجوز ان تقال ان في الدار لزيدا ومنه قوله تعالى ان في ذلك لاية فنصب الاسم بان وان لم يليه واذا لم يلزم ذلك في الحرف وهو اضعف من الفعل لم يلزم في المفعول لان الفعل لقوته صار بعمل عملين فهو بلاته رافع وناصب ولم يكن بينه وبين معموله فاصل

(الغاء ها رفع)

وما ذهبا اليه خلف الاحمر فظاهر الفساد لانه لو كان الامر كما زعم لوجب ان لا يقع ما لم يسم فاعله لعدم معنى الفاعلية ولوجب ان ينصب الاسم في نحو مات زيد لوجود معنى المفعولية مسئلة من هذا الباب اذا قلت زيدا ضربته فاصحابنا على ان انتصاب زيدا بفعل مضمر تفسيره الظاهر التقدير ضربت زيدا ضربته ومنه قولك ذي الدية اذا ان ابي موسى بلا لا بغلته فقام بنا حين زيغ فصليك جازم وانما اضمر استغناء عنه بالظاهر والكوفيون على انه منصوب بالفعل الواقع على الهاء واحتجوا بان المكني الذي هو الها العايد هو الاول في المعنى فينبغي ان يكون منصوبا به كما قالوا لولا الكوفيون اباك لان انتصاب زيدا هنا على البدلية وهو لا يتقدم على المبدل منه على انا نقول العامل في البدل عندنا غير العامل في المبدل منه لان العامل في البدل في حكم التكرير وربما يظهر قال الله تعالى ولولا ان يكون الناس امة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا فمن قال ان العامل في البدل غير العامل في المبدل منه وايا الستعين القول فيه كاني اياك نعبد والواو هي العاطفة والعطف هو ان تشرك الاسمين في اعراب واحد بتوسط احد المفردة وقد يعطف الجملة على الجملة ايضا والحروف العاطفة عشرة الواو والفاء ثم حتى او اما ام لا بل لكن فالاربعة الاول تجمع المعطوف عليه في حكم سواء كانا اسمين او فعلين او جملتين وذلك نحو قولك جاني زيد وعمرو ويقوم ويقعد زيد وبكر قاعد واخوه قايم فتجمع بين الرجلين في المجيء وبين الفعلين في اسنادهما الى زيد وبين معنى الجملة في الحصول وكذلك ضرب

ضرب زيدا فعمرا وذهب عبد الله ثم اخوه ورايت القوم حتى زيدا ثم انها يقرر بعد
ذلك ولنتكلم الآن على كل واحد من الحروف العشرة الواو وهي للجمع المطلق من غير ان
يكون المبدوء به داخلا في الحكم قبل الاخر ولا ان يجتمعا في وقت واحد بل
الامران جايزان الا ترى انك تقول جاءني زيد اليوم وعمرو امس واختصم
بكر وخالد وسيان قيامك وقعودك ومما يدل على انها ليست للترتيب قوله
تعالى وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة وقال في موضع اخر وقولوا
حطة وادخلوا الباب سجدا والقصة واحدة وقد قيل للشافعي رحمه
الله حيث ذهب الى افادة الواو التعقيب فاوجب الترتيب في الوضوء
ومعاذ الله ان يكون هذا مذهبه في الواو وهي عند اهل العربية اعلى كعبا وارفع
شانا من ان يعزى اليه مثل هذا واما اجابته الترتيب في الوضوء فليس
ماخذه اقتضاء الواو والترتيب وانما هو لامر آخر ولا حاجة بنا الى
بيانه فانه لا يعنينا في هذا الكتاب الفاء وثم يقتضيان الترتيب الا ان
الفاء يوجبه بغير مهلة ثم يوجبه بمهلة وتراخ ولهذا قال سيبويه
اذا قلت مررت برجل ثم امراة فالمرور ههنا مرور ان بخلاف ما اذا
قلت بالفاء واما قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا
وهم قايلون محمول على انه لما اهلكهاهم بان الباس جاءهم وقيل هو محمول
على اردنا اهلاكها وقوله تعالى واني لغفار لمن تاب وامن وعمل صالحا
ثم اهتدى محمول على ثبات الاهتداء حتى هي ايضا يفيد الترتيب
الا ان الواجب فيها ان يكون المعطوف بها جزءا من المعطوف عليه اما

واما المنفصلة كقولك ماتت الناس حتى الانبياء لو او وقعت كقولك قدم الحاج
حتى المشاة او واما يفيد ان تعليق الحكم باحد المذكورين وتقعان في
الخبر فيكونان للشك نحو جاءني زيد وعمرو وجاءني اما زيد واما عمرو
وفي الامر فيكونان اما للتخيير او للاباحة مثال الاول اضرب زيدا او
عمرا فان ضربهما لم يكن ممتثلا وخذ اما هذا واما ذاك ومثال الثاني جالس
الحسن او ابن سيرين فان جالسهما او احدهما كان ممتثلا وتعلم اما الفقه واما
النحو والفصل بينهما اعني او واما انك مع او تبني على اليقين ويعتورك الشك
مع اما تبني اول كلامك على الشك والشيخ ابو علي لم يعد اما من حروف
الشك العطف لوجهين احدهما ان الواو العاطفة يجتمع معها والباء
انها اتي في كلام قبل المعطوف عليه وحروف العطف قبلها ان يتاخر عن
المعطوف عليه ام هي في معناها في انها تعليق الحكم باحد المذكورين وهي
عاطفة بمعنى متصلة وهي لا يقع الا في الاستفهام ويكون همزة الاستفهام
معنى اي في نحو قولك ان زيدا عندك ام عمرو ومعنى بها ومنقطعة وهي
يقع في الخبر والاستفهام ويكون معنى بل همزة الاستفهام نحو ان زيدا
عندك ام عندك عمرو ومعناه بل اعندك عمرو وكانه بدا له عن
السؤال الاول فاعرضت عنه وجيء بسؤال اخر وكذلك اذا
قلت انها لابل ام شاء واذا وقعت المنقطعة في الاستفهام لا يكون
حذف احد شطري الجملة واذا وقعت في الخبر جاز كما حذف في قولك
لابل ام شاء والفرق بين او وام في قولك ان زيدا عندك او عمرو وان زيدا

وأريد عندك ام عمرو وانك لا تعلم في الاول كون احدهما عندك فانت تسأل عنه
والثاني تعلم ان احدهما عنده الا انك لا تعلم بعينه فتطالبه بالتعيين ام
شاء كانك لما اخبرت بانها ابل تجاج في قلبك شك وبذلك انها شاء
فقلت ام شاء اي ابل اهي لا معناها نفي ما وجب للاول نحو جاني زيد
لا عمرو بل معناها الاضراب عن الاول ولا يخلو من ان تعطفها مفردا
وجملة على جملة فان عطفها مفردا فالمعطوف عليه ان كان موجبا كان
الكلام موجبا نحو جاني زيد بل عمرو وان كان المعطوف عليه منفيا
كان منفيا نحو ما جاني زيد بل عمرو وفي عطف الجملتين لم يراع هذا الترتيب
تقول ما جاني زيد بل جاني عمرو وجاني خالد بل ما جاني بكر او بل جاني
بكر وذهب زيد بل جا عمرو وما اشبه ذلك لكن اذا عطفت بها مفردا
على مثلهم كانت الاستدراك بعد النفي خاصة كقولك ما رايت زيدا
لكن عمرا والكوفيون اجازوا العطف بها في الايجاب وجب ان يكون الجملة
بعدها نحو اتاني زيد لكن عمرو والبصريون على انه لا يجوز العطف بها
في الايجاب وجب ان يكون الجملة بعدها مخالفة للجملة التي قبلها نحو اتاني
زيد لكن عمرو لم يات واجمعوا على انه يجوز العطف بها في المنفي اما
الكوفيون فاحتجوا بان قالوا انا اجمعنا على ان بل يجوز العطف بها
بعد النفي والايجاب فكذلك لكن وذلك لاشتراكهما في المعنى الاترى
انك تقول ما جاني زيد بل عمرو واذا كانا في معنى واحد وقد اشتركا
في العطف بها بعد الايجاب وذلك لان العطف بها في الايجاب انما كان

على مفرد

في الغلط والنسيان الا ترى انك لو عطفت بها بعد الايجاب لقلت جاني
زيد لكن عمرو فكنت اثبت المجيء الذي اثبته للاول فيعلم ان الاول
مرجوع كالعطف ببل في الايجاب واذ كان العطف ببل في الايجاب
انما يكون في الغلط والنسيان فلا حاجة اليها استغناء عنها ببل اذ
لا حاجة الى تكثير الحروف وقد استغني عن الحرف بالحرف في بعض الاحوال
اذ لكان في معناه الا ترى انهم استغنوا بايلى عن حتى وبعلى عن
كى وكذلك استغنوا بتول عن ودع ووذر ولما الجواب عن قول
الكوفيين فيان قيل انما شاركت لكن بل في النفي دون الايجاب لان
مشاركتها لها في النفي صواب وليس على سبيل النسيان والغلط
الا ترى انك لو قلت في النفي ما جاني زيد لكن عمرو لم يوجد نسيانا وغلطا
كما لو قلت ما جاني زيد بل عمرو واذ لكان استعمالها في النفي لا يوجب نسيانا
ولا غلطا فتكثير ما هو صواب لا ينكر بخلاف استعمالها في الايجاب فانه
يوجب النسيان والغلط والنسيان والغلط انما يقع نادرا قليلا
فاقتصر فيه على حرف واحد وهو بل على ان مشاركتها في بعض الاحوال
الا ترى انه لا يحسن دخول الواو عليها فيقال ولكن قال الله تعالى
ولكن الشياطين فيمن قرأ بالتخفيف والشواهد على ذلك من كلام الله
وكلام العرب اكثر من ان يحصى فدل على ما قلنا به مسائل وفوائد من
هذا الباب مسئلة اعلم ان الضمير المنفصل تنزل منزلة المظهر في
انه يعطف ويعطف عليه تقول جاني زيد وانت وما جاني الا انت وزيد

وما ضربت الا زيدا وايّاك وما ضربت الا اياك وزيدًا واما المتصل فممتنع ان يعطف
على شيء لامتناع الاتصال هناك واما العطف عليه فالمنصوب منه سايغ
ان يعطف عليه نحو ضربتك وزيدًا واما المرفوع فلا يحتمل العطف عليه عند
اصحابنا الا ان يؤكد منفصل او فصل بينه وبين المعطوف فلا تقول في اختيار
الكلام قمت وزيدٌ ولكن قمت انا وزيدٌ او قمت اليوم وزيدٌ قال الله تعالى
اسكن انت وزوجك وقال اذهب انت وربك وذلك لان الضمير المرفوع
اما ان يكون مستكنًا او بارزًا فان كان مستكنًا فيه نحو قام وزيدٌ فانه
يوهم عطف الاسم على الفعل وان كان بارزًا نحو قمت وزيدٌ فالتاء بمنزلة
الجزء من الفعل فلو جوزنا العطف عليه لكان ايضًا بمنزلة عطف الاسم على
الفعل وذلك لا يجوز والكوفيون اجازوا العطف عليه في اختيار الكلام
نحو قمت وزيد قياسًا على الضمير المنصوب واستشهدوا بقوله عز وجل لآدم
مرةٍ فاستوى وهو بالافق الاعلى فعطف هو على الضمير المرفوع المستتر
في استوى والمعنى فاستوى جبرئيل ومحمدٌ بالافق وهو مطلع الشمس
ندل على جوازه وقال الشاعر قلت اذا اقبلت وزهر تهادى كنعاج
الملا تعسفن رملا فعطف زهر على الضمير المرفوع في اقبلت والجواب
ان الواو في قوله وهو بالافق واو الحال لا واو العطف والمراد به جبرئيل
وحده والمعنى ان جبريل وحده استوى بالقوة في حال كونه بالافق وقيل
استوى على الصورة التي خلق عليها في حال كونه بالافق وانما كان قبل ذلك
يأتي النبي عليه السلام في صورة رجلٍ واما ما انشدوه من قوله اذا اقبلت

وزهرٌ تهادى كالشواذ التي لا يؤخذها ولا يعرج عليها فانا نقول انما جاء هنا للضرورة
الشعر فلا حجة لكم فيه وتشبيههم له بضمير المنصوب المتصل لا وجه له لان ضمير
المنصوب المتصل وان كان في اللفظ في صورة الاتصال فهو في النية في صورة
الانفصال بخلاف ضمير المرفوع المتصل لانه في اللفظ والتقدير بصفة الاتصال
فبان الفرق بينهما واما ضمير المجرور فلا يعطف عليه ايضًا عند اصحابنا فلا يقال
مررت به وزيد ولكن يعاد الجار وذلك لان الجار مع المجرور ينزل منزلة شيء
واحد فاذا عطفت على ضمير المجرور وهو متصل بالجار ولم ينفصل منه فكأنك قد
عطفت على الحرف الجار وعطف الاسم على الحرف غير سايغ والكوفيون قد اجازوا
ذلك واحتجوا بانه ورد في التنزيل وكلام العرب قال الله تعالى واتقوا الله
الذي تساءلون به والارحام بالخفض وهي قراءة احد القراء السبعة وهو حمزة الزيات
وقراءة ابراهيم النخعي وقتاده ويحيى بن وثاب والاعمش ورواية الاصبهاني والحلبي
عن عبد الوارث وقال الله تعالى ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن
وما يتلى عليكم فما في موضع خفض لانه عطف على ضمير المخفوض في فيهن وقال الله
تعالى لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون بما انزل اليك وما انزل من قبلك والمقيمين
الصلوة فالمقيمين في موضع خفض بالعطف على الكاف في اليك والتقدير يؤمنون
بما انزل اليك والى المقيمين الصلوة يعني الانبياء عليهم السلام ويكون ان يكون عطفًا
على الكاف في قبلك والتقدير وما انزل من قبلك ومن قبل المقيمين الصلوة من امتك
وقال الله تعالى وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام فعطف المسجد على
الهاء في به وقال الشاعر فاذهب فما بك والايام من عجب فالايام خفض لانه

لانه معطوف على الكاف في بك وقال الاخر تعلقن في مثل السواري سيوفنا وما
بينها والكعب غوط نفانف فالكعب معطوف على الضمير في بينها واما اصحابنا
فقد اعتذروا عن هذه الشواهد اما قوله والارحام فقد قالوا لا حجة لهم
فيه من وجهين احدهما ان قوله والارحام ليس بمجرور لانه عطف على ضمير المجرور
وانما هو مجرور بالقسم وجوابه ان الله كان عليكم رقيبا والثاني انه مجرور بباء
مقدرة غير ملفوظ بها وتقديره والارحام فحذفت لدلالة الاولى عليها كما في قوله
ما هل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة بريدون ولا كل سوداء ومنه اكل امرئ تحسبين
امرءا ونار توقد بالليل نارا اي وكل نار واما قوله قل الله يفتيكم فيهن وما
يتلى عليكم فلا حجة لهم فيه ايضا من وجهين احدهما لانسلم انه في موضع جر بل هو
في موضع رفع بالعطف على الله والتقدير فيه الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم يفتيكم
فيه ايضا وهو القرآن والثاني انا لانسلم انه في موضع جر لكن بالعطف على
النساء من قوله يستفتونك في النساء والاول اوجه واما قوله والمقيمين فلا
حجة فيه ايضا من وجهين احدهما انه ليس في موضع جر وانما هو في موضع نصب
على المدح بتقدير فعل وتقديره اعني المقيمين وذلك لان العرب ينصب على المدح
عند تكرر العطف والوصف وقد تستانف غير تبع قال الله تعالى وآتى المال
على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي
الرقاب واقام الصلوة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم اذا عاهدوا والصابرين
فرفع الموفون على الاستئناف فكانه قال وهم الموفون بعهدهم اذا عاهدوا ونصب
الصابرين على المدح فكانه قال وهم الموفون بعدهم قبيل اذكر الصابرين هذا

امثال كثيرة اضربنا عن ايرادها على اثباتها والوجه الثاني سلمنا انه في موضع جر ولكن بالعطف
على قوله بما انزل اليك كانه قال يومنون بما انزل اليك وبالمقيمين الصلوة على
انه قد روي عن عايشة رضي الله عنها انها سالت عن هذه الاية فقالت هذا خطا
من الكاتب وروي ان بعض ولد عثمان سئل عن هذه الاية فقال ان الكاتب
لما كتب وما انزل من قبلك قال ما اكتب قيل له اكتب والمقيمين الصلوة
يعني ان المملي املى قوله اكتب في المقيمين ثقة بان الكاتب يكتبها بالواو كما
كتب ما قبلها فكتبها على لفظ المملي واما قوله والمسجد الحرام فلا حجة فيه ايضا
لان المسجد الحرام مجرور بالعطف على سبيل الله لا بالعطف على به والتقدير
وصد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام لان اضافة الصد عنه اكثر في الاستعمال
من اضافة الكفر به الا ترى انهم يقولون صددت عن المسجد ولا يكادون يقولون
كفرت بالمسجد واما قوله فاذهب فانك والايام من عجب فلا حجة فيه ايضا
لانه مجرور على القسم واما قول الاخر وما بينها والكعب فلا حجة فيه ايضا
لانه محمول على ما حمل عليه ونار توقد بالليل نارا وامثاله من الشواهد فاياه
الواو ويستعمل في معان اخر غير العطف منها استعمالها في القسم وقد مر
ومنها استعمالها في الحال وقد مر ايضا ومنها استعمالها بمعنى رب كما الكوفيون
على انها يعمل بنفسها وعليه المبرد لانها نابت عن رب وعملت عملها كواو القسم
لما نابت عن الباء عملت عملها ويدل على انها ليست عاطفة انها لو كانت عاطفة
لما جاز الابتداء بها وهم يبتدئون بها والبصريون على ان العمل لرب مقدر وذلك
لان الواو عاطفة غير مختصة فلا يجوز ان يعمل واذا لم يعمل وجب تقدير رب ويدل

ع انها عاطفة ليست عاملة ظهورها معها نحو ورب رجل والجواب عن قولك الكوفيين
ان يقال قولكم انها نابت عن رب فاسد لانهم جروا باضمار رب بغير واو نحو قوله
رسم دار وقفت في طلله وبدل على فساد قولهم اضماره بعد بل كقوله بل بلد
ذي صعد نام صاحب ولا قايل بان بل تجر وتضمر بعد الفاء ايضا كقوله فمثلك
حبلى وبدل على ان الحروف ليست نايبة عنها ظهورها معها قولهم يبتدون
به قلنا يجب (اي يكون) مسبوقا بكلام اما ظاهر او مقدر ومنها استغالها زايدة
وهو ايضا مذهب الكوفيين ومذهب الاخفش والمبرد من اصحابنا والشواهد على
من القران اكثر من ان تحصى ولنقتصر على بعضها منها قوله تعالى حتى اذا
جاؤها وفتحت ابوابها قالوا وزايدة لان التقدير فتحت ابوابها لانه
جواب لقوله حتى اذا جاؤها فاذا الله تعالى في صفة سوق اهل النار
اليها حتى اذا جاؤها فتحت ابوابها ولا فرق في الايتين وسر ذلك امر
القيس قلما اجزنا ساحة الحي وانتحى قالوا وزايدة في وانتحى لانه جواب لما
والبصريون على ان الواو في الاصل حرف وضع لمعنى فلا يجوز ان يحكم بزيادتها
ما امكن اجراؤها على اصلها وقد امكن فيما استشهدوا به اما قوله وفتحت
ابوابها فالواو فيه عاطفة وليست بزايدة واما جواب اذا فمحذوف والتقدير
فيه حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها فازوا ونعموا وقيل ان الواو هنا واو
الحال اي جاؤها وقد فتحت ابوابها فلا ينتظرون فيدخلون عقيب مجيئهم
ولو جعل مجردا عن الواو لكان المعنى اذا جاؤها فتحت بعد مجيئهم ابوابها
فهذا يقتضي ان يتوقعوا الفتح والانتظار لا يليق باهل الجنة لما فيه من الالم

الا انهم يقولون الانتظار موت الاحمر ولا كذلك في اهل النار فانهم يتمنون
الفتح واما قوله وانتحى فهي ايضا ليست بزايدة وانما هي عاطفة وجواب لما محذوف
كانه قال اجزنا ساحة الحي وانتحى خلونا ونعمنا ونحتمل ان يكون الجواب
قوله فيما هممت بفودي راسها وشحا استغالها الجملة الواقعة صفة للنكرة
نحو قولك جاني رجل معه رجل وقوله عن قايلة سبعة وثامنهم كلبهم وفايدة
هذه الواو توكيد ربط الصفة بالموصوف كما ذكرنا في الحال فايدة ذكر الام
سراج الدين السكاكي رحمه الله ان اي ايضا من حروف العطف تقول
جاني رجل اي زيد ورايت رجلا اي زيدا ومررت برجل اي زيد قال
بعضهم الاسم الواقع بعد اي عطف بيان الا انه بتوسط الحرف فاعرفه
اهدنا الصراط المستقيم اهد فعل امر للفاعل المخاطب وعلامة السكون
فيه حذف الياء واعلم ان الامر لا يخلو اما ان يكون للفاعل او للمفعول فالذي
يكون للفاعل الخ اما ان يكون للمخاطب او الغايب او المتكلم فالذي يكون للمخاطب
فبغير اللام نحو اضرب وقد جاء قليلا باللام للتضرب والذي يكون للغايب والمتكلم
باللام وكذا ما يكون للمفعول سواء كان مخاطبا او غايبا او متكلما وقد سبق
الاشارة الى ذلك فما كان منها باللام فهو مجزوم بالاتفاق لانه فعل مضارع
دخلت عليه اللام الجازمة واما ما لا لام فيه فلا حرف مضارعة والامر للفاعل
المخاطب فاختلف فيه فالكوفيون على انه معرب مجزوم واصحابنا على انه مبني
على السكون واما الكوفيون فاحتجوا بانه معرب مجزوم لان الاصل في الامر
للمواجهة في نحو افعل لتفعل كقولهم في امر الغايب ليفعل الاتري انه استعمل

إهدنا الصراط المستقيم

الاصل في قوله تعالى فبذالك فلتفرحوا بالتاء في قراءة من قرا وقد استند رضه
القراة الى اكابر الصحابة والتابعين وذكر انها قراة النبي صلى الله عليه وسلم
من طريق ابي ابن كعب وروينا عن عثمان ابن عفان عن انس ابن مالك والحسن البصري
ومحمد بن سيرين وقتادة والاعرج وغيرهم من القراء وقد جاء في الحديث ولتنزره
اي زره وجاء عنه عليه السلام في بعض مغازيه لتاخذوا مصافكم اي خذوا وقال
مرة اخرى لتقوموا مصافكم اي قوموا وقال الشاعر لتقم انت يا ابن
خير قريش فتقضي حوائج المسلمينا فثبت ان الاصل في الامر للواحد ان يكون
باللام الا انه لما كثر استعمال الامر للواجهة في كلامهم وجرى على الستتهم
اكثر من الغايب استثقلوا مجيء اللام فيه فحذفوها مع حرف المضارعة طلبا
للتخفيف كما قالوا ديش والاصل اي شيء وكقولهم صباحا والاصل ابعم صباحا
من نعم ينعم بكسر العين في احدى اللغتين وكقولهم ويلمه والاصل ويل لامه الا
انهم حذفوا بعض الكلام في هذه المواضع كلها لكثرة الاستعمال فكذلك
ههنا حذفوا لكثرة الاستعمال وذلك لا يكفي مزيلا لها عن اصلها ولا مبطلا
لعملها ومنهم من تمسك على انه معرب مجزوم بان قال انا اجمعنا ان محل اللام
معرب مجزوم نحو لتفعل فكذلك الامر نحو افعل لان الامر صيد النهي
فحمل عليه حمل النقيض على النقيض ومنهم من تمسك بانه معرب مجزوم بلام مقدرة
لانك تقول في المعتل اغز وارم واخش فتحذف الواو والياء والالف
كما تقول لم يغز ولم يرم ولم يخش فتحذف حرف العلة يوذن بانه معرب مجزوم
بلام مقدرة لا يقال ان حرف الجزم لا يعمل مع الحذف فيحذف الجزم اولى لان

حروف الجر اقوى من حروف الجزم من عوامل الاسماء وحروف الجزم من عوامل الافعال
وعوامل الاسماء اقوى من عوامل الافعال فاذا كان الاقوى لا يعمل مع الحذف
فان لا يعمل الاضعف اولى لانا نقول ان الحكم بعدم اعمال حرف الجزم مع الحذف
لا يستقيم على البصريين فلا يصح الزامهم فانهم يذهبون الى ان رب يعمل الجزم
الحذف بعد الواو والفاء وبل وقد ذكرنا ذلك فدل على حرف الخفض قد يعمل
مع الحذف على انه قد حكي النقلة عن يونس انه كان اذا قيل له كيف اصبحت
يقول خير عافاك الله يريد بخير فيعمل الباء مع الحرف وكذلك منع اعمال حرف الجزم
مع الحذف لا يستقيم على اصلهم فانهم يذهبون الى ان حرف الشرط يعمل مع الحذف
في خمسة مواضع وهي الامر والنهي والاستفهام والعرض والتمني وقد سبقت
الاشارة الى ذلك في صدر الكتاب وقد جاء اعمال حرف الجزم مع الحذف قال
الشاعر فقلت ادعي وادع فان اندى لصوت ان ينادي داعيان اراد لا
فاذا جاز ان يعمل حرف الجزم مع الحذف في هذه المواضع وبالحري ان يعمل
مع الحذف همنا مع كثرة الاستعمال وكذلك منع اعمال سايز العوامل
الافعال مع الحذف لا يستقيم على اصلهم فانهم يذهبون الى ان يعمل مع الحذف
بعد الفاء في جواب الاشياء الستة ما ذكرنا في صدر الكتاب فاذا جاز اعمال
هذه العوامل مع الحذف جاز ان يعمل اللام الجازمة ايضا مع الحذف لكثرة الاستعمال
ولقايل ايضا ان تزال مبني لانه قام مقام انزل فلو لم يكن انزل مبنيا لما بني
ما قام مقامه لانا نقول انما بني تزال لتضمنه معنى لام الامر لان اصل انزل
اسم انزل واصله لتنزل فلما تضمن معنى اللام كتضمن اين معنى حرف الاستفهام

دع

بنى وابنى ابن هذا ما كان الكوفيين يحتجون به واما البصريون فاحتجوا بانه مبني
على السكون لان الاصل في الافعال ان يكون مبنية والاصل في البناء السكون
وانما اعرب من الافعال وبني ما بني منها على الحركة لمشابهة ما
بالاسماء والمشابهة بوجه ما بين فعل الامر وبين الاسماء فكان باقيا على
اصل البناء والجواب عن كلمات الكوفيين قولهم الاصل في افعال التفعل قلنا
لانسلم قولهم كما قالوا للغايب ليفعل قلنا فكان يجب ان يكون حذف اللام من
الامر للغايب قولهم انما حذف منه لكثرة الاستعمال قلنا هذا فاسد
لانه لو كان الامر كما زعمتم لوجب ان يختص الحذف بما يكثر استعماله دون ما
يقل نحو الحذر والعطوط والخروط واستبكر وما اشبه ذلك فكان
يجب ان لا يحذف من هذه الافعال لانتفاء كثرة الاستعمال الا ترى انهم قالوا
انى لم يكن لم يكل فحذفوا النون لكثرة الاستعمال ولم يقولوا في لم يصن ولا
لم يخن لانه لم يهن لم به لانه لم يكثر استعماله وقالوا في لم ابال لم ار لكثرة
ولم يقولوا في اوالى لم اول وكذلك قالوا في اي شئ ايش بالشين المعجمة
ولم يقولوا في اي شئ بالسين غير المعجمة ايش لانه لم يكثر وقالوا لم صباحا
ولم يقولوا لم بالا لقلته وقالوا في وي لامه ويله ولم يقولوا ويلخته ثم لما
حذف اللام وحرف المضارعة في محل النزاع من الافعال التي يكثر
استعمالها والتي يقل علمنا ان ما تمسكوا به ليس بالقوة على انا نقول علة
وجود الاعراب في المضارعة وجود حروف المضارعة فما دام حرف المضارعة
ثابتا كانت العلة ثابتة وما دامت العلة ثابتة سليمة عن المعارضة كان

كان محلها نابتا ولهذا ان قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا لذا قوله ولتدروا شاكلة
معربا
معرب لوجود حرف المضارعة والاخلاف في حذف حرف المضارعة في
محل النزاع واذ لحذف حرف المضارعة وهو علة وجود الاعراب فقد
انتفت العلة فاذا انتفى الحكم فوجب ان لا يكون الامر معربا واما قولهم
ان فعل النهي مجزوم فحمل عليه فعل الامر قلنا حمله عليه غير مناسب لان النهي
في اوله حرف المضارعة الذي اوجب للفعل المناسبة بالاسم فاستحق
الاعراب فكان معربا واما الامر فليس فيه ما يوجب المشابهة فيستحق
بذلك الاعراب فكان باقيا على اصل البناء واما قولهم انك تحذف الواو
والياء والالف في نحو اغز وارم واخش كما تحذفها من لم يرم ولم يغز ولم
يخش قلنا انما حذف هذه الحروف للبناء لا للاعراب والجزم حملا للفعل
المعتل على الصحيح وذلك انه لما استوى الفعل المجزوم الصحيح وفعل الامر
الصحيح نحو لم يفعل وافعل وان كان احدهما مجزوما والاخر موقوفا سوى
بينهما في الفعل المعتل وانما وجب حذف هذه الحروف في الجزم لان هذه
الاحرف حروف مجرى الحركات فما سبقت الاشارة اليه فكما ان الحركات تسقط
بالجزم فكذلك هذه الحروف ولما وجب حذف هذه الحروف من المعتل
للجزم فكذلك يجب حذفها من المعتل للبناء حملا للمعتل على الصحيح لان
الصحيح هو الاصل والمعتل فرع عليه فحمل الفرع على الاصل مناسب
وزيادة البيان وهي ان سقوط هذه الحروف بدل سقوط الحركة على
الاعراب لتعذر الذي هو الجزم ثم انهم حذروا سقوطها في بعض المواضع

لعدم الحركة فقط مع قطع النظر عن الاعراب لتعذر الاعراب هناك وكان
سقوط هذه الاحرف يدل على بدلوين فتمحض وخلص ههنا لاحدهما دون الباقي
ونظير هذا ان الالف في مسلمان بدل على معنى التثنية والنون دلالة
وبدليل الاعراب ايضا انك اذا قلت يا مسلمان فقد تمحضت الالف لمعنى
التثنية وانغمرت دلالته على الاعراب وذلك لتعذر الاعراب في المنادى
المفرد المعرفة وما يدل على صحة ما ذهبنا اليه وانه ليس بمجزوم بلام مضمرة
ان حرف الجزم لا يعمل مع الحذف كحرف الجزم او في قولهم انكم تذهبون
الى ان رب يعمل الجر مع الحذف بعد الحروف الملازمة قلنا انما جاز ذلك
لان في ما بقي من الحروف دليلا على المحذوف وبيانا عنه فجاز حذفه لانه
كالثابت بخلاف حرف الجزم فانه على ما زعتم حذف لا يدل عليه في اللفظ
شيء فبان الفرق واما ما رووه من قول رؤبة خير فانه بالاتفاق من الشواذ
فلا يجوز الاحتجاج به واما قولهم انكم تذهبون الى ان حرف الشرط يعمل
مع الحذف في المواضع الخمسة فالجواب عنه من وجهين احدهما انا لا نسلم حذف
حرف الشرط هناك ولا ان الفعل مجزوم بتقديره وانما هو مجزوم لانه
جواب هذه الاشياء وهذا الوجه ذكره بعض النحويين وهو ضعيف
لانك لو حملت الكلام على ظاهره من غير تقدير حرف الشرط لادى ذلك الى
محال الا ترى انك لو قلت ايتني اكرمك كان الامر بالاتيان موجبا للاكرام
وهو محال لا يوجب شيئا وانما يوجب الاتيان وكذا البواقي لان النهي
عن الفعل لا يوجب شيئا وانما يوجب الانتهاء وعلى هذا فقس والوجه الثاني

وهو المعتمد عليه انا لا نسلم تقدير حرف الشرط وانه حذف وانما حذف للدلالة
هذه الاشياء عليه فصار في كلام العرب على ما بينا واما قولهم ان حرف الجزم
تدجاء محذوفا في قوله فقلت ادع وادع فان اندي قلنا هذه الرواية ليست
بصحيحة وانما الرواية الصحيحة فقلت ادعي وادعون اندي باثبات الواو
واسقاط الفاء من اندعو لئن صحت فلا حجة فيه ايضا لشذوذه وحمله على
الضرورة فانه حذف الواو واجتزأ عنه بالضمة لان الضمة بدل على الواو كما في
قوله فلو ان الاطبا كانوا حوله احد كما قول واما قياسهم ذلك على حذف ان
في المواضع المخصوصة وابقاء عملها فغير سديد لوجهين احدهما ان فيما بقي دلالة
على ما الغي هناك بخلاف اللام ههنا فانها لا تدل عليها بحال والثاني ان في تلك
المواضع التي انتصب الفعل فيها باضمار ان بقي حرف المضارعة فجاز اعراب
الفعل وههنا قد حذف حرف المضارعة وقياسه عليه لا يستقيم والذي يدل
على صحة ما ذهبنا اليه ان ماضيه على وزن فعال مبني لوقوعه موقع فعل
الامر فلولا انه مبني لما بني لما وقع موقعه وقولهم انه مبني لتضمنه معنى اللام
قلنا هذا بناء منكم على ان فعل الامر منقطع من الفعل المضارع وقد بينا
فساده بما يغني عن الاعادة ودللنا على ان فعل الامر صيغة مرتجلة قائمة
بنفسها باقية في البناء على اصلها فوجب ان يكون هذا الاسم مبنيا لقيامه
على ما بينا فاذا عرفت هذا عرفت ان هذا من قوله اهذا الصراط معل امر مبني
السكون وعلامة السكون فيه حذف الياء وهو مسند الى الضمير المستكن
اللازم فيه وضمير المخاطب المتصل به مفعوله والصراط منصوب على انه مفعول

ثاني و المستقيم منتصب على انه وصف للخراط و احد من الافعال المتعدية
الى مفعولين ويجوز الاقتصار على احدهما نحو قوله لئن لم يهدني ربي واشاله
واعلم ان الفعل على ضربين متعد وغير متعد فالمتعدي على ثلثة اضرب متعد
الى مفعول واحد نحو ضربت زيدا و الى مفعولين نحو اعطيت زيدا درهما
والى ثلثة نحو اعلمت عمرا زيدا اخير الناس وغير المتعدي ما تخصص بالفاعل ولا
يجاوزه نحو ذهبت وقمت وقعدت وللتعدية اسباب ثلثة الهمزة وتثقيل
الحشو وحرف الجر ثلاثتها تتصل بغير المتعدي فتصيره متعديا الى مفعول
واحد نحو اذهبته وفرحته وخرجت به و بالمتعدي الى مفعول واحد فتصيره
ذا مفعولين نحو اعطيته درهما واحفته بكرا وعلمته القران وعضبت على الضيعة
وتتصل الهمزة وحدها بالمتعدي الى مفعولين فتصيره ذات ثلثة نحو اعلمت زيدا
فاضلا واعلم ان التعدية بحرف الجر قياسا مطردا بالاجماع واما تثقيل الحشو
فعند سيبويه قياس وعند الاخفش مقصور على السماع واما الهمزة فمذهب
الاخفش فيها كمذهب سيبويه في تثقيل الحشو ومذهب سيبويه فيها كمذهب الاخفش
في التثقيل وقد يتصل الهمزة بالتعدي فلا يتعدي بل يرجع الى ما لا يتعدى
نحو محقه فامحق واذا عرفت هذا فاعلم ان الافعال المتعدية الى مفعولين
على ضربين ضرب يتغاير فيه الثاني من المفعولين الاول ذلك نحو اعطيت درهما
وكسوت جبة ومن ذلك اهدنا الصراط وضرب لا يتغاير فيه المفعولان بل الثاني
هو الاول وهو سبعة افعال تسمى افعال القلوب وهي ظننت وحسبت وخلت
وزعمت وعلمت ورايت ووجدت اذا كن اعني للثلثة الاخيرة بمعنى معرفة الشيء

على صفته كقولك علمت اخاك كريما ورايته حواذا ووجدت زيدا ذا الحفاظ كانك
كانك تذكر الاول وههنا نوطئة للثاني واعلم ان هذه الافعال تدخل على المبتدا
والخبر وتنصبهما على المفعولية والمفعولان على الشرايط المذكورة في المبتدا
والخبر وانما يدخل هذه الافعال عليهما اذا قصد اضافتها على الشك والتيقن
واعلم ان لهذه الافعال يلي حسبت وخلت وزعمت معاني اخر لا يتجاوز عليها
مفعولا واحدا وذلك قولك ظننته اي اتهمته من الظنة وهي التهمة ومنه
ما هو على الغيب بظنين اي بمتهم وعلمته بمعنى عرفته والفرق بين العلم والمعرفة
ان المعرفة تتعلق بالذات المجردة والعلم تتعلق بالذات والصفة ولهذا
يسمي بعض المنطقيين التصور معرفة والتصديق علما ورايته بمعنى ابصرته
والحاصل ان الرويه على نوعين روية العين وهو لا يتصدا وفلا يتجاوز مفعولا
واحدا ورويه القلب وهي تقتضي مفعولين فكانها بمعنى العلم ووجدت
الضالة اي صادفتها واعلم ان لهذه الافعال خصايص لا يوجد في غيرها
من الافعال منها امتناع الاقتصار على احد المفعولين بخلاف ما تغاير مفعولاه
فقد ساغ فيه ان تقول اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته واما اذا قلت
علمت زيدا او تسكت او علمت منطلقا فان هذا لا يسوغ لفقد ما تعقد
عليه حديثك وذلك لان العلم كما ذكرنا يتعلق بالذات على الصفة وقد عدم
مقتضاه عند الاقتصار على احدهما واما المفعولان معا فلا عليك ان تسكت
عنهما في اليابين نحو فلان يعطي ويكسو او قال وظننتم ظن السوء وفي المثل
من يسمع يخل وظننت ذاك لان ذاك اشارة الى الظن وليس باحد المفعولين

ومنها جواز الالغاء والاعمال اذا توسطت بين المفعولين او تاخرت بينهما نحو زيد
ظننت قائم وان شئت نصبتهما وزيد قائم ظننت اما عند التقديم فلا يجوز الا
الاعمال لان اللغو لا يقع ابتداء ولا يجوز ذلك في سائر الافعال ومنها انها تعلق
وذلك عند حروف الابتداء والاستفهام والنفي وذلك لان هذه الكلمات تصرف
الكلام الى الابتداء وذلك نحو ظننت لزيد منطلق وعلمت ازيد عندك ام عمرو
وايهم في الدار وعلمت ما زيد منطلق والتعليق ابطال العمل ولا يكون الا في هذه
الافعال وذكر بعضهم ان هذه الافعال عند التعليق معلقة من وجه غير معلقة
من وجه تشبهت بالمراة المعلقة وهي التي ليست بذات بعل ولا مطلقة ومنها
انك تجمع فيها بين ضميري الفاعل والمفعول فتقول علمتني منطلقا ووجدك فعلت
كذا ورآه عظيما ولا يكون ذلك في غير هذه الافعال فلا تقول ضربتني وضربتك
ولكن تقول ضربت نفسي وانما منع ذلك لامتناع كون الشيء الواحد فاعلا اولا وليس
كذلك في ظننتني قائما لان المفعول في الحقيقة هو الذي تعلق به الظن وهو
الثاني وذكر الاول لترتب الثاني عليه فحسب فلم يود قولك ظننتني الى كون الشيء
الواحد فاعلا ومفعولا حقيقة ولا يلزم على هذا ضربت نفسك لانهما لفظان
مختلفان هكذا ذكروا وقد سلك بعضهم وقفت مسلك هذه الافعال تقول
عدتني وفقدتني قال جران العود لقد كان لي عن ضربتين عدتني وعما الاقي
منهما متزحزح وقيل السبب في ذلك انها تقضيا وجدت فحملا عليه واما
الافعال المتعدية الى ثلثة مفعولين فعلى ثلثة اضرب ضرب منقول بالهمزة
عن المتعدي الى مفعولين نحو اعلمت وراتب وقد اجاز الاخفش اظننت واخلت

واخلت وازعمت وضرب متعد الى مفعول واحد وقد اجري مجرى اعلمت لموافقته
له في معناه فعدي تعديته وهو نبات وانبات وخبر واخبر وحدث وضرب
متعد الى مفعولين والى الظرف المتسع نحو الذي اعطيته عبد الله ثوبا
اليوم والذي سرقه زيد عبد الله الثوب الليلة وهذا المثال اظهر من اعطيت
عبد الله ثوبا اليوم وسرق زيد عبد الله الثوب الليلة لان الوهم يتبادر
ههنا الى الظرف المحض بخلاف ما ذكرنا وقد عرفت شرح الاتساع في الظرف
قيل وقيل ومنهم من ابى الاتساع في الافعال ذات المفعولين فايده اعلم ان الفارق
بين المتعدي وغير المتعدي هو الفعل به دون سائر المفاعيل والمخافات بهن لانها
كانصبها بنحو ضرب وكسا واعلم تنصبها بنحو ذهب وقرب فاعرفه فائدة اخرى
اعلم ان الفعل المتعدي يبنى للمفعول وليس الفاعل ويسند الفعل الى المفعول
وذلك نحو قولك ضرب زيد وكذلك المتعدي الى المفعولين المتغايرين يبني
لاحدهما ويترك الاخر منصوبا نحو اعطي زيد درهما وليس عمرو جبة وان شئت قلت
اعطي درهم زيدا وكسي جبة عمرا الا ان الاسناد الى ما هو فاعل في المعنى احسن
اعني زيدا لانه عاطٍ وعمرا لانه كاسٍ واما افعال القلوب فلا تبنى الا للاول
وذلك نحو علم زيد منطلقا ولا يقال علم منطلق زيدا لان الثاني من المفعولين
ههنا ينزل منزلة الحال والحال لا يبنى لها الفعل لانها تبع او يقول لان الثاني
من المفعولين ههنا خبر في الحقيقة والخبر لا يصير مخبرا عنه نحو اعلمت فلا يبنى
الا الاول لين دون الثالث لان الثالث ههنا منزلة الثاني في باب علمت واما
الفعل اللازم فيبنى للمصدر نحو الظرفين نحو سير سير شديد وسير يوم الجمعة

ومنها جواز الالغاء والاعمال اذا توسطت بين المفعولين او تأخرت بينهما نحو زيد
ظننت مقيم وان شئت نصبتهما وزيد مقيم ظننت اما عند التقديم فلا يجوز الا
الاعمال لان الملغى لا يقع ابتداء ولا يجوز ذلك في سائر الافعال ومنها انها تعلق
وذلك عند وقوع الابتداء والاستفهام والنفي وذلك لان هذه الكلمات تصرف
الكلام الى الابتداء وذلك نحو ظننت لزيد منطلق وعلمت ازيد عندك ام عمرو
وايهم في الدار وعلمت ما زيد منطلق والتعليق ابطال العمل ولا يكون الا في هذه
الافعال وذكر بعضهم ان هذه الافعال عند التعليق معلقة من وجه غير معلقة
من وجه تشبهت بالمرأة المعلقة وهي التي ليست بذات بعل ولا مطلقة ومنها
انك تجمع فيها بين ضميري الفاعل والمفعول فتقول علمتني منطلقا ووجدتك فعلت
كذا ورأيتك عظيما ولا يكون ذلك في غير هذه الافعال فلا تقول ضربتني وضربتك
ولكن تقول ضربت نفسي وانما منع ذلك لامتناع كون الشيء الواحد فاعلا ومفعولا وليس
كذلك في ظننتني قائما لان المفعول في الحقيقة هو الذي تعلق به الظن وهو
الثاني وذكر الاول لترتب الثاني عليه فحسب فلم يوجد قولك ظننتني الى كون الشيء
الواحد فاعلا ومفعولا حقيقة ولا يلزم على هذا ضربت نفسك لانهما لفظان
مختلفان هكذا ذكروا وقد سلك بعضهم وقفت مسلك هذه الافعال فقيل
عدتني وفقدتني قاله جران العود لقد كان لي عن ضربتين عدتني وعما الاقي
منهما متزحزح وقيل السبب في ذلك انها تقتضيا وجدت فحملا عليه واما
الافعال المتعدية الى ثلثة مفعولين فعلى ثلثة اضرب ضرب منقول بالهمزة
عن المتعدي الى مفعولين نحو اعلمت وراتب وقد اجاز الاخفش اظننت واخلت

واخلت وازعمت وضرب متعد الى مفعول واحد وقد اجري مجرى اعلمت لموافقته
له في معناه فعدي تعديته وهو نبأت وانبأت وخبرت واخبرت وحدثت وضرب
متعد الى مفعولين والى الظرف المتسع نحو الذي اعطيته عبد الله ثوبا
اليوم والذي سرقه زيد عبد الله الثوب الليلة وهذا المثال اظهر من اعطيت
عبد الله ثوبا اليوم وسرق زيد عبد الله الثوب الليلة لان الوهم يتبادر
ههنا الى الظرف المختص بخلاف ما ذكرنا وقد عرفت شرح الاتساع في الظرف
فيما قبل ومنهم من ابى الاتساع في الافعال ذات المفعولين فما بد اعلم ان الفارق
بين المتعدي وغير المتعدي هو الفعل به دون سائر المفاعيل والمخالف بهن لها
كالنصبها بنحو ضرب وكسا واعلم تنصبها بنحو ذهب وقرب فاعرفه فانه اخي
اعلم ان الفعل المتعدي يبنى للمفعول وليس للفاعل ويسند الفعل الى المفعول
وذلك نحو قولك ضرب زيد وكذلك المتعدي الى المفعولين المتغايرين يبني
لاحدهما ويترك الاخر منصوبا نحو اعطي زيد درهما وليس عمرو جبة وان شئت قلت
اعطي درهم زيدا وكسي جبة عمرا الا ان الاسناد الى ما هو فاعل في المعنى احسن
اعني زيدا لانه عاطٍ وعمرا لانه ما كس وما افعال القلوب فلا تبنى الا للاول
وذلك نحو علم زيد منطلقا ولا يقال علم منطلق زيدا لان الثاني من المفعولين
ههنا ينزل منزلة الحال والحال لا يبنى لها الفعل لانها تبع او يقول لان الثاني
من المفعولين ههنا خبر في الحقيقة والخبر لا يصير مخبرا عنه نحو اعلمت فلا يبنى
الا الاول دون الثالث لان الثالث ههنا منزلة الثاني في باب علمت واما
الفعل اللازم فيبنى للمصدر والظرف نحو سير سير شديد وسير يوم الجمعة

وسيرند سخان وكذا المتعدي بنبي لها نحو ضرب يوم الجمعة امام بكر او في الدار
واذا اجتمع لفعل متعد مفعول به متعدي اليه بغير حرف وآخر متعدي
اليه بحرف ومصدر وظرفان فالمفعول به المتعدي اليه بغير الحرف مقدم في
الاسناد على ما سواه فلا يسند الفعل الا اليه وذلك ضرب زيد بالسوط
ضربا شديدا يوم الجمعة امام بكر وان لم يكن ثم مفعول متعدي اليه بغير الحرف
فالباقي مستوية الاقدام لا تفاضل بينها تسند الفعل الى ايها شئت واعلم
ان المصدر الوارد لتاكيد الفعل لا يبنى له الفعل البتة وانما يبنى للوارد لتبيين
النوع فلو قلت ضرب لم يجز اللهم الا ان تعني ضرب اي ضرب صراط الذين انعمت
عليهم لانتصاب صراط على انه بدل من الصراط المستقيم كانه قيل اهدنا
صراط الذين والبدل على اربعة اضرب بدل الكل من الكل نحو لقيت زيدا
اخاك وقوله اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين وبدل البعض من الكل نحو ضربت
زيدا راسه وضربت وجهها اولها وبدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه واعجبني
عمرو حسنه وادبه وما اشبه ذلك مما يلتبس به بوجه من الوجوه ومنه قوله
تعالى قتل اصحاب الاخدود النار ذات الوقود فان النار بدل من الاخدود
بدل الاشتمال وبدل الغلط نحو مررت برجل حمار كانك اردت ان تقول
بحمار فسبقك لسانك الى رجل فتداركته فقلت حمار وهذا لا يكاد في الكلام
ولا في فصيح الكلام والفصيح ان يوتى ببل في مثل هذا الموضع ووجه الخفة
هو ان يقال البدل البدل لا يخلو اما ان يكون اجنبيا عنه او لم يكن فان كان
فهو بدل الكل من الكل وان لم يكن فلا يخلو اما ان يكون اجنبيا عنه او لم يكن

صراط الذين انعمت عليهم

فان كان فهو بدل الغلط وان لم يكن فلا يخلو اما ان يكون بعضه او لم يكن فان كان
فهو بدل البعض وان لم يكن فهو بدل الاشتمال وبهذا اندفع اعتراض من قال
انه ههنا قسما خامسا وهو بدل الكل من البعض نحو نظرت الى القمر فكمه
فان هذا من بدل الاشتمال وذكر النحويون ان البدل هو الذي يعتمد الحديث
وانما يؤتى بالاول توطئة له وليفاد بمجموعهما فضل تاكيد وتبيين لا يكون ذلك في
الافراد الا ترى انك لو قلت اهدنا صراط الذين لم يكن فيه من التاكيد والمبالغة ما
فيها اذا جيء بالصراط المستقيم لما فيه من الاجمال اولا والتفصيل ثانيا وعلم
ان هذا وكد وابلغ قال سيبويه بعد ذكر اشتمال البدل نحو رايت قومك اكثرهم
وثلثيهم وصربت بوجوهها اولها اراد اكثر قومك وثلثي قومك وصربت وجوهها
اولها ولكنه بني الاسم توكيدا قال العلامة فجوز ان يقول انه في حكم تنحية
الاول ايذانا منهم باستقلاله بتفسيره فمغايرته التاكيد والصفة في كونها
تتمتين لما يتبعانه الا ان يعنوا هذا الاول واطراحه الا ترى تقول زيد
رايت علامة رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يسد كلامك والذي حمله
على كونه مستقلا بنفسه انه في حكم تكرير العامل بدليل مجيء ذلك صحيحا في قوله
سبحانه وتعالى للذين استضعفوا لمن امن منهم وقوله لجعلنا لمن يكفر بالرحمن
لبيوتهم سقفا فضة وهذا من بدل الاشتمال انتهى كلامه وقد سبقت الاشارة
في غير موضع من هذا الكتاب الى ان البدل في حكم تكرير العامل وان العامل
فيه غير العامل في المبدل منه واعلم ان الفظة تبدل من الضمير الغايب تقول
رايته زيدا ومررت به زيد فدفعت بالابدال الابهام الثابت في ضمير الغايب

ولا يجوز ان يبدل من المتكلم والمخاطب فلا يقول بي المسكين كان الامر ولا عليك
الكريم المعول وذلك لان ضميري المتكلم والخطاب هما النهاية في التعريف
والبيان لان احدًا لا يشكل في نفسه ولا فيمن يخاطبه واذ كان كذلك فلا يجوز
ان يبينا بما هو اخفى منهما اعني المظهر وتبدل المضمر من المظهر نحو قولك رايت
زيدًا اياه ومررت بزيد به والمضمر نحو رايتك اياك ومررت بك هذا في البدل
وتقول في التاكيد رايتك انت ومررت به هو فتاتي بعد ضمير المنصوب والمجرور
بضمير المرفوع لان الخبر محمول على الدفع في نحو قولهم ما انا كانت وما انت كانا كما لم
يحمل الدفع عليه في نحو لولاه ولولاي ولولاك في احد المذهبين وانما جيء بـ
التاكيد بضمير المرفوع بعد الضمائر ايقاعًا للمخالفة بين المبدل والتاكيد كان
البدل اتي بان تنطابق المبدل منه من التاكيد لانه اعني البدل منحى
لدخول العامل عليه بخلاف التاكيد فايده الفرق بين البدل وعطف البيان
وهو اسم يتبع المذكور اشهر منه جاريجي الترجمة نحو اقسم بالله ابو حفص عمر
وجهين لصدها ان البدل هو المقصود بالحديث كما ذكرناه وورود الاول للنسبة
والامر في عطف البيان بالضد من ذلك فان المقصود ثم هو الاول وورود الثاني
مزاحل ان يوضح امره والثاني ان البدل في حكم تكرير العامل بخلاف عطف
البيان وان شئت ان تتضح لك هذا الفرق فاستمع لما نقول المرار انا ابن
التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا تجد بشرًا ساقيًا لك ان تجعل عطف
بيان من البكري وغير سايغ ان تبدل منه لانك لو ابدلته منه والبدل في
حكم تكرير العامل لكان التارك داخلًا في التقدير على بشر فجرى هذا مجرى الضاحك
زيد

زيد وقد تلوناه عليك امتناعه فاعرفه قاعدة اعلم ان هذه التوابع هي اسماء
لاسمها الاعراب الاعلى سبيل التبع لغيرها وهي على خمسة اضرب صفة
وبدل وعطف بيان وعطف بحرف وتاكيد اما الصفة فقد سبقت الاشارة
الى بعض احكامها في الاستعاذة والى شيء اخر منها عند قوله الرحمن الرحيم
واما البدل وعطف البيان فقد عرفتهما انفًا واما العطف بالحرف فقد قدمنا
بيانه سمعك عند قولنا واياك نستعين واما التاكيد فهو مما لم تتعرض لذكره فيها
نحن نريد ان نتعرض لبعض احكامه ليلا يخلو الكتاب عنه فنقول التاكيد
وارد في الكلام على وجهين تكرير صحيح وغير صحيح فالصحيح نحو جاءني زيد زيد وغير
الصحيح نحو جاءني زيد نفسه وعينه والقوم انفسهم واعيانهم والرجلان كلاهما
ولقيت قومك كلهم اجمعين والنساء جمع واعلم ان المؤكد لا يخلو اما ان يكون
مفردًا او جملة فان كان الاول فلا يخلو اما ان يكون اسمًا او فعلًا او حرفًا
فان كان اسمًا فلا يخلو اما ان يكون مظهرًا او مضمرًا فان كان مظهرًا فهو يولد
مثله نحو جاءني زيد زيد ولا يؤكد بالمضمر وعلى ايهامًا من المظهر فلا يصلح تاكيدًا
له واما المضمر فلا يخلو اما ان يكون مرفوعًا او منصوبًا او مجرورًا فان كان مرفوعًا
فانه يؤكد مرفوعًا مثله نحو ما ضربني الا هو هو وبالمظهر نحو ما ضربني الا هو نفسه
او عينه وان كان منصوبًا فكذلك ايضًا يؤكد مثله وبالمظهر نحو ما ضربت
الا اياك اياك والا اياك نفسك وان كان متصلًا فلا يخلو اما ان يكون
مرفوعًا او منصوبًا او مجرورًا فان كان مرفوعًا فانه مستتر كان او بارزًا
يؤكد بمرفوع متصل اذا الاتصال بعده غير ممكن وذلك نحو زيد قام هو

وانطلقتا نت ويؤكد ايضًا بالمظهر حينيذٍ لانخلو اما ان يكون بالنفس والعين
او بكل واجمعين فان كان الاول فلا يولد الا بعد ان يؤكد بالمضمر نحو قولك
زيد ذهب هو نفسه وعينه والقوم حضروا هم انفسهم واعيانهم والنساء
حضرن هن انفسهن واعيانهن وذلك لان المضمر لو اكد بالمظهر لغير هذه
الشريطة لاوهم ذلك ان الفعل مسند الى هذا الظاهر فان قلت انما هم
اذا كان المؤكد مستقلًا نحو زيد ذهب هو نفسه واما اذا كان بارزًا فلا يوهم
فهلا اكد بغير الشريطة نحو حضروا انفسهم الا ترى انه لا يوهم ان الفعل
مسند الى انفسهم لكان ولو المضمر قلنا فحينيذ يوهم انه وارد على لغة من قال
اكلوني البراغيث واسروا النحوي الذين ظلموا على ان الواو حرف زايد موذن بالجمع
والمسند اليه ما بعده وان كان الثاني اعني ان يكون مؤكدا بكل واجمعين
فانما ذكرناه غير مشروط نحو الكتاب قرئ كله وجاؤني كلهم وخرجوا اجمعون وذلك
لان كلا واجمعين انما وضعا ليؤكدهما ولا يسند اليهما الفعل فلا يقال جاءني اجمعون
البتة ولا كلهم الا على استكراه وان كان منصوبًا فانه يؤكد مرفوع منفصل
نحو رايتني انا ورايتنا نحن ولا يؤكد منصوب مثله تفاديًا بذلك عن الالتباس
بالبدل وقد عرفت ذلك ويؤكد بالمظهر ايضًا بغير الشريطة المذكورة في المرفوع
نحو رايتك نفسك وعينك ورايتهم كلهم واجمعين وان كان مجرورًا فانه يؤكد
ايضًا بمرفوع منفصل وذلك لان المجرور لا منفصل له ولا يمكن الاتصال ايضًا
فحمل على المرفوع فتقول مررت به هو وبنا نحن كما تقول ما انت كانا ويؤكد ايضًا
بالمظهر بغير شريطة نحو به نفسه وبهم كلهم واجمعين وان كان المؤكد فعلًا

يؤكد ايضًا بفعل مثله نحو جاء جاء زيد وان كان حرفًا فكذلك بحرف مثله نحو
ان ان زيدًا قايم وان كان جملة فبجملة مثلها نحو جاني زيد زيد جاني زيد
وفايدة التاكيد ازالة الشبهة واماطة الشك ورفع اللبس وتوهم المجاز
والتهو واعلم ان النكرة لا يؤكد بالتاكيد غير الصريح عند اصحابنا فلا يقال
رايت رجلا نفسه لوجهين احدهما ان النكرة شايعة في اللغة غير ثابت لها
عين المعرفة فبالحري ان لا يؤكد لها بتاكيد ما لا يعرف له عين لا نابية فيها اما
قولهم رايت دعما هدديم فهو محمول على الصفة لا على التاكيد والثاني ان
التاكيد يدل على التخصص والتعيين والنكرة تدل على الشيوع والعموم
فكل واحد منهما ضد لصاحبه ولو جوزنا ذلك لصيرنا الشايع مختصًا فلا
يكفف هذا تاكيدًا بل هو ضد ما وضع له التاكيد اذ هو موضوعة التقرير
وذلك هو التغيير وهما ضدان ولذلك امتنع وصف المعرفة بالنكرة ووصفها
بها واجاز ذلك الكوفيون فيما اذا كانت النكرة موقتة نحو قمت ليلة كلها ويوم
يومًا كلهم وانشدوا قد صرت البكر يومًا اجمعا قالوا وذلك لان ليله موقته
فيجوز ان يقوم في بعضها وكذلك اليوم فاذا قلت ليلة كلها صح معنى التوكيد
والجواب ان ليلة وان كانت موقتة الا انها لا تخرج كونها نكرة شايعة فلا
يجوز ان يؤكد كما لا يجوز ان يوصف المعرفة بالنكرة واما ما رووه من قول الشاعر
فقيل ان هذا البيت مجهول لا يعرف قايله فلا يجوز للاحتجاج به ولئن سلمنا
ان هذا البيت صحيح عن العرب فليس فيه حجة ايضًا لشذوذه وقلته فيما
اذ لو طردنا القياس في كل ما كان شاذًا مخالفًا للاصول والقياس وجعلناه اصلًا

لهان بودي ذلك الى ان يحمل كل مالم يكن اصلًا اصلًا واختلط الاصول بغيرها
وذلك يفسد الصناعة بأسرها قوله الذين انعمت عليهم الذين اسم موضوع
لجمع الذي وهو اسم موصول مبني على السكون وانما بني لانه يشبه الحرف
من حيث انه لا يستقل بنفسه ومنهم من يشدد ياءه فيقول الذي وفي التثنية
اللذان في حال الرفع والذين في حال النصب والجر فان قلت قد زعمت انه مبني
فلم اعرب في حال التثنية قلنا لانه انما لم يستحق الاعراب لشبه الحرف والتثنية
تزيل الشبه اذ لا مثنى في الحروف فيعود الى استحقاقه في الاعراب اذ الاصل
في الاسماء ان يعرب وتخطأ في هذا السلك هذا فانه بنى في الواحد واعرب
في التثنية نحو جاءني هذان ورأيت هذين ومررت بهذين والشيخ عبد القاهر
على ان هذان صيغة مقتضية للتثنية وليس على حد مسلم ومسلمان انه اعرب
مستحق للاعراب وقوله تعالى ان هذان لساحران يقوي مذهبه اذ لو كان
معربًا لوجب ان يقلب الالف ياءً في حال النصب فان قلت فعلى هذا اذ كان
مبنيًا فكيف يختلف حالاه في الرفع والنصب والجر فيقال ذان وذين وبذين وكذلك
اللذان واللذين قلنا انهم لما اردوا ان يصوغوا بإزاء ذا اذا المشار اليه بناءً يدل
على مثناه وليس معهم للتثنية الا الالف والياء وليس واحد منهما للتثنية المجردة
بحيث تخلص الدلالة على احد وجوه الاعراب التي هي الرفع والنصب والجر الدالة
على التثنية افتقر الحال بهم الى افراد الصيغ فوضعوا للمثنى اذ لوقع موقع الرفع
صيغة هي ذان واذ لوقع موقع النصب او الجر صيغة اخرى هي ذين وبإزاء بذين
وبذين كما جعلوا الضمير المفرد المتصل للمخاطب اذ لوقع موقع الرفع انت

واذ لوقع موقع النصب اياك وكذلك اللذان واللذين فاعرفه فان قلت اذا
جعلت الذي واللذان وهذا وهذان على حد مسلم ومسلمان بدل الحركة
والتنوين في مسلم والذي وهذا اليسا مستحقين للحركة والتنوين قلنا
ان هذا والذي وان لم يستحقا الحركة والتنوين الا انهما لما ثنيا زال
عنهما استحقاق البناء واذا زال استحقاق البناء استحقا الاعراب
واذا استحقا الاعراب استحقا الحركة والتنوين واذا لم يمكن ادخال
الحركة والتنوين في التثنية جيء بما يسد مسدهما ويغني غناهما اعني النون
ونظيرهم انهم حكموا على النون في احمدان بانهما عوض عن الحركة والتنوين
معًا وان كان واحده لم يستحق التنوين وذلك لانه اذا ثني زال التعريف
واذا زال التعريف زال منع الصرف فاستحق التنوين مع الحركة وقد ذكرنا
ذلك فان قلت فهذا يقتضي ان يقال في المفرد ايضًا اثنان وهما في اثنين
وهو قلنا المفرد اوغل في شبه الحرف من اسم الاشارة والموصول لانه اعني المفرد
الزم حالًا واحدًا فضمير المرفوع خلاف ضمير المنصوب وليس اسم الاشارة والموصول
كذلك فانك تقول هذان وهذين وا للذان واللذين فاتقول مسلمان ومسلمين
وتقول في جمع الذي الذين في الاحوال الثلث وانما لم يعرب لانه وان زال
بالجمع شبه الحرف من وجه الا انه باقٍ من وجه آخر وهو كونه بحيث لا
يستقل بنفسه فجعل في التثنية معربًا كهذان وفي الجمع باقيًا على اصله
في البناء توفيرًا على الشبهين حقهما ومن قال اللذون في حال الرفع قاسه
على التثنية وقال لجمعه ايضًا الاولى واللاؤن في الرفع واللاين في النصب والجر

وتقول في المونث التي وفي تثنية المثنان وفي جمعه اللاتي واللات واللائي واللواتي
تصل الذي اصله لن بوزن عَم الا انه لما دخلت الالف واللام عليه سقط التنوين
ووجب اعادة الياء هذا قول البصريين وزعم الكوفيون ان اصله ذا او ذو ل
وهو بعيد لعلل يطول شرحها وانما دخل الذي في الكلام لانهم ارادوا ان يضيفوا
المعرفة بمعنى الجملة وصفوا المعرفة بالجملة والالف واللام في الذي والتي زيادتان
لان هذه اسماء انما تتعرف بالصلات وانما زيدتا ليكون على طريقة الصفة لان
الاصفة اذا اتبعت المعرفة مشروط ان يكون فيها الالف واللام واما قول النحويين
في جاءني زيد اخوك فكلام مسامح فيه وحقيقته عطف البيان فان قلت فما بالهم
وصلوا من وما وايا وليست مما يوصف بها قلنا ارادوا ان يخبروا عن الجملة كما الوا
ان يصفوا بمعنى الجملة فهذا ههنا مثل ذلك هناك فقالوا لمن رايته منطلق قائم
وما طلبته حسن ولا بد للموصول من جملة يتم بها ومن ضمير فيها يرجع اليه ويسمى هذه
الجملة صلة ويسير ها سيبويه حشوا وذلك قولك الذي ابوه منطلق وصلة
ههنا انعمت عليهم والعايد الهاء والميم في عليهم ولولاهما لم يصح الكلام الا ترى انك
لو قلت مررت بالذي انعمت عليهم وكنت اني الذي احسنت اليهم انقلب الكلام
لاجل العايد ولا يصلح ان يكون الصلة الا جملة تحسن فيها الصدق والكذب
نحو المبتداء والخبر والفعل والفاعل والشرط والجزاء وكذلك مع اسمها وذ ها
فان وطننت وما يضاهيها ولا يجوز ان توصل بالاستفهام ولا بالتعجب
الا ان ترى في الكلام فيقال مررت بالذي يقال فيه ما احسن زيدا ولقيت
بالذي يقال فيها ما احسنها وكذلك ما ينحط في هذا المسلك واعلم انهم خففوا

الذي من غير وجه لاستطالتهم اياه مع صلته فقالوا الذي بحذف الياء ثم الذ
بحذف الحركة ثم حذفوه رأسا واجتزاؤا عنه بالكلام وذلك نحو الضارب اباه
زيد واسم الفاعل ههنا في معنى الفعل ومعناه الذي ضرب اباه زيد وانما
عدل عن لفظ الفعل الى اسم الفاعل ليلا يخلوا اللام عما هو اصل فيها من ايلائها
الاسماء فلهذا اخرج الفعل في معرض اسم الفاعل مراعاة للفظ اللام التي
حقها ان تدخل الاعم الاسماء اذ هي موضوعة للتعريف والتعريف لا يكون الا
في الاسماء فلما استعيرت لمعنى الذي روعي فيها مقتضاها الاصلي وانما
امتنع دخولها على الجملة الاسمية المحضة فلا يقال مثلا الهو منطلق زيد
بمعنى الذي هو منطلق زيد اظهارا لفرعيتها على الذي حيث دخلت على كلتا
الجملتين فانحطت رتبة اللام عن رتبتها فابت الا ان تدخل الا على الفعلية
وانما اختيرت لها الجملة الفعلية لوجهين احدهما الفصل بينها وبين التي تكون
حدا دا خلا على الاسماء لتعريف العهد او لتعريف الجنس والثاني لضعفها
وعدم اصالتها في الموصولية وصلت باقوى الجملتين اعني الفعلية لانها الاصل
في الاسناد اذ الاسناد الصحيح انما حصل بين الفعل والاسم دون
الاسمين فاعرفه وقد فعلوا ذلك التخفيف لمونثه ايضا فقالوا اللتا واللت
والضاربته هند بمعنى التي ضربته هند وقد حذفوا النون من مثناه وجمعه
نحو قوله ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا وقوله وقوله
وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد اراد الذين ومنه
بيت الحماسة عسى الايام ان يرجعن يوما كالذي كانوا على احد الوجوه وفي

التنزيل وخصتم كالذي خاضوا وتلك حذف الراجع من الصلة تخفيفا نحو اهذا
الذي بعث الله رسولا اي بعثه الله وسمع الخليل اعرابيا يقول ما انا بالذي
قائل لك شيا بحذف شرط الجملة اي بالذي هو قائل وقوي ذلك تماما على الذي احذف
مع هذا وقد حذفوا الصلة باسرها في قولهم بعدا للبيا والتي اي بعد الخطة
التي نطاعنة شأنها كيت وكيت وانما حذفوها ايذانا بانها بلغت من الشهرة
مبلغا تقاصرت العبارة عن الاحاطة بكنهه واعلم ان الاخبار بالذي
واللام التي بمعناه عن اسم سائغ الا اذا امنع منه مانع على ما ستعرفه
وحقيقة الاخبار ههنا ان تنتزع الاسم من الكلام وتضع موضعه ضميرا فتقول
اذا قيل لك اخبر عن زيد في قولك ضربت زيدا الذي ضربته زيد فزيد خبر
والذي مبتدا وضربته صلة له والموصول مع الصلة بمنزلة اسم واحد
فتحتاج الى جزء وآخر لو قلت الذي ضربته وتسكت لم يكن كلاما واذا قيل
اخبر عن زيد من قولك قام زيد فقل الذي قام زيد فتجعل الذي مبتدا
وقام صلته ويضمر فيه ضميرا مرفوعا بانه فاعله وتجعل زيدا خبر المبتدا وكان
في الاصل فاعلا وتقول في قولك قام غلام زيد الذي قام غلامه زيد فالضمير
في غلامه قام مقام زيد وزيد مرفوع بانه خبر المبتدا وعلى هذا فاجر الباب
واعتبر صحة الكلام بان تضع الاسم المخبر عنه موضع الضمير القائم مقامه فان صح
والا فاخطا فتقول الذي خرج غلامه زيد فصحيح لانك تقول خرج غلام زيد
ولو قلت الذي خرج انت زيد لم يجز لاجل التاء في خرجت لا يكون زيدا ولكن
ان قلت انت الذي خرج انت الكلام واعلم ان الغرض من هذا الاخبار هو ان

ان اسما ذكر في جملة اما محدثا عنه نحو قام زيد او حديثا نحو زيدا اخوك او متعلقا
بالجملة على احد وجوه المتعلق نحو ان يكون مفعولا كقولك ضربت زيدا ام يذهب عن
السامع صورة ذلك الاسم ومكانه ادق فخلك في معلومه من ذلك فتقصد ان
تحدد ذلك المعلوم عليه وتزيل عارض الشبهة فتقول في قولك قام زيد الذي
قام زيد كانه سمع منك قولك قام زيد ووقع مضمون هذه الجملة معلوما له
ثم اعترضه اشتباه او نسيان فلما قلت الذي صار كانه عن المعلوم الذي هو
عنه او عرض الشبهة فيه واجريته مجرى ذلك الشيء اردت اعانة ذكره
عليه ولهذا تضع ضمير الذي ابدا موضع المخبر عنه لان اذ لكان في حكم
الكناية عنه فهو لا محالة آخذ موضعه والجملة واذا اعدت ذكر الجملة
واضفا ضمير الذي مكان الاسم الذي قصدت تحديده علمت على المخاطب حيث
بذلك الاسم صنعا وتم عنه ذلك عرضك فقلت الذي هو اخوك زيد فتقل
ما صنعت ان زيدا محدث عنه في جملة سبقت بالاخرة قال الشيخ عبد
القاهر وقد يقع الذي في الكلام من غير ان يكون صورة الحال هذا اعني ان يكون
جزء جملة قاعدت على المخاطب العلم باسم مذكور منها ولكن لاتخل الحال من ان يكون
راجعة الى نحو من هذا الاعتبار واذا عرفت هذا فاعلم ان الاخبار بالذي
اعم من الاخبار باللام التي بمعناها وذلك لان الذي يدخل على الجملتين
ولم يكن اللام مدخل الا في الفعلية كما عرفت من قبل فاذا قلت ضربت زيدا فلك
ان تخبر عن اسمك باللام وبالذي وكذا عن زيدا فان اخبرت عن اسمك الذي
هو الفاعل قلت الذي ضرب زيدا انا قدمت كانه ضمير الذي هو المستكن في

في ضرب وجيت بالضمير المنفصل وهو انا لان التاء في ضربت لا يمكن فصله عن الفعل
فلا يقال الذي ضرب زيدا انت مثلا وان اخبرت عنه بالالف واللام قلت الضارب
زيدا انا ففي الضارب ضمير يعود الى اللام المنزل منزلة الذي وان اخبرت
عن زيد من قولك ضربت زيدا قلت الذي ضربته زيد واصعا الهاء موضعه
ويجوز حذفه نحو الذي ضربت كقوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا وقد تقدم
والحذف قد غلب عليه حتى ان جميع ما جاء في التنزيل قد حذف منه الا في
موضعين احدهما قوله الذي يتخبطه الشيطان من المس والثاني وانل عليهم
نبأ الذي اتيناه اياتنا فان اخبرت عنه بالالف واللام فقلت الضارب به
انا زيد فانها عايد الى الالف واللام وانا مرفوع بالضاربة وليس فيه
ضمير لا يكون اذا قلت الضارب زيدا بالالف انا لان ضمير المتكلم اما ان يكون
لفظيا كالتاء في ضربت وذلك لا يكون الا في الفعل او يكون مستترا نحو قولك
انا ضارب ولا يجوز ان يكون في الضاربة ضمير على هذا الشرط لان اسم الفاعل
اذا جرى على غير من هو له لم يحتمل الضمير ولهذا تقول هند زيد ضاربته
ومن قبح رفع ضاربته لجريها خبرا عن زيد مع كونها فعلا لهند فكذلك لا تقول
الضاربة انا زيد فتاتي بانا من حيث الفعل لك ايها المتكلم وتجري اسم الفاعل
على الالف واللام وهو حكاية عن زيد لا عنك ولو قلت يطير الذباب فيغضب
زيد فان اخبرت عن الذباب بالذي قلت الذي يطير الذباب فيغضب زيد
الذباب فوضعت الضمير المستكن في يطير موضعه وصلته وان اخبرت عن
زيد قلت الذي يطير الذباب فيغضب زيد فتي يغضب ذكر يعود على الذي وزيد

وزيد خبر عن المبتدا الذي هو الذي ولو رفعت زيدا بيغضب زيد خطا لانك
تعري الصلة عن ذكر يعود الى الموصول وتجعل المبتدا بلا خبر وانما صح رفع
زيد بيغضب لو قلت الذي يطير الذباب فيغضب زيد في داره عمرو فتجعل
الهاء عايدا الى الذي وعمرا خبرا وان اخبرت عن الذباب بالالف واللام قلت
الطاير فيغضب زيد الذباب ففي الطاير ذكر يعود على الالف واللام وهو مبتداء
ويغضب معطوف عليه وزيد مرفوع بيغضب والذباب خبر وان اخبرت عن زيد
بالالف واللام قلت الطاير الذباب فيغضب زيد فالراجع الى الالف واللام
هو الذي في يغضب وجاز ان يعطف يغضب وهو فعل على الطاير وهو اسم
ولا يجوز عطف الفعل على الاسم لان الطاير في المعنى فعل اذا التقدير الذي
الذي يطير فيغضب ومثله قوله عز وجل ان المصدقين والمصدقات واقرضوا
الله قرضا حسنا لان المعنى ان الذين تصدقوا واقرضوا الله ولو قلت يطير الذباب ويغضب زيد فاخبرت عن الذباب لم يجز الذي يطير
يطير ويغضب زيد الذباب ولا الذي يطير الذباب ويغضب زيد اذا اردت
الاخبار عن زيد كما جاز مع الفاء هكذا ذكر ابو علي وذلك لانك اذا قلت
الذي يطير الذباب ويغضب زيد فاخبرت عن زيد كان الجملة التي هي يطير
الذباب اجنبية من الصلة اذ ليس فيها ذكر يعود الى الموصول وانما الذكر
في الجملة المعطوف عليها وانما جاز هذا مع الفاء لاجل ان في الكلام معنى المجازاة
الا ترى ان التقدير ان طار الذباب غضب زيد والجملة من الشرط والجزاء وان
وان كانت في اللفظ جملتين فهي تجري مجرى جملة واحدة لاقتضاء الشرط الجزاء

التنزيل وخفتم كالذي خاضوا وتلك حذف الراجع من الصلة تخفيفًا نحو اهذا
الذي بعث الله رسولًا اي بعثه الله وسمع الخليل اعرابيًا يقول ما انا بالذي
قائل لك شيئا بحذف شرط الجملة اي بالذي هو قائل وقوي تمامًا على الذي احسن
على هذا وقد حذفوا الصلة باسرها في قولهم بعدا للئيما والتي اي بعد الخطة
التي ونظاعة شانها ثبت وكنت وانما حذفوها ايذانًا بانها بلغت من الشناعة
مبلغًا تقاصدت العبارة عن الاحاطة بكنهه واعلم ان الاخبار بالذي
واللام التي بمعناه عن اسم سائغ الا اذا لمنع منه مانع على تستعرفه
وحقيقة الاخبار ههنا ان تنتزع الاسم من الكلام وتضع موضعه ضميرًا فتقول
اذا قيل لك اخبرني عن زيد في قولك ضربت زيدًا الذي ضربته زيدٌ فزيد خبر
والذي مبتدا وضربته صلة له والموصول مع الصلة بمنزلة اسم واحد
فتحتاج الى جزء وآخر لو قلت الذي ضربته وتسكت لم يكن كلامًا واذا قيل
اخبرني عن زيد من قولك قام زيد فقل الذي قام زيد فتجعل الذي مبتدا
وقام صلته وتضمر فيه ضميرًا مرفوعًا بانه فاعله وتجعل زيد خبر المبتدا وان
في الاصل فاعلا وتقول في قولك قام غلام زيد الذي قام غلامه زيد فالضمير
في غلامه قام مقام زيد وزيد مرفوع بانه خبر المبتدا وعلى هذا فاجر الباب
واعتبر صحة الكلام بان تضع الاسم المخبر عنه موضع الضمير القائم مقامه فان صح
والا فخطا تقول الذي خرج غلامه زيد فصحيح لانك تقول خرج غلام زيد
ولو قلت الذي خرج اخوه زيد لم يجز لاجل التاء في خرجت لا يكون زيدًا ولكن
ان قلت الذي خرج انت اخلاب واعلم ان الغرض من هذا الاخبار هو ان

ان اسما ذكر في جملة اما محدثًا عنه نحو قام زيد او حديثًا نحو زيد اخوك او متعلقًا
بالجملة على احد وجوه التعلق نحو ان يكون مفعولًا كقولك ضربت زيدًا ام يذهب عن
السامع صورة ذلك الاسم ومكانه ادق خلل في معلومه من ذلك فتقصد ان
تحدد ذلك المعلوم عليه وتزيل عارض الشبهة فتقول في قولك قام زيد الذي
قام زيد كانه سمع منك قولك قام زيد ووقع مضمون هذه الجملة معلومًا له
ثم اعترضه اشتباه او نسيان فلما قلت الذي صار كانه عن المعلوم الذي هو
عنه او عرض الشبهة فيه واجريته مجرى ذلك الشيء ارتد اعادة ذكره
عليه ولهذا تصح ضمير الذي ابدًا موضع المخبر عنه لاجل انه اذا كان في حكم
الكناية عنه فهو لا محالة آخذ موضعه من الجملة واذا اعتد ذكر الجملة
واضفًا ضمير الذي مكان الاسم الذي قصدت تحديده علمه المخاطب حيث
بذلك الاسم صنعًا وتم عنه ذلك عرضك فقلت الذي هو اخوك زيد فعقل
ما صنعت ان زيدًا محدث عنه في جملة سبقت بالاخرة قال الشيخ عبد
القاهر وقد يقع الذي في الكلام من غير ان يكون صورة الحال هذا اعني ان يكون
جزء جملة قاعدت على المخاطب العلم باسم مذكور منها ولكن لانحلال الحال من ان يكون
راجعة الى نحو من هذا الاعتبار واذا عرفت هذا فاعلم ان الاخبار بالذي
اعم من الاخبار باللام التي في معناها وذلك لان الذي يدخل على الجملتين
ولم يكن الكلام مدخل الا في الفعلية قد عرفت من قبل فاذا قلت ضربت زيدًا فلك
ان تخبر عن اسمك باللام وبالذي وكذا عن زيدًا فان اخبرت عن اسمك الذي
هو الفاعل قلت الذي ضرب زيدًا انا فرفعت مكانه ضمير الذي هو المستكن في

في ضرب وجيت بالضمير المنفصل وهو انا لان التاء في ضربت لا يمكن فصلها عن الفعل
فلا يقال الذي ضرب زيدا انا مثلا وان اخبرت عنه بالالف واللام قلت الضارب
زيدا انا ففي الضارب ضمير يعود الى اللام المشتملة مشتملة الذي وان اخبرت
عن زيدا من قولك ضربت زيدا قلت الذي ضربته زيد واصغا الها موضعه
ويجوز حذفه نحو الذي ضربت كقوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا وقد تقدم
والحذف قد علم عليه حتى ان جميع ما جاء في التنزيل قد حذف منه الا في
موضعين احدهما قوله الذي يتخبطه الشيطان من المس والثاني وائل عليهم
نبأ الذي اتيناه اياتنا فان اخبرت عنه بالالف واللام فقلت الضاربه
انا زيد فانها عايد الى الالف واللام وانا مرفوع بالضاربة وليس فيه
ضمير كما يكون اذا قلت الضارب زيدا بالالف انا لان ضمير المتكلم اما ان يكون
لفظيا كالتاء في ضربت وذلك لا يكون الا في الفعل او يكون مستترا نحو قولك
انا ضارب ولا يجوز ان يكون في الضاربة ضمير على هذا المستتر لان اسم الفاعل
اذا جرى على غير من هو له لم يحتمل الضمير ولهذا تقول هند زيد ضاربته
هي فتبرز هي من ضاربته لجريها خبرا عن زيد مع كونها فعلا لهند فكذلك تقول
الضاربه انا زيد فتاتي بانا من حيث الفعل لك ايها المتكلم وقد جرى اسم الفاعل
على الالف واللام وهو حكاية عن زيد لا عنك ولو قلت يطير الذباب فيغضب
زيد فان اخبرت عن الذباب بالذي قلت الذي يطير الذباب فيغضب زيد
الذباب فوضعت الضمير المستكن في يطير موضعه وصلته خصلة وان اخبرت عن
زيد قلت الذي يطير الذباب فيغضب زيد فبقي يغضب ذكر يعود على الذي زيد

وزيد خبر عن المبتدا الذي هو الذي ولو رفعت زيدا بيغضب زيد خطا لانك
تعدي الصلة عن ذكر يعود الى الموصول وتجعل المبتدا بلا خبر وانما صح رفع
زيد بيغضب لو قلت الذي يطير الذباب فيغضب زيد في داره عمرو فتجعل
الهاء عايدا الى الذي وعمرا خبرا وان اخبرت عن الذباب بالالف واللام قلت
الطاير فيغضب زيد الذباب ففي الطاير ذكر يعود على الالف واللام وهو مبتداء
ويغضب معطوف عليه وزيد مرفوع بيغضب والذباب خبر وان اخبرت عن زيد
بالالف واللام قلت الطاير الذباب فيغضب زيد فالراجع الى الالف واللام
هو الذي في يغضب وجاز ان يعطف ليغضب وهو فعل على الطاير وهو اسم
ولا يجوز عطف الفعل على الاسم لان الطاير في المعنى فعل اذا التقدير الذي
الذي يطير فيغضب ومثله قوله عز وجل ان المصدقين والمصدقات واقرضوا
الله قرضا حسنا لان المعنى ان الذين تصدقوا واقرضوا تصدق واقرضوا الله
ولو قلت يطير الذباب ويغضب زيد فاخبرت عن الذباب لم تجز الذي يطير
يطير ويغضب زيد الذباب ولا الذي يطير الذباب ويغضب زيد اذا اردت
الاخبار عن زيد كما جاز مع الفاء هكذا ذكر ابو علي وذلك لانك اذا قلت
الذي يطير الذباب ويغضب زيد فاخبرت عن زيد كان الجملة التي هي يطير
الذباب اجنبية من الصلة اذ ليس فيها ذكر يعود الى الموصول وانما الذكر
في الجملة المعطوف عليها وانما جاز هذا مع الفاء لاجل ان في الكلام معنى المجازاة
الا ترى ان التقدير ان طار الذباب غضب زيد والجملة من الشرط والجزاء وان
وان كانت في اللفظ جملتين فهي تجري مجرى جملة واحدة لاقتضاء الشرط الجزاء

كما يقتضي المبتدا الخبر واذا كان كذلك لم يطبق منهما الا ذكر واحد فاذا قلت
الذي يطير الذباب فيغضب زيد وكان الضمير في يغضب فقط فقد جرى
مجرى قولك جاني الذي ان تضربه يضربك عمرو في ان العايد الى الموصول
من احدى الجملتين هذا انك اذا قلت الذي احوجه منطلق لم يكن في كل واحد
من الجزئين ذكر يعود الى الموصول وانما يكون في احدهما واذا قلت الذي
يطير الذباب ويغضب زيد فجيت بالواو لم يجز لان الواو يبطل معنى المجازاة
بخلاف الفاء فانه من علم المجازاة الا تراك تقول ان تاتني فانت مكرم ولا
يجوز وانت مكرم بالواو فهذا الذي ذكرنا هو الذي كان الاخبار عنه بالذي
واللام سايغا واما الذي لا يسوغ الاخبار عنه الا بالذي فهو المبتدا والخبر
فانك اذا قلت زيد منطلق فرمت الاخبار عنهما باللام محتبلا لما ذكرولو اخبرت
عنهما بالذي كان صوابا فتقول في الاخبار عن زيد الذي هو منطلق زيد
فالذي مبتداء وقولك هو منطلق جملة في صلة والعايد اليه هو وهو الواقع
قبل منطلق وزيد خبر المبتداء والضمير في منطلق عايد الى هو واما
اذا اخبرت عن منطلق فقلت الذي زيد هو منطلق وقبل ان تعرف حقيقة
الاخبار عن منطلق ههنا فاعتبر هذا المثال عساه ان يعرفك على المطلوب
وهو انك اذا قلت زيد منطلق غلاماه عايد الى زيد فان رمت ان تخبر
عن قولك منطلق غلاماه فقلت الذي زيد هو منطلق غلاماه لم يخل الضمير
في غلاماه من ثلثة اوجه احدها ان يعود الى زيد كما كان في قولك زيد منطلق
غلاماه وذلك لا يجوز لاجل انه خبر عن الموصول وليس بخبر عن زيد فيجب ان يكون

فيه ضميره ولو جاز ان يعود الضمير الى زيد مع كونه خبرا عن الذي لجاز ان تقول
الذي زيد هو منطلق غلاما زيد وذلك فاسد لان منطلق اذا كان يرفع الاسم
كانه بمنزلة الفعل في قولك الذي زيد هو منطلق غلاماه ولا يجوز ان يكون
الفعل خبرا عن شيء من غير ان يتعلق به ضمير كالهاء في قولك ينطلق غلاماه
اذ لا يصح ان يكون هو هو ويصح ان لا يحتمل الضمير كقولك احق بكر والذي هو
احق بكر فيجعل بكرا خبرا عن الذي والوجه الثاني ان يكون الضمير في قولك الذي
زيد هو منطلق غلاماه عايدا الى الذي حتى كانه قيل الذي زيد هو منطلق
غلاماه فهذا في المعنى صحيح وجار مجرى قولك ينطلق غلاما الذي زيد هو
غير انه لا يكون منطلق غلاماه مخبرا عنه بالذي كزيد في قولك الذي قام غلامه
زيد لاجل انك اذا قلت الذي زيد هو منطلق غلاماه واعدت الضمير فيه الى
الذي رفعت غلاماه بمنطلق وكان بمنزلة الفعل والفعل لا تخبر عنه بوجه
لانه لا يتعرى من الخبرية الا ترى انك اذا قلت زيد جاني لم تقل احد اخبر
عن جاني فعلل الذي زيد هو جاني على حد قولك الذي قام غلامه زيد لاجل
انك اذا قلت الذي قام غلامه زيد كنت اخبرت عن زيد في المعنى بقيام غلامه
ولا يمكنك ان تقول في قولك الذي زيد هو جاني ان جاني مخبر عنه في المعنى
لانه ليس بايم فيصح الاخبار عنه والمقصود ان يكون منطلق غلاماه في قولك
الذي زيد هو منطلق غلاماه مخبرا عنه وذلك غير مقصود في هذين الوجهين
واذا بطلا بقي الوجه الثالث وهو ان يجعل الضمير في منطلق غلاماه عايدا
الى موصوف محذوف كانك قلت زيد رجل منطلق غلاماه وهذا صحيح لان

لان رجلا مخبر عنه في المعنى من حيث انه اسم محض وهو زيد وليس بفعل في
المعنى كما ان منطلق فيصح ان يقول الذي زيد هو فيضع هو موضع رجل
منطلق غلاماه لانك تقدر ان تقول هذا ذا آل واذا قلت زيد منطلق
غلاماه فجعلت الضمير عايدا الى زيد كانه عندك زيد ينطلق غلاماه ولا يمكنك
ان تقول في ذا هو هو لان الاسم لا يكون الفعل كما يكون الاسم الاسم واذا
عرفت هذا فلنعد الى ما كنا فيه فنقول اذا قلت زيد منطلق فاخبرت عن
منطلق وجب ان تقول الذي زيد هو منطلق فتقول ان منطلق يجب ان يكون
فيه ضمير عايد الى محذوف كانه الذي زيد هو رجل منطلق ليصح الاخبار
عنه بنحو زيد في قولك الذي قام غلامه زيد في كونه مخبرا عنه في المعنى
كل اسم اخبرت عنه بالموصول فانه يجب ان يكون هو الموصول ولا يكون متضمنا
ضميرا لنفس الموصول لانه اذا تضمن الضمير صار خبرا محضا فلا يتصور فيه
معنى الاخبار فاذا قلت الذي زيد هو منطلق وجعلت في منطلق ضمير الموصول
كان بمنزلة ان تقول الذي زيد هو ينطلق واذا قلت الذي زيد هو رجل
منطلق كان بمنزلة الذي زيد هو اخوك في كونه انما هو الموصول عاريا عن
الضمير ومعنى الفعل وما يزيدك في بيانه ان قايلا لو قال لك من الذي زيد هو
قلت رجل منطلق ولو قلت منطلق لم يقع التحيز كما انك اذا قلت جاني
منطلق كان كذلك ولو قلت في جواب من يقول لك من الذي زيد هو منطلق
كان محالا لانك لا تقدر ان تقول زيد هو ينطلق وينطلق هو زيد
واذا كان كذلك كان الاخبار في قولك الذي زيد هو منطلق عن موضوع

منطلق في الحقيقة لا عنه ولكن النحويون يطلقون هذا جريا على الظاهر كما تقول
في جاني حسن ولقيت طريقا ان هذا فاعل ومفعول وان كان ذلك واصفا لذلك
صفة لمحذوف في الحقيقة هكذا ذكره الامام المحقق عبد القاهر قدس
الله روحه وما امتنع الاخبار عنه ضمير الشان والضمير في الخبر والحال
والمصدر العامل فاذا قلت هو زيد منطلق فحاولت الاخبار عن ضمير
الشان كان محالا وذلك لاستحقاقه اول الكلام فلو ذهبت تخبر عنه لزمك
انتزاعه من موضعه وجعله خبر المبتدا هو طريقة الاخبار فوجب ان تقول
الذي هو زيد منطلق هو فترفعه في اخر الكلام وتخرجه عن اصله الذي
وضع عليه وكذلك اذا قلت كان زيد منطلق فاضمرت الشان لم يجز ان
يقول الكاين زيد منطلق هو ولا الذي كان زيد منطلق هو لما ذكرنا وانما
وجب ان يقع ضمير الامر والشان في المبتدا او ما كان في حكمه لاجل انه
يفسر بالجملة الا ترى انك اذا قلت هو زيد منطلق كان قولك زيد
منطلق تفسيرا للضمير المستتر في كان وانت اذا قلت الذي كان
زيد منطلق هو كنت قد عريته عن تفسيره والضمير اذا لم يكن مصاحبا للتفسير
لم يعرف له معنى وبعبارة اخرى ضمير الشان كناية تنزعة للجملة يقصد
المتكلم الى ان يوقع في نفس السامع ان في نفسه امرا وشانا وحديثا فتقول
هو ويبهم حتى ينبهه وحدثه ثم يفسره واذا كان كذلك كناية تنزعة للجملة لم
يتصور ان يراد به شيء غيرها كان الاخبار عنه اخبارا عن الجملة ومعلوم
موضوعا ان الاخبار عن الجمل محال لان الاخبار يصح عن شيء ان يثبت له

لم صفة وينفي عنه والجملة موضوعها على ان تفعل هذا بغيرها اعني ثبات صفة
لشيء ونفيها عنه واذا قلت زيد منطلق فاخبرت عن الذكر في منطلق وجب
ان تنزعه منه وتضع موضعه ضميرا للموصول فتقول الذي زيد منطلق
هو فاذا جعلت زيد بلا خبر لان منطلق اذا تضمن ضمير الذي لم يتضمن
ضمير زيد ولا يكون اسم الفاعل خبرا الا بعد ان يكون فيه ضمير المبتداء
وهو جعلت في منطلق ضميرا لزيد صح الابتداء والخبر وبطل الصلة لعدم
الراجع اليه وكذا اذا قلت السمن منوان منه بدرهم فالقياس الاخبار
عن الهاء في منه فتقلت الذي السمن منوان منه بدرهم هو لم يجز لما ذكرنا
من ان الضمير في منه ان عاد الى الموصول فلا يجوز كذا الذي لم يعد الى
السمن شيء فيبقى الخبر بلا عايد ولو اعدته الى السمن غير الصلة بلا عايد
الى الموصول فلا يجوز وكذا اذا قلت زيد ضربته فاخبرت عن الهاء
فقلت الذي زيد ضربته هو لم يجز لنحو ما تقدم واذا قلت ضربي زيدا قائما
فاخبرت عن ضربي فقلت الذي هو زيدا قائما ضربي لم يجز لافضاية الى اعمال
الضمير واذا اخبرت عن قائما فقلت الذي ضربي زيدا اياه قائم لم يجز ايضا
لاضمار الحال التي تفسرها التنكير والاضمار انما يسوغ فيما تعريفه والمثال
الجامع لهذه المتمسكات ان يقول هو اكرامي زيدا قائما حاصل فلا يجوز
كل الاخبار عنه هو لافضاية الى ازالة ضمير الشان عن موقعه واخراجه
عن موضعه ولا عن اكرامي لا دايه الى اعمال الضمير ولا عن قائما لامتناع
اضمار الحال ولا عن الضمير في حاصل لان الضمير الواضع مكانه لو عاد

الى الموصول بقي المبتدا بلا عايد ولو عاد الى المبتدا بقي الموصول بلا عايد فافهم
هذه المسايل فانها من اسرار هذه الصناعة وهذا شرح الاسماء التي وصل
بها سوى الذي فمنها ما نحو قولك عرفت ما عرفته وقد تكون له معان احدها
وهي كونها موصوفة نحو قوله ربما يكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي
ربشيء يكرهه النفوس ولا يجوز ان يكون موصولة لانها معرفة وهذه نكرة يدلك
على هذا دخول رب عليها وكونها غير موصولة ولا موصوفة في معنى شيء كقوله تعالى في
اي نعم شيئا هي وكونها استفهامية نحو قوله وما تلك بيمينك يا موسى وجزايه
نحو ما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله وقد سبقت الاشارة الى ما
هذه في صدر الكتاب عند جوازم الافعال وهي في اوجهها اربعة يقع على كل
شيء ومنها من وهي ما في وجوهها الاتي وقوعها غير موصولة ولا موصوفة
وذلك نحو قولك عرفت من عرفته ورب من لقيته اي رب انسان لقيته ومن في الدار
اي ازيد ام عمر وهي من يعقل ويغلب ويعم وهي تختص باولي العلم وتقع على الواحد والاثنين
والجمع المذكر والمونث ولفظها مذكور والحمل عليه هو الغالب وقد يحمل على
المعنى ايضا وقد يجمع ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا نؤتيها اجرها
وتانيث الثاني وقال ومنهم من يستمع اليك وقال الفرزدق تكن مرباة
ذيب يصطحبان ومنها اي وهي كمن في وجوهها فتقول في الموصول اضرب
ايهم افضل وفي الموصوفة يا ايها الرجل وفي الاستفهامية ايهم حضر وا
وفي الجزايية ايهم ياتني اكرمه واعلم انها اذا كانت موصولة وكان العايد اليها
مذكورا فهي معربة بالاجماع نحو اضرب ايهم هو في الدار اما اذا حذف العايد فقد يبنى

على انها مبنية على الضم وذكر لان القياس يقتضي ان يكون مبنية في كل حال كما بنيت
من وما الا انهم اعربوها حملا على نظيرها وهو بعض وقبيضها وهو كل
وذلك خلاف القياس فلما دخلها نقض بحذف العايد ضعفت وردت الى
اصلها من البناء كما ان ما في لغة اهل الحجاز اصلها ان لا تعمل فلما تقدم خبرها
وانتقض النفي بالا عادت الى الاصل من بطلان العمل ويدل عليه استعمالهم اياها
مع مذ المبتدأ تقول اضربهم افضل بخلاف اخواتها فلا تقول اضرب من
افضل فلما خالفت اخواتها زال تمكنها لان كل ما خرج عن بابه زال تمكنه
فوجب ان يبني اذا استعملت خلاف اخواتها كما ان يا الله لما خالفت سايل الاسماء
لم تحذف الفه فكذلك اي لما خرجت عن مشابهة نظايرها وجب بناؤها وانما بنيت
على الضم لانهم لما حذفوا المبتدا من صلتها نبوه على اقوى الحركات كقبل وانما
حسن حذف المبتدا من صلة اي بخلاف اخواتها لان اي لا ينفك عن الاضافة
فيصير المضاف اليه عوضا عن المحذوف والكوفيون على انها معربة وان حذف
العايد من صلتها نحو لاضربن ايهم افضل والخليل على انهم مرفوع بالابتداء
وافضل خبره ويحمل ايهم استفهاما تحكيه على الحكاية والتقدير لاضربن الذي
يقال لهم ايهم افضل وهذا كتبي ويونس ابن حبيب البصري على انه مرفوع
بالابتداء وتعلق لاضربن عن العمل كعلمت واخواتها ذليل اللوفيين ان توجد
في كلامه تعالى وكلامهم قال تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على
الرحمن عتيا لا يقال القراءة المشهورة بالضم لان الضمة فيها ضمة اعراب
لانه مرفوع بالابتداء وذلك لان لننزعن عمل في من وما بعدها والذي العمل

به ما تقول فقلت من كل قتيل ثم ابتدا فقال ايهم اشد وهو آخر وهو ان الشيعة
معناه الاعوان وتقديره لننزعن من كل قوم شايعوا فتنظر ايهم اشد والنظر
من دلايل الاستفهام فهو مقدر معه ويعلق النظر قالوا ويدل على
فساد البناء ان المفرد من المبنيات اذا اضيف اعرب نحو قولك اي اذا افرد
اعرب فلو قلنا انه اذا اضيف بني لكان نقضا لما اصلوه اطال الفرزدق
عما ذكروا قالوا ولو قرأ قارئ بالنصب شاذ ووقع الخلاف في اللغة الفصيحة وقولهم
الضمة ضمة اعراب ولننزعن اكتفى عن المفعول بالجار والمجرور خلاف الظاهر
لانه فعل متعد يقتضي مفعولا مظهرا او مقدرا وايهم يصلح للمفعولية
وهو ملفوظ به فكان اولى من مقدر وقولهم التقدير فننظر ايضا خلاف
الظاهر لانه ليس في اللفظ ما يدل على تقديره ويصلح ان يكون ايهم مفعولا
لاضافي لانه اولى من تقدير فعل لم يدل عليه لا ما حضر ليعلم المفروغ منه
اذا اضيف اعرب باطل لان الاضافة ترد الى الاصل اذا استحق البناء
في الافراد فاذا كان الموجب للبناء في حال الاضافة لم ترد الاضافة
الى الاعراب الا ترى ان الذي في جميع لغاتها لما استحقت البناء في الافراد
لم يردها الاضافة الى الاعراب ومذهب الخليل بعيد في اختيار الكلام وانما
يجوز تعليقه في الشعر الا ترى انه لا يجوز اضرب الفاسق حتى الذي يقال له
الفاسق وقول يونس ضعيف ايضا لان تعليق اضرب لا يجوز لانه مؤثر فلا
يجوز الفاقه بخلاف افعال القلوب ومنها ذو وهو في لغة طي في نحو قوله لا
كتحنن المعظم ذو انا عارفه اي الذي انا عارفه ومنها ذا وهو فيما اذا صنعت

على احد قول سيبويه وذلك لانه ذكر فيه وجهين احدهما ان يكون بمعنى اي
شئ وهو مرفوع المحل بالابتداء وذا بمعنى الذي وضعت صلته والعايد
محذوف والجملة للمبتداء والمعنى اي شئ الذي صنعته وجوابه على هذا
حسن بالرفع اي هو حسن ليطابق السؤال وانشد سيبويه للبيد
الا تسالان المرء ماذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل اي اهو محب
والثاني ان ما ذا كما هو منزلة اي شئ وهو منصوب المحل على المفعولية كانه
بمعنى اي شئ صنعت بالنصب وجوابه على هذا منصوب باضمار فعل وهو
قوله تعالى ماذا ينفقون قل العفو مدفوعا ومنصوبا والكوفيون على ان اسماء
الاشارة تكون بمعنى الاسماء الموصولة لانه جاء في كتاب الله تعالى وكلامهم قال
الله تعالى ثم انتم هاؤلاء تقتلون انفسكم التقدير انتم الذين تقتلون
انفسكم وعلى هذا يجوز هذا قال ذلك زيد الي قال وقال تعالى ها انتم هاؤلاء
جادلتم وقال وما تلك بيمينك يا موسى اي ما التي وقال الشاعد
عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق اي والذي تحملينه
واما البصريون على انها لا تكون بمعنى الموصولات لان الاصل فيها ان تكون
دالة على الاشارة والموصولات ليست في معناها فينبغي ان لا تحمل
عليها وهذا تمسك بالاصل واستصحاب الحال فمن ادعى وراء ذلك فعليه
الدليل والجواب عما ذكره ان الاية ليس لهم فيها حجة لان ها ولاء ليس
بمعنى الذين وقد ذكر فيه ثلثة اوجه احدها ان يكون باقيا على اصله
ويكون في موضع نصب على الاختصاص والتقدير اعني هولاء كما قال عليه

السلام سلمان منا اهل البيت اي اعني اهل البيت والثاني ان يكون هولاء تاكيدا
لانتم والخبر تقتلون والثالث ان يكون هولاء منادى مفردا هكذا ذكره
ابن الانباري واعلم ان هذا الوجه ضعيف لان حرف النداء لا يكاد يحذفونه
يحذفونه من اسم الاشارة لانه يصير صفة لاي نحو اي هولاء هذا هو الجواب
عن قوله ها انتم هولاء جادلتم واما قوله وما تلك بيمينك فليست تلك فيه
بمعنى التي والمعنى اي شئ هذه بيمينك وتلك بمعنى هذه وما ان ذلك بمعنى هذا
في ذلك الكتاب على قول بعضهم وانظروا عيني بيمينك في موضع نصب على
الحال كاينة واما البيت فلا حجة فيه ايضا لشذوذه ويحتمل ان يكون تحملين
في موضع الحال اي هذا محمولا طليق ويحتمل ايضا حذف الموصول ضرورة
اي هذا الذي تحملين كقول الشاعر لكم قبضة من بين اثري وانتم اي وبين
اثري وما ذهبتم ان التقدير في قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا الى الذي يحمل
قوله عليهم ههنا كسر الهاء وضمها وان يقال عليهمي بالياء وغير ذلك مما
المتكلف بتوجيه هذه القراءات واحتجاجها هو التصريف دون الاعراب فلهذا
ضربنا عن ذكرها صفحا وطوينا عن تعرضها كشحا غير المغضوب عليهم
غير مجرور وفي انجراره وجوه احدها ان يكون صفة للذين انعمت عليهم وغير
مثل ومثل شبه تكرات وان اضيفت الى المعارف وذلك لتوغلها في الابهام
الا ترى انك اذا قلت رايت غيرك فلعل بحثي ترى سوي المخاطب فهو غير وكذلك
اذا قلت رايت مثلك او شبهك فما هو مثله وشبهه لا يحصى مما يجوز ان
يكون مثله في خلقه وفي جاهه وفي علمه وفي نسبه ولهذا وصف بها النكرة

مضافة فيقال مررت برجل غيرك وشلكَ وشبهكَ ويدخل عليها رب نحو ورب شلكَ
في النساءِ عذيقٍ واما اذا كانت معرفة له ضد واحدٌ واردت اثباته ونفي ضده
وعلم ذلك السامع فوصفته بغير واصفته اعني غير الي ضده فهو معربه وذلك
قولك عليك بالحركة غير السكون معرفة له ضدٌ واحدٌ واردت اثباته ونفي ضده
وهو الحركة فكانك كررت الحركة توكيدًا وعلى هذا قوله الذين انعمت عليهم غير
المغضوب عليهم لان الذين انعم عليهم لاتقبض لهم الا المغضوب عليهم فكل من انعم
عليه بالايمان فهو غير مغضوب عليه وكل من لم يغضب عليه فقد انعم عليه فغير المغضوب
عليهم هم الذين انعم عليهم فهو مساوٍ له في معرفته الذي سبق الي افيدة الناس
وكذلك لو عرف انسانٌ باسم شلكَ لكان معرفة نحو مررت بالرجل شلكَ وهما
وما شابهه كل معلومة وقيل انما وصف الذين انعمت عليهم قد ذهب به الاسماء الشايعة
التي ليست بمخصوصة اذ لم يرد به شيء معين وتظير ذلك قد امرنا بالدخل مثلكَ
يكدني فوصف الرجل لما لم يكن معينًا وسنه قولهم ولقد امر للعيم يسبني وصف
اللئيم بالجهالة اذ لم يرد به معينًا والوجه الثاني ان يكون بدلًا وتاويل هذا
ابين وذلك انه لا يخل من ان يجعل غير معرفة او نكرة فان جعل معرفة فبدل المعرفة
من المعرفة حسن سايغ في كلامهم نحو قوله الصراط المستقيم صراط الذين فابدل
صراط الذين من الصراط المستقيم وكلاهما معرفة الاول بالالف واللام والثاني
بالاضافة وان جعل نكرة فبدل النكرة من المعرفة ومن بدل المعرفة ايضًا
حسن كثير في كلامهم قال الله تعالى بالناصيةِ ناصيةٍ كاذبةٍ فابدل النكرة
من المعرفة ومن بدل المعرفة من النكرة قوله الي صراطٍ مستقيمٍ صراط الله

فان قلت فان النكرة ههنا على لفظ المعرفة التي بدل منها وليس غير على
لفظ الذين فهلا امتنع ذلك عندكم كما امتنع عند الكوفيين من حيث
لا يجوز عندهم بدل النكرة من المعرفة ولا بدل المعرفة من النكرة الا
اذا اتفق لفظهما على نحو ما جاء من الاي المذكورة قلنا لا يمتنع ذلك
فيما اختلف لفظه كما لا يمتنع فيما اتفق لفظه لان المقصود من البدل
انما هو تبيين حال الاول وقد حصل بما اذا اختلف كما حصل فيما اتفق
ويدل عليه قول الشاعر انا وجدنا بني جلان كلهم كساعد الضب
طول لا قصر وهذا شايع مستفيض في كلامهم وهذا الوجه هو اختيار
ابي الحسن الاخفش قال لان الذي انما صيغ لتوصل به الى وصف المعارف
بالجمل فاذا كان كذلك لم يحسن ان يذهب به مذهب الاسماء الشايعة
التي ليست بمخصوصة والوجه الثالث ان يجعل بدلًا من الضمير في
عليهم على حد قولك مررت بالذي قام اخوه زيدٍ لان البدل وان كان
في حكم تنحية الاول الا انهم لم يتبوؤا هذا وأطراحه راسًا والا لم
يؤت به واذا كان كذلك فلا يتحاج في صدرك ان تقول فعلى هذا
يبقى الموصول بلا عايد لو يحذف الاول فتقول صراط الذين انعمت
على غير المغضوب عليهم ومررت بالذي قام اخو زيدٍ وقرا ابن كثير في بعض
الروايات عنه غير المغضوب بالنصب وهي قراة اهل مكة فيما زعم هرون
وعيار الخواص وذكر انها قراة النبي عليه السلام وفي انتصابه وجوه احدها
ان يكون حالًا من الذين انعمت عليهم واذا كان حالًا كان شايعًا غير

على احد قول سيبويه وذلك لانه ذكر فيه وجهين احدهما ان يكون بمعنى اي
شيء وهو مرفوع المحل بالابتداء وذا بمعنى الذي وصلته والعايد
محذوف والجملة للمبتداء والمعنى اي شيء الذي صنعته وجوابه على هذا
حسن بالرفع اي هو حسن ليطابق السؤال وانشد سيبويه للبيد
الا تسالان المرء ماذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل اي اهو محب
والباقي ازهاذا هو منزلة اي شيء وهو منصوب المحل على المفعولية كانه
بمعنى اي شيء صنعت بالنصب وجوابه على هذا منصوب باضمار فعل وفي
قوله تعالى ماذا ينفقون قل العفو مرفوعا ومنصوبا والكوفيون على ان اسماء
الاشارة تكون بمعنى الاسماء الموصولة لانه جاء في كلامه تعالى وكلامهم قال
الله تعالى ثم انتم هاؤلاء تقتلون انفسكم التقدير انتم الذين تقتلون
انفسكم وعلى هذا يجوز هذا ما قال ذلك زيد اي قال وقال تعالى ها انتم هاؤلاء
جادلتم وقال وما تلك بيمينك يا موسى اي ما التي وقال الشاعر
عدس ما لعباد عليك امارة نجوت وهذا تحملين طليق اي والذي تحملينه
واما البصريون على انها لا تكون بمعنى الموصولات لان الاصل فيها ان تكون
دالة على الاشارة والموصولات ليست في معناها فينبغي ان لا تحمل
عليها وهذا تمسك بالاصل واستصحاب الحال فمن ادعى وراء ذلك فعليه
الدليل والجواب عما ذكره ان الاية ليس لهم فيها حجة لان ها هاؤلاء ليس
بمعنى الذين وقد ذكر فيه ثلثة اوجه احدها ان يكون باقيا على اصله
ويكون في موضع نصب على الاختصاص والتقدير اعني هؤلاء كما قال عليه

السلام سلمان منا اهل البيت اي اعني اهل البيت والثاني ان يكون هؤلاء تاكيدا
لانتم والخبر تقتلون والثالث ان يكون هؤلاء منادى مفردا هكذا ذكره
ابن الانباري واعلم ان هذا الوجه ضعيف لان حرف النداء لا يكاد يحذفونه من اسم الاشارة لانه يصير صفة لاي نحو اي هؤلاء وهذا هو الجواب
عن قوله ها انتم هؤلاء جادلتم واما قوله وما تلك بيمينك فليست تلك فيه
بمعنى التي والمعنى اي شيء هذه بيمينك وتلك بمعنى هذه وان ذلك بمعنى هذا
في ذلك الكتاب على قول بعضهم وانظروا عيني بيمينك في موضع نصب على
الحال كاينة واما البيت فلا حجة فيه ايضا لشذوذه وتحتمل ان يكون تحملين
في موضع الحال اي هذا محمولا طليق وتحتمل ايضا حذف الموصول ضرورة
اي هذا الذي تحملين كقول الشاعر لكم قبضة من بين اثري واقترا اي وبين
اثري وما ذهبتم ان التقدير في قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا الى الذي يحمل
قوله عليهم ههنا كسر الهاء وضمها وان يقال عليهمي بالياء وغير ذلك فاسلم
المتكفل بترجيه هذه القراءات واحتجاجها هما التعريف دون الاعراب فلهذا
ضربنا عن ذكرها صفحا وطوينا عن تعرضها كشحا غير المضروب عليهم
غير محرور وفي انجراره وجوه احدها ان يكون صفة للذين انعمت عليهم وغير
وشكل وشبهه نكرات وان اضيفت الى المعارف وذلك لتوغلها في الابهام
الا ترى انك اذا قلت رايت غيرك فلعل شيء ترى سوى المخاطب فهو غير وكذلك
اذا قلت رايت مثلك او شبهك فما هو مثله وشبهه لا يحصى مما يجوز ان
يكون مثله في خلقه وفي جاهه وفي عمله وفي نسبه ولهذا وصف بها النكرة

مضافة فيقال مررت برجل غيرك ومثلك وشبهك ويدخل عليها رب نحو رب مثلك
في النساء عذيرة واما اذا لم تكن معرفة له ضد واحد واردت اثباته ونفي ضده
وعلم ذلك السامع فوصفته بغير واصفته اعني غير اي ضده فهو معرفة وذلك
قولك عليك بالحركة غير السكون معرفة له ضد واحد واردت اثباته ونفي ضده
وهو الحركة فكانك كررت الحركة توكيدا وعلى هذا قوله الذين انعمت عليهم غير
المغضوب عليهم لان الذين انعم عليهم لا نقيض لهم الا المغضوب عليهم فكل من انعم
عليه بالايمان فهو غير مغضوب عليه وكل من لم يغضب عليه فقد انعم عليه فغير المغضوب
عليهم هم الذين انعم عليهم فهو مساوٍ له في معرفته الذي سيق الى افيدته الناس
وكذلك لو عرف انسان باسم مثلك لكان معرفة نحو مررت بابرجل مثلك وهما
وما ثلثه لك معلومة وقيل انما وصف الذين انعمت عليهم قد ذهب به الاسماء الشايعة
التي ليست بمخصوصة اذ لم يرد به شيء معين ونظير ذلك قد امر بالرجل مثلك
يكرمني فوصف الرجل لما لم يكن معينا وسئل قوله وقد امر اللئيم يسبني وصف
اللئيم بالجهالة اذ لم يرد به معينا والوجه الثاني ان يكون بدلا وتاويل هذا
ابين وذلك انه لا يخلو من ان تجعل غير معرفة او نكرة فان جعل معرفة فبدل المعرفة
من المعرفة حسن شايع في كلامهم نحو قوله الصراط المستقيم صراط الذين بابدال
صراط الذين من الصراط المستقيم وكلاهما معرفة الاول بالالف واللام والثاني
بالاضافة وان جعل نكرة فبدل النكرة من المعرفة ومن بدل المعرفة ايضا
حسن كثير في كلامهم قال الله تعالى بالناصية ناصية كاذبة فابدل النكرة
من المعرفة ومن بدل المعرفة من النكرة قوله الى صراط مستقيم صراط الله

فان قلت فان النكرة ههنا على لفظ المعرفة التي بدل منها وليس غير على
لفظ الذين فهلا امتنع ذلك عندكم كما امتنع عندنا الكوفيين من حيث
لا يجوز عندهم بدل النكرة من المعرفة ولا بدل المعرفة من النكرة الا
اذا اتفق لفظهما على نحو ما جاء من الاي المذكورة قلنا لا يمتنع ذلك
فيما اختلف لفظه كما لا يمتنع فيما اتفق لفظه لان المقصود من البدل
انما هو تبيين حال الاول وقد حصل بما اذا اختلف كما حصل فيما اتفق
ويدل عليه قول الشاعر انا وجدنا بني جلا نكلهم كساعد الضب
طول ولا قصر وهذا شايع مستفيض في كلامهم وهذا الوجه هو اختيار
ابي الحسن الاخفش قال لان الذي انما صيغ لتوصل به الى وصف المعارف
بالجمل فاذا كان كذلك لم تحسن ان يذهب به مذهب الاسماء الشايعة
التي ليست بمخصوصة والوجه الثالث ان يجعل بدلا من الضمير في
عليهم على حد قولك مررت بالذي قام اخوه زيد لان البدل وان كان
في حكم تنحية الاول الا انهم لم يبنوا هذا ره واطراحه راسا والا لم
يؤت به واذا كان كذلك فلا متحاجن في صدرك ان تقول على هذا
تبقى الموصول بلا عايد لو حذف الاول فتقول صراط الذين انعمت عليهم
على غير المغضوب عليهم ومررت بالذي قام اخو زيد وقرا ابن كثير في بعض
الروايات عنه غير المغضوب بالنصب وهي قراة اهل مكة فيما زعم هرون
وعيار الخوارج وذكر انها قراة النبي عليه السلام وفي انتصابه وجوه احدها
ان يكون حالا من الذين انعمت عليهم واذا كان حالا كان شايعا غير

بخصوص اذ ذي الحال التنكير كما عرفت من قبل والعامل فيها معنى الفعل المستفاد
من اضافة صراط الذين كان معناه اهدنا الصراط الذين انعمت عليهم
حالة انتفاء الغضب عنهم وهذا لا يستقيم على مذهب ابي علي فانه لم يجز
انتصاب الحال من المضاف اليه الا ان الاكثرين سوغوه ويدل على جوازه
قوله تعالى بل ملة ابراهيم حنيفًا الآتي ان حنيفًا منصوب على انه حال
من ابراهيم وهو مضاف اليه وما ذكره ابو علي من انه حال من ملة ولم يوش
تشبيهًا بفعيل الذي هو بمعنى مفعول فقول متعسف بعيد من الصواب
فان قلت فهلا جعلت العامل فيها الفعل الصريح اعني اهدنا قلنا
لانه غير عامل في الدين وقد اشترطوا ان يكون العامل في الحال وذيها واحدًا
ويحتمل ان يكون حالًا من الضمير في عليهم والعامل انعمت كانه انعم عليهم لا
مغضوبًا عليهم وهذا الوجه ارجح من الاول والوجه الثاني ان يكون منصوبًا
باضمار اعني وروى عن الخليل فيما ابو حاتم انه اجازه على وجه الصفة والقطع
من الاول كما يجيء المدح والوجه الثالث ان يكون منصوبًا على الاستثناء كأنه
قيل الا المغضوب عليهم والاستثناء اخراج من كلام دخل فيه هو وغيره
وذلك نحو جاني القوم الا زيدًا وغير زيد فاخرجت زيدًا من كلام المجيء الذي دخل
فيه اولًا في قولك جاني القوم وههنا كان المغضوب عليهم داخلون في
المنعم عليهم لان الكافرين المغضوب عليهم منعم عليهم في الدنيا فلهذا
استثناهم منهم وانما نصب المستثنى لانه يشبه المفعول من وجهين احدهما
عام والآخر خاص اما العام فلكونه فضلة تجيء بعد تمام الكلام مثله

واما الخاص فكون العامل يعمل فيه بتوسط الحرف اعني الا ان المفعول معه كذلك
فان قلت هذه المشابهة انما هي للاسم الواقع بعد الا واما غير فليست
له هذه المشابهة قلنا ايضا له شبه خاص بالظرف وهو كونه مبهمًا مثله
فهذا موجب انتصابه واما العامل فيه فقد اختلفوا في ذلك فذهب قوم من البصريين
الى ان العامل فيه هو الا وعليه المبرد والزجاج من البصريين واحتجوا بان
الا اقامت مقام استثنى زيدًا ولو قلت استثنى لوجب ان ينتصب الاسم بعده
فكذلك يجب ان ينتصب بعد ما قام مقامه وذهب الفراء واصحابه الى ان الا
مركبة من ان ولا فخففت ان وادغمت في لا فان قلت جاني القوم الا زيدًا فزيد
اسم ان ولا كفتها من الخبر لان التاويل ان زيدًا لم يجيء فركبت كما ركبت لو مع
لا واعملوها عاملين عمل ان وهو النصب في الايجاب وعمل لا وهو العطف
في النفي وصارت بمنزلة حتى في انها شابهت حرفين الى والواو فاعملوها
عملها لا يقال فعلى هذا يلزمكم ان يجوز النصب في ما جاني الا زيدًا لانا
نقول ان امرًا مقدر تقديرًا للفظ فلذلك لم يجز النصب ويدل على هذا
التقدير قولهم ما قام الا امراة ولو لم يكن كذلك لما سقط علامة التانيث
وعن الكسائي انه قال نصبها لان تاويله قام القوم الا ان زيدًا لم يقم
وعنه ايضًا انتصب لانه مشبه بالمفعول اما البصريون فعلى ان العامل
فيه الفعل بتوسط الا لانه قوي بالاقتضاء الى المستثنى كما تودي
بحروف الجر وان لم يكن الا عاملة لان عدم العمل لا يدل على عدم التعدية
الا ترى الهمزة وتثقيل الحشو يعديان وليسا بعاملين ونظيره باب المفعول

معه يدل على ذلك ان حروف الجر قد وقعت هذا الموقع في نحو جاني القوم
حاشا زيدٍ فعلما ان حرف الجر قد اوصل الفعل او معناه الى المستثنى فكذلك
الاسم اذا وصلت ذلك الى ما بعدها فان قلت ان الاسم قد ينتصب في هذا
الباب من غير واسطة حرف وذلك قولهم جاني القوم غير زيدٍ وهو بدل
على ان الفعل يصل بغير واسطة حرف ولم يصل الى زيدٍ ونحوه الا بواسطة
الحرف لان غيرًا مبهم والاسماء المبهمة يعمل فيها عوامل لا يعمل في المخصوصة
الا ترى ان خلفك وعندك وما يجري مجريهما قد عمل فيها من المعاني ما لا
يعمل في المختص غير المبهم وكذلك الحال والتمييز قد عمل فيهما ما لم يعمل في
غيرهما من الاسماء المختصة وكما لم يحتج الى واسطة الحرف فيما قبل غير
فكذلك لم يحتج اليها في عمل ما قبل سوى اذا كانت استثناءً
لانها بمنزلة غير وانما اعني الفعل عن الحرف مع غير ان غيرًا في قولك اتاني
القوم غير زيدٍ هو الاسم فلو كان كذلك لم يكن بمنزلة المنصوب في
باب المفعول معه ولا بمنزلة الاسم المنتصب بعد الا في الاستثناء لكنه
مشابه للحال من حيث كان المنصوب المرفوع في المعنى ولم يكن مخصوصًا
كما ان الحال غير مخصوص فلم يحتج فيه الى واسطة الحرف لايصال الفعل كما
يحتج الى ذلك في الحال وهذا هو القول الفصل والمذهب الجزل واما
قول من زعم ان العامل الا لانه بمعنى استثنى فباطل من خمسة اوجهٍ
احدها ان هذا يودي الى اعمال معاني الحروف وهذا لا يجوز الا ترى
انك لا تقول ما زيدًا قائمًا بمعنى نفيت زيدًا قائمًا وانما لا يجوز اعمال معاني

الحروف لان الحروف انما وضعت نائبة عن الافعال طلبًا للايجاز فاذا اعملت
معانيها فقد رجعنا الى الافعال وبطل معنى الايجاز والثاني انه لو كان
العامل الا لوجب ان لا يجوز فيه الا النصب ولا خلاف في جواز الرفع
والجر فدل على انها ليست عاملة بمعنى استثنى والثالث انه يبطل بقولك
ما هو الا غير زيدٍ لان غير منصوبٌ والرابع اما ان يكون منصوبًا بتقدير الا
واما بنفسه واما بالفعل الذي قبله بطل تقدير الا لفساد المعنى وبطل ان
ان يقال انه يعمل في نفسه لامتناع كون الشيء مؤثرًا في نفسه فوجب ان يكون
العامل هو الفعل المتقدم كما ذهبنا والخامس ان يقال لم قدرتم استثنى
فنصبتم وهلا قدرتم امتنع فيرفع وعلى هذا فقس ما يأتي ان عضد
الدولة سأل ابا علي الفارسي في الميدان عن العامل في المستثنى
في قولك جاني القوم الا زيدًا فقال انه منصوبٌ على ان المعنى استثنى
زيدًا فقال فهلا كان مرفوعًا على تقدير امتنع زيدٌ فقال ابو علي هذا
جواب ميداني وانما اذكرك الجواب الصحيح اذا رجعنا والخامس انا
اذا اعملنا الا بمعنى استثنى كان الكلام جملتين وعلى قولنا عملت الا
كان الاولى ان لا تحمل على جملتين لا يقال فعلى قولكم يلزم ان لا يجوز القوم
اخوانك الا زيدًا لعدم الناصب وهو جائزٌ بالاتفاق لانا نقول ان
الناصب ههنا معنى الفعل في اخوانك والتقدير القوم سواك الا زيدًا
واما قول الفراء فباطل ايضًا لانه لو كان الامر كما زعتم فان لا يعمل
لان ان الخفيفة من الثقيلة لا يعمل مضمرًا على مذهبكم واما تشبيههم

اياها بلولا لحجة عليه لانهما ركبتا بطل عمل كل واحد منهما عما كان عليه وحدث
لهما بالتركيب حكم آخر وكذلك كل حرفين ركبتا بطل عمل كل واحد منهما
وهذا بمنزلة الادوية المركبة حيث يبطل بالتركيب قوى واحد منهما
عما كان عليه حالة الافراد وصار بعد التركيب مزاجا آخر وهو لا يقول في
الاكذلك بل يزعم ان كل واحد من الحرفين باق على اصله واما تشبيهه
اياها بحيي بعيد لان حيي حرف واحد لا تركيب فيه من شيئين فيعمل
عملهما بل واحد يتاول بتاويلين في حالين مختلفين اذ لا جري على واحد لم
يترهم الاخر بخلاف الانان الحرفين منطوق بهما فلا زال اشتمل على واحد يبطل
عمل الاخر وهو منطوق به فبان الفرق ويدل عليه انه لا يجوز النصب في
ما جاني الا زيد وقوله انما لا يجوز لان احدا مقدرا لقطا قلنا لا نسلم
واما سقوط علامة التانيث هنا لتنبيه على المعنى كما سقطت في نعم المراة
تنبيها على ان المراد به الجنس في المعنى وان كان مفردا في اللفظ ثم لو
سلمنا انه مقدر لكان احد ان يجوز النصب كما اذا كان مظهرا واما
قول الكسائي قال كلام عليه ان يقال لا يخلو اما ان يكون الموجب للنصب
هو لم يفعل او ان قام اراد ان الموجب لم يفعل فيبطل بقولهم قام زيد
لا عمرو وان اراد ان ان هي الموجبة وكان مع اسمها وخبرها في تقدير
اسم فلا بد ان يقدر له عاملا وفيه وقع الخلاف وذكر بعضهم ان قوله
لمعنى الكلام لا لمعنى العامل وقوله يرجع الى قول البصريين وما حكى
عنه انه مشبه بالمفعول ايضا قريب من قول البصريين ولو جعل ذلك

موجبا للنصب لا عاملا وقد ذكرنا في غير موضع ان العامل غير الموجب غير
واذا عرفت هذا فاعلم ان المستثنى في اعلاه على خمسة اضرب احدها
منصوب ابدا وهو على ثلثة اوجه ما استثني بالا بعد كل كلام موجب
نحو جاني القوم الا زيدا والمراد بالموجب ما لم يكن فيه احد الاشياء الثلثة
التي هي النفي والنهي والاستفهام انما يكون بمنزلة النفي لان
من المنذرة كما يراد مع النفي يراد معه نحو قوله تعالى هل من خالق غير الله
وانما لم يجز البدل في الكلام الموجب لان البدل يقوم مقام المبدل
منه فيودي ان يقال جاني الا زيد لانك اذا قلت جاني القوم الا
زيد على البدل كان الفعل داخلا على زيد لانه في حكم تكرير العامل
وكيف يجوز ان تقول جاني الا زيد بالرفع وقد نفيته وما استثني بعد
وخلا بعد كل كلام نحو جاني القوم اوما جاوني عدا زيدا وخلا زيدا
وانتصاب الاسم بعدهما لانهما فاعلهما مضمن التقدير عدا بعضهم زيدا وذلك
بعضهم ان خلا نجر ما بعدها لانها من حروف الجر وقيل عدا ايضا
من حروف الجر وهذا القول لم يذكره سيبويه في الكتاب ولا المبرد في
المقتضب والكامل واذا دخلت عليها ما فالنصب ليس الا وذلك لتخصها
عند ذلك للفعلية لان الحرف لا يدخل على الحرف قال لبيد الا كل شي ما
خلا الله باطل وكذلك ليس ولا يكون نحو جاني القوم ليس زيدا ولا يكون
زيدا اي ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا والباقي ما قدم من المستثنى
نحو ما جاني الا اخاك احدا وغير اخيك احد قال الشاعر وما لي الا آل

احد شيعةٌ ومالي الا مشعب الحق مشعب وانما امتنع البدل ههنا لامتناع
تقديمه على المبدل منه والثالث ما كان استثناؤه منقطعًا كقولك ما جاني
احدٌ الا حمارٌ او قوله فما لهم به من علم الا اتباع الظن لان المعنى ولكن
جاني حمار ولكن يتبعون الظن وانما امتنع البدل ههنا لان البدل
من حقه ان يكون من جنس المبدل منه وهذا على اللغة الحجازية واما بنو تميم
فيجيزون البدل ههنا لانهما ابيناها والثوى كالحوض بالمظلومة الجلد
مرفوعًا ومنصوبًا والضرب الثاني ما جاز فيه النصب والبدل هو المستثنى
من كلام غير موجب نحو ما جاني القوم الا زيدًا او غير زيدٍ والا زيدٌ وغير زيدٍ وما
رايتهم الا زيدًا او غير زيدٍ لا يجوز النصب الا ان الانتصاب اما
على الاستثناء او على البدلية وما مررت باحدٍ الا زيدٍ وغير زيدٍ
والفصيح هو البدل قال الله تعالى ما فعلوه الا قليلٌ منهم وقد قرئ
الا قليلًا على الاستثناء ويحتمل ان يكون صفة مصدر محذوف وقوله
تعالى فاسرِ باهلك بقطعٍ من الليل ولا يلتفت منكم احدٌ الا امرأتك
قد قرئ مرفوعًا ومنصوبًا اما الرفع فعلى البدل من قوله احدٌ
واما النصب فعلى وجهين احدهما ان يكون مستثنى من فاسرِ باهلك
وهو الاوجه والثاني ان يكون من لا يلتفت احدٌ والضرب الثالث
مجرورًا ابدًا وهو ما استثنى بغير وسوى وسواء وحاشا والفرق
بين غير وسوى وسواء ان غيرًا يظهر فيه اعراب الاسم الواقع بعد
الا واما سوى وسواء فلا يكونان الا منصوبين على الظرف والدليل

والكوفيون ذكروا ان سوى يكون اسمًا وظرفًا ولا يلزم الظرفية لانهم يدخلون عليها
حرف الجر في قولهم منا ومن سوانا ويدل عليه الرواية عن بعضهم اتاني سوالك
بالرفع والبصريون على انه ظرف لانهم لم يتعاوه في اختيار الكلام الا ظرفا نحو
قولهم مررت بالذي سواك فوقوعه صلة يدل على ظرفيته بخلاف غيره لو كان كما
يستعمل ذلك لكثر في استعمالهم وفي عدمه لنا دليل واما ما رووه فلضرورة
الشعر والخلاف انما وقع في حال الاختيار لا نخروجه عن الظرفية عندنا يجوز
عند الضرورة واما قولهم اتاني سوالك فرواية تفرد بها الفراء عن ابي ثروان
وهي شاذة غريبة لا حجة فيها واما حاشا فالفرق بينه وبينها ظاهر فانه
حرف بخلاف ما بعدها وما اسمان اعني غيرًا وسوى والمجرد بخير النصب حاشا
لانه فعل ماضٍ وهذا مذهب الكوفيين وقال بعضهم انه فعل استعمل استعمال
الحروف واحتجوا بانه يتصرف كما جاء في قول النابغة الا الحاشي من الاقوام من
احدٍ واذا تصرف وجب كونه فعلًا ومنهم من تمسك بتعلق لام الجر به في قولهم
لله وحرف الجر يتعلق بالفعل ومنهم من تمسك بدخول الحذف عليه في قولهم
حاشى لله والاصل حاشي والحذف يلحق الفعل لا الحرف واما البصريون على انه
حرف لانه لا يجوز دخول ما عليه ولان الاسم يجر وز بعده ابدًا قال الشاعر
حاشى ابي ثوبان ان به وعامل الجر اما هو او تقدر ولا يجوز التقدير لان عامل
الجر لا يعمل مع الحذف فحينئذ يكون العامل حاشى على طريق التصرف وانما هو
على طريق حروف يسمل والف اذا قال افه وامثالها فكما ثبت هذه الافعال
فصل الاضمار فان كانت لا تتصرف فكذلك ههنا وقولهم لام الجر يتعلق

قلنا لانسلم ان اللام تتعلق به بل اللام زايدة كقوله تعالى ردف لكم واما قولهم
يدخل الحذف قلنا لانسلم دخول الحذف فيه لان عند بعضهم الاصل في
حاشا حاش ثم زيدت الالف على ان ابا عمرو وابن العلا انكرا هذه القراة
وابن سلمة ان الاصل فيه حاشى وانه حذفت لكثرة الاستعمال وقولهم
الحرف لا يدخله الحذف فلا نسلم لانهم قالوا في رب رب بالتخفيف وقد قدرت
ومن ذلك ما حكيتم عن العرب سوا فعل في سوف افعل وعلى ايضا سف افعل
فان لجوزتم ذلك في سوف فكيف تنكرونه في حاشا والضرب الرابع من المستثنى
ما جاز فيه الدفع والجر وهو ما استثنى بلا سيما وقال امرؤ القيس
ولا سيما يوم بدارة جلجل ... ويروى مرفوعا محذوفا اما الدفع فعلى ان يكون
ما موصولة او نكرة موصوفة وارتفاع يوم على انه خبر مبتدا محذوف
والجملة اما صلة واما صفة والمعنى لامثل الذي هو يوم او لامثل شئ
هو يوم واما الجر فعلى زيادة ما نحو فبما رحمة من الله واضافة شئ الى يوم
والمعنى ولا مثل يوم وقد روي فيه النصب على الاستثناء نحو جاؤني لا
زيدا واعترض على هذه الرواية من وجهين احدهما انك لا تقول جاءني القوم
الا زيدا بالواو والثاني لو كان بمعنى الا لبطل معنى البيت لان مراده ان
تفضل هذا اليوم على سايد الايام ولو كان المعنى الا ويوم لك منهن
صالح الا يوما لكان بالعكس من ذلك واعلم ان من نصبه على الاستثناء
لم يجعل لا سيما بمعنى الا بل جعله كلمة موضوعة للاستثناء لا على حد الا بل على
طريق آخر الا ترى انك اذا قلت اكرمني القوم لا سيما زيدا فقد خرجت زيدا

من حكمهم بان فضلت اكرامه اياك على اكرامهم لا بان نفيت الاكرام عنه كان زيد وجد
فيه معنى الاستثناء من الوجه المذكور نصب الاسم بعده فانصبت بعد الا ان
يجعل بمعنى الاول الضرب الخامس ما ان يجاريا على اعرابه قبل دخول كلمة الا
وهو المستثنى قبل دخول تمام الكلام وذلك نحو ما جاءني الا زيد وما رايت الا
زيدا وما مررت الا بزيد وسمي الا هذه نقضا للنفي واعلم ان
المشبه بالمفعول من هذه الاقسام وهو الضرب الاول والثاني في احد
وجهيه وهو ما نصب فيه المستثنى واما اذا لم ينصبه فلا حاجة بنا الى التشبيه
وقد عرفت وجه الشبه من قبل فان قلت فما الفرق بين الا وغير فلنا موضع الوصف
ومعناها المغايرة وخلاف المماثلة ودلالتها عليها من وجهين من جهة الذات
ومن جهة الصفات فاذا قلت مررت بغير زيد احتمل معنيين احدهما ان يكون
الممرور به غير زيد والثاني ان يكون الممرور به غير زيد انه ليست صفته صفة
لان زيدا فقيه والممرور به اديب اولان زيدا عالم والممرور به جاهل فهذا معنى
غير ومعنى الاستثناء والفرق بينهما اعني الاستثناء والوصفية ظاهر
الا ترى انك لو قلت مررت بغير زيد وبزيد ايضا لكان سايغا ولو قلت مررت
بالقوم الا زيدا او بزيد ايضا لما ساغ وكذلك لو قلت عندي درهم غير زيف
لكان جايزا ولو قلت عندي درهم الا زايفا لم يجز فهذا معناها هاهنا ويستعمل غير
بمعنى لا في الاستثناء فيظهر فيه اعراب ما بعد الا لانه اسم متمكن وقوله تعالى
لا يستوي القاعدون من المومنين غير اولي الضرر والمجاهدون قد قرئ بالحركات
الثلث الرفع صفة للقاعدين اي لا يستوي القاعدون الاصحاء من المومنين

والمجاهدون وانما وصف القاعد بغير لانه ما اريد بهم قوم معينون وقد يستوي مثل هذا والجر صفة للمؤمنين اي لا يستوي القاعدون من المؤمنين الاولي الضرر من القاعدون من المؤمنين الاصحاء والمجاهدون والنصب على الاستثناء اي لا يستوي القاعدون من المؤمنين الا اولي الضرر من القاعدون فانهم يستوون المجاهدين وعلى هذا غير المغضوب عليهم فيمن قرا بالنصب والفرق بين غير اذا وقع صفة وبينه اذا وقع استثناء هو انك اذا قلت جاني القوم غير اصحابك على الوصف لم يكن الاصحاب من جملة القوم لان الصفة كما تجوز في الجميع ايضا تجوز في الواحد والاستثناء لا يكون الا بعضا من كل وكذا في الاية التي نحن بصددها اذا جررت غيرا على الوصفية كان المغضوب عليهم غير داخلين في المنعم عليهم لهم جماعة على حدة واذا نصبت على الاستثناء كانوا من جملة المنعم عليهم وقد ذكرنا ذلك وما يتسلك بما ذكرنا انك لو قلت له علي عشرة غير واحد فان رفعته على الوصفية كان المقر به عشرة وان نصبت على الاستثناء كان تسعة هكذا يقتضي علم الاعراب وذكر القاضي حسين من اصحاب الشافعي رضي الله عنهم انه لا فرق بينهما في الفقه فالمقر به في الصورتين تسعة ولعله اراد انه لا فرق في حق الجاهل كما لا فرق في حقه بين ان وان في التطليق وبين ثم وبلى اذا قيل له استطلقت زوجتك او اليس لفلان عليك كذا فان قلت فكيف سوغت في الاية الاستثناء مع وجود قوله ولا الضالين وانت لا تقول جاءني الا زيدا ولا عمرا ولا جاءني غير زيد ولا عمرو قلنا ساغ ذلك فيمن جعل لا مزيدة مثلها

في قوله ليلا يعلم اهل الكتاب فيكون بمعناه مجرى قولك جاءني غير زيد وعمرو سائغ وفيمن جعل لا بمعنى غير ايضا فيكون بمعنى غير المغضوب عليهم وغير الضالين كما تقول جاءني غير زيد وغير عمرو ويدل عليه قراءة عمر رضي الله عنه وغير الضالين فان قلت فما الفرق بين غير اذا وقع الاستثناء وبين الا قلنا الفرق بينهما هو ان الاعراب قد يظهر فيه ولا يظهر في الا وانما يظهر فيما بعد الا كما ذكرنا وعن علي ابن عيسى ان غيرا لا يكون على بدل ولا وجه بمعنى سوى وبمعنى الاستثناء وبمعنى الجحد تفسير هذا انك تقول مررت برجل غير كريم كما تقول مررت برجل سواء وجاءني القوم غير زيد وما جاءني احد غير زيد كما تقول جاءني القوم الا زيدا وما جاءني احد الا زيدا وجئت بغير شيء كما تقول جئت بلا شيء واذا تدبرت هذا فاعلم ان الا لا يستعمل بمعنى غير في الوصفية كما يستعمل غير في الاستثناء ويظهر اعرابه فيما بعد الا لاشتباهه من الاعراب وذلك نحو قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اي غير الله ولا يجوز الاستثناء لانك لو جعلته على الاستثناء لكان معناه لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا وهذا موهم بانه لو كان فيهما الهة غير مستثنى عنهم الله لم تفسدا وهذا عين الفساد وعلى هذا قوله كل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان غير الفرقدين ولو كان استثناء لوجب ان يكون منصوبا لانه وارد بعد كلام موجب ولو نصبت الفرقدين ههنا على الاستثناء لكان معناه وهل اخ مفارقه اخوه الا الفرقدين فهما لا يفارقهما لفوهما او اخراهما وهذا يقتضي ان يكون الفرقدين الخ سواهما وليس المراد ذلك اما لو جعل صفة فيكون معناه

كل اخ يفارقه اخوه ولا ادعي في الفرقين والفرق بين الا في الوصفية وغيرها
في الاستثناء انها اذا كانت بمعنى غير تكون ما بعدها تابعا لما قبلها في الاعراب
كقولك اتاني القوم الا زيدٌ ورايت القوم الا زيدًا ومررت بالقوم الا زيدٍ
وانشد سيبويه اينحتي فالقت بلدة فوق بلدة قليل بها الاصواتُ الا
بغامها قال الشيخ عبد القاهر لا يجوز الرفع على البدل لان البدل
في الاثبات يمتنع الا ترى انك لا تقول جاني القوم الا زيدٌ وان شئت
فاستانس بما ذكره ابن السراج في الفرق بين الا بمعنى الاستثناء وبينها
بمعنى غير انه لو قال الذي له عندي مايه الا درهمان فقد اقر بمايه لان المعنى له
عندي مايه غير درهمين واما الفرق بين الا بمعنى غير وبين غير ان كل موضع
لا يصلح فيه الاستثناء لا يصلح فيه ان يكون الا صفة لو قلت جاني
رجل الا زيد بمعنى غير زيد لم يجز لانه موضع لا يصلح فيه الاستثناء وهذا
لان الا في الاصل للاستثناء فاذا انتقل الى غيره من المعاني فانما يجب
ان يكون صورة الاستثناء محفوظة فيه ونظير هذه المسئلة انهم قالوا
النسبة الى الجمع لا يجوز لان المنسوب اليه في الحقيقة اما الوالد او
المولد وذلك مفرد فاذا نسبت الى المجاز الى غيرها فلا بد من ان يصان
فيه صورة النسبة وذلك ان يكون المنسوب اليه مفردًا ونظير آخر وهو
انهم قالوا ترخيم الاسم في باب النداء فاذا رخم الاسم في غير النداء فلا بد
من ان يكون ذلك الاسم قابلا للنداء حتى انه لو كان معربا بالام لم يجز

ترخيمه وفرق آخرون بين الا وغير وهو ان الا اذا جري مجرى غير لا يجوز
استعماله الا تابعا حتى لو ذهبت تقول لو كان فيها الا الله لم يجز ويجوز
لو كان فيها غير الله وهذا لان الا لما لازمته في الوصفية فارق وصفيته
مع تبعيته اوضح وقد شبه سيبويه باجمعون في انه لا يستعمل الا تابعا فلا
يقول جاني اجمعون ولكن تقول جاني القوم اجمعون فاعرف مسايل وفوايد
في باب الاستثناء مسئلة تقول ما جاني من احدٍ الا عبد الله وما
رايت من احدٍ الا عبد الله فتحتمل البدل على محل الجار والمجرور ولا يجوز الحمل
على لفظه لان من هذه هي الاستغراقية وهي لا تدخل الا على المنفي ولا يدخل
ايضًا الا على التام نحو قوله وما لها غير الله وقد سبقت الاشارة اليه
واذا عرفت فاعلم انه لو ابدل عبد الله من لفظ احدٍ لادى الى دخول من
الاستغراقية على المعرفة وفي مقام الاثبات وكلاهما ممتنع بالاتفاق وذلك
لان البدل في حكم تكرير العامل والاستثناء بعد النفي اثبات فيكون داخلا
في الاثبات وعلى المعرفة ولو ان من هي التي تدخل على المنفي والواجب
لجاز ابدال ما بعد الا من المجرور وذلك قولك ما اخذت من احدٍ الا زيدٍ
لان من صلة الاخذ في هذه الصورة وليست بالاستغراقية ويقول لا احد
فيها الا عمرٌو فيحمل البدل على محل لا مع التي لا تنفي محل الدفع ومسئلة الشهادة
وتقول ليس زيد بشيء الا شيئًا لا يعبا به تشتمل على محل شيء ولا يجوز لك
ابدال من لفظه لانه يودي الى ادخال الباء الداخلة في خبر ليس داخلة
في الاثبات وذلك لا يجوز وتقول ما زيد بشيء الا شيء لا يعبا به بالرفع لا غير

لانه لاحظ لجد لما ذكرنا من ارادته الى ادخال الباء في الاثبات ولا يجوز النصب
ايضا لانه اذا انتقض النفي في باب المشبهتين بليس فالامتناع فيه للنصب
فان قلت فعلى هذا يكون الا شيء بدلا من شيء غير محمول على لفظه ومحله لان
لفظه مجرور بالباء ومحله منصوب على انه خبر ليس قلنا ان العامل في البدل
هو العامل في المبدل منه على قول بعض النحويين او مثله مقدر على قول الاكثرين وعلى
كلا التقديرين يمتنع اعمال هنا اعني العامل وهو ما في البدل النصب لان
الامكان التقدير ما زيد شيء واذا علق العامل عن عمله في البدل عاين ولم يعمله
عن ان يعمل في البدل منه فليس مستبعدا ان يختلفا في الاعراب وقد الغوا
هذه المسئلة افضل القضاة الخندي رحمه الله فقال ما تابع لمن يتبع متبوعه
في لفظه ومحله ما ذل الثبت ما ذا بعلم غير علم نافع بالغت في اتقانه حتى ثبت
وتعرضه على العلامة فخر خوارزم فقال لقد جئت شيئا اذل والعجب في شان
هذا الغرار الكلام فيه ما هو لتعريف هذه المسئلة فقد جرى من اثناء التظلم
ما يدل على لفظ صورة المسئلة وهو قوله ما ذل بعلم غير علم نافع ويجوز النصب
على الاستثناء في هذه الصورة كلها الا الصورة الاخيرة اما في قولك ما جاني
من احد الا عبد الله فكذلك ظاهرا لو قلت ما رايت احدا الا زيدا لكان النصب
فيه ما يحتمل الاستثناء يحتمل البدل واما في قولك لا احد فيها الا عمرا فقد
ذكر المسيل في انه لا يجوز النصب على الاستثناء لان تقدير الكلام قبل الا
على التمام ولا يصح في لا اله الا الله لان الكلام قبل الا لا يحسن تقديره
على التمام وقيل ان النجاج اجاز نصبه على الاستثناء وتقديره لا اله الا الله

الا الله وقد سمعت ان من لا تهم ان ابا حاشى قد ذكر ايضا ان النصب الا الله
جايز على مقتضى علم النحو واما في القران فلا يجوز لانه لم يقرا به واما في قولك
ليس زيد بشيء الا شيا لا يعبا به فظاهر ايضا لانه بمنزلة ان تقول ما مر زيد
باحد الا عمرا فان عمرا فيه يجوز ان يكون منصوبا على الاستثناء واما ما زيد بشيء
الا شيء لا يعبا به فلا يجوز النصب فيه لضعف العامل مسئلة ان تقدمت المستثنى
على صفة المستثنى عنه ولا مبالاة بتقدمه على صيغته فتقول ما اتاني احد الا ابوك
خير من زيد وما مررت باحد الا زيد خير من عمرو وهذا هو اختيار سيبويه والثاني
ان ينزل تقديمه على الصفة منزلة تقديمه على الموصوف لانهما لما كانا شيئا
واحدا نزل التقديم على احد الجزئين منزلة التقديم عليها جميعا فعلى هذا
لا يجوز النصب مسئلة تقول في تكرير الاستثناء ما اتاني الا زيد الا عمرا
برفع الذي اسند اليه الفعل وتنصب الاخر على الاستثناء لان الاول كلام
موجب اذ النفي قد انتقض بالا لا يقال انك لا تخلو اما ان تجعل الثاني مستثنى
من زيد والتقدير ما اتاني زيد الا عمرا فيكون زيد قد اتاك دون عمرو واما ان تجعله
مستثنى من مجموع قولك الا زيد والمعنى ما اتاني غير زيد الا عمرا فيكونا جميعا
اتيا وكلا التقديرين ممتنع جدا اما الاول فلانك قد استثنيت من زيد شيئا
لم يدخل فيه اولا والمستثنى يجب ان يكون داخلا في المستثنى منه وبعضا منه ثم
تخرجه عنه ومعلوم ان عمرا لا يكون داخلا في زيد ولا جزءا منه واما الثاني
فلانك اذا استثنيت عمرا من مجموع قولك الا زيد لزمك ان تجعل الا بمعنى غير
فيصح كون عمرو داخلا فيه اذا قلت ما اتاني غير زيد وهذا لا يجوز ايضا

لان الا لا يستعمل استعمال غير الا تا فا وهو ههنا ليس بتابع لشيء لا نا
نقول نعني بهذا ان كل واحد من زيد وعمرو ندا تي كا نا قلنا ما اتاني الا زيد
فنفينا مجيء كل واحد سوى زيد اذا النفي يقتضي العموم ثم تذكرنا ان عمرا قد جاء
ايضا فاستثناه واذا قلت ما اتاني الا عمرا الا بشرا احد فكلاهما منصوب لان
التقدير ما اتاني الا عمرا احد الا بشرا على ابدال بشر من احد فلما قدم عليه
انتصب مسئلة نقول ما مررت باحد الا زيد خير منه فما بعد الا جملة
ابتدائية مرفوعة المحل على ان يكون صفة لاحد والا ههنا النقض النفي
ولا عمل له في اللفظ فايدة تتبع لما وقع الا في قوله تعالى ان كل
نفس لما عليها حافظ فيمن قرأ ان بالتخفيف ومنه حديث عمر رضي الله عنه
عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا والمعنى ما اطلب منك الا ضربا واقع
الفعل موقع المستثنى فما قالوا انشدك الله الا فعلت ولعل الاصل فيه
الا ان تضرب ثم حذف ان كما في تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فصار الا تضرب
ثم وضع الماضي موضع المستقبل ايذانا بشدة اهتمامه بوقوع هذا الفعل
واشعارا بفرط حرصه على سرعة انفعاله فكانه قد وقع فما يده وقد يحذف
المستثنى كثيرا في كلامهم وذلك قولهم جاني زيد ليس الا اي ليس المجيء الا
زيدا وليس غير اي ليس المجيء غيره فاختصر استعمال حذفه بما اذا وقعت
الا وغير بعد ليس ولا يجادون يحذفونه مع غيره فاذا قلت جاني زيد ليس
غير فغير موضع منصوب على انه خبر ليس وهو مبني على الضم لانه لما اقتطع
عنه المضاف اليه بني كما في قبل وبعد وسائر الغايات وانما بنيت لانها

لما كانت مضافات ابدا واقتطع عنها الاضافة تنزلت منزلة شق الكلمة
وشق الكلمة مبني وانما بنيت على الحركة لعروض البناء وانما كانت ضمة لانها
اقوى الحركات واختيرت ههنا عوضا عما ذهب منها من المحذوف وانما سميت
غايات لان غاية المضاف بالمضاف اليه فلما اقتطع عنها من حدودها
يسمى عندها وذلك نحو جئتك من قبل وبعد وفوق وتحت وقدام وامام ومن
عل من الظروف وافعل هذا اول من غير الظروف فايده الكوفيون اما اول
استعمال الا بمعنى الواو ومستدلين بقوله تعالى ليلا يكون للناس حجة الا
الذين ظلموا منهم اي ولا الذين بمعنى لا يكون لهم ايضا حجة ويقوي ذلك قراءة
بعض القراء الى الذين ظلموا منهم بمعنى معهم وبقوله تعالى لا يحب الله الجهر
بالسوء الا من ظلم اي ومن ظلم ايضا لا يحبه ايضا وبقول الشاعر ولما
فارقته اخوه البيت واما البصريون فعلى انها لا تكون بمعنى الواو ولانها
للاستثناء وهو يقتضي اخراج الثاني من حكم الاول والواو للجمع فلا
يكون احدهما بمعنى الاخر واما قوله الا الذين ظلموا فلا حجة فيه لان الا ههنا
استثناء منقطع والمعنى لكن الذين ظلموا يحتجون عليكم بغير حجة وهو كثير
في كتاب الله تعالى وكلامهم كقوله ما لهم به من علم الا اتباع الظن معناه لكن يتبعون
الظن وقوله تعالى وما لاحد عنده من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه الاعلى
معناه ولكن يبتغي وجه ربه قال الشاعر وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير
والا العيس وعليه ايضا قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا
المظلوم يجهر بالسوء لما بالجملة فعلية تحمل ايضا قوله وكل اخ اي لكن الفتى

لا يفترقان والصحيح ان الا بمعنى غير على ما قدرناه واما من قدره الى الذين ظلموا ليس صحت وسلمت لكم فليس فيه حجة اذ ليس يلزم ان يكون احدى القرائن بمعنى الاخرى فايده اجاز الكوفيون تقديم حرف الاستثناء في اول الكلام نحو قولك الا طعامك ما اكل زيد ضرعليه الكسائي وعليه الزجاج في بعض الروايات واستدلوا بقول الشاعر وهو العجاج وبلدة ليس بها طوري ولا خلا الجن بها انسي والبصريون ابوا ذلك لانه يودي الى ان يعمل ما بعد ما فيما قبلها وذلك لا يجوز لان حرف النفي والاستفهام لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما قلت وهذا المتمسك ليس بالعروة الوثقى لانهم اجازوا انا زيدا الا ضارب على ما ستملي عليك عن قريب ومنهم من تمسك بانه ضارع البدل فلهذا لم يجز تقديمه لا يقال لو كان الامر كما ذكرتم لكان ينبغي ان لا يجوز تقديمه على المستثنى منه كما لا يجوز تقديم البدل على المبدل منه ولكن جاز ذلك ومنه قوله وما لي الا آل احمد شيعة لانا نقول ان الاستثناء لما تجاذبه شبهان بالمفعولية والبدلية جعل له منزلة متوسطة بين المنزلتين فجاز تقديمه على المستثنى منه ولم يجز على الفعل الذي تنصبه توفرا على كلا الشبهين حقه على انه من العرب من يجيز البدل مع التقديم فتقول ما جاني الا زيدا احد فتنوع على البدل لان تقديره التاخير واما البيت الذي رووه فتقديرون وبلدة ليس بها طوري ولا انسي جلا الجن فحذف انسيا وما اظنهم تفسيرا لما اضمروا وقيل وقيل تقديم الاستثناء فيه للضرورة فلا يكون فيه حجة هذا ذكره ابن الانباري واعلم ان البيت ليس فيه حجة البتة

اذا لم يتقدم فيه المستثنى الا على المستثنى منه وهو جايز بالاتفاق ولم يتقدم على العامل لان العامل هو حرف النفي وهو متقدم عليه فهو وما جاني الا زيدا احد سواء فايده الكوفيون اجازوا بناء غير على الفتح في موضع يحسن فيه الا سواء اضيف الى متمكن او غير متمكن كقولك لم نقعد غير قيام زيد وغير ان قام زيد وذلك لان غير اقيم مقام الا والا سما مقام الحروف وجب ان يبنى وذلك لاختلاف باختلاف المضاف اليه واما البصريون فعلى انه لا يجوز الا اذا اضيف الى غير متمكن لانه باضافته الى غير المتمكن قد سرى اليه البناء كما في قوله تعالى هذا يوم لا ينطقون وقوله وهم من فزع يومئذ امنون فيمن قرأهما بالنصب واما في الاضافة الى المتمكن فليس هذا لانه باق على اصله في الاعراب وقولهم انه قد وقع موقع الحرف قلنا فعلى هذا يلزمكم ان تجيزوا زيد مثل عمرو ومفتوحا لقيامه مقام الكاف لانه في معنى زيد كعمرو والاجماع على خلاف ذلك قوله المغضوب عليهم المغضوب عليهم اسم مفعول وهو يعمل عمل الفعل كما ان اسم الفاعل والصفة المشبهة به يعملان عمل الفعل الا انه يعمل عمل الفعل على ما لم يسم فاعله لان اسم المفعول يجب ان يعمل عمل المبني للمفعول كما ان اسم الفاعل يعمل عمل المبني للفاعل فتقول زيد مضروب غلامه رفعته على انه مفعول ما لم يسم فاعله كما تقول يضرب غلامه وههنا عليهم في محل الرفع على انه مسند اليه وبشرطي اعماله ايضا ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال وان يكون معتمدا على احد الاشياء الخمسة كما ذكرنا في اسم الفاعل فان قلت فعلام يعتمد ههنا من الاشياء الخمسة قلنا يعتمد على اللام بمعنى الذي

والموصول قد سلك به مسلك الموصوف والتقدير غير الذين غضب عليهم
ولا الضالين الواو ههنا للعطف والضالين مجرور لانه معطوف
على المغضوب ولا ههنا زايدة لحصول الفايدة بدونها وانما زيدت لتوكيد
النفي ونظيره ما جاني زيد ولا عمرو وقد سمي بعضهم لا هذه مذكرة للنفي
لانه يذكر النفي السابق وبعضهم على انه بمعنى غير ويدل عليه قراءة من قرأ
وغير الضالين وذكر صاحب الكشاف ان لا ههنا دخلت لما في غير من معنى
النفي كانه قيل لا المغضوب عليهم ولا الضالين وجواز انا زيدا غير ضارب
وامتناع انا زيدا مثل ضارب يدل على ما ذكرنا في التاويل وذلك لان
ضارب مضاف اليه والضارب هو العامل في زيد فاذا لم يجز ان يتقدمه
الضارب فان لا يجوز ان يتقدمه معموله اولى الا انه يجوز في غير لانه ملوك
بلا واعلم ان لا تنقسم في تصاريفها عملا ومعنى على ضربين احدهما
ان تكون لنفي الجنس ويسمى التبرية ايضا وهو ينصب الاسم ويرفع الخبر اذا
كان الاسم مضافا او مضارعا للمضاف نحو لا غلام رجل كائن عندنا ولا
صاحب صدق موجود ههنا ولا خيرا من زيد قايم ولا ضاربا زيدا في
الدار وقد عرفت معنى المضارع للمضاف من قبل وانما عملت هكذا
لانها تقيض ان لانها لنفي مضمون الجملة كما ان التاكيد مضمون الجملة واذا
كانت نقيضها حملت عليها لانهم يحملون الاشياء على نقايضها كما حملوها على نظايرها
وقد عرفت قوله تراثا هذا على لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون
الا هذا خبرا واما قول حاتم ولا كريم من الولدان مصبوح فيمن روى ان له

يحتمل امرين احدهما ان يترك طايئه الى اللغة الحجازية فاثبت لها خبرا
والثاني ان لا يكون مصبوح خبرا لكن صفة لمحذوف على عمل لا مع المنفي نوع
المحل بالابتداء وذكر العلامة فخر خوارزم ان ارتفاع في هذا الباب بالحرف
نظيره في باب ان والاكثرون على انه لا عمل الا في الخبر حجة العلامة ان
لا نحذفها حذف وان من حيث انها نقيضتها فوجب ان يعمل في الخبر مثلها
وحجتهم ان لا زيتها تنحط عن رتبة ان فوجب ان لا يعمل في الخبر اظهارا
لقدعيتها والعلامة ان تقول يظهر قدعيتها بانها لا يعمل الا في النكرة
وان يعمل في المعرفة والنكرة جميعا فلا حاجة الى عدم اعمالها في الخبر بحيث هم
العطف على محل المنفي قبل مجيء الخبر لا رجل وامراة في الدار يدل على ما ذهب
اليه الاكثرون لانه لو كان لا عامل في الخبر للزم ان يجعل فيه عاملان احدهما
لفظي والاخر معنوي وقد ذكرنا هذا في خعدان واذا وقع لا هذه نكرة
مفردة فهي مبنية معها نحو لا رجل فالفتحة فيها بنا يشبه الاعراب في قول
البصريين وهي اعراب في قول الكوفيين والصحيح ما ذهب اليه البصريون لعدم
التنوين وانما وجب بناؤه لتضمنه معنى من الاستغراقية لانه جواب هل
من رجل في الدار فكان الواجب ان تقول لا من رجل لان الجواب حقه ان
يطابق السوال فحذفوا من وضمنوا الاسم معناها فبنوه لان الاسم
اذا تضمن معنى الحرف والفرق بينهما ان الاول اعني لا رجل ينفيه الاستغراقي
فلا يجوز ان تقول لا رجل في الدار بل رجلان بخلاف الثاني فانه يجوز ان تقول
لا رجل بالفتح بل رجلان فان قلت فلم لم يبن المضاف قلنا لانهم كرهوا

ان يجعلوا ثلثة اشياء واحدًا واعلم انك اذا اوصفت المفرد جاز لك في الصفة
الاعراب والبناء اما الاعراب فعلى وجهين الفتح على لفظ المنفي نحو لا رجل
ظريفًا والرفع على محل لا مع المنفي نحو لا رجل ظريفٌ ولبن تحاج الى قليل ان تقول
كيف سوغوا الحمل على لفظ المبني في الاعراب فعليك ان تعتبر بما اجبناه
في الحمل على لفظ المنادى واما البناء في الصفة فان يبنى معه نحو لا رجل
ظريفٌ ولم يكن ذلك لان الصفة والموصوف شيء واحد في المعنى بخلاف المضاف
والمضاف اليه فانهما شيئان متغايران واما الصفة الثانية فليس منها
الا الاعراب نحو رجل ظريفٌ كيسٌ او كيسًا فيهما واما الصفة الثانية المعطوف
على المنفي فليس فيه الا الاعراب على الوجهين نحو قوله لا اب وابنًا مثل مروان
وابنه وقوله لا ام لي ان كان ذاك ولا اب ولا يجوز البناء ههنا للراهية
بناء اربعة اشياء عني لا والمنفي وحرف العطف والمعطوف وان تعرف
المعطوف فالحمل على المحل لاغير نحو لا غلام لك والعباس لانه غير منتهٍ
لدخول لا عليه واذ كرر لا فيجوز رفع الاسمين بعدهما نحو لا بيعٌ فيه ولا خلةٌ
ولا رجلٌ فيها ولا امراةٌ وانما رفع لانه جواب من يقول ارجلٌ فيها امراةٌ
واذا وقعت بعدها معرفة كررت وارتفع الاسم ايضًا بالابتداء كقولك لا
زيد عندي ولا بكرٌ وقوله تعالى لا الشمس ينبغي لها ان تدرك القمر ولا الليل
سابق النهار وانما وجبت في هذا النحو تكريرها لانها جواب ايضًا لمن يقول
ازيدٌ عندك ام عمرٌو فوافق الجواب السؤال فان قال السايل ازيدٌ عندك ام
قائمٌ على واحدٍ فالجواب لا او نعم قال ابو علي ويقبح ان يقول لا زيدٌ عندي

حتى تتبعه بثانٍ فتقول ولا عمرٌو وقالوا لا نولك ان تفعل كذا فلم يكرروه لانه
صار بمنزلة لا ينبغي لك فاجروها مجريها حيث كان بمعناها كما اجروا يذر
مجرى يدع لائتفاقهما في المعنى انتهى كلامه اراد ان يدع اصله يودع بكسر
الدال فحذفوا الواو لوقوعها بين الياء فصار يدع مثل يعدم فتحوا عينه التي
هي الدال لان لامه وهي العين حرف حلق ولم يجدوا في يذر حرفًا حلقيًا
يستحق به ان يفتح عينه ولكنها فتحت على دال يدع لائتفاقهما في المعنى واذا
فصلت بين لا وبين المنفي وجب الرفع ايضًا والتكرير نحو قوله عز قائلًا لا
فيها لغو ولا هم عنها ينزفون وقال سيبويه فتكون في الكلام رفع المعرفة
ولا يثنى لا قال الشاعر بكيت جزعًا واستعبرت ثم اذنت وكابيها
ان لا الينا رجوعها واجاز المبرد في السعة نحو لا رجلٌ عندنا ولا زيدٌ
في الدار مسايلٌ شتى من هذا الباب مسئلة تقول لا اب لك
ولا غلامين لك فاليا ههنا تخص لمعنى التثنية ولا يدل على الاعراب اذ الاسم
ههنا غير مستحق للاعراب وكذلك النون تخص للابدال من الحركة دون التنوين
اذ التنوين لا يستحق الابعد الاعراب واما قولهم لا اباك ولا غلامي فشبهة
في الشذوذ بلدن غدوةً وتصدهم في ذلك الى الاضافة وحذف نون التثنية
وردّ اللام في لا اب لك لذلك كانه قيل لا اباك ولا غلاميك والخبر محذوف
وانما فحمل اللام ايذانًا منهم بغاية تبين احديهما توكيد الاضافة لانهم
يقولون لا ابا فيها ولا رقى عليها ولا مجيري منها فان قلت البيت
تصلح لتوكيد الاضافة اذ الاضافة يكون بمعناها قلت بلى الا انها

انها ههنا اعني في مجيري منها ليست مضيفة بل هي من صلة الاجازة قلت
هل لاخاتي من رفضة قلنا القياس انه يجوز لوساعده الاستعمال ويمكن ان
يقال ان مثل هذا لا يجوز لانا قد ذكرنا ان قولهم لا ابا لك ولا غلام لي لك
قد يشم منه رائحة التشدد ويظهر منه ما الندة فلا يصلح ان يجعل اصلا
يقاس عليه والفائدة الثانية فضاء لحق المتفي في التنكير ما يظهر من صورة
الاضافة الا ترى لو قلت لا اباك ولا غلاميك لكنت ادخلت في هذه
المعرفة وحقها ان يليها النكرة وقد شبهت اللام هنا في انها مزيدة وكذلك يتم
الثاني في يا تيم تيم عدي فيمن ينصبها واذا قلت لا يدين لها لك ولا اب فيها لك
امتنع حذف النون واثبات الالف لان الاضافة مع الفاصلة غير متصورة وكذلك
اذا لا علامين ظريف لك مسئلة يجوز في لا حول ولا قوة الا بالله
ستة اوجه احدها لا حول ولا قوة على ان يكون كلاهما للنفي الجنس والاسم مبني
بعدهما والثاني لا حول ولا قوة على ان يكون الاولى لنفي الجنس والاسم
بعدها مفتوح والثانية زائدة غير عاملة زيدت لتاكيد النفي والاسم بعدها منصوب
على انه معطوف على لفظ المنفي نحو لا اب وابنا والثالث لا حول ولا قوة على ان يكون
الاولى لنفي الجنس ايضا والثانية زائدة غير عاملة والاسم بعدها مرفوع لانه
معطوف على محل لا مع المنفي نحو قوله لا ام لي ان كان ذلك ولا اب والرابع
لا حول ولا قوة على ان كلتاهما زائدة غير عاملة والاسم مرفوع بعدهما على الابتداء
نحو قوله لا بيع فيه ولا خلة فمن قرأ فلا رفث لا حول ولا قوة على ان يكون
الاولى بمعنى ليس والاسم مرفوع بعدها على انه اسمها او يكون لنفي الجنس والاسم

الاشباه

بعدها مرفوع على مذهب ابي العباس اذ هو جيز في السعة لا رجل في الدار
والثانية لنفي الجنس والسادس لا حول ولا قوة على ان يكون الاولى لنفي الجنس
والثانية بمعنى ليس وكان الاسم مرفوعا على مذهب ابي العباس وهذا الوجه
هو الوجه الثالث صورة الا انه ليس به مذهبنا لان لا هنا لك زائدة غير
عاملة وههنا بمعنى ليس فان قلت فما الفرق بين ان تجعل الاسم مرفوعا على
مذهب ابي العباس وبين الوجه الثالث قلت لا في هذا الصورتين غير عاملة
قلنا لا في الوجه الثالث زائدة غير عاملة لحصول الفائدة بدونها كانك
قلت لا حول وقوة الا بالله على مذهب ابي العباس وان كانت غير عاملة الا انها
معطية في المعنى فائدتها كما تقول لا رجل في الدار وايضا الاسم مرفوع
في الوجه الثالث لانه معطوف على محل لا مع المنفي على مذهب ابي العباس
مرفوع بالابتداء وبعبارة اخرى الواو في ولا قوة في الوجه الثالث
واردة لعطف مفرد على مفرد وفي مذهب العباس لعطف جملة على جملة
وبعبارة اخرى في الوجه الثالث في الكلام حذف واما هو حذف
خبر لا وحذف خبر المبتداء والتقدير لا حول موجود ولا قوة موجودة
ايضا وبعبارة اخرى فهذا الكلام في الوجه الثالث على كلام ولعدولي مذهب
ابي العباس على كلا يمين فاعرفه فائدة يجوز في قوله تعالى لا تثريب عليكم
اليوم ثمانية اوجه احدها ان يكون الظرف اعني عليكم واليوم على الاستقرار
وهما مرفوعا المحل على الخبرية كان المعنى لا تثريب جامع بين الحصول عليكم
والوقوع اليوم كانه نفى جمع التثريب هذين الوصفين كما انك اذا قلت هذا

حلو حامض كان اثباتا لجمع هذه بين الحلاوة والحموضة والثاني ان يكونا ايضا
على الاستقرار وهما صفتان لتثريب والخبر محذوف وحينيذ يجوز ان يكونا
مرفوعي المحل حملا على لفظ المحل المنفي اي لا تثريب واقعا عليكم حاصلا
اليوم موجود وان يكونا مرفوعي المحل حملا على محل لا مع المنفي او يكون
الاول منصوب المحل والثاني مرفوعه على الوصفية او بالعكس من ذلك والثالث
ان يكون الاول منصوب المحل او مرفوعه على الوصفية والثاني مرفوع المحل
على الخبرية اي لا تثريب واقع او واقعا عليكم حاصل اليوم وبناء الوصف
ههنا غير ممكن بخلاف لا رجل ضريف لان الظرف وان سمينا وصفا
الا انه ليس في الحقيقة بوصف بل هو نائب عنه والرابع ان يكون الاول
مرفوع المحل على الخبرية والثاني منصوب المحل او مرفوعه على الوصفية
اي لا تثريب حاصل او حاصلا اليوم واقع عليكم والخامس ان يكون الاول
مرفوع المحل على الخبرية والثاني ملغى عليه لا محل له من الاعراب اي لا تثريب
واقع عليكم اليوم والعامل في اليوم هو عليكم والسادس ان يكون الاول
منصوب المحل او مرفوعه على الوصفية والثاني ملغى عليه والخبر محذوف
اي لا تثريب واقعا او واقع عليكم اليوم موجود والسابع ان يكون
الثاني مرفوع المحل على الخبرية والاول ملغى عليه لا محل له اي لا تثريب
حاصل اليوم عليكم والثاني من ان يكون الثاني منصوب المحل او مرفوعه
على الوصفية والاول ملغى عليه والخبر محذوف اي لا تثريب حاصل او
حاصلا اليوم عليكم موجود ولا يجوز تعليق الظرفين ولا واحد منهما

منصوب المحل على الحالية من الضمير في عليكم او مرفوع المحل على الخبرية

بتثريب لانه حينيذ يصير مضارعا للمضاف فيجب الانتصاب محو لا تثريبا اليوم
تقول حافظا للقرآن موجود واما قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله فلا يجوز
فيه من الوجوه الثمانية الا اثنان وذلك لان اليوم لا يجوز جعله خبرا لعاصم
ولا صفة له لان ظرف الزمان لا يخبر به عن الجثة الا ترى لا تقول الهلال
الليلة الا على تاويل رؤية الهلال وجاز ذلك في لا تثريب عليكم اليوم لان
التثريب ليس بجثة وانما هو مصدر فحينيذ لا يبقى الا ان تجعل من امر الله
خبرا ولا صفة او صفة ولا خبر واليوم ملغى والعامل فيه من امر الله اي لا
عاصم يعصمهم من امر الله اليوم ولا يجوز تعليقه بعاصم لما ذكرنا في لا تثريب
وذكر بعضهم ان الاخبار بالظرف الزماني ههنا جائز بخلاف الهلال الليلة
ولعل السبب في هذا ان لا النافية لما دخلت على عاصم فكانه صار في تاويل النفاء
عاصم فخرج عن كونه جثة فاجيز الاخبار عنه بالظرف الزماني كما في المصدر
وعلى هذا يجري فيه الاوجه الثمانية المذكورة فتفطن لهذه المسالة فانها
من غرايب المسايل والثاني من ضروب لا استعمالها بمعنى ليس واعلم ان المجازب
شبهوا ما ولا بليس فاعملوها عملها ووجه الشبه كونها للنفي ودخولها
على المبتدا والخبر الا ان ما اوغل في الشبه بها لاختصاصها بنفي الحال مثلها
بخلاف لا فانها لنفي الاستقبال فلذلك من التوغل في الشبه كانت داخلة
في المعرفة والنكرة جميعا نحو ما زيد منطلقا وما احد خيرا منك ولم يدخل
لا الا في النكرة لانحطاطها عن رتبة ما ولانها في الاصل لنفي الجنس
وههنا وان كانت بمعنى ليس الا انهم راعوا اصلها فلم يعملوها الا في

في النكرة وقد سبق لهذا نظير في الاستثناء فقيل لا رجل افضل منك وامتنع
لا زيد منطلقا ومنه ثبت الباب من صدع نير انها فانا ابن قيس لا براح اي ليس
براح لي واما تميم فيرفعون ما بعدها على الابتداء ويقولون ما هذا بشرا بالرفع
الاسم وكيفي في المصحف اذا تقدم الخبر على الاسم وانتقض النفي بالا فتميم
اللغتان حينئذ في رفع ما بعدها نحو ما قائم زيد ولا افضل منك رجل وما
زيد الا قائم ولا رجل افضل منك وانتصاب الخبر في لغة اهل الحجاز
بها على قول الصحابا البصريين لانها لما شبهها بليس اعملاها عملها وهي نصب الخبر
فكذلك بنا صبان ايضا واما الكوفيون فعلى انها لا يعملان في الخبر هو منصوب
بحذف حرف الجر واختجوا بان القياس فيها ان لا يعملا البتة لان الحرف
انما يكون عاملا اذا كان مختصا كالجوار والجوازم واما اذا كانت داخلة على
القبيلين فلا يكون عاملة كحروف العطف والاستفهام وما ولا يدخلان على
القبيلين فوجب ان لا يعملا ولهذا كانت مهملتين في لغة بني تميم وهو القياس
واعملها اهل الحجاز لشبهها بليس من جهة المعنى وهو شبه ضعيف فلم يقو
على العمل في الخبر فوجب ان يكون منصوبا بحذف حرف الجر لان الاصل ما زيد
بقائم فلما حذف الجار بقي منصوبا ولهذا لم يجز عند تقدم الخبر وانتقاض
النفي بالا لانه لم يحسن دخول الباء حينئذ قد دل على ما قلنا ودليل البصريين
ان شبهها بليس اوجب لها ان يعملا عملها قولهم الشبه ضعيف قلنا قد عملنا
بمقتضى هذا الضعف فانه تبطل عملها اذا تقدم الخبر ولولا الضعف لعملا
واما دعويهم ان الاصل ما زيد بقائم قلنا لا نسلم بل الاصل عدمها

وانما دخلت توكيدا للنفي وليكون في خبرها بازاء اللام في خبر ان نحو ان زيدا لقائم
واذا عرفت هذا فاعلم انهم يردفون لا تارة فيقولون لات قال الله تعالى ولات
حين مناص اي ليس الحين حين مناص وابوان يكون المنصوب بلدن الاغدوة
فصاية الكلمات النافية العاملة على اربع مراتب اولها ليس فانها يعمل
في المعرفة والنكرة وعند التقديم ومع وجود الا وثانيها ما فانها لا يعمل في
المعرفة والنكرة ولكن لا يعمل مع التقديم ومع الا لانحطاط رتبتها عن رتبة
ليس وثالثها لا فانها لا يعمل الا في النكرة لانحطاط رتبتها عن رتبة ما
ورابعها لات وهي ادناها لانها لا تعمل الا في المفرد واحد والثالث من ضروبها
استعمالها نحو لا تفعل ولا يفعل زيد وقد سبقت الاشارة اليها في صدر
الكتاب والرابع استعمالهم اياها في الدعاء فنا ولوها المستقبل والماضي
والمستقبل نحو لا يغفر الله له والماضي نحو لا غفر الله له فاك ولا شلت يداك
ولا غفر الله له وقولهم ابن الدقيقات لا بارك الله في العواني هل يصبحن
الا لهن مطلب والخامس انهم نفوا بها الافعال المستقبلة والحاضرة فاذا قيل
سيفعل او سوف يفعل قلت لا يفعل ومنه قولهم ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم
فهذا مستقبل محض لانه جزاء واذا قيل زيد يكتب فنفيك الحاضر وان قال
نفيت بها في جواب القسم دخلت على يفعل وفعل كما في الدعاء تقول والله لا
اقوم ووالله لا قمت وانما استعملوا الماضي ههنا لخفته كما استعملوه في الشرط
والسادس انها يكون ردا في الجواب مناقضة لنعم وبل والسابع انها يكون
عاطفة تشرك ما بعدها في الاعراب ما قبلها وستبين بيانها فان قلت فهل

لكنت

فهل يجوز حملها في ولا الضالين على العطف قلنا لا يجوز ذلك لامرين احدهما ان الواو
من حروف العطف والاخران لا تعطف بها بعد النفي لا يقال ما قام زيد لا بكر
واذا بطل ان يكون للعطف فهي زائدة لتوكيد النفي والثامن استعمالهم اياها
بمعنى لم فالزموها الماضي لقوله عز قائلا فلا صدق ولا صلى اي لم يصدق
ولم يصل ومثله فلا اقتحم العقبة وقال ابو خراش الهذلي وهو يطوف بالبيت
ان تغفر اللهم تغفر جما واي عبد لك لا المتا اي لم يلمم بالذنوب والتاسع
استعمالهم اياها اسما في قولهم غضبت من لا شيء وخرجت بلا زاد يريدون
من غير شيء وبغير زاد وهذا قول بعض الكوفيين قال ان هذا النحو اسم لدخول
الحافض عليها وكذلك اذا استعملت في وصف النكرة كما جاء في التنزيل انها
بقرة لا فارض ولا بكر وقوله وظل من يحموم لا بارد لان المعنى غير فارض وغير
بارد ومذهب البصريين ان العامل في المجرور من قولهم غضبت من لا شيء ونحوه
هو الجار نحو لا اني العمل فيما بعدها وان لا حرف وان اريد بها معنى غير
قال ابو سعيد السيرافي في شرح الكتاب دخلت الى الكوفة كان غير في قولك
غضبت من لا شيء ولا حرف فلا يقع عليه حرف الخفض فوقع حرف الخفض على ما
بعدها على هذا ما كان الاكلائي اي كغيري والعاشر انهم زادوها
توكيدا للكلام كزيادتها في قوله تعالى ليلا يعلم اهل الكتاب اي ان يعلم
اهل الكتاب ومنه قوله ما منعك الا تسجد اي ان تسجد كما في الاية
الاخرى ما منعك ان تسجد ومن مواضع زيادتها مجيئها بعد النفي مؤكدة
لمعنى قوله ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام وللهادي

والهادي عشرها غير وبلا اربعة احرف فتفارقها في عما وضعن له وهي لو
وهل وان وهمزة الاستفهام فقالوا لولا وهلا والا والاختصة
اللام اما لو فتفارقها من امتناع الشيء لامتناع غيره الى معنيين
احدهما التحضيض نحو لولا تكرم زيدا ومنه قوله لولا الكمي المقنعا
والثاني امتناع الشيء لوجود غيره نحو لولا زيد لجيتك واما هل فتفارقها
من الاستفهام الى التحضيض قال عنترة هلا سالت الخيل يا ابنة
مالك ان كنت جاهلة بما لم تعلمي اما ان هي المصدرية او المفسرة التي
بمعنى اي في قوله تعالى وانطلق الملا منهم ان امشوا معناه اي امشوا
في نحو الا تعطي بكرا واما الهمزة لما ركبوها مع لا صلحت للتحضيض افادت
بتركيبها مع لا التحضيض نحو الا يكرم اخاك والتمني في نحو الا ماء
اشربه وللعرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا ولافتتاح الكلام
نحو الا انهم هم المفسدون فهذا جميع وجوه هذه الكلمة وقد
عرفتها مفصلا بحيث لا يشذ عنها شيء باذن الله تعالى فصل في التامين
تندب الهادي ان يقول عقيب قراءة الفاتحة امين ومعنى هذه الكلمة
استجب وفيها لغتان المد والقصر قال الشاعر يا رب لا تسلبني
حبها ابدا ويرحم الله عبدا قال امينا وهو اسم الفعل ومبني على الفتح
وقبل ان تعرف بناءه وجب بناءه فهاك ضابطا في الاسماء المبنية
عساه يسهل عليك معرفة اسباب البناء فيما يرد عليك من الاسماء
فاعلم اولا ان المبني هو الذي سكون آخره وحركته لا بعامل والاصل

فهل يجوز حملها في ولا الضالين على العطف قلنا لا يجوز ذلك لامرين احدهما ان الواو
من حروف العطف والاخران لا يعطف بها بعد النفي لا يقال ما قام زيد لا بكر
واذا بطل ان يكون للعطف فهي زائدة لتوكيد النفي والثاني استعمالهم اياها
بمعنى لم فالزموها الماضي لقوله غزا ولا صدق ولا صلى اي لم يصدق
ولم يصل ومثله فلا اقتحم العقبة وقال ابو حراش الهذلي وهو يطوف بالبيت
ان تغفر اللهم تغفر جما واي عبد لك لا المما اي لم يلم بالذنوب والتاسع
استعمالهم اياها اسما في قولهم غضبت من لا شيء وخرجت بلا زاد يريدون
من غير شيء وبغير زاد وهذا قول بعض الكوفيين قال ان هذا النحو اسم لدخول
الحافض عليها وكذلك اذا استعملت في وصف النكرة كما جاء في التنزيل انها
بقرة لا فارض ولا بكر وقوله وظل من يحمومة لا بارد لان المعنى غير فارض وغير
بارد ومذهب البصريين ان العامل في المجرور من قولهم غضبت من لا شيء ونحوه
هو الجار نحيل لا الى العمل فيما بعدها وان لا حرف وان اريد بها معنى غير
قال ابو سعيد السيرافي في شرح الكتاب دخلت الى الكاف عن في قولك
غضبت من لا شيء ولا حرف نلا يقع عليه حرف الخفض فوقع حرف الخفض عليها
بعد لا وعلى هذا ما كان الا كلا شيء اي كغير شيء والعاشر انهم زادوها
توكيدا للكلام كزيادتها في قوله تعالى ليلا يعلم اهل الكتاب اي ان يعلم
اهل الكتاب ومنه قوله ما منعك لئلا تسجد اي ان تسجد كما في الاية
الاخرى ما منعك ان تسجد ومن مواضع زيادتها تجيئها بعد النفي مؤكدة
لنحو قوله ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام ولا هادي

وهادي عشرتهم غير وابلا اربعة احرف فنقلوها عما وضعن له وهي لو
وهل وان وهمزة الاستفهام فقالوا لولا وهلا والا والاصل فيه
اللام اما لو فنقلوها من امتناع الشيء لامتناع غيره الى معنيين
احدهما التحضيض نحو لولا تكرم زيدا ومنه قوله لولا الكمي المقنعا
والثاني امتناع الشيء لوجود غيره نحو لولا زيد لجيتك واما هل فنقلوها
من الاستفهام الى التحضيض قال عنترة هلا سالت الخيل يا ابنة
مالك ان كنت جاهلة بما لم تعلمي اما ان هي المصدرية او المفسرة التي
بمعنى اي في قوله تعالى وانطلق الملا منهم ان امشوا معناه اي امشوا
في نحو الا تعطي كبرا واما الهمزة لما ركبوها مع لا صلحت للتحضيض افادت
بتركيبها مع لا التحضيض نحو الا يكرم اخاك والتمني في نحو الا ماء
اشربه وللعرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا ولافتتاح الكلام
نحو الا انهم هم المفسدون فهذا جميع وجوه هذه الكلمة وقد
ذكرنا منها مفصلا بحيث لا يشذ عنها شيء باذن الله تعالى فصل في التامين
تندب القاري ان يقول عقيب قراءة الفاتحة امين ومعنى هذه الكلمة
استجب وفيها لغتان المد والقصر قال الشاعر يا رب لا تسلبني
حبها ابدا ويرحم الله عبدا قال امينا وهو اسم الفعل ومبني على الفتح
وقبل ان تعرف بناءه موجب بنائه فهاك ضابطا في الاسماء المبنية
عساه يسهل عليك معرفة اسباب البناء فيما يرد عليك من الاسماء
فاعلم اولا ان المبني هو الذي سكون اخره وحركته لا بعامل والاصل

في الاسماء كلها الاعراب كما ان الاصل في الافعال والحروف البناء وذلك
لان الاسماء عرضة لتوارد المعاني المختلفة عليها فبالحري ان
يكون معربة تمييزًا بين تلك المعاني المختلفة وانما بني ما بني منها
لمناسبة غير المتمكن اعني الحروف والافعال المناسبة من وجوه
احدها ان يتضمن معناه نحو اين وكيف فانهما بنيا لتضمنهما معنى
همزة الاستفهام الا ترى تقول ابن زيد معناه اني الدار ام في
السوق وكذلك كيف زيد اذ معناه اصحيح ام سقيم وكذلك امس
فانه يتضمن معنى اللام وقد سبق بيانه وثانيها ان يشابهه كالمضمرات
والمبهمات نحو هو وهي وهذا والذي فان هذه الاسماء لمشابهتها
في انها لا يستقل بنفسها وثالثها ان يقع موقعه كنزال فانه بني
لوقوعه موقع غير المتمكن اعني فعل الامر نحو انزل ورابعها ان يشاكل
للواقع موقعه كغساق وقطام فانهما بنيا لمشاكلتهما نزال من جهة
الوزن وخامسها ان يقع موقع ما اشبهه كالمنادى المفرد المعرفة
فانه بني لوقوعه موقع كاف الخطاب التي هي مشابهه للحروف وسادسها
ان يضاف الى غير متمكن فسري اليه البناء نحو قوله من عذاب يومئذ
وهذا يوم لا ينطقون وقد عرفت ذلك من قبل واعلم ان البناء على
السكون هو القياس وذلك لان البناء خلاف الاعراب والاصل
في الاعراب ان يكون بالحركة فوجب ان يكون الاصل في البناء السكون
وانما بني على الحركة ما بني لاحد ثلثة اسباب احدها للهرب من

التقاء الساكنين نحو هؤلاء واين وامس وانى ونظايرها فانها لو بنيت على
السكون لادى الى اجتماع الساكنين وثانيها التوقي من الابتداء اما
لفظًا واما حكمًا فالاول نحو الالف التي هي بمعنى مثل في نحو زيد كعمرو فانها
بنيت على الحركة ضرورة امتناع الابتداء بالساكن حكمًا واما الثاني فنحو الالف
الضمير في نحو ضربتد فانها بنيت على الحركة ليلا يودي الى الابتداء بالساكن
حكمًا اذ هي في حكم الانفصال وثالثها لعروض البناء وذلك في خمسة
مواضع احدها المنادى المفرد المعرفة نحو يا زيد وثانيها النكرة المقصودة
الواقعة بعد لا التي لنفي الجنس نحو لا رجل وثالثها المضاف الى
ياء المتكلم على ما ذكروه النحويون نحو يا غلامي ورابعها الغايات نحو قبل
وبعد بشرط ان لا يضاف الى ما ذكروه النحويون نحو يا غلامي وخامسها المركبات نحو خمسة عشر واشباهه فان
الاصل فيه خمسة وعشرة فركبا وبنيا اما الاول فلتنزله منزلة شق
الكلمة واما الثاني فلتضمنه معنى الحرف وكذلك جاري بيت بيت
ووقعوا في حيص بيص لان الاصل بيتٌ لبيتٍ ووقعوا في حيصٍ
وبيصٍ فانها بنيت هذه الاضرب الخمسة من المبنيات على الحركة لان
لها حالة اعراب ففضلت على ما لم يكن له ذلك واتفقوا هنا فاعلم
ان الاصل في البناء على الحركة هو الكسر نحو امس وهؤلاء وانما
لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر وذلك من وجوه احدها
انا اذا حركنا الساكن وتلك الحركة حركة بناء لا حركة اعراب
وابعد الحركات عن المعربات هي الكسرة اذ وجدناها لا يدخل على نوعين

من المعرب وهو الفعل المضارع والاسم الذي لا ينصرف فاما الرفع والنصب
فيدخلان تلك المعربات فكانت هذه اعني الكسرة ابعد الحركات
عن المعرب وحركة الساكن حركة بناء فكانت الكسرة احرى
من غيرها وثانيها ان السكون والجزم واحد والجزم نظير الجر لما عرف
فلما حرك الساكن حرك بنظيره واخته وهذه العلة ذكرها سيبويه
في الاعراب وثالثها ان مدار الكلام على الفاعلية والمفعولية وجعلت الضمة
للفاعل والفتحة للمفعول واختيج ههنا الى الحركة ولم يبق الا الكسرة
وهذا اضعف الوجوه فلما كان كذلك فالعدول عنه الى غيره لسبب ما
اما الى الضمة فلكون الاسم قد خلف منه شيء فالتزم الضم جبرا للحذف
باقوى الحركات وذلك في الغايات اولان الاسم يدل على معنيين او
يتضمن معنى حرفين فالتزم الضم ايضا ابدا بتثقيل اللفظ على تكثير
المعنى وذلك نحو منذ وقط لانهما يتضمنان معنى حرفي الابتداء
والانتهاء اعني من والى ومن ذلك نحن لانه يدل على اثنين فصاعدا
اولان الاسم لم يمكن بناؤه على الكسر والفتح فيتعين بالضم ضرورة
وذلك في المنادى كما عرفته واما الى الفتحة فلكون الاسم مستدعيا
للخفة وذلك اما بان يكون ما قبل اخره ياء كاين وكيف وليت
وذيت وامثالها واما بان يكون اخره حرف لين كهو وهي
ونحوهما واما بان يكون مركبا نحو خمسة عشر فاوثر الفتحة تفاديا
بها عن الثقل اولان الاسم مستحق للاعراب ثم طرأ عليه علة البناء

فبقيت على الفتح لينا سب الحركة التي يستحقها في حالة الاعراب وذلك
في الاسم لانك تقول جلس الرجل افضل منك فان قلت فهلا روعي
ذلك في المنادى فلم يفتح لينا سب حركة الاعرابية قلنا انه لو بني
على الفتح لالتبس حركة الاعراب بحركة البناء فيما لو نكر وغير
منصرف وذلك اذا قلت مثلا يا احمر لم يعرف امعرفة هو ام نكرة
وحركته حركة اعراب ام حركة بناء وقد امنا ذلك في اسم لا
لان المعرف هناك اما مضاف او مضارع للمضاف وهما لم يلتبسا
بالمفرد البتة لوجود المضاف اليه او ما يضارعه فاعرفه وبعد فان
حركات البناء يسمى ضما وفتحا وكسرا وسكونه يسمى وقفا وان حركات
الاعراب يسمى رفعا ونصبا وجرا وسكونه يسمى جزما وهذه الثمانية
سماها صاحب الكتاب مجاري او اخر الكلام واذ قد عرفت السبب
في بناء الاسماء فاعلم ان الاسماء المبنية منحصرة بحكم الاستقراء في
سبعة ابواب وهي المضمرات واسماء الاشارة والموصولات و
والمركبات والكنايات وبعض الظروف واسماء الافعال والاصوات
اما المضمرات فقد عرفت اكثر احكامها عند قوله اياك نعبد واما
الموصولات فقد تليت عليك مفصله عند قوله صراط الذين وقد
عرفت هناك سبب بناء اسماء الاشارة واما المركبات فقد سبقت
الاشارة اليها غير مرة في تضاعيف الكلام واما الكنايات فهي كم وكذا
وقد نبهنا عليه عند ذكر احكام الاضافة واحكام التمييز واما

الظروف المبنية فقد القينا اليك بيانها عند قوله مالك يوم الدين
واما اسماء الافعال فلنذكرها بعض اخكامها فنقول انما بنى اسما
الافعال لوقوعها موقع الافعال الاتي ان هيهات وقع موقع بعد
وشتان موقع افترق وصهة موقع اسكت واين موقع استجب فلهذا
بنيت واعلم ان انها تعمل عمل الافعال الواقعة هي موقعها وهي على
ضربين ضرب لتسمية الاوامر وهو الغالب وضرب لتسمية الاخبار
فالضرب الاول على نوعين متعد للامور وغير متعد فالاول نحو قولك
رويد زيدا اي امهله وفي معناه قيد زيدا وهات الشيء اي اعطنيه
وجيهل الثريد اي ايته وبله زيدا اي دعه وعليك زيدا اي الزمه
وعل زيدا اي اولنيه واما غير المتعدي فنحو قولك صه اي اسكت
ومه اي اكفف وايه اي حدث وهل وهيا اي اسرع وقدك
وقطك اي اكتف واليك اي تنح ودع اي اتتعش وتعال اي
اقبل وآمين وايين اي استجب وهلم يكون متعديه كهات قال
الله تعالى هلم شهداءكم وغير متعدية بمعنى تعال واقبل قال الله
تعالى هلم الينا واسماء الاخبار نحو هيهات ذاك اي بعد وشتان
زيد وعمرو افترقا وتباينا وسرعان ذا اهالة اي سرع وونشان
ذا خروجا اي وشك وأف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع وتجري
مجرى هذه الاسماء الاصوات فقد تركت عدها اذ لا طايل تحتها
ومعرفتها واحدا واحدا الى اللغوي لا الى النحوي فان قلت مر هذه

الاسماء ما يدخله التنوين فكيف حكم بنيانه قلنا يدخله التنوين الفارق
بين المعرفة والنكرة وذلك لا يقدح في بنائه ولا يدخله تنوين التمكنة
وذلك قولهم صه ومه وايه فانك اذا قلت ايه بغير تنوين فكان
مخاطبك كان في حديث ثم امسك عنه فامرته بالشروع في الحديث
الذي كان فيه اي هات الحديث واذا قلت ايهٍ بالتنوين فكانك امرته
ابتداء بان تحدث بحديث ما اي هات حديثا وعلى هذا قس اخواته
وامين لا يستعمل الا معرفة لانه ما اريد به استجابه دون استجابه
فكانه اشارة الى حقيقة الاستجابه اي افعل الاستجابة وقد بقي
علينا بحث في هذه الاسماء وهو ان واحدا من السادات سال
بعض الافاضل عن هذه الاسماء وكيفية اندراجها تحت حقيقة
الاسم وحده وذكر ان كل واحد من انواع الكلمة الثلثة انما هو
ذلك النوع لامر لا اعتبار فيه بجهة اللفظية البتة ولهذا المعنى
لم يمتنع ان يكون اللفظة الواحدة بصيغته اسما وفعلا وحرفا باعتبار
اختلاف المعنى ولذلك يصح ايضا ان ينتقل احدها الى الاخر
واللفظ على ما هو عليه قبل الانتقال لان الالفاظ قبل عروض
الوضع لها امتنعنا ان يلحقها الحقيقة النوعية فلا يكون اسما ولا
افعالا ولا حرفا وحال ما عرض لها الوضع ولحقها صارت امر هذه
الانواع ضرورة والالفاظ من حيث هي الفاظ على السواء في الحالين
فلو كانت الالفاظ من حيث هي الفاظ اقتضت ان يكون هذه الانواع

لما افترقت الحالتان هذا الافتراق فثبت بما ذكرنا وتقدران
الموضوعات من الالفاظ انما تنوعت الى هذه الانواع لامراجعة
فيه بجهة اللفظ البتة بل الاعتبار كل الاعتبار بحيثية المعنى ولا
شك ان الاسماء المبحوث عنها قد غايرت معانيها معاني الاسماء
فلا يكون اسماء ولا يقتضي طريان خصايص الاسماء على بعضها اذا
وقع في لمية استحقاقها طريان تلك الخصايص على انها معارضة
بخصايص الافعال هذا ما قرره ذلك السايل واجاب عنه المسؤل
بان اكابر صنعة الاعراب وحذاق علمايهم يذكروا للقبل الثلثة
حدودًا لانهم استقروا انواعها واجناسها فصاروفها لا يجمعها نظام
حد ولا يقيدها رباط حقيقة فانها بتناقضها وتنافرها تستغني عن حصر
الحدود وكذلك صار وا عن ذكر الحد معدل وعدلوا الى ذكر علامات
الثلث فتكنوا بذلك من الحين بين اجناسها واسماء الافعال يتجاذبها
شبهان فهو كمدعى له خصمان ليست تتمحض افعالًا ولا تتخلص اسماء الفاظها
من حيث انها ليست من صيغ الافعال وقد يلحق بعضها التنوين فيضرب
شبهًا الى الاسماء ومعانيها من ان بعضها يفيد فايدة الامر وبعضها
فايدة الماضي ينتمي الى الافعال فهو اذن كما قال النحويون في الاسم غير
المنصرف ليس فيه اعراب تام ولا بناء تام فهو درجة بين الدرجتين ومنزلة
بين المنزلتين ونظيرها في الحيوانات النعامة ان حدها يحقق حد
البعير نقض عليه حده لحقيقة الطيرية ولحدودها حد الطاير نحدم

نظام حده لحقيقة البعيرية وهذا ما لا يرتاب فيه صاحب بصيرة هذا ما اجاب
به المسؤل عن هذا السؤال والسايل لم يرتض هذا الجواب ولم تخلص به
من ورطة الارتياب بل عارض جميع ما ذكره بضده ونقضه بما هو
اقوى منه في ايرادها تطويل واملال واعلم ان الجواب عن السؤال المتبادر
الى الافهام المستصعب حله على الاوهام يستدعي تقديم مقدمات
احديها ان لكل واحد من القبل الثلثة حدًا وحقيقة يتميز به
عن غيره فله صيغة تخصه لا يتغير عنها البتة لا سيما الافعال فان
صيغها مشهورة واوزانها محصورة وقد جمعها نظام العد وقيدها
رباط الحصر على ما ذكره ايمة التصريف رحمهم الله وثانيها ان الفعل عرضه
للتجدد والانتقال لا يكاد يثبت على حالة واحدة اللهم الا افعال مخصوصة
منها فعلا المدح والذم فانهما فعلان ماضيان الا انهما لما وضعا للمدح
والذم العام سلبا الدلالة على الحدوث والتجدد والاختصاص بزمان
دون زمان ومنها فعلا التعجب ايضًا ولهذا وقع الاختلاف في هذه الافعال
وثالثها انه قد استقر من عادتهم ان ياخذوا شيئًا فيضعوها موضع
اشياء غير موضوعة هي عليها في اول الوضع ثم ان تلك الاشياء مع اقلالها
تلك المعاني وانسلاخها عن موضوعاتها الاصلية لم يحملوا عليها تبلك
الاشياء جزمًا بل يقولون انها كذا وضعت موضع كذا ومثاله انهم
يضعون مصادر مواضع افعالها ويسدون مسدها ويجعلون ذكر الافعال
نسيًا منسيًا ثم انهم مع ذلك لا يحملون على تلك المصادر بانها افعال

مع افادتها معنى الافعال وذلك نحو سقيا ورعيا وما اشبه ذلك ومن ذلك
انهم يضعون الاسم موضع المصدر نحو ضربته سوطا ثم لم يحكموا على ذلك
الاسم بانه مصدر مطلقا مراعاة لاصل وضعه ومن ذلك انهم يسمون
نابطا شرا ودريا حبا وشابا قذماها اعلاما مركبة مع انها لم يقتسم
اجزاء اللفظ منها على اجزاء المعنى اعتبارا الاول اوضاعها وضيعا
ومن ذلك انهم حكموا على حروف النداء التصديق والايجاب بانها حروف
مع افادتها معاني الافعال اعتبارا ايضا بصيغها ومثال هذا اكثر
من ان يضبطها القلم فاذا تلخصت هذه المقدمات وتقررت فنقول ان
الاسماء المبحوث عنها لا يسوغ ان نحكم عليها بالفعلية لما تقررت في
المقدمة الاولى وذلك انها غير واردة على صيغة الافعال وهذا مما لا
يشبهه فيه وانها لا يدل على التجدد والحدوث الذي يدل عليه الافعال
الا تراك اذا قلت هيهات ليس معناه اقتران البعد بالزمان الماضي والحاضر
او المستقبل بل هو يدل على بعد ثابت مستمر ولا تخفى ان مثل هذا
لا يكون فعلا وعلى هذا القياس سائر الاسماء واذا ثبت انها ليست
بافعال ثبت انها اسماء وكيفية اسميتها ما ذكرنا في المقدمة
الثالثة وهي انها لما كانت واردة على صيغة الاسماء وانها تفيد
معاني الافعال حكم انها اسماء اقيمت مقام الافعال ولم تحكم بانها
افعال مطلقا جريا على وتيرتهم في رعاية الصيغة واصل الوضع
ولانها لم تخلع معنى الاسمية راسا ونظير ذلك ان نعم وبئس فعل التعجب

وان سلب معنى الحدوث والتجدد والدلالة على زمان دون زمان لم تحكم بانها
اسماء لانه وان لم يدل على هذا المعنى الذي لم تخل الفعل في الامر العام
عنه الا انها لم تخلع معنى الفعلية راسا وزيادة البيان وهي الاسماء
التي نحن بصددها هي اسماء سد بها مسد مصادر سادة مسد
افعالها فاذا قلت هيهات ذا ال فكانك قلت بعد ذا ال بعدا ثم
ادخل اللام على المصدر للدلالة على الاشارة الى حقيقة البعد
وتجيء المصدر عوضا يكون تاكيدا للفعل اذا المصدر اذا كان تاكيدا للفعل
كان دالا على ما يدل عليه فعله من معنى الحدوث والتجدد ثم تترك الفعل
والمصدر راسا وسد بهذا الاسم الموضوع مسده توخيا للايجاز
والاختصار واستمرارا على عادتهم في الافتنان وايذانا بانه تجرد عن
افادة معنى الحدوث والتجدد اذ المصدر وان خرج عن كونه توكيدا
للفعل الا انه لا يخلو عن شائبه معناه فاذا اردت ان تجرد وانعا
عن شائبه افادة تلك المعنى فبالحري ان تضعه موضعها اسما
موضوعا غير مشتمل على حروفه وبالحري ان يسمى ذلك الاسم اسم
فعل ويبنوه ويجعلوه عمل الفعل لقيامه مقامه وان لا يسموه
فعلا مطلقا لانه يفيد فايدة الاسم وعلى هذا فاعتبر سائر الاسماء
خبرا كان او امرا فان قلت قد عرفت ان هذه الكلمات مع انها معنى
الافعال يفيد معاني المصدر سلمنا انها يفيد معنى المصدر اذ
الفعل لا محالة يدل على المصدر لكن لا نسلم ان كل مصدر دال

لغير توكيد افعالها قلنا الدليل على انها يدل على مصادر معارف
ان النحويين رحمهم الله ذكروا ان من هذه الاسماء ما يستعمل معرفة ونكره
ومنها ما لا يستعمل الا معرفة ومنها ما لا يستعمل الا نكرة فما
يستعمل منها معرفة وهي اكثر الاسماء لابد وان يدل على شيء
قايم به ذلك التعريف اذ التعريف من الاعراض التي لابد لها من موضوع
ومحل وامتنع ان يكون محله غير اسم فاذا هو دال على اسم قايم به ذلك
التعريف واذا كان دالا على اسم معرف صح دلالته على مصدر غير وارد
لتوكيد الفعل اذ المصدر المعرف لا يكون توكيدا للفعل وما كان
نكره من هذه الاسماء فهو لا محالة منون واذا منونا فقد صح دلالته
على الاسمية اذ التنوين لا يصح دخوله على غير الاسماء فان قلت
فهذا الذي ذكرتم يدل على ان هذه الكلمات تفيد معنى فعل واسم
فلم حكمتم عليها بانها اسماء دون افعال قلنا دلالتها على معنى
الاسمية مع وردها على صيغة الاسماء دون الافعال
ترجح اسميتها على فعليتها فلهذا حكم عليها بانها اسماء وبنيت
واعملت ولحقت ببعضها الضماير البارزة التي لا يجاذ يوجد
الا في الافعال وذلك نحوها وهلم في احدى اللغتين فان قلت
صه ومه على وزن ضع فلم زعمتم انهما غير واردين على صيغ
الافعال قلنا دخول التنوين فيهما مع ما فيهما من الدلالة على
الاسمية ترجح جانب الاسمية فيهما مع ان هذا معارض بوزن

الاسماء فانهما واردان على وزن دم وبع واخ واب ونحوها ومما يؤكد
دلالة هذه الاسماء على معنى المصدر وقيامها مقامه انهم لا يجيزون
تقديم معمولها عليها كما لا يجوزون تقديم معمول المصدر عليه فلا
يقولون زيدا دونك كما لا يقولون اعجبني عمرا ضرب زيد واما
قوله تعالى كتاب الله عليكم ومعنى الآية فليس انتصاب كتاب
الله بعليكم وانما هو مصدر موكد لنفسه نظير وعد الله وذلك
لان الجملة السالفة فيها والمحصنات من النساء الا ما ملكت ايمانكم
كتاب الله عليكم ومعنى الآية تحتوي على معناه وذلك انه تعالى قد
حظر ان يتزوج ذات الازواج الا من سبيت في دار الحرب واختلت
الى دار الاسلام فانها تحل لمن تملكها وان كان لها زوج لوقوع
البينونة بينه وبينها وهذه شريعة شرعها الله وكتاب كتبه علينا
والكوفيون يجيزون تقديم معمولها عليها ويحملون الآية على ذلك والصحيح
مذهب البصريين الا ترى انك اذا قلت زيدا رويد والتزيد وجهل
كيف سوغته الطبع وذكر بعض الائمة ان في هذه المسئلة تحكم
الحس ممن كان له حس فليحس فان قلت هلم وجيهل مركبان من فعل
وحرف هلم مركبة من حرف التنبيه مع لم محذوفة منها الفها
عند اصحابنا وعند الكوفيين من هل مع الم محذوفة همزتها وجيهل
مركب من حي بمعنى اسرع وهل فلم حكمتم بانهما اسمان قلنا
الاخلاف ان ام ولم وحي افعال فاما اذا ركب الكلمتان بطل

كل واحد منهما من معنييها وحدث معنى ثالث وقد تلى عليك هذا
في غير موضع فههنا ركب الفعل والحرف وجعلا مجموعهما دالين
على اسم الفعل وتظيرها حيهل فانه مركب من فعل وفاعل ودخل في
احد الوجوه انه اسم مرفوع المحل وقد عرفت ذلك فتامل فهذا ما سمح به
الخاطر في جواب هذه المسئلة والله الموفق للصواب رجعنا الى حديث
امين فنقول عامة النحويين على انه اسم فعل ومعناه استجب كما ذكرنا
وذكر جماعة من المفسرين ان امين اسم من اسماء الله تعالى وعلى هذا
وجب ان يكون منادى على حد قولنا يا الله وكذا قالوا واعلم
ان مثل هذا لا يجوز عند النحويين لانه لو كان كذلك لوجب ان يكون
منصوبا منونا ان كان نكرة كما تقول يا رجلا خذ بيدي ولفظها
مخالف لهذين لانها مفتوحة غير منونة وان زعموا انه مبني فلا يغير
كما يقال يا حذام فلا بد من بيان علة البناء والله اعلم خاتمة الكتاب
قال المولف رحمه الله لقد مهدت في هذا الكتاب قواعد علم الاعراب
واعربت عنها غاية الاعراب ولينت عريكتها وسهلت حزونتها
وذللت قيادها وقومت سنادها غير آل جهدي في تنقيحها
وتسهيلها ولا مدخر شيئا من تعليلها وان انت ترمقه بعين
الانصاف ولا تنتدب لدواعي الخلاف تجده مستوعبا لجميع
احكام الاعراب ودلائله ومشتملا على دقائقه وجلائله وذلك
انه قد تلى عليك فيما القي اليك من المسائل ان الاعراب اختلاف
الاخر باختلاف العوامل ومن هذا يعرف معرفة مقترنة باتقان ان
الاعراب مبني على ثلثة اركان لا يشذ عنها شيء من الابواب وهو المعرب
والمبني ونفس الاعراب الركن الاول في المعرب وهو على نوعين الاسم
المتمكن لا يخلو اما ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا اما
المرفوع فعلى نوعين اصل وملحق به فالاصل هو الفاعل وقد
عرفته في الاستعاذة والملحق به خمسة اضرب المبتدا وخبره وقد
كشفت الغطاء عنهما عند قوله الحمد لله وخبر ان واخواتها وقد ذكرته
في الاستعاذة وخبر لا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا المشبهتين
بليس وقد سبقت الاشارة اليهما عند قوله ولا الضالين واما
المنصوب فعلى ضربين ايضا اصل وملحق به فالاصل هو المفعول
وهو خمسة المفعول المطلق وقد اليك زمامه عند قوله الحمد لله
فيمن قرا بالنصب والمفعول به وقد بينا بعض احكامه عند قوله
اياك نعبد وبعضه عند قوله اهدنا والمفعول معه وقد شممت شيئا
من روائحه في الاستعاذة عند نواصب الافعال والمفعول له وقد
نبهنا عليه عند ذكر المصدر والمفعول فيه وقد اريناك احكامه
بحيث لا تشتبك في شيء منها ملك يوم الدين فيمن قرا على لفظ الفعل
واما الملحق به فعلى سبعة اضرب الحال وقد تلى عليك احكامها
عند قوله رب العالمين فيمن قرا بالنصب والتمييز وقد اتضح لك
بيانه عند ذكر الفرق بينه وبين الحال والمستثنى وقد قدمنا

بيبانه سمعك مع تنابع خلا عن معظمها اكثر الكتب عند قوله غير المغضوب
عليهم قرا بالنصب والجر في باب كان وقد اقرع في صماخيك احكامه
عقيب ذكر المبتداء وخبره والاسم في باب ان والمنصوب بلا التي
لنفي الجنس وخبر ما ولا في لغة اهل الحجاز وقد عرفت كلها واما
المجرور فعلى نوعين مجرور بالاضافة وقد اتكسفت لك بعض احكامها
في التسمية وبعضها عند قوله مالك يوم الدين ومجرور بحرف الجر
وقد ظهر لك بيانه في الاستعاذة واما التوابع فقد عرفت انها
خمسة اما الصفة فقد وفينا حقها في الاستعاذة واما البدل وعطف
والتوكيد فقد جلوناها لك عند قوله الصراط المستقيم صراط الذين
واما العطف بالحرف فعند قوله اياك نعبد واياك نستعين الركن
الثاني المعرب واعني به العامل تسمية للآلة باسم المباشر وهو
على نوعين لفظي ومعنوي اما اللفظي فعلى نوعين قياسي وسماعي
والمراد بالقياسي ما يصح ان يقال فيه كل ما كان كذا فهو يعمل كذا وهو
الفعل والاسماء المتصلة به كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والمصدر وقد نبهنا على كيفية اعمالها وشرايطها وما يتعلق بها
واما السماعي فهو ما يقال فيه هذا يعمل كذا وهذا يعمل كذا ولا يجاوز
ذلك كما يقال ان الباء تجر ولم تجزم وما اشبه ذلك وهو احد وسبعون
على ما ذكره الامام المحقق عبد القاهر قدس الله روحه وهي على كثرتها ترجع
على نوعين النوع الاول ما يعمل في مفرد وهو على نوعين نوع يعمل في الاسماء

ونوع يعمل في الافعال اما الاول فعلى نوعين الاول ما ينصبه وهو سبعة
احرف خمسة حروف النداء وقد عرفتها عند قوله مالك يوم الدين فيمن
ينصب والاثنان الاخران احدهما الا والثاني الواو بمعنى مع وقد
عرفتهما في الاستثناء والمفعول معه وانما سميناهما عاملين على المجاز
والا فالعمل في الحقيقة للفعل عليهما بتوسطهما كما سبقت الاشارة اليه
والثاني ما يجره وهو تسعة عشر حرفا وقد فصلناها في الاستعاذة
واما الثاني وهو ما يعمل في الافعال فعلى نوعين نواصب وجوازم اما
النواصب فاربعة واما الجوازم فاربعة عشر خمسة حروف وتسعة اسماء
وقد وقفت على ذلك في الاستعاذة ايضا واما النوع الثاني وهو ما يعمل
في اسمين فهو على ثلثة اضرب احدها ما ينصب الاسمين والثاني ما ينصب
احدهما ويرفع الاخر والثالث ما يرفعهما اما الاول فهو افعال القلوب
فهو سبعة افعال وقد اطلعت عليها عند قوله اهدنا الصراط المستقيم
واما الثاني فعلى ضربين ما كان منصوبه قبل المرفوع او بالعكس من ذلك
اما الافعال فسبعة احرف الحروف الستة التي تسمى مشبهة بالفعل وقد
سبق بيانها في الاستعاذة ولا التي لنفي الجنس وقد عرفت حكمها عند
قوله ولا الضالين واما الثاني وهو ما كان مرفوعه قبل المنصوب فعلى
ضربين فعل وحرف اما الفعل فعشرون ثلثة عشر الافعال الناقصة
وسبعة افعال المقاربة وقد عرفتها عقيب المبتداء والخبر واما
الحروف فهو اثنان وهما ما ولا المجازيتان واما القسم الثالث وهو ما

يرفع الاسمين وهو فعلا المدح والذم اعني نعم وبئس وسبقت اليهما الاشارة في
باب المبتدا والخبر ومن هذه العوامل اسماء الافعال وقد عرفتها في الثاني
واما المعنوي فهو عند سيبويه في موضعين في المبتدا وفي الفعل المضارع
وعند الاخفش فيهما وفي الصفة وقد ذكرنا ذلك المركز الثالث تفسير
الاعراب وقد ذكرنا انه يكون بالحركات وتارة يكون بالحروف وتارة ملفوظا
وتارة مقدرا عند قوله رب العالمين وقد ذكرنا ايضا ان بعض الاسماء
يستوفي الحركات بتمامها وهو المسمى بالمنصرف والامكن وبعضها لا
يستوفيها بتمامها وهو المسمى بغير المنصرف وذلك في التسمية فمن هذا
عرفت معرفة لا يحوم الشك حولها ان هذا الكتاب قد مهدت فيه قواعد
الاعراب واركانه واكدت مراصده وبنيانه ولم يخل ايضا من ضوابط
المبنيات كاسماء الافعال والموصولات وغيرها من غرايب المسايل
موكدة بالحجج والدلايل واما ما لم تعرض لذكره في هذا الكتاب من الابواب
التي جرت العاده بايرادها في كتب الاعراب كالتكسير والتصغير
والنسبة والاماله والادغام والاعلال والوقف وغيرها فهي في الحقيقة
كالدخيل في هذا العلم وانما العلم التكلف بتمهيد قواعدها
وتشييد مبانيها والتفحص عن الفاظها ومعانيها علم التصريف وغرضي
من تاليف هذا الكتاب هو علم الاعراب وحسب وقد جمعت فيه
معظمه واسال الله تعالى ان يجعل ما لقيت فيه من كدح اليمين
وعرق الجبين وملازمة الشهاد ومهاجرة الوساد سببا للسلامة

للسلامة في الآجل والغنيمة في العاجل ثم الموتمل ممن تامل فيه
ان يعفو عن هفوات الكلام ويستر عن زلات اقدام الاقلام وان لا
يجعل عرض المولف عرضا لسهام الملام ان شاء الله تعالى
والحمد لله رب العالمين
وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم
تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب على يد العبد الضعيف الراجي
الى رحمة ربه اللطيف يوسف ابن علي ابن يوسف الخطيب يوميذ
بقديد يرد غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين وذلك في العشر الاول
من شهر شعبان المكرم سنة ثمانين وسبع مايه

يرفع الاسمين فهو فعلا المدح والذم اعني نعم وبئس وسبقت اليهما الاشارة في
باب المبتدا والخبر ومن هذه العوامل اسماء الافعال وقد عرفتها في الثاني
واما المفعول فهو عند سيبويه في موضعين في المبتدا وفي الفعل المضارع
وعند الاخفش فيهما وفي الصفة وقد ذكرنا ذلك الركن الثالث تفسير
الاعراب وقد ذكرنا انه يكون بالحركات وتارة يكون بالحروف وتارة ملفوظا
وتارة مقدرا عند قوله رب العالمين وقد ذكرنا ايضا ان بعض الاسماء
ليستوفي الحركات بتمامها وهو المسمى بالمنصرف والامكن وبعضها لا
يستوفيها بتمامها وهو المسمى بغير المنصرف وذلك في التسمية فمن هذا
عرفت معرفة لا يحوم الشك حولها ان هذا الكتاب قد مهدت فيه قواعد
الاعراب واركانه واكدت مراصده وبنيانه ولم يخل ايضا من ضوابط
المبنيات كاسماء الافعال والموصولات وغيرها من غرائب المسائل
موكدة بالحجج والدلايل واما ما لم تعرض لذكره في هذا الكتاب من الابواب
التي جرت العاده بايرادها في كتب الاعراب كالتكسير والتصغير
والنسبة والاماله والادغام والاعلال والوقف وغيرها فهي في الحقيقة
كالدخيل في هذا العلم وانما العلم التكفل بتمهيد قواعدها
وتشييد مبانيها والتفحص عن الفاظها ومعانيها علم التصريف وعرضي
من تاليف هذا الكتاب هو علم الاعراب وحده وقد جمعت فيه
معظمه واسال الله تعالى ان يجعل ما القيت فيه من كدح اليمين
وعرق الجبين وملازمة الشهاد ومهاجرة الوساد سببا للسلامة

للسلامة في الآجل والغنيمة في العاجل ثم الموتمل ممن تامل فيه
ان يعفو عن هفوات الكلام ويستر عن زلات اقدام الاقلام وان لا
يجعل عرض المولف عرضا لسهام الملام ان شاء الله تعالى
والحمد لله رب العالمين
وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم
تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب على يد العبد الضعيف الراجي
الى رحمة ربه اللطيف يوسف ابن علي ابن يوسف الخطيب يوميذ
بقديد يزيد غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين وذلك في العشر الاول
من شهر شعبان المكرم سنة ثمانين وسبع مايه